الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

النقـــد اللســـاني العـــربي

دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة والأدب العربي

تخصص : الفكر النحوي واللسانيات

إعداد الطالب : مبروك بركات

أعضاء لجنة المناقشة

أ / بوبكر حسيني	جامعة ورقلة	رئيسا
أ / عبد المجيد عيساني	جامعة ورقلة	مشرفا
أ/ عمار ربيح	جامعة بسكرة	مناقشا
أ / عبد القادر قصاصي	جامعة أدرار	مناقشا
أ / عادل محلو	جامعة الوادي	مناقشا
أ / خديجة عنيشل	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية

2017 / 2016

شكر وعرفان

أشكر الله الكريم الذي وفقني في إعداد هذا البحث
وأتوجه بالشكر الجزيل المعبق بالعرفان إلى
الأستاذ الدكتور عبد المجيد عيساني
على مابذل من الجهد والتوجيه العلمي
في إشرافه على هذا البحث
كما أسدي جميل شكري إلى عمال مكتبة قسم اللغة والأدب العربي
وأخص منهم بالذكر الأخت حدة ميموني
وأنوه بفضل أخي الأستاذ
بوبكر زكموط
الذي زودني بكتب قيمة أفادت البحث
وشكر خاص لأخي موسى بداع
نعم السند في الترجمة اللغوية
وشكر لكل من حفزنا بدعاء أو كلمة طيبة أو ابتسامة
فجزى الله الجميع أحسن الجزاء

مبروك

مقـــــدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلِّه، وأنزل عليه الكتاب بلسان عربي مبين، ولم يجعل له عوجا، هدى ورحمةً للمتقين، وبعد:

أحدثت اللسانيات الحديثة هزة شديدة لكثير من المفاهيم اللغوية التي كانت سائدة في عصر النهضة وقبله، حيال كنه اللغة وموضوعاتها ومناهجها، وتعد المفاهيم اللسانية التي جاء بها فرديناند دوسوسير في كتابه : « محاضرات في اللسانيات العامة » أبرز المنجزات اللسانية التي شغلت بال الدارسين في القرن العشرين ؛ إذ حاولت أن تقوض بعض الآراء التي أخذت صفة المسلمات في أذهان اللغويين حيال اللغة، وأن تحدث بينها وبين مشروعها اللساني فيصلا وحجابا، حجابٌ غايته الفصل بين الدراسة الفلسفية المنطقية المعيارية للغة، التي تمثلها المناهج والنظريات التي سبقت ميلاد اللسانيات السوسيرية على غرار الدراسات التي انتهجت المنهج التاريخي والمقارن، وبين الدراسة اللسانية الحداثية التي وصفوها بكل النعوت الدالة على العلمية والموضوعية في الوصف والتحليل .

وإن الجرأة التي تميزت بها أطاريح دوسوسير جعلت الدارسين لا يقفون عند وصفها بالجدة فحسب، فقد شكلت صدمة لسانية قوضت جل تصوراتهم ومدركاتهم السالفة تجاه اللغة ومناهج تحليلها، وكانت نتيجة هذه الصدمة أن توصلوا إلى أن لسانيات دوسوسير تمثل قطيعة مع السابق وأن ما جاءت به من مفاهيم يعد فكرا فريدا من نوعه لم يُسبق إليه من قبل، وحقيق بالاطلاع والاستقطاب .

ولكننا نجد في المقابل من يرى أن البحث اللساني يقوم على الاستمرار والمثاقفة بين مراحل الدراسة، لأنه لا يوجد انفصام مادي جداري يفصل بينها فصلا تاما، ولهذا نَحَوْا إلى أن اللسانيات الحديثة لها أصول ضاربة في عمق التاريخ الفكري والمعرفي الإنساني ؛ إذ تدرجت بتدرج الحضارات الإنسانية عبر مر التاريخ .

إن هذين الموقفين على الرغم من التباين الذي قد يتصور بينهما، فإنه من الممكن أن نخلص إلى وصف يوفق بينهما ؛ ألا وهو اتصاف اللسانيات بالتفاعل والتعديل والاحتواء والتجاوز، وتكتنز هذه الأوصاف في باطنها استفادة اللسانيات من الفكر اللغوي القديم من جانب، وتجلى ذلك في احتفاظها بأمثلة عديدة من إرثه المصطلحي والمفاهيمي، ولا أدل على ذلك من نهلها من الفكر اللغوي اليوناني، وخاصة في الدرس التوليدي التحويلي، ومن جهة ثانية لا يمكن أن ننكر تلك القطيعة التي أحدثتها مع بعض المفاهيم الفكرية الفلسفية والمنهجية التي سادت في الفكر اللغوي القديم، على غرار قضية أصل اللغات ونشأتها .

وقد أتاح النقاش العلمي المنصب حول علاقة الفكر اللغوي القديم باللسانيات إلى بسط نفوذها، وتشعب مناهجها ؛ إذ إن الحوار والخلاف العلمي من شأنه أن يلفت الانتباه إلى مثالب المنجزات السابقة لنقدها وتلافيها في المناهج والمنجزات اللسانية اللاحقة، وقد تجسد أثر ذلك في تعدد المناهج والنظريات التي حاولت أن تنفذ إلى القضايا اللغوية وصفا ومعالجة، فنشأت النظرية البنوية والتوزيعية، لتظهر بعدهما التوليدية التحويلية ناقدة ومستدركة على بعض الأطروحات التي وردت فيهما، وهكذا .

ومع مرور الأيام أدرك الباحثون المتخصصون أهمية اللسانيات في البحث اللساني العربي وضرورته، ليست في كونها علما يدرس اللغة في مستوياتها المختلفة فحسب، وإنما في إمكانية اعتبارها مرجعية تقاس في ضوئها قيمة الكتابات اللسانية العربية الحديثة، وتصحيح مسارها وتقويمه، ليظهر من خلال ذلك مجال لساني أطلق عليه مصطلح : **النقد اللساني العربي – Arabic linguistic criticism** .

وتأتت حاجة الثقافة اللسانية العربية إلى هذه الأداة التقييمية التقويمية من تعدد رؤى النتاج اللساني وتشعب مشاربه وتوجهاته التي استلزمت وجود أداة تصف مسيرته وتصنف كتاباته وتنخل الرديء فيه من الجيد، وتحاول أن تأخذ بيد البحوث التي حادت عن المنهج العلمي إلى جادة الصواب، مع التحلي بالموضوعية والإنصاف في التقييم والتقويم والأحكام أيضا .

وفي ضوء هذا الطرح اللساني الذي سبق وأن وقفتُ عند بعض معالمه وأطروحاته في رسالة الماجستير، استلهمت موضوعا مرت بي بعض مصطلحاته ومفاهيمه، فنقبت عليه في بعض الدراسات السابقة، منطلقا من معالم تخصص الفكر النحوي واللسانيات، فأسعفني الاطلاع بعدة رؤى ومواضيع، شد اهتمامي منها مجال النقد اللساني، فعزمت أن أسبر بعض أغواره في الكتابة النحوية الحديثة، من خلال الموضوع الذي جاءت صياغة عنوانه على النحو الآتي :

« **النـقد اللساني العـربي – دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة –** » .

وأما **الأسباب** التي حفزتني ودفعتني إلى اختيار هذا الموضوع فعديدة، أقسمها إلى سبب ذاتي، وأسباب موضوعية :

السبب الذاتي : لقد كنت شغوفا بمطالعة الدراسات التي تتناول مباحث النحو العربي في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة، منذ مرحلة التدرج، وقد كانت الدراسة في تخصص الفكر النحوي واللسانيات معينة على تحقيق المبتغى الذي أميل إليه في الدراسة، وكان اختيار هذا الموضوع ناشئا من تلك الرغبة .

كما رأيت أن تَنَاوُلَ موضوع تدور رحاه حول النقد يتيح للباحث أن يتخلص من بعض القيود والأغلال التي كبلته في مرحلة الماجستير فجعلت صوته خافتا ؛ إذ إن هذا النوع من المواضيع يفرض حضور رؤية الباحث طواعية وقسرا .

وأما **الأسباب الموضوعية** :

-1 فإن مجال النقد اللساني ما زال خصبا وذلك لقلة الدراسات فيه، دون أن ننكر وجود بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت بعض جزئياته، ولكن ما قامت به لم يكن كافيا للفت باحثينا إليه بدليل أن بعض المشتغلين بتدريس اللسانيات في جامعاتنا ما زالوا لم يألفوا استعمال مصطلح النقد اللساني فضلا عن أن ينتبهوا إلى ما يرمي إليه على الرغم من أنهم قد يمارسونه في محاضراتهم وبحوثهم ولكن دون وعي علمي منهم .

-2 لقد لاحظت ندرة في الدراسات التنظيرية لهذا الموضوع، كما وقفت على إجراءات تطبيقية متشعبة لهذا النقد، فمنها ما يندرج في الدراسات النقدية الأدبية، ومنها ما يقتصر على الدراسات اللسانية المحضة، فكان ذلك دافعا إلى ضبط استعمال هذا المصطلح، وبيان حدوده الفكرية .

- 3 لقد لمست في تناول هذا الموضوع إتاحةَ الفرصة للوقوف عند بعض الدراسات العربية التي ضربت شوطا كبيرا في نقد الكتابة اللسانية العربية، وتوجيه الباحثين المتخصصين إلى بعض ما توصلت إليه، عل ذلك يسهم في تقييم مسيرة البحث اللساني وتقويمها .

- 4 لقد توسل البحث بالكتابة النحوية الحديثة ليكشف عن بعض أسس النقد اللساني العربي في أبرز فرع من فروعه ألا وهو النقد النحوي ؛ إذ يعد مجالا فسيحا يمكن للنقد اللساني أن يتجلى فيه، وأن يجد له فيه مكانا رحبا للأخذ والرد، والشواهد على هذا الزعم كثيرة في الدراسات اللسانية العربية الحديثة التي سنحيل إليها في بحثنا .

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة عن مجموعة من **التساؤلات والإشكالات** أجملها في ما يأتي :

- ما هو المفهوم الذي يأخذ به البحث لمصطلح النقد اللساني؟ مع استحضار استخدام هذا المصطلح في الدراسات الأدبية ، وما الفرق بينه وبين مصطلح النقد اللغوي الذي يكثر حضوره في هذا السياق ؟ .

– ما هي أصناف النقد اللساني العربي وأسسه ؟ وما هي أبرز الجهود والمحاولات العربية التي تستحق أن تندرج فيه ؟ وبيان مدى فرض هذا المجال العلمي مكانته في مسيرة البحث اللساني وتأسيس آلياته الإجرائية .

ويسعى هذا البحث إلى إيلاء أهمية خاصة بالنقد اللساني النحوي العربي، من خلال بيان توجهاته في الخطاب اللساني العربي، وذلك بمحاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

– ماهي الأطر النظرية، والقضايا المرجعية التي أسست للنقد اللساني النحوي العربي ؟ .

– وما هي أصناف الكتابة النقدية النحوية ؟ وما هي أبرز الكتابات التي تمثل كل صنف من أصنافها؟ وما هي خصائصها المرجعية ومصادرها المنهجية التي انبنت عليها ؟ .

كما يهدف البحث إلى الوقوف عند أبرز القضايا الكبرى والأساسية التي كانت محط نظر واهتمام من اللسانيين، ونخص منها رؤيتهم لمنهج النحاة العرب في الدراسة والتحليل، كما نخص جزءا من الاهتمام بأبرز النظريات النحوية التي انبنى عليها النحو العربي التراثي، وكانت محل نزاع من الباحثين المحدثين في التأييد والرفض، وآليات المعالجة أيضا ؛ إذ سنستقطب نظريتين مهمتين هما : نظرية العامل النحوي ونظرية التعليل، وننوه إلى أن البحث لم يرم الوقوف عند المسائل النحوية الجزئية لتشعبها الكبير الذي قد لا يتسع هذا العمل لاحتوائه، والغوص في جميع جوانبه وتفرعاته .

وأما **المنهج** الملتزم في هذا البحث فهو **المنهج الوصفي** المعزز **بإجراءات التحليل والنقد والتقويم** ؛ إذ تم الاستناد إلى الوصف في تناول المفاهيم والمصطلحات، وعرض الآراء كما وردت في مظانها ، وبيان أصناف النقد اللساني وأسسه، وأما التحليل والنقد والتقويم فقد تمت الاستعانة بهما في مناقشة آراء اللسانيين حيال القضايا اللسانية والنحوية التي سيتناولها هذا البحث، ووضعها في المحل الذي يتناسب وخصائصها، مع البرهنة على ذلك، ويتجلى استخدامهما في مجال آخر وهو محاولة نقد بعض وجهات نظر الاتجاهات اللسانية ومحاولة تحليلها تحليلا موضوعيا يبين ما لها وما عليها .

وتطلبت الإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر **رسم خطة** قامت على خمسة فصول، يسبقها تمهيد، وتقفوها خاتمة .

أما **التمهيد** فقد ضمنته الحديث عن جزئيات موطئة للبحث، فكان الاستهلال ببيان مفهوم مصطلح النقد لغة واصطلاحا، لأثني بالوقوف عند نقطة مصطلحية مهمة صغتها في سؤال : نقد لغوي أم لساني في

التراث؟، وقد ساقتني إليها ازدواجية استخدام المصطلح الذي يُعنَى بالنقد في التراث اللغوي العربي، ليتم في الختام بيان بعض مظاهر النقد النحوي في التراث، على اعتبار أن هذا الفرع النقدي محل اهتمام البحث .

أما **الفصل الأول** فقد جاء موسوما بـ: « **النقد اللساني العربي: المفهوم والأسس والأنواع** » ، وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول منها لمفهوم النقد اللساني العربي، والأسس التي ينبني عليها قوامه، لينصب اهتمام المبحث الثاني على أصناف هذا النقد من جوانب عدة، كجانب العموم والخصوص، والإجراء الشكلي والمضموني، وأما المبحث الثالث فقد عُني بمستوياته الإجرائية مقسما إياها إلى أربعة، وهي : النقد الصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي .

وأما **الفصل الثاني** فقد عنونته بـــ : « **الكتابة اللسانية العربية في ضوء النقد اللساني** »، وهدفت في مباحثه الثلاثة إلى الوقوف عند نظرة النقد اللساني في قضايا تهم الكتابة اللسانية العربية، فتم البدء بالمنطلقات من خلال رأي هذا النقد في مصطلح العلم (**اللسانيات العربية**)، ليعرج المبحث الثاني على عرض بعض الجهود النقدية للكتابة اللسانية العربية الحديثة، وصولا إلى المبحث الأخير من الفصل الذي عُنِيَ بتصنيف النقاد لاتجاهات الكتابة اللسانية العربية .

وفي **الفصل الثالث** الموسوم بـ : « **الأطر التأسيسية للنقد اللساني النحوي** » رمنا التوطئة للجانب التطبيقي من البحث، وقد اشتمل كسابقَيْه على ثلاثة مباحث، ركز الأول منها على مفهوم النقد اللساني النحوي، وأنواعه في الكتابة اللسانية العربية، ليقف المبحث الثاني عند أبرز القضايا الفكرية اللسانية التي أسهمت في التأسيس لهذا النقد في ثقافتنا اللسانية، وصولا إلى المبحث الثالث الذي وقف عند النوع الأول من أنواع الكتابة النقدية النحوية، والمتمثل في الكتابة الداخلية باعتبارها ممهدة للكتابة النقدية الخارجية التي سنقف عند بعض نماذجها في الفصلين الآتيين .

وأما **الفصل الرابع** المعنون بـــ : « **الكتابة النقدية النحوية الوصفية : الأسس والقضايا** » فقد جاء مخصصا للنقد النحوي الوصفي، مركزا على القضايا الأساسية في تكوين النحو، إذ تطرقنا فيه إلى نقد الوصفيين لمنهج النحاة العرب، لنثني بالحديث عن رأي النقد الوصفي في نظريتي العامل النحوي والتعليل، لنقف في الفصل الثالث وقفة تقييمية لهذه الكتابة النقدية مبينين بعض هناتها وإيجابياتها أيضا .

وانبنى **الفصل الخامس الموسوم** بـــ : « **الكتابة النقدية النحوية التوليدية : الأسس والقضايا** » على ثلاثة مباحث أيضا، تناول الأول منها أسس الكتابة التوليدية العربية وأصنافها، ليقف الثاني منها عند

نظرة النقاد التوليديين للتراث النحوي العربي، ولأبرز نظرياته، وصولا إلى الوقفة التقييمية لهذا النقد في المبحث الثالث .

لنحط الرحال عند **الخاتمة** التي جاءت جامعة لأهم النتائج التي أثمرتها فصول البحث .

وقد استدعى إنجاز هذا البحث الاستعانة بعدة **كتب** أفاد منها البحث، واستضاء بما ورد فيها من مفاهيم ورؤى ونقود، ويمكن أن نصنف أهم المراجع التي تجلى تأثيرها في البحث إلى أربعة أصناف :

أولا : بعض الكتب التي تضمنت محاولات لتيسير النحو عند المحدثين، ومن أبرزها كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وكتاب مهدي المخزومي الموسوم بـ : في النحو العربي قواعد وتطبيق .

ثانيا : كتب اللسانيين العرب التي ضمنوها آراءهم وتوجهاتهم اللسانية، ومن أبرزها كتب الوصفيين على غرار كتاب مناهج البحث في اللغة لتمام حسان، ودراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن أيوب، وكتب التوليديين أيضا ومنها : كتاب اللسانيات واللغة العربية لعبد القادر الفاسي الفهري، وكتاب الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة لميشال زكريا .

ثالثا : بعض المراجع التي تناولت الكتابات اللسانية العربية الحديثة بالعرض والتصنيف والنقد، ومن أبرزها : كتاب اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية لمصطفى غلفان، ونشأة الدرس اللساني العربي الحديث لفاطمة بكوش، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته لحافظ إسماعيلي علوي، وبحث حسين بوشنب الموسوم بـ : النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، وأفضال هذه الكتب على البحث تذكر فتشكر ولا تنكر، إذ تعد من الدراسات السابقة، التي وضعتنا في سكة الموضوع، ووضحت لنا بعض معالمه .

رابعا : دراسات تناولت بعض نظريات النحو العربي وقضاياه بالبحث والنقد، ومنها: كتابا نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين لحسن خميس الملخ، وكذا كتاب التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث لخالد الكندي.

ولا نغفل استفادة البحث من كتب أخرى ومقالات ورسائل جامعية، تناولت مسائل لسانية ونحوية متعددة، سيفي فهرس المصادر والمراجع بثبتها .

وأما **الصعوبات** التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث فأَبرَزُها ندرة الدراسات التنظيرية للنقد اللساني العربي، بالإضافة إلى تشعب اتجاهات الكتابة اللسانية العربية وكثرة منجزاتها، وتعدد الفهم اللساني عند

الباحثين العرب لأطاريح اللسانيات الغربية، الأمر الذي حتم علينا أن نستجلي الآراء في كتب عديدة لمؤلف واحد، خاصة وأن بعض اللسانيين لا يثبتون على رأي واحد حيال قضية أو مسألة لغوية أو منهج لساني في كل المنجزات البحثية .

وإن هذه الصعوبات التي شكلت حملا ثقيلا في بداية البحث كانت – بفضل من الله المعين – الدافعَ المحفزَ للمضي قُدُما فيه، برؤية نأمل أن تمنحه نصيبا من الجدة في الطرح والتصنيف في بعض المباحث.

ولا أغادر هذه المقدمة حتى أسجل جميل شكري وامتناني لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبد المجيد عيساني، الذي رافق خطوات البحث منذ أن كان فكرة إلى أن عرف طريقه إلى الوجود، وذلل بعض الصعوبات التي اعترضت صاحبه في سعيه، كما أشكره على النصائح والتوجيهات العلمية، التي أمدني بها في سبيل إنجازه، فلك مني أستاذي أسمى عبارات العرفان والامتنان .

وفي ختام هذه المقدمة : لا أدعي أنني قد استوفيت الموضوع حقه ومستحقه، ولم أترك فيه شاردة ولا واردة إلا وقد أتيت عليها، وإنما حسبي أنني بذلت الجهد في طرق بابه ومحاولة التوغل في بعض محطاته، فإن أصبت المأمول الذي أرتجي فذلك فضل من الله يؤتيه من يشاء، وإن تملكني التقصير، وأوقعني في الهفوات والهنات فشفيعي أني بذلت ما وسعني الجهد مخلصا .

وأسألُ اللهَ المعينَ التوفيق والسداد، فهو ولي ذلك والقادر عليه .

مبرو ك بركات

ورقلة في :

01 مارس 2016 م

تمـــــهيـــــد

تمـــــهـيد

أولا : مفهوم مصطلح النقد :

1- لغـــة :

لمفهوم النقد في المعاجم اللغوية عدة معان، نذكر منها :

- 1 تمييز الجيد والرديء من الدارهم : على نحو ما ورد في معجم لسان العرب لابن منظور في قوله : " النقد والتنقاد تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، أنشد سيبويه :

تَنْفي يَدَاهَا الحَصَى في كُل هَاجرَة نَفْيَ الدارَهيم تَنْقَاد الصيَاريف[1]

وهذا المعنى الذي تحمله كلمة « النقد » تضمنته معاجم عربية أخرى على غرار معجم أساس البلاغة للزمخشري[2]، ومعجم الوسيط[3] أيضا .

-2 اختلاس النظر نحو شيء ما : فقد جاء في أساس البلاغة ما يوافق ذلك في قول الزمخشري : " هو ينقد بعينه الشيء ، يديم النظر إليه باختلاس حتى لا يفطن له "[4] .

-3 المناقشة : تقول : " ناقدت فلانا إذا ناقشته في الأمر "[5]، ولاحظ أن كلمة النقد تدل على هذا المعنى إذا جاء فعلها بصيغة (فاعل) الدالة على المشاركة .

-4 مداومة النظر : فقد جاء في مجمل اللغة لابن فارس قوله : " مازال فلان ينقد بصره إلى الشيء ، إذا لم يزل ينظر إليه "[6] .

-5 تعييب الآخرين : إذ جاء في لسان العرب " إنْ نقدْتَ الناس نَقدوكَ وإنْ تركتهم تركوك ، بمعنى

---

[1] **لسان العرب ، جمال الدين بن منظور ، حققه عامر أحمد حيدر ، راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، مج 3 ، 2003 ، ص 525 .**

[2] **أساس البلاغة ، أبو القاسم الزمخشري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1 ، 1998 ، ص 298 .**

[3] **معجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ط4 ، 2004 ، ص 944 .**

[4] **أساس البلاغة ، ص 298 .**

[5] **لسان العرب ، مج 3 ، ص 521 .**

[6] **مجمل اللغة ، أبو الحسن أحمد بن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، مج 1 ، ط2 ، 1986 ، ص 881 .**

نقدتهم أي عبْتَهُم " [1] .

ويستفاد من هذه المعاني أن كلمة « النقد » تنطوي على دلالات متعددة يتجلى أثرها في الجانب السياقي والاصطلاحي الذي تستخدم فيه، ومن أقرب دلالاتها إلى ما نحن بصدده معنى المناقشة والمجادلة في الأمور ، بالإضافة إلى معنى النظر إلى الأشياء خلسة أو إدامة النظر فيها، من أجل الفحص والاختبار، وينضاف إلى ذلك ما تحمله الكلمة من دلالة الكشف عن حال الشيء من ناحية اشتماله على صفات الجودة أو الرداءة .

وإن الممعن في معاجم اللغة القديمة والحديثة يجد أنها تربط بين كلمة النقد ودلالتها على المعنى المذكور آنفا والمتمثل في الكشف عن نوعية الدراهم والدنانير وتمييز الجيد من الرديء، ولكن التطور الدلالي نقل دلالتها من المادي المحسوس إلى المعنوي المجرد المتضمن في كتب الدراسات الأدبية واللغوية، ولم يمنع ذلك من وجود صلة وثيقة بين الدلالة الجديدة والقديمة للكلمة[2] .

2- مفهوم النقد اصطلاحا :

لمصطلح النقد (criticism) تعريفات عديدة فقد عرفه هاري شوفي تعريفا تأصيليا ومفهوميا وهو مجرد من أية إضافة فيقول: هو" تقييم وتحليل فكري متعدد الجوانب . وتنحدر كلمة criticism من الكلمة الإغريقية kritikos ، التي تعني (القاضي) . ومن هنا يكون النقد تلك العملية التي تزن، وتقيم، وتحكم . وخلافا لبعض الآراء، لا يتعامل النقد مع العيوب فحسب " [3].

وقد ركز هاري شوفي على الخصائص التي تميز النقد الجاد الذي يعتمد على أسس منهجية واضحة تتمثل الموازنة والتقييم والحكم، وبناء عليه فإنه يوضح مفهوم النقد الحصيف الذي " يحدد خاصيات الجودة وخاصيات الرداءة، الفضائل والنقائص . وهو لا يعلن الاطراء أو الازدراء، بل يقابل بين مظاهر الإخفاق ومظاهر التميز، ثم يصدر الحكم المتأني "[4] .

---

[1] **لسان العرب ، مج 3 ، ص 527 .**

[2] **ينظر : النقد اللغوي في التراث العربي ، ممدوح محمد خسارة ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، مج 84 ، ع 4 ، ص 954 .**

[3] **التفكير النقدي عند العرب ، عيسى علي العاكوب ، دار الفكر ، دمشق ، ط5 ، 2000 ، ص 21 .**

[4] **المرجع نفسه ، ص 21– 22 .**

وركزت تعريفات أخرى على وظيفة التمييز بن الخطأ والصواب، ومنها تعريف يقول : هو " عملية رصد لمواطن الخطأ والصواب، في موضوع علمي معين، بعد دراسته وفحصه، يستند فيه الباحث إلى الأصول والثوابت العلمية المقررة في مجال العلم الذي ينتمي إليه هذا الموضوع، وذلك من أجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بذلك الموضوع " [1] .

ويبدو هذا التعريف أكثر قربا من مدلول النقد اللغوي، الذي سنقف عنده في ثنايا هذا التمهيد، كما يحمل الدلالة على بعض المعاني اللغوية التي سلف ذكرها، ومنها :

- تفحص الموضوع المراد نقده والنظر إليه .
- الكشف عن الموضوع وتشريحه من جميع الجوانب .
- إظهار النقائص والعيوب الموجودة فيه .
- المناقشة العلمية للأخطاء والعيوب بالحجج والبراهين بغية تقويمها وتصحيحها[2] .

وقد عُرف النقد على أنه : " نشاط يقوم على عملية انتقاء وتحليل وإطلاق أحكام على الأعمال ، وقد ينصرف إلى التحليل والوصف والتأويل "[3]، وركز مفهومٌ آخر للنقد على الثنائيات المتقابلة التي تتوزع بين الجودة والرداءة، وما يدور في فلكهما، وذلك ما نقف عليه في التعريف الآتي : النقد هو " الدراسة الفاحصة بقصد التعرف على مستوى الجودة أو الضعف وتقدير القيمة الحقيقة للمنقود من حيث المزايا والمثالب، والمحاسن والمعايب"[4] .

وقد وردت تعاريف لهذا المصطلح في معجم أكسفورد بعدة مفاهيم تشترك مع المعاني اللغوية السالفة، ومنها تعريفه بالعملية " التي يشار فيها إلى عيوب شخص أو شيء ما أو عدم توافقه مع شخص ما أو

---

[1] **أبجديات البحث في العلوم الشرعية ، فريد الأنصاري ، دار الفرقان ، المغرب ، ط1 ، 1997 ، ص 98 .**

[2] **ينظر : النقد الفقهي مفهومه وأهميته ، رابح صرموم ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة الشلف ، الجزائر ،ع 12 ، 2014 ، ص 55 .**

3 النقد اللغوي في التراث العربي ، ص 954 .

[4] **فن التدريس للتربية اللغوية وانطباعاتها المسلكية وأنماطها العملية ، محمد صالح سمك ، دار الفكر العربي ، دط ، 1997 ، ص 556 .**

شيء" [1]، ويلاحظ اندراج هذا التعريف في معنى تعييب الآخرين، وإبداء الرأي الشخصي حيالهم، أو تجاه شيء أو موضوع معين .

وقد ركز معجم المصطلحات الأدبية على بيان مفهوم النقد السديد، فعرفه بأنه ذلك النقد الذي " يذكر الصفات الحسنة كما يذكر الصفات السيئة أي الفضائل والأخطاء، ولا يستهدف المديح ولا الإدانة بل يزن نواحي القصور ونواحي الامتياز ثم يصدر حكما يستند إلى اعتبار وتمحيص " [2] ويلاحظ أن التعريفات السابقة للنقد تبين قيام النقد على صفات تتلخص في الدقة والتمييز بين الجيد والرديء بالإضافة إلى الموضوعية والتحليل المنهجي للموضوع المستهدف بالنقد .

ثانيا : نقد لغوي أم لساني في التراث اللغوي العربي ؟ :

لنتبين تصنيف المراجعات والتصويبات اللغوية في الدراسات التراثية بإدراجها في إطار النقد اللغوي أو اللساني، ينبغي أن نقف عند مفهوم النقد اللغوي عند الذين عُنُوا به في دراساتهم وبحوثهم .

عُرف النقد اللغوي بأنه متابعة " لغة العمل الأدبي من جانب سلامتها ومطابقتها للمعهود من قوانين اللغة وقواعدها، ومن جانب فنيتها، وما أودعه الأديب فيها من أسرار وقيم جمالية "[3] ، وانطلاقا من هذا التعريف فإن الناقد اللغوي يُخضع العمل الأدبي المنقود لمقياسين نقديين، وهما :

– بيان سلامة العمل المنقود من الخطأ، والبحث عن مطابقته للمألوف من قواعد اللغة، والمعهود من نظامها .

– الكشف عن مواطن الجودة والرداءة في ذلك العمل[4]، ويشير هذان المقياسان إلى أن النقد يقوم على الرؤيتين المعيارية، والجمالية الفنية معا .

---

[1]Oxford advanced learners, gonothan giuther, fifth edition , 1995 , pp226 – 227 .

[2] معجم المصطلحات الأدبية ، إبراهيم فتح ، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين ، طبع التعاضدية العمالية للطباعة والنشر ، تونس ، دط ، 1986 ، ص 390 .

[3] النقد اللغوي بين التحرر والجمود ، نعمة رحيم العزاوي ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، بغداد ، دط ، 1984، ص 21 .

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص 14 .

ويعود سبب وصف هذا النقد باللغوي إلى إدراك الداعين إليه " أن اللغة هي العنصر الرئيس في الأدب، وأنها في العمل الأدبي ليست وسيلة إيصال أو إفهام وإنما هي غاية بنفسها، يعمل الأديب على تشكيلها تشكيلا خاصا "[1]، وبناء على هذا التأسيس فإن هذا النقد يتجلى في النقد الأدبي القديم منذ نشأته البسيطة، وهو ليس مقصورا على التدقيق النحوي فحسب كما قد يُعتقَد، بل هو شامل للجوانب الصوتية والصرفية والدلالية والمعجمية والبلاغية وغيرها مما له صلة قربى بالتحليل اللغوي .

ومن مظاهر هذا النقد في بداياته تلك اللمحات النقدية التأسيسية التي ظهرت في تعليقات شفوية من قبل بعض الشعراء الكبار في حق الشعراء المبتدئين[2]، ومن ذلك الجلسات التقييمية التي كانت تُقَام في سوق عكاظ، وكان من أبرز الحكام فيها النابغة الذبياني الذي قدم في إحدى المرات الخنساء على حسان بن ثابت، مقدما نقدا لبيت من قصيدة ألقاها عليه، يقول فيها :

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُر يَلْمَعْنَ بالضُحَى وَأَسْيَافنَا يَقْطُرْنَ منْ نَجْدَة دَمَا

ويروى أن النابغة قال له : " أقللت جفانك وأسيافك وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك، يعني أن الجفنات لأدنى العدد والكثير جفان، وكذلك أسياف لأدنى العدد والكثير سيوف .... "[3]، وتبين هذه الرواية تركيز النابغة على الجانبين الصرفي والدلالي في نقد النتاج الشعري وتقييمه .

وقد أسهمت المعارك بين النحاة والشعراء التي ظهرت فيها سلطة النحوي على الشاعر في تأسيس النقد اللغوي بصورة عامة، والنحوي على وجه الخصوص، ومن أبرز النحاة الأوائل الذين يعدون المؤسسين لهذا النقد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) في منافراته وردوده على الشاعر الأموي الفرزدق في أبيات من شعره، ومن ذلك تصحيحه للحن نحوي ورد في قوله :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ الله مَوْلى هَجَوْتُهُ وَلَكن عَبْدُ الله مَوْلَى مَوَاليَا

فقال له ابن أبي إسحاق: " ولقد لحنت أيضا في قولك : « مولى مواليا » وكان ينبغي أن تقول :

---

[1] النقد اللغوي بين التحرر والجمود ، ص 17 .

[2] أطلق على هذا النقد مصطلح النقد السليقي العفوي، لأن الناقد يعتمد فيه على سجيته المعرفية وتأثره الذوقي في تقييم الأعمال الأدبية .

[3] المعلقات العشر وأخبار شعرائها ، جمع أحمد الأمين الشنقيطي ، دار النصر للطباعة والنشر ، دط ، دت ، ص 56 .

« مولى موال » " [1] .

وهناك رواية أخرى رواها أبو عمرو بن العلاء تضمنت نقدا من الحضرمي لبيت آخر للفرزدق وهو قولـه:

وَعَض زَمَان يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ منَ الْمَال إلا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلفُ

فقال له ابن أبي اسحاق : " على أي شيء ترفع « أو مجلف » ؟ فقال : على ما يسوءك وينوءك, قال أبو عمرو : فقلت للفرزدق : أصبت ! وهو جائز على المعنى، أي لم يبق سواه" [2] .

ونستشف من هذين الموقفين أمورا عديدة، منها :

– إن النقد اللغوي ركز على تصويب الأخطاء النحوية التي ترد في السياق التركيبي .

– لقد اتخذ النحاة من أنفسهم أوصياء على الشعراء، ولغتهم، وهو الأمر الذي أثار حفيظتهم، وجعلهم يرفضون تلك التصويبات والمراجعات ويقابلونها بالرفض لا لأنها غير صحيحة، ولكن كان يثقل على شاعر مشهور أن يتقبلها، لأنها تعد مثلبة فيه تطير بها الألسن .

– إن تصويب الناقد قد لا يكون نهائيا، متفردا بالصواب، إذ من الممكن أن يكون أحد الأوجه الصوابية فحسب ، ولذلك صوب أبو عمرو الرفع مراعاة للمعنى .

– تلمح الرواية الثانية إلى أن النقد لم يبق ذوقيا تأثريا كما كان في العصر الجاهلي، وإنما بدأ يأخذ طريقه نحو التأسيس من خلال هذا الضبط، ونشوء النقد على المعايير والمراجعة .

ولكن بعد أن تأسست العلوم اللغوية وصارت متمايزة عن بعضها بعض صار التصويب اللغوي الجزء الكبير من النقد اللغوي، ولكن لا يقتصر عليه لوحده، إذ تجلت مظاهر أخرى للنقد سنستشف بعضا منها في الحديث عن النقد النحوي في التراث .

إن التوسع في الإجراء النقدي أدى إلى توسيع في مدلول مصطلح النقد اللغوي الذي حده سعد مصلوح بأنه " صفة لكل نشاط أو عالم يعالج اللغة وقضاياها في مرحلة ما قبل نشأة اللسانيات المعاصرة

---

[1] نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2003 ، ص 27 .

[2] المرجع نفسه ، ص 28 .

التي عرفت طريقها إلى النشأة والاستقلال مع مطالع هذا القرن، وهي صفة تشمل المنجز العلمي الذي أسهم به سلفنا من علماء العربية في مسيرة الفكر اللغوي " [1]، ونستنتج من هذا التعريف النقاط الآتية :

– إن أغلب الدراسات تصف المجال الذي نحن بصدده بمصطلح النقد اللغوي[2]، مع مراعاة التوسيع الذي أشرنا إليه سابقا، ووضحه مصلوح في التعريف .

– إن هذا المصطلح لا يقتصر على الدراسات اللغوية في التراث فحسب، وإنما يضم في طياته المراجعات اللغوية الحديثة التي لم تستند إلى اللسانيات المعاصرة .

– إن التحديد الذي وضعه مصلوح بحاجة إلى تعقيب، ويتمثل في تحديد مجال تصنيف المراجعات اللغوية الحديثة التي أنتجت بعد ظهور اللسانيات، ولم تستفد منها، أين تصنف؟ . إننا نرى أن تصنف باعتبار الموضوع لا الزمن فتكون منضوية تحت طائلة النقد اللغوي أيضا .

ولكي تكون المصطلحات دقيقة نهيب بالباحثين أن يدققوا بإضافة تحديدية، فإذا كانت المراجعة لغوية صاغوا المصطلح : النقد اللغوي في التراث، بهذا التحديد، وإذا كانت في العصر الحديث كانت الصياغة، النقد اللغوي في العصر الحديث .

بقي أن نبين نصيب الدراسات النقدية اللغوية في التراث من مصطلح « **النقد اللساني** » الذي يُتداول مع المصطلح سالف الذكر في المجال الذي نتحدث فيه، ويخلط بعض الباحثين في استخدام المصطلحين، إذ يتعاملون معهما بدلالة موحدة، ويزاوجون في إيرادهما في دراسة واحدة، دون تدقيق وضبط، ولكن الباحثين المدققين يميزون بينهما في الاستعمال، سعيا نحو الضبط المنهجي، إذ يجعلون الضابط في ذلك الاستناد إلى اللسانيات المعاصرة في البحث والنقد من عدمه فيصلا بين المصطلحين، وما يندرج في كل منهما، ومن هؤلاء الباحثين سعد مصلوح الذي بين حدودَ ما يدخل في النقد اللغوي، ليعطف عليها

---

[1] في النقد اللساني دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف ، سعد عبد العزيز مصلوح ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2004 ، ص 227 .

[2] ينظر : الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1993 ، ص 112، النقد اللغوي في التراث العربي ، ص 955 ، منهج أحمد بن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة نقد الخليل وابن دريد نموذجا ، محمود عبد الله جفال، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج 78 ، ج04 ، ص 1087 ، النقد اللغوي في القرن الرابع الهجري ، فريدة بولكعيبات ، رسالة ماجستير ، إشراف : عمار ويس ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008 – 2009 ، ص 12 ، النقد الأدبي في كتاب أنموذج الزمان في شعراء القيروان لابن رشيق ، محمود بن راس ، رسالة ماجستير ، إشراف : عبد الحميد هيمة ، جامعة ورقلة ، 2012 – 2013 ، ص 92 .

بتحديد ما يندرج في النقد اللساني في تعريفه بقوله : هذا المصطلح عَلَم " على كل عالم أو نشاط ينتمي بالفلسفة والتأسيس النظري وتقنيات التحليل إلى أي مدرسة من المدارس العلمية التي تصدت للغة وقضاياها في القرن العشرين وما يتلوه "[1] ، وهذا التفريق هو الذي اعتمدناه في بحثنا رغبة في الضبط المنهجي فحسب .

وقد يتبادر إلى بعض الأذهان أن هذا التفريق المنهجي يحمل في طياته تفضيل الدراسات الحديثة بقصر مصطلح النقد اللساني عليها دون التراثية، ولكننا سنبين أننا لا نرفض دلالة المصطلح الثاني على المراجعات اللغوية القديمة أو ما يدخل في مجالها من الدراسات الحديثة إذا توفرت شروط وحدود ضابطة مقيدة .

انطلاقا مما يختزن في الأذهان من ربط بين الحداثة واللسانيات، ومصطلح النقد اللساني أيضا، يرى البحث أنه يتوجب على من أراد أن يستخدم هذا المصطلح في الدلالة على الدراسات والمراجعات اللغوية التراثية أن يضبط هذا المصطلح في الاستعمال بإضافة تحديدية مميزة، فإذا كانت الدراسات المقصودة بالنقد تراثية صيغ المصطلح بالصورة الآتية : النقد اللساني في التراث أو بتخصيص بحثه عند عالم لغوي معين من القدامى[2] ، وإن كانت الدراسات المنقودة حديثة كانت صياغة المصطلح بالنقد اللساني الحديث، وبذلك نخرج من الشد والإرخاء، ونتلافى الخلط المصطلحي وما ينجر عنه من خلل واضطراب .

ثالثا : مظاهر النقد اللغوي النحوي في التراث :

النقد النحوي : هو إجراء لغوي نقدي يُعْنَى أساسًا بتصويب الأخطاء النحوية التي تتلبس بالكلام منطوقا كان أم مكتوبا، ويحكم " على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالحسن والجودة أو القبح أو الرداءة، وصولا إلى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم، ويستند ذلك الحكم على أدلة وحجج مختلفة "[3] .

---

[1] **في النقد اللساني دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف ، ص 227 .**

[2] **ينظر : سيبويه والنقد اللساني العربي ، نصر الدين بوحسابن ، مجلة دراسات أدبية ، مركز البصيرة للبحوث ، الجزائر ، ع 08 ، 2010 ، ص 109 – 121 .**

[3] **النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك، صبيحة حسن طعيس – سلام حسين علوان ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، الكوفة ، العراق ، ع 08 ، 2011 ، ص 30 .**

وإن للنقد النحوي في التراث اللغوي العربي مظاهرَ كثيرة، سنقتصر على ذكر بعضها، رغبةً في التمثيل لا الحصر:

-1 التصويب النحوي:

لقد ارتبط التصويب النحوي بنشأة النحو العربي، وكان الدافع إلى وضعه حفظ الألسنة والأقلام من اللحن في القرءان الكريم، وقد بقي هاجس اللحن يؤرق الرعيل الأول من الدارسين الذين أقاموا أنفسهم حراسا على اللغة، ساهرين على سلامتها، مدافعين عن تراكيبها، ناقدين كل من يحاول أن يخرج على أساليبها[1]، وقد تجلى ذلك في القرن الثاني للهجرة وما بعده في تصويب النحاة لبعض الأخطاء التي يقع فيها الشعراء، وقد ذكرنا بعضها بدءا، ومن أمثلتها تصويب من ابن أبي إسحاق الحضرمي للفرزدق في قوله:

مُسْتَقْبلينَ شَمَالَ الشام تَضْرِبُنَا بحَاصب كَنَديف القُطْن منثورِ

عَـلَى عَمَائمنَا يُلْقَى، وَأَرحلنـــا عَلَى زَوَاحف تُزجَى، مُخُها ريرِ

فقد قال له : " أسأت، إنما هو « مخها ريرُ »، وكذلك قياس النحو في الموضع "[2] أي أنها خبر لكلمة « مخُها »، ولذا لا يجوز جرها لمجرد الرغبة في توحيد حركة الروي، وقد خضع الفرزدق بعد مكابرة لسلطة النحاة، فغير بعض الكلمات في عجز البيت غير مبال بحركة الروي، فقال : « على زواحف تزجيها محاسيرُ»، ولذلك ترك الناس هذا التصحيح ورجعوا إلى إنشاد البيت الأول[3] ، وفي هذه الرواية دليل على ذلك الصراع الواضح بين النحاة والشعراء، وفيها تلميح إلى ما كان يلاقيه النحاة من عنت في أداء هذا الدور، لما في ذلك من قدح في كفاءة الشاعر، والمتكلم المخطئ بصورة عامة .

وقد يكون التصويب، مصحوبا بالتوجيه النحوي لتعليل الاختيار الإعرابي، أو تقديم وجه على آخر، والأمثلة على هذا كثيرة، منها توجيه أبي عثمان المازني (ت 249 هـ) لاختلاف حول كلمة في بيت أُنشد في مجلس الواثق، وهو :

أَظليمُ إن مُصَابَكُمْ رجلاً أَهْدَى السلامَ تحيةً ظلمُ[4]

---

[1] **ينظر : الحلقة المفقودة في النحو العربي ، ص 113 – 114 .**

[2] **طبقات النحويين واللغويين ، محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط2 ، دت ، ص 32 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .**

[4] **ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص 163 .**

فقد أنشد المنشد : « إن مصابكم رجلٌ » فشايعه بعضٌ وخالفه آخرون، فلما وفد المازني سأله الواثق، أين خبر « إن » ؟ . فقال المازني راويا :" « ظلمُ » الحرف الذي في آخر البيت، ثم قلت : يا أمير المؤمنين، أما ترى البيت كأنه معلق لا معنى له حتى يتم بهذا الحرف، وإذا قال : « أظليم إن مصابكم رجلا أهدى السلام إليكم »، فكأنه ما قال شيئا حتى يقول : « ظلمُ » "[1]، ويفهم منه أن رفع « رجلٌ » في البيت يغني عن لفظة « ظلمُ » إلا أن يكون اقتران التحية بالسلام ظلما وهو معنى غير مقصود .

ونستشف من هذه الرواية أن النقد النحوي قد أخذ أبعادا أخرى مع نضج التأليف في النحو العربي، إذ لم يعد الناقد مكتفيا ببيان الوجه الإعرابي الصائب فحسب، بل يتبعه بالتعليل والتوجيه مراعاةً للمعنى المقصود في التركيب .

2- الجدل النحوي :

ويتجلى هذا المظهر في تلك المجالس اللغوية التي كانت تعقد عند الملوك والأمراء بين أكابر النحاة ؛ إذ يتناقشون في مسائل نحوية مشكلة، يدلي كل عالم برأيه محاولا إفحام نظيره والتفوق عليه بالحجة والبرهان، ومن نماذج هذا الجدال ما دار بين سيبويه (ت 180 هـ) والكسائي (ت 189 هـ) في المسألة المشهورة بالزنبورية، التي دارت في مجلس البرامكة، وموضوع الجدال في سؤال طرحه أصحاب الكسائي مفاده : " كيف تقول : « كنت أظن العقرب أشدَ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي » أو « هو إياها » ؟ قال : أقول : « فإذا هو هي » . فأقبل عليه الجميع فقالوا : أخطأت ولحنت " [2].

وقد تدخل يحي بن خالد البرمكي ليستبين المصيب منهما، فقال : " هذا موضعٌ مشكل، حتى يُحكم بينكم، فقالوا : هؤلاء الأعراب على الباب، فأُدخل أبو الجراح ومن وُجد معه ممن كان يأخذ منه الكسائي وأصحابه . فقالوا : « فإذا هو إياها » فانصرم المجلس على أن سيبويه قد أخطأ "[3]، وقد أشارت بعض المراجع إلى أن حيلة مدبرة نالت من سيبويه ورأيه في هذه المسألة من الكسائي وأصحابه[4] .

ونستشف من هذه المجادلة أمورا منها :

---

[1] **ينظر : طبقات النحويين واللغويين ، ص 92 .**

[2] **المرجع نفسه ، ص 68 .**

[3] **نفسه .**

[4] **ينظر : النحو العربي بين الأصالة والتجديد دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية ، عبد المجيد عيساني ، دار ابن حزم ، لبنان ، ط1 ، 2008 ، ص 22 – 23 .**

– إن الجدال النحوي في بداية هذا القرن يبرهن على فعالية الحركة اللغوية والنحوية بصورة خاصة في القرن الثاني، وذلك لأنها فترة تأسيس العلوم .

– كانت الغاية من الجدال النحوي مناقشة الآراء النحوية بين النحاة، والإفحام بالحجة والدليل، ومن بين الأدلة التي كانت تتخذ لذلك الاستشهاد بلغة الأعراب التي تعد جزءا مهما من المادة اللغوية التي استقى منها النحاة القواعد .

– يتجلى من القصة أن الجدال قد أخذ صفة من صفات النقد، ألا وهي التعييب والاستنقاص .

3– النقد النحوي المدرساني (المذهبي)[1] :

هذا النقد مشتق من مصطلح المدارس النحوية، ويشير إلى ذلك النقد المتبادل بين أعلامها في الأصول والأسس التحليلية، ولعل أبرز مثال قمن أن يستشهد به على هذا النقد، هو الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في المسائل الجزئية ، وفي الأصول والأسس، ومن ذلك :

– لقد نقد الكوفيون أسس الرواية عند البصريين، إذ اتسعوا في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، فأخذوا عن أعراب بغداد والكوفة وشعرائهما ، ولم يحددوا نوع المسموع من حيث القائل والناقل لهذا المسموع ، بينما تشدد البصريون في الرواية، إذ حددوا قبائل معينة، وتشددوا في فصاحة العربي الذي يأخذون عنه اللغة والشعر[2] .

– اشترط البصريون في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث يمكن أت تستنبط منها القاعدة المطردة، ولم الكوفيين تجوزا وتسامحوا في هذه الشروط ؛ إذ لا يرون ضيرا في القياس على الشاهد الواحد أو الظاهرة الواحدة وإن خالفت القياس[3].

---

[1] رمت من إيراد مصطلحي المدرساني والمذهبي أن ألمح إلى الخلاف بين الباحثين حول الاعتراف بوجود مدارس للنحو من عدمه، إذ يذهب بعض الدارسين إلى أن هناك مذاهب نحوية، أو درس نحوي في منطقة جغرافية معينة فحسب، فيقال: الدرس النحوي في البصرة أو في الكوفة مثلا . ينظر : المدارس النحوية ، خديجة الحديثي ، دار الأمل ، الأردن ، ط3 ، 2001 ، ص 14 – 24 ، المدارس النحوية في نظر الدارسين المحدثين بين التأييد والرفض ، رباح اليمني مفتاح ، مجلة دراسات أدبية ، مركز البصيرة ، دار الخلدونية ، الجزائر ، ع 6 ، 2010 ، ص 07 – 25 .

[2] ينظر : المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط 6 ، دت ، ص 159 – 160 ، المدارس النحوية ، خديجة الحديثي ، ص 142 .

[3] ينظر : المدارس النحوية ، ص 161 ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ، مكتبة مصطفى البابي ، مصر ، ط 2 ، 1958 ، ص 378 .

والظاهر أن مخالفة الكوفيين للبصريين كانت الغاية منها إبراز التميز الذي يسوغ لهم تأسيس مدرسة أو مذهب مستقل عن المذهب البصري الذي يعد مصدرا من مصادرهم التأسيسية .

4- النقد الموجه لنحوي معين :

من الأمثلة البارزة على هذا التوجه المتأصل في النقد بمعنييه اللغوي والاصطلاحي رد المبرد (ت 285 هـ) على سيبويه والاعتراض على بعض آرائه التي أوردها في « الكتاب » في مؤلف لم يصل إلينا اختلف أهل السير والتراجم في عنوانه بين معنون له بـ : « الرد على سيبويه » أو « مسائل الغلط » ، وقد كان هذا الكتاب مثار دهشة ونقد من بعض النحاة، بالنظر إلى أنه قد مس كتابا نال نصيبا من الإجلال والهيمنة على الدراسات اللغوية العربية[1]، ويبدو أن هذه المجابهة هي التي أدت بالمبرد إلى الاعتذار عن ما ورد في الكتاب من ردود، والتراجع عنها[2] .

لقد نتج عن الأفكار الواردة في كتاب المبرد مؤلفات تندرج في خانة نقد النقد، ومن أبرزها : كتاب « الانتصار لسيبويه على المبرد » لابن ولاد المصري (ت 332 هـ)، وهو نتاج ردة فعل من مؤلفه على ما ورد في المؤلَف المنقود من انتقادات لفكر سيبويه، ويحسب لهذا الكتاب أنه قد حوى اقتباسات من عمل المبرد، ما يمكن القارئ من أخذ صورة عن الأفكار التي وردت فيه[3] .

وإن هذه المؤلفات التي تتضمن النقد ونقد النقد للنحو ومؤلفاته وأعلامه هي التي أسهمت في تأسيس درس نحوي نال السلطة على غيره من الفروع اللغوية الأخرى، وجعلته محط الأنظار من الدارسين في القديم والحديث .

---

[1] يبدو أن ذلك الإجلال قد تضخم إلى حد هيمنة الكتاب على مناهجهم في التأليف هيمنة سلبية حدت من تفكير بعضهم، ولا يعاب سيبويه على تفوقه وجهبذته، وإنما يلام من جاء بعده على استكانتهم الفكرية، ولذا فإن كتاب المبرد ، وإن قيل فيه ما قيل فإنه يعتبر دافعا للنحاة إلى كسر تلك المعتقدات التقديسية حيال هذا الكتاب والتي تورث الكسل والترديد، بدل شحذ الهمم والتجديد ، وفي هذا دلالة على أهمية النقد في نضج العلوم .

[2] ينظر : البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، مصر ، ط6 ، 1988 ، ص 124 – 125 ، موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه ، رحاب خضر عكاوي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ج 3 ، ط1 ، 1993 ، ص 60 .

[3] ينظر : البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، ص 125 ، أصول التفكير النحوي عند ابن ولاد من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد ، إبراهيم عسيري ، رسالة ماجستير، إشراف : سليمان العابد ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1421 ، ص 16 – 17 .

5- النقد النحوي الإصلاحي التيسيري :

لقد تنبه النحاة القدامى بداية من القرن الثاني إلى أن كتابة النحو العربي قد دخلت في سياقات ليست يسيرة على الطلاب المبتدئين، وذلك ما جعل بعضهم يُقْدم على تأليف كتب تعليمية تناسب الفئات المختلفة من الناشئة والمتعلمين، وإن كان كثير منها لم يصلنا فإن كتب التراجم والسير قد أبقت على عناوينها التي تشير بوضوح إلى هدفها التيسيري التعليمي، ومن تلك المؤلفات التي تغيت الاختصار والتيسير في التأليف كتاب « مقدمة في النحو لخلف الأحمر » (ت 180 هـ) ، و« الواضح في النحو للزبيدي » (ت 379 هـ) ، و« قطر الندى وشذور الذهب لابن هشام الأنصاري » (ت 761هـ) ، ومنها ما جاء في صورة متون ومنظومات نحوية ميسرة على غرار« متن الأجرومية لابن آجروم الصنهاجي » (ت 723 هـ)[1] ، وقد تمثل الإصلاح في هذه المؤلفات في اختيار الموضوعات النحوية التي تتوافق وقدرات التلاميذ، مع حسن في التبويب والترتيب يراعي التدرج، والانتقال من السهل إلى الصعب .

ويبدو أن وتيرة تيسير النحو وإصلاحه قد زاد نشاطها مع نحاة الأندلس الذين شقوا فيه سبيلا مديدا، وقد أسهمت أسباب سياسية واجتماعية وفكرية في سيرهم نحو سبيل التيسير في كتابة قواعد النحو.

وقد حمل ابن مضاء القرطبي (592 هـ) لواء هذه الدعوة في كتابه الرد على النحاة الذي أورد فيه جملة لخصت الغاية التي ينشدها، يقول : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[2].

وإن القرطبي تمثل الإصلاح والتيسير في إلغاء نظرية العامل والإعرابين التقديري والمحلي وإلغاء القياس والتمارين غير العملية أيضا .

وقد لقي هذا الكتاب قَبُولا من دعاة إصلاح النحو العربي في العصر الحديث، لعدة **أسباب** نذكر منـــها:

– جاء عنوان الكتاب مغريا لأصحاب الاتجاه الإصلاحي ؛ إذ فيه إشارة إلى " أن ابن مضاء يحاول وضع نموذج جديد لوصف اللغة العربية، والتقعيد لها، وفق أصول ومبادئ فكرية وفلسفية "[3] محددة .

---

[1] **ينظر : النحو العربي بين الأصالة والتجديد دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية ، ص 81 – 105 .**

[2] **الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط1 ، 1979 ، ص 69.**

[3] **العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 56 .**

– إن مقدمة الكتاب جذابة ؛ لأن ابن مضاء وعد فيها " بمنهج جديد يخلص النحو من أثقاله، ويقيل الشادين فيه من أعبائه "[1] .

– لقد رفض ابن مضاء القرطبي نظرية العامل والأصول النحوية العقلية الأخرى بوحي من مذهبه الفقهي الظاهري الذي يتمسك بحرفية النصوص، ويبتعد عن التأويلات[2]، وقد كانت هذه المبادئ ملهمة لأنصار الاتجاه الوصفي الحديث إلى التشبث بهذا المنهج ؛ إذ رأوا في جهد القرطبي سندا تراثيا يدعم منهجهم .

وبناء على ذلك سارع بعض الوصفيين إلى عد القرطبي مؤسس المنهج الوصفي، ومنهم أنيس فريحة في قوله : " وعندي أن مؤسس المدرسة الوصفية يجب أن يكون عربيا هو ابن مضاء القرطبي، فإنه حاول أن يقضي على فكرة العامل و العلة "[3] .

ودعم معاذ السرطاوي هذا الرأي بعد ثورة ابن مضاء على النحو أشد وقعا مما أحدثه المنهج الوصفي في العصر الحديث، لأن القرطبي قد خرج عن مجموعة من المبادئ كان لها من القوة والرسوخ ما للعادات والتقاليد[4].

وإن الملاحظ يرى أن ثورة القرطبي على النحو لاقت التجاهل من علماء عصره لئلا يكتب لها الشيوع والانتشار، وما كتب لها أن تنتشر إلا في العصر الحديث بعد أن حقق شوقي ضيف كتاب الرد على النحاة سنة 1947 م، وقد كان موضع إعجاب وقبول من المجددين المحدثين، وذلك لأنه يعز عليهم أن يجدوا في التراث من يخرج عن الأصول والمبادئ النحوية صراحة جلية كما وجدوها عند القرطبي، ويشير موقفهم هذا إلى أن ادعاء بعضهم قطع الصلة مع التراث ما هي إلا صيحات ترويجية نظرية فحسب، لا أثر لها في الإجراء، ويلمح موقفهم إلى أمر آخر وهو أن النقد اللساني الحديث الذي سنتحدث عنه في الفصول القادمة يستلهم من النقد اللغوي في التراث وإن عارضه ونَقَدَ منهجه وأسسه .

وبعد هذه الجولة المقتضبة مع النقد اللغوي بصورة عامة والنقد النحوي في التراث بصورة خاصة نخلص إلى بعض **النتائج** :

---

[1] **الرد على النحاة ، ص 05 .**

[2] **ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 56 .**

[3] **نظريات في اللغة ، أنيس فريحة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط2 ، 1981 ، ص 116 .**

[4] **ينظر : ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ، معاذ السرطاوي ، دار مجدلاوي ، الأردن ، ط1 ، 1988 ، ص 163 .**

– إن المدقق في النقد اللغوي في التراث يجده نقدا شاملا لفروع أدبية ولغوية عديدة .

– من فروع النقد اللغوي في التراث : النقد الصوتي – النقد الصرفي – النقد النحوي – النقد الدلالي والمعجمي – النقد البلاغي ... .

– لقد أسهم تمايز العلوم عن بعضها بعض في استقلال فروع النقد اللغوي عن بعضها بعض .

– يعد النقد النحوي من أبرز فروع النقد اللغوي وأغزرها تناولا ونقدا ومراجعة وفحصا، لأسباب عديدة سنأتي على ذكر بعضها في ثنايا فصول البحث .

– للنقد النحوي عدة مظاهر في التراث منها : التصويب النحوي – الجدال النحوي – النقد المذهبي – نقد جهد نحوي معين – نقد إصلاحي تيسيري ... .

وفي ختام هذا التمهيد ينبغي أن نشير إلى أن النقد اللغوي في التراث بصورة عامة منه ما جاء مضبوطا موضوعيا قائما على أسس واضحة، ومنه ما كان نقدا مصبوغا بصبغة الذاتية والتعصب للآراء أو الأشخاص أو المذاهب بالإضافة إلى غياب مساطر منهجية واضحة تضبط الناقد اللغوي في نقده، ومع ذلك كله فإننا نرى أن هذا النقد يعد حلقة من حلقات الدراسات اللغوية التي لا يمكن تجاوزها واتخاذها ظهريا، وإنما ينبغي أن نمنحها حقها التاريخي، وأن نتعامل معها بموضوعية وإنصاف أيضا .

الفصـل الأول

النقد اللساني العربـي : المفهوم والأسس والأنواع

المبحث الأول : مفهوم النقد اللساني العربي وأسسه

المبحث الثاني : أصنـاف النـقد اللسـاني العـربي

المبحث الثالث : مستـويات النقد اللـساني العربي

الفصـــل الأول : النقد اللساني العربـــي : المفهوم والأسس والأنواع

المبحث الأول : مفهوم النقد اللساني العربي وأسسه :

أولا : مفهوم النقد اللساني العام :

1 / ضبط المصطلح :

يحسن بنا قبل بيان مفهوم النقد اللساني العام أن نقف وقفة مقتضبة عند تداول هذا المصطلح في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، فقد استخدم الباحثون مصطلحات متعددة تحمل مدلول النقد اللساني ؛ إذ وظف مصطفى غلفان مصطلح « **التحليل النقدي اللساني** »[1] للدلالة عليه، واختارت فاطمة البكوش مصطلح « **النقد اللساني**»[2] وأسندته إلى مستوى النحو من بين المستويات اللسانية الأخرى، واستعمل نعمان بوقرة المصطلح نفسه في الدلالة على المراجعات اللسانية في شتى الفروع والمستويات اللغوية[3]، وأما حافظ اسماعيلي علوي واامحمد الملاخ فقد آثرا مصطلح « **الكتابة النقدية** » وجعلاه منضويا تحت مصطلح آخر وهو « **ابستمولوجيا اللسانيات العربية** »[4] .

واستُخدم مصطلح **النقد اللساني** في سياق **النقد الأدبي** دون إضافة تحديدية، ومن الباحثين الذين أشاروا إليه أو استخدموه مازن الوعر في قوله : " نتج عن العلاقة بين اللسانيات والأدب ما يعرف **بالنقد اللساني**، وكما أن هناك نظريات كثيرة نقدية تنقد الأدب من زوايا مختلفة كذلك هناك النقد اللساني الذي

---

[1] **اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية ، مصطفى غلفان ، جامعة الحسن الثاني عين الشق ، رسائل و أطروحات ، رقم 4 ، 1991 ، ص 56 – 57 .**

[2] **ينظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي ، فاطمة الهاشمي بكوش ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، 2004، ص 57 .**

[3] **ملامح التفكير اللساني الحديث عند حمزة بن قبلان المزيني ، نعمان بوقرة ، مجلة الأثر ، جامعة ورقلة ، ع10 ، ص 36 .**

[4] **ينظر : قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ، حافظ إسماعيلي علوي – امحمد الملاخ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ط1 ، 2009 ، ص 187 .**

يتناول الأجناس الأدبية تناولا لسانيا "[1] ، ووظفته الباحثة وردة قنديل مستبدلةً مصطلحَ الألسني باللساني في الدلالة على النقد الأدبي أيضا في قولها : " إن **النقد الألسني** لم يعد يبحث عن ذات المؤلف كما في السابق، لأنه ببساطة لم يعد بحاجة إلى ذلك "[2] ، ووقفنا عليه بهذه الدلالة عند محمد الأمين شيخة أيضا في حديثه عن المنهج الشكلاني في قوله : " ومن أشهر القراءات الشكلية التي أوردها لنا النقاد المعاصرون من المتخصصين في مجال النقد اللساني الباحث الأكاديمي " كمال أبوديب " في قراءة شكلية بنائية لمعلقة الشاعر الجاهلي " لبيد " يفيد فيها من آراء رواد النقد اللساني من الغربيين عند " فلاديمير بروب" و" ليفي شتراوس " و" ياكبسون " وغيرهم " [3]، وتتجلى دلالة هذا المصطلح على الجانب الأدبي في ذكره لنقاد أقرب إلى هذا المجال من اللسانيات المحضة، وقد يكون لهؤلاء الباحثين متكأ يستندون إليه في هذا الإطلاق سنبينه لاحقا.

وقد أورد جابر عصفور مصطلح النقد اللساني باللفظة الكلاسيكية مع إضافة تحديدية تتمثل في منهج من مناهج التحليل الأدبي، فجاء بصيغة « **النقد اللغوي الأسلوبي** »[4] .

وإن المصطلح الذي يقِر به البحثُ من بين المصطلحات المذكورة آنفا هو مصطلح « **النقد اللساني** » ؛ لأنه مختصر، ومبين للغاية المنوطة به، وأما المصطلحات الأخرى فإننا لا ننفي اجتهاد أصحابها في صياغتها واستنادهم إلى أسس معينة في ذلك أيضا، ولكننا نسجل عليها بعض الملاحظات، فمصطلح « التحليل النقدي اللساني » لا يدل دلالة مباشرة على النقد ؛ لأن كلمة « التحليل » تسوغ للقارئ أن يفهم منها تحليل النقود اللسانية، فينتج عن ذلك نقد على نقد، وإذا وضعنا هذا المصطلح بموازة النقد اللساني فإننا نلمح نظرةً ثاقبةً عند مصطفى غلفان في إضافته لكلمة التحليل بالنظر لما لاحظه من نزوع بعض النقود اللسانية إلى إطلاق الأحكام دون تعليل أو تحليل، فرأى أن من اللازم شد أزر هذا المصطلح

---

[1] **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، إعداد وتقديم حافظ اسماعيلي علوي – وليد أحمد العناتي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، ط1 ، 2009 ، ص 116 .**

[2] **البنيوية وما بعدها بين التأصيل الغربي والتحصيل العربي ، وردة عبد العظيم عطا الله قنديل ، رسالة ماجستير ، إشراف عبد الخالق محمد العف ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2010 ، ص 90 .**

[3] **تصورات ومفاهيم في النقد والأدب مقاربات في مجال النقد الحديث والمعاصر ، محمد الأمين شيخة ، مطبعة مزوار ، الوادي ، ط1 ، 2014 ، ص 30 .**

[4] **ينظر : مفاهيم نقدية ، رينيـه ويليك ، ترجمة محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ع110 ، ص 390 .**

بكلمة التحليل التي تشتمل على معاني التقصي والتبرير والكشف عن مناحي العلمية والجدية في المنجز اللساني المستهدف بالنقد من عدمها، ويبدو أن المصطلح الذي ارتضيناه من الممكن أن يحتمل هذه الدلالة، لأن لفظة النقد تتضمن هذه المعاني في سياق البحث العلمي، وأما مصطلح « الكتابة النقدية » فإنه إذا جاء في غير السياق الذي ورد فيه فإنه حمال أوجه، لأنه لا يتيح للقارئ بيان المجال المقصود بالنقد إلا بإضافة تحديدية تحيل إلى الكتابة النقدية اللسانية أو فرع من فروعها[1] .

وأما استخدام مصطلح **النقد اللساني** في سياق **حقل الدراسات النقدية الأدبية** فننظر إليه من **جانبين:**

– 1 أن يستعمل هذا المصطلح على أنه منهج من مناهج النقد الأدبي دون إضافة تحديدية، ومن وجهة نظرنا أن ذلك يؤدي إلى التداخل غير المنهجي بين المجالات، وينتج عنه سلطان مجال على آخر على الرغم من أن المجال الآخر قد يكون مشتملا على عناصر تؤهله لأن يكون مستقلا بذاته، وينطبق هذا على علاقة الدراسات الأدبية باللسانية .

– 2 أن يستخدم مصطلح النقد اللساني مع إضافة تحديدية تشير إلى منهج معين من مناهج التحليل الأدبي كالأسلوبي أو السيميائي، وفي هذه الحالة لا نرى ضيرا في هذا الربط، لأن الاستعمال التحديدي يستند إلى استفادة مناهج النقد الأدبي المعاصر من المناهج اللسانية المحضة رغبة في علمنتها.

2/ مفهوم المصطلح :

لمصطلح النقد اللساني عدة تعريفات منها تعريف توصلنا إليه من خلال توضيح مصطفى غلفان لبعض الأسس التي ينبغي أن يكون عليها التحليل النقدي اللساني، ويمكن أن نصوغها في التعريف الآتي : النقد اللساني هو الذي يستطيع أن يخلق بينه وبين العمل المستهدف نقدا حوارا علميا مثمرا غير مختصر في إصدار أحكام قيمية بالسلب أو الإيجاب دون تبرير أو تفسير يستند لمبادئ منهجية محددة بغية التوصل إلى نتائج نظرية ومنهجية أو تطبيقية في مجال لساني معين [2] .

---

[1] **ينظر : نحو نقد لساني عربي مؤسس – جهود مصطفى غلفان نموذجا – ، مبروك بركات ، مجلة الذاكرة ، جامعة ورقلة ،ع1– 2 ، 2013 ، ص 182 .**

[2] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 56 – 57 .**

وقد استفاد الباحث حسين بوشنب من المفاهيم التي أوردها غلفان فأورد تعريفا للنقد اللساني، مفاده أنه " ذلك النقد الذي ينطلق إلى موضوعه المستهدف نقدا بمرتكزات وأسس لسانية عامة أو جزئية خاصة"[1] ، ويُقصد بالمرتكزات اللسانية العامة الأسسَ المشتركة بين المدارس اللسانية المعروفة، وأما المرتكزات الخاصة فيعني بها الأسس التي تختص بها نظرية لسانية معينة [2]، ولكن هذا التعريف غير شامل لكل الأعمال النقدية اللسانية ؛ لأنه صاحبه نظر إلى النقد اللساني من زاوية انتهاج الناقد لنظرية لسانية معينة، بينما قد يكون الناقد أقرب إلى الموضوعية إذا تجرد في نقده للمفاهيم والنظريات من منطلقات نظرية لسانية محددة، ولكن نهيب بالناقد أن يكون واعيا بمفاهيم النظريات التي ينقدها من شتى جوانبها .

ويظهر أن مصطفى غلفان قد وُفق في تعريفه للنقد اللساني، نظرا لاعتماده العموم في الصياغة التي يطمح من خلالها أن يمس كل مجالات النقد اللساني، وأما التعريف الثاني فقد استند صاحبه لوجهة التخصص ؛ إذ ركز على المجال الذي ينبغي أن يدور في فلكه هذا النقد والمتمثل في اللسانيات، وهو مسلك صائب من هذه الناحية، ولكنه من جانب آخر يغفل أمرا مهما، وهو أن النقد اللساني لا يكتفي بالأدوات الإجرائية اللسانية فحسب، فقد يستعين بأدوات إجرائية أخرى تسهم في علمنته وموضوعيته كالابستمولوجيا .

وانطلاقا من هذه التعقيبات نورد التعريف الآتي : النقد اللساني هو أداة نقدية تلازم المنجز من البحث اللساني ونظرياته – ملازمة النقد الأدبي للنتاج الأدبي ونظرياته التحليلية – وتهدف إلى الكشف عن مظاهر الجدية العلمية، والهفوات العلمية والمنهجية فيه، وتستند هذه الأداة إلى عدة علوم ومرتكزات تسهم في موضوعية هذا النقد وجديته، ويقوم هذا النقد على ثلاثة عناصر أساسية، وهي :

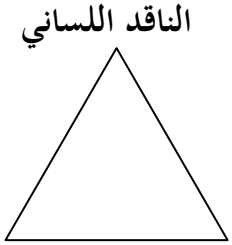

[1] النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي ، حسين بوشنب ، مذكرة ماجستير ، إشراف عمار ساسي ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، الجزائر ، 2006 ، ص 95 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 95 .

ثانيا : النقد اللساني العربي مفهومه وأسسه :

يأخذ مصطلح النقد اللساني العربي جانبا من مدلوله من مفهوم النقد اللساني العام الذي سلف ذكره، ولكنه يحمل مدلولا تخصيصيا من الناحية الجغرافية والموضوعية، ويتمثل في لفظة « العربي » والتي تدل على أن هذا النقد يُعنَى بالكتابة اللسانية العربية، ومن هذا المنطلق يمكن تعريفه بأنه : النقد الذي يعنى بالكتابات اللسانية التي تعنى باللغة العربية سواء أكانت مكتوبة بهذه اللغة أم بلغة أجنبية، متتبعا مسيرتها ومقيما ومقوما لمنجزها اللساني، ومحاولا الكشف عن جدية تطبيق النظريات اللسانية من عدمها عند اللسانيين العرب، وذلك باستخدام أدوات علمية مضبوطة وضابطة .

1 / محددات المصطلح : ويقتضي التحديد العلمي لدلالة المصطلحات أن نوضح بعض المحددات التي تحصر دلالة مصطلح « النقد اللساني العربي » :

1 – 1 تحديد لغة الكتابة اللسانية المنقودة :

إن الكتابة اللسانية التي يعنى النقد اللساني العربي بالوقوف عند منجزها اللساني تقصيا وتقويما تنقسم إلى قسمين بحسب وجهة النظر، فهناك من يقصر مجاله على الكتابة اللسانية التي تشتغل باللغة العربية ووصفها في نسقها القديم أو الحديث أو الوسيط، كما أنها لا تتحدد باللغة المكتوب التي تعنى بما يكتب في اللسانيات العربية، سواء تعلق الأمر باللسانيات العامة أو لسانيات العربية، وهناك يذهب إلى أنها تشمل كل ما يكتب في اللسانيات باللغة العربية، سواء أتعلق الأمر باللسانيات العامة، أم لسانيات العربية ، أو لسانيات أية لغة من اللغات [1] .

والرأي الذي سنسلكه في هذا البحث يجعل مجال النقد اللساني منصبا على الكتابات اللسانية العربية التي أنجزت باللغة العربية، سواء أكانت تعنى باللسانيات العامة أم الخاصة ؛ إذ نرى أنها الأولى بالوقوف والنظر والتحليل ؛ لأنها هي التي قدمت اللسانيات للباحث العربي والقراء أيضا، وبذلك فإنها تتيح للناقد اللساني أن يستجلي مكامن النجاح والفشل في قدرتها على نشر الثقافة اللسانية الرصينة بين المتلقين، وتكشف عن قدرة اللسانين والباحثين العرب في تطبيق النظريات اللسانية على اللغة العربية، وكفاءتهم في نقل المصطلحات والمفاهيم، وأما الكتابات التي عنيت باللغة العربية وكتبت بلغات أجنبية فلا نسلبها من أية مزية أو فائدة، ولكنها موجهة في الأساس " إلى حلقات الاختصاص من رواد اللسانيات ولا سيما

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 33 – 34 .**

العرب منهم " [1] ، فهي بهذا قد تسهم في ربط أواصر المثاقفة بين الفكرين العربي الغربي، وتغيير النظرة السلبية من اللسانيات الغربية تجاه البحث اللساني عند العربي، التي تسمه في الغالب بالاستهلاك دون الإنتاج والإبداع .

1 – 2 التحديد التاريخي :

نرمي من التحديد التاريخي تحديد المجال الزمني للكتابة اللسانية التي يعنى بها النقد اللساني العربي، والمنطلق الذي نستند إليه في هذا التحديد هو المنجز اللساني الذي كان له أثر بارز في اللسانيات الحديثة ، ونقصد به كتاب فرديناند دوسوسير « محاضرات في اللسانيات العامة » الذي عده الدارسون رمزا لميلاد عهد جديد في البحث اللساني[2]، وفيصلا بين مرحلتين : مرحلة سادت فيها المناهج المعيارية كالمنهج التاريخي والمقارن، ومرحلة حداثية قوضت بعض المفاهيم في مناهج المرحلة السابقة لتفتح مجالا جديدا للبحث اللساني ينشد العلمية والموضوعية في التناول .

واستنادا إلى هذا التقديم فإن مسيرة البحث اللغوي عند العرب شهدت تمظهرا جديدا أيضا من خلال استمدادها من آراء دوسوسير التي ضمنها في كتابه سالف الذكر، وبناء عليه فإن الدراسات اللسانية التي ينبغي أن يعنى بها هذا النقد فنميل إلى أن تكون منصبة على الدراسات اللسانية العربية التي تأسست مع البنيوية ، ومع كتابها الأساسي دروس في اللسانيات العامة لدوسوسير، – فقد شكلت أفكاره فاصلا حاسما في تأريخ البحث اللساني الحديث — إلى الدراسات المعاصرة لنا، وبمختلف توجهاتها النظرية والمنهجية (بنيوية ، تحويلية ، وظيفية ...) .

وتكون البداية على وجه التحديد من قبيل منتصف القرن العشرين، الذي شهد نشر عبد الواحد وافي لكتابه «علم اللغة » سنة 1941م، الذي مهد فيه لعرض فروع ومجالات هذا المنهج الجديد، ليشمل المجال التاريخي الكتب التي تناولت النظريات اللسانية وتطبيقاتها بعد ذلك إلى عصرنا هذا، ولكن دون ترك للحابل على الغارب، بل ينبغي أن تتوفر في العمل المستهدف بالنقد ميزات تجعله حقيقا بالنقد، فإذا كان

---

[1] اللسانيات وأسسها المعرفية ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، دط ، 1986 ، ص 17 .

[2] ينظر : علم اللغة نشأته وتطوره ، محمود جاب الرب ، دار المعارف ، ط1 ، 1985 ، ص 84 . أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ، كريم زكي حسام الدين ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، ط3 ، 2000 ، ص 135 . في اللسانيات العامة ، مصطفى غلفان ، دار الكتاب الجديد ، ط1 ، 2010 ، ص 207 .

عملا عاديا يقوم على التكرار والاجترار غير الحصيف فلا ينبغي تمييع النقد اللساني بالاهتمام به إلا على وجه التنبيه مما فيه من تشويه للبحث اللساني المؤسس .

2 / علاقة النقد اللساني باللسانيات :

وينبغي أن نشير إلى أن مطمح الموضوعية والعلمية الذي ينشده القائمون على هذا النقد أدى ببعضهم إلى اعتباره علما لسانيا قائما بذاته لا يقل مكانة عن اللسانيات نفسها ؛ لأنه المصدر الأساس الذي يمدها بالنظريات اللسانية الجديدة، والعين الساهرة على تطبيق هذه النظريات تطبيقا منهجيا موضوعيا على اللغات المختلفة، وهو الذي يتكفل ببيان مدى نجاحها من عدمه أيضا [1].

ويذهب باحثون آخرون إلى أن النقد اللساني فرع منبثق من اللسانيات، ومنهم عبد الجليل مرتاض الذي عده مجالا من مجالات اللسانيات الجانبية[2] .

وإن النظر في هذين الرأيين حيال علاقة النقد اللساني باللسانيات يسلم إلى علاقة التكامل والترابط بينهما، فمن يعتبر النقد اللساني فرعا عن اللسانيات ينطلق من أن هذا النقد ما كان ليوجد لولا نشاط البحث اللساني، ومن عده علما قائما بذاته فينظر إلى مهمة التتبع والتقصي التي يقوم بها تجاه المنجز اللساني، والتي تتيح له أن يكون ندا لها أو يفوقها أحيانا، ولكن نشير إلى أنه لا يمكن أن يصل إلى هذه المرحلة إلا إذا اعتمد على أسس علمية في النقد والتحليل، وأما إذا خلا من ذلك فلا يعدو أن يكون ضربا من التقييم الأجوف العاري عن الحجة والدليل والسند العلمي .

3 / وظائف النقد اللساني العربي :

للنقد اللساني العربي وظائف عديدة، نذكر منها :

– 1 توجيه الباحثين، وإطْلاَعُهم على النظريات اللسانية الجديدة، على اعتبار أن النقد يسعى إلى تزويد الثقافة اللسانية العربية بالأنساق اللسانية المتعددة وتغذيتها لكي تتاح لها فرصة الانفتاح على كل التيارات والمذاهب دون تحيز شخصي .

---

[1] النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي ، ص 94 .

[2] يقصد باللسانيات الجانبية الدراسات التي انبثقت عن اللسانيات الحديثة كاللسانيات الأنثربولوجية ، ينظر : في مناهج البحث اللغوي ، عبد الجليل مرتاض ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004 ، ص 27 .

– 2 القضاء على الهيمنة في مجال الدراسات اللسانية، والمقصود بالهيمنة : سيطرة تفكير معين أو نظرية معينة في مجال محدد وعدم قابليته للرأي الآخر، ويبرز أثر النقد اللساني هنا في أنه يستخدم إجراءاته النقدية على الإنجاز المهيمن ، فيكشف محاسنه و مثالبه، وما له وما عليه بموضوعية، ما يدعو القارئ إلى إعادة النظر في آرائه حياله .

– 3 الحفاظ على النظريات اللسانية من التشويه الذي قد يلحقها جراء الترجمة والتطبيق وأخذها من غير أصولها، فهو يحاول الرجوع بالنظريات إلى المصادر التي أخذت منها، ونقد ما جنح منها عن أصوله النظرية، لكي يكون القارئ والباحث على هدى في دراساته .

– 4 وصف سيرورة البحوث اللسانية، والكشف عن اتجاهاتها المختلفة ، ومحاولة تصنيفها ، بناء على المرجعيات والنظريات التي متحت منها [1].

– 5 تعزيز دور اللسانيات في البحوث اللغوية بالنظر للوجاهة العلمية التي أصبحت تتمتع بها، وللمكانة التي تحتلها في سياق العلوم الإنسانية، وذلك بإقناع الباحثين بجدوى آلياتها .

– 6 تصنيف الدراسات اللسانية العربية، ووضع كل صنف في المحل الذي ينبغي أن يأخذه دون مجاملة أو غمط للحق أيضا .

–7 الكشف عن المصادر المنهجية والموضوعية التي تستند إليها البحوث اللسانية العربية للتمكن من تقييم النتائج التي توصلت إليها، وبيان ما توصلت إليه أفيه " إبداع وأصالة أو تجديد أو أنها مجرد استعادة لآراء الآخرين " [2].

–8 تمكين الكتابة اللسانية العربية من تجاوز مظاهر النقص، واقتراح حلول منهجية لتجاوز الإشكالات القائمة .

ونلمح من هذه الوظائف أنه لا يضطلع بمهمة النقد اللساني إلا ناقد مطلع على النظريات اللسانية المختلفة، ومتتبع لتطوراتها وسيرورتها في أصولها ومصادرها، إضافة إلى ما ينبغي أن يتحلى به من الموضوعية والشك العلمي في الطرح والمعالجة .

1 ينظر : النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي ، 98 – 99 .

[2] اللسانيات العربية الحديثة ، ص 69 .

4 / مواصفات الناقد اللساني :

الناقد (critique) هو اسم فاعل من الفعل نَقَدَ ، وجمعه ناقدون ونقدة ونقاد، وهو من يعطي حكما على مزايا أو عيوب أو قيمة ، أو صحة أمر ما[1] ، وعرفه معجم أكسفورد بأنه الشخص الذي يشير إلى أخطاء الآخرين أو شيء ما[2]، ويلاحظ أن التعريفين منبثقان من المفهوم اللغوي .

وينبغي على من يقوم بعملية النقد أن يتصف ببعض الصفات والشروط لكي يكون قمنا بصفة الناقد، ونقسم هذه المواصفات إلى قسمين :

4– 1 مواصفات عامة :

وهي سمات ليست مقصورة على الناقد اللساني فحسب، بل ينبغي أن تتوافر في كل باحث اتسم بهذه الصفة في أي مجال من مجالات العلوم، ونذكر منها :

–1 الشك العلمي : إن الناقد أحوج ما يكون إلى هذه الصفة، لأنه ليس قارئا عاديا، يقف عند ما تمليه معاني السطور فحسب، وإنما هو قارئ يمتلك التجربة والملاحظة الدقيقة الواعية التي تمكنه من أن ينفذ إلى عمق الأفكار، وبهذا فالشك العلمي ليس ظنا نابعا من الهوى الشخصي، وإنما هو حاسة نقدية توصل صاحبها إلى تقليب الأفكار والرؤى على وجوهها بغية الوصول إلى غايتها وحقيقتها[3] انطلاقا من الأسس العلمية للمجال الذي يعمل فيه .

–2 الإلمام المعرفي : يجدر بالناقد أن يكون ملما بالمعارف الأساسية والنظريات والمناهج النظرية والمنهجية والتطبيقية التي تتعلق بالعمل الذي يستهدفه بالنقد، ولا يتأتى له هذا الأمر إلا من خلال الاطلاع الشامل والمتواصل لكي يكون على دراية بما جد في ذلك المجال .

---

[1] **ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، مج 1 ، ط1 ، 2007 ، ص 2265 .**

[2] **Oxford advanced learners ,p227 .**

[3] **ينظر : منهج البحث الأدبي ، علي جواد الطاهر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3 ، 1979 ، ص 45 – 46 .**

-3 الموثوقية : ونعني بها أن يكون الناقد نزيها بريئا من التدليس في نقل المعلومات، وبعيدا عن كل قول أو فعل بحثي يقربه إلى دائرة الريبة والشك[1]، فيتوجب عليه التحري في النقل، وأن ينسب جهد غيره لأصحابه، وبذلك نضمن نقدا أقرب إلى النزاهة والعلمية .

-4 الموضوعية : وتقتضي هذه الصفة من الناقد إقصاء رغباته الشخصية، ومذهبه الفكري أو السياسي تجاه الأعمال التي ينقدها ويحللها، ويدل هذا الشرط على تحلي الناقد بالإنصاف ليبتعد عن إطلاق أحكام قيمية لا تستند إلى أسس واضحة، وإنما تنبجس عن عواطف الرضى والسخط على العمل المنقود أو صاحبه .

4 – 2 مواصفات خاصة :

وهي صفات تنضاف إلى السمات العامة، ولكنها تخص الناقد اللساني، ونذكر منها :

-1 ينبغي أن يكون الناقد اللساني واسع الاطلاع على البحوث اللغوية التراثية بالنظر إلى أنها تشكل مرحلةً مهمةً من المراحل التي مر بها البحث اللغوي العالمي، ولحضور المنجز التراثي في ذاكرة الباحث العربي وتوجيهه لكثير من اختياراته مهما تنوعت أشكال هذا الحضور[2].

ونركز على وجوب اطلاع النقاد على التراث العربي وفهمه لكي يكونوا على وعي بموضوعات الدراسات اللسانية الحديثة التي اتخذت منه مصدرا للمعرفة، ومدونة مستهدفة بالنقد أيضا، وليس ذلك مقتصرا على اللسانيين العرب فحسب ؛ إذ إن بعض العلماء الغربيين – الذين نزهو بجهودهم ونعتبر جل ما توصلوا إليه بكرا لم يُسبَقوا إليه – قد أولوا التراث العربي اهتماما بارزا " وجاءت جل أعمالهم من العمق والتحليل والدراسة بالقدر الذي يجعلنا نؤكد أنهم استطاعوا الإجابة عن كثير من القضايا والمشاكل اللغوية في لغتنا العربية " [3]، فإذا تجاوز الناقد اللساني التراث إلى الكتابات اللغوية الغربية، فقد يهضمه حقا سَبَق إليه باحثوه، أو يلصق به نقدا هو منه براء .

---

[1] **ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي – الاستقراء – التحليل – التفسير – ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، الأردن ، ط1 ، 2002 ، ص 82 .**

[2] **ينظر : المنوال النحوي العربي– قراءة لسانية جديدة – ، عز الدين المجدوب ، دار محمد علي الحامي ، تونس ، ط1 ، 1998 ، ص 11 .**

[3] **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ، حسام البهنساوي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، دط ، 1994 ، ص 09 .**

ويحسن بنا أن نبين أن مطالبتنا الناقد اللساني بالاطلاع الواسع على التراث اللغوي العربي لا يعني أن يجعله قسرا هو المهيمن على سواه من الدراسات اللغوية عند الأمم الأخرى، أو أن يهيل عليه بهالة التقديس، فهو ليس " قرآنا يتلى أو سنة متواترة عن المعصوم لا يجوز التعرض لهما أو نقدهما " [1] ، ولكن لا يُقبَل التنكر لهذا التراث ؛ لأنه يمثل مرحلة من مراحل البحث اللغوي، يدل تجاوزها على افتقاد ذلك الباحث لصفة الإنصاف والموضوعية .

وعلى الناقد اللساني أن يكون واعيا بمدى خطورة اللسانيات في العمل النقدي الذي يقوم به، ليس باعتبارها رمزا للحداثة فحسب، أو من منطلق الاطلاع على الجديد من باب اتباع الموضة، وإنما لأنها علم فرض نفسه في مجالات معرفية متعددة علاوة على المجال اللغوي الذي يعد السياق الأساسي الذي يبحث فيه [2] .

وقد تفطن النقاد العرب إلى أهمية اللسانيات في عملهم، وظهر ذلك في صياغة الناقد مصطفى غلفان لعدة أسئلة مبدئية تؤسس للنقد اللساني، ومنها : لماذا اللسانيات كمنوال نقيس في ضوئه قيمة الكتابة العربية الحديثة؟، ومن الأسباب التي قدمها في الإجابة على هذا السؤال أن " اللسانيات تحتل اليوم صدارة العلوم الإنسانية لا من حيث كونها علما يتوفر على مقومات وشروط المعرفة العلمية، ولكن من حيث كونها غدت أنموذجا يحتذى به في كثير من العلوم الإنسانية "[3] .

ويبدو أن الهيئات العلمية التي تعنى بدراسة اللغة قد تقبلت اللسانيات بقبول حسن في العقود المتأخرة ، بالمقارنة مع مرحلة تقديم هذا العلم للثقافة العربية ؛ إذ كانت الساحات العلمية تعج بالخطاب التنفيري من هذا العلم الوافد لأسباب ذاتية، وأخرى قد يكون لها جانب موضوعي .

-2 يتوجب على الناقد اللساني أن يطلع على النظريات اللسانية في أصولها ومن مصادرها الأولى، وأن يبقى متابعا لجديدها، ويلاحظ المتتبع لسيرورة البحث اللساني العربي التأخر الواضح في متابعة جديد الدراسات الغربية، إذ لا يُطلع عليها إلا بعد أن تقتل بحثا في أصولها وبعد أن تطرأ عليها تغييرات وتفسيرات نتيجة المراجعات والترجمة .

---

[1] ينظر : في اللغة والأدب دراسات وبحوث ، محمود الطناحي ، دار الغرب الإسلامي ، ج 2 ، دط ، دت ، ص 513.

2 ينظر : العربية في اللسانيات التطبيقية ، وليد العناتي ، المعرفة ، الأردن ، ط1 ، 2011 ، ص 21 – 48 .

3 اللسانيات العربية الحديثة ، ص 50 .

-3 إذا كان الناقد اللساني مطالبا بمتابعة البحث اللساني الغربي ونظرياته فهو ملزم من ناحية أخرى بالقراءة الداخلية، وذلك بأن يعنى بقراءة المنجز الذي يندرج في اللسانيات العربية لأن ما ينتج فيها يعتبر المادة الأساسية التي يستهدفها بالنقد .

ونؤكد على هذه النقطة لأن بعض اللسانيين والنقاد يستخدمون منهجا انتقائيا في المطالعة، فهم يميلون إلى متابعة الكتابات اللسانية التي تروق لهم، وتتوافق مع المنهج اللساني الذي ينتهجونه فحسب، ومنهم من يقصر في ذلك بسبب الخمول والكسل، ولئلا نجني على الباحثين دون دليل فإننا نضرب مثالا ببعض الباحثين المشاركين في الندوة الجهوية التي عقدتها منظمة اليونسكو بالرباط سنة 1987 م ، ودار فيها النقاش عن تطور اللسانيات في البلدان العربية، ولوحظ على بعضهم عدم التمكن " من متابعة بعض البحوث اللسانية ولاسيما بحوث المغاربة، وللإشارة فإن من المشاركين في هذه الندوة يعدون من صفوة اللغويين العرب المحدثين وأكثرهم تأليفا "[1].

وقد لا يجد المطلع على سيرورة البحث اللساني العربي غرابة في هذا الرأي، فتمام حسان – وهو لساني رائد، ومن الذين أسهموا في تقديم اللسانيات للثقافة العربية – وبحكم افتتانه بالمنهج الوصفي، واقتصاره على ما يكتب فيه فقط في منتصف القرن الماضي – ، فإنه يقر بأنه لم يطلع على أفكار المنهج التحويلي، ولم يطرق اسم تشومسكي سمعه إلا أثناء إقامته بالمغرب مدرسا (1973 – 1979)[2]، ولا جرم أن هذا الواقع المعرفي ينعكس بالسلب على مسيرة النقد اللساني ورصانته وتواصله .

وبناء على ما سلف فإن على الناقد اللساني أن يكون متفتحا على كل التيارات والنظريات اللسانية، لأنه بصدد تحليلها من حيث المصادر والمنطلقات النظرية والمنهجية.

-4 يجب على الناقد اللساني أن يتصف بالموضوعية لئلا يميل ميلا ذاتيا، أو ينظر بإجحاف إلى العمل المستهدف بالنقد، كما تُلزمُه الموضوعية التزام ضوابط التفكير العلمي في التعامل مع النظريات والآراء موافقة أو معارضة[3]، لأن ما يُصدرُه من أحكام وآراء قد يكون بالغ الأثر في الحكم على مسيرة الجهود اللسانية وجهود أصحابها أيضا .

---

[1] **اللسانيات العربية الحديثة ، ص 40 .**

[2] **ينظر: تمام حسان ، مقالات في اللغة والأدب ، عالم الكتب ،ج1 ، ط1 ، 2006 ، ص 79 .**

[3] **اللسانيات العربية الحديثة ، ص 62 .**

وتقتضي الموضوعية من الناقد ألا يتعصب لرأي معين، أو للساني أو نظرية وكأنها من بُنَيات أفكاره، إذ ليس ذلك " من شيم طالب الحق حيث كان، خاصة إذا بلغ التعصب الفكري درجة التمذهب الاختياري المفضي إلى الإنكار المبدئي لإمكان لأن تقوم نظرية أخرى منافسة "[1]، وفي مقابل هذا الالتزام لا يُمْنَعُ الناقدُ من حق الأخذ بنظرية أو منهج معين إذا أثبت جدارته واستحقاقه لتلك المنزلة .

-5 الحرص على استخدام اللغة النقدية المضبوطة بمصطلحات تدل على أن المنطلق المنهجي والفكري للنقد هو المجال اللساني والآليات والعلوم الأخرى التي يستعين بها الناقد، وأن تنبني على لبنات منهجية غايتُها تحديدُ مكامن الجدية والنقص في المنجزات اللسانية .

ونهيب بالناقد اللساني أن يترفع عن الخطاب القيمي الذي يحكم على الأعمال اللسانية بالصواب أو الخطأ، والجدية أو الرداءة، وبالسلب أو الإيجاب حكما مسبقا دون مقدمات، ودون تعليل، وأن يسعى جاهدا أن يبعد نقده من الوقوع في التلاسن والشخصنة المتأتية من الخطاب الانفعالي العاطفي الذي قد يعوم النقد بلغة تنفطر بسهام منقعة بخطاب لاذع مبطن بالأحكام الأخلاقية، أو خطاب موغل في المجاملات الإخوانية التي لا تفيد العمل المستهدف بالنقد، ولا تثريه بملاحظات بناءة .

[1] **نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، محمد الأوراغي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، ط1 ، 2010 ، ص 77 .**

المبحث الثاني : أصناف النقد اللساني العربي :

يخضع التطرق لأصناف النقد اللساني إلى وجهة نظر المصنف، ومنطلق التصنيف أيضا، وانطلاقا من هذا المهد يمكن تصنيفه إلى عدة أقسام، منها ما يأتي :

أولا : تصنيف باعتبار التأسيس : ينقسم النقد اللساني بالنظر إلى هذا المنطلق إلى قسمين هما : نقد مؤسس، وآخر غير مؤسس :

1 / النقد اللساني المؤسس :

وهو ذلك النقد الذي يقوم على مقومات نقدية ورؤى منهجية تضمن للناقد اللساني رؤية واضحة وترابطا منهجيا بين المقدمات والنتائج، وصياغة الأسئلة والإشكالات قبل أن يتجه للإجابة عنها، ويتسم هذا النقد بالتماسك والانسجام في التحليل[1] .

فالنقد المؤسس من هذا المستهل لا يمكن أن يوصف بهذه الصفة إلا إذا التزم فيه الناقد بأسس منهجية متبعة، واستند إلى منحى نقدي يمثل الأدوات الضابطة له .

ويروم هذا النقد تحديد نقاط الضعف والقوة – وبدقة – في مسيرة البحث اللساني العربي بغية الرقي به، وأهم ما يتميز به أيضا بُعده عن التشخيص والأحكام القيمية والاستهجان والرضى العاري عن الدليل، وبالنظر لهذه الميزات فإن هذا النقد هو الذي يجدر بالنقاد أن يؤسسوا له في الثقافة اللسانية العربية، وأن تفتح له الأبواب في الدراسات الأكاديمية وفي المجلات والمراكز التي تعنى بالشأن اللغوي لنضمن مواكبة إيجابية ومثمرة بينه وبين النتاج اللساني العربي لتقييم خطواته وتقويمها.

إن المساطر النظرية لهذا الصنف من النقد اللساني قد تبدو مغرية لمن يخوض غمارها، ولكنها ليست أرضا مفروشة وأمرا سهل المنال، ولذا فإننا إذا فحصنا واقع النقد اللساني العربي في مجمله نجد أن الثقافة اللسانية العربية لم تقطع شوطا كبيرا فيه، في ظل غياب موجهات نظرية تسعف الناقد في معرفة المجال الذي يجدر به أن ينتهجه، والأدوات النقدية التي ينبغي أن يعتمد عليها، ولكن على الرغم من هذا الواقع المتردي فإننا لا نعدم محاولات نقدية سعت أن تحقق الغايات التي يروم إليها هذا النقد، وتترجمها جهود بعض اللسانيين، نذكر منها :

[1] **ينظر : قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ، ص 194 .**

– **جهود عبد السلام المسدي** : تناول في كتابه : «اللسانيات وأسسها المعرفية » بعض عقبات البحث اللساني العربي ، ناشدا من ذلك تشخيصها واقتراح بعض الحلول على العاملين في هذا الحقل لكي يبعثوا واقعا نيرا ، ووجها آخر للبحث اللساني[1] .

وتتجلى الرؤية النقدية المؤسسة في جهد هذا اللساني في تحديده للأسباب التي عرقلت نجاح هذا البحث اللساني العربي وبلوغه الغاية المرغوبة، وفي عدم تعميمه لتلك الأسباب فقد أدرك أن ما يصدق على موطن لا يصدق في آخر، وما يصدق في رقعة من الوطن العربي لا يصدق في أخرى[2] ، ويلاحظ أن هذا الكتاب لم يعقد للنقد أساسا، وإنما كان يروم تناول بعض القضايا اللسانية التمهيدية بطريقة علمية ومهمة في تلك الفترة .

– **جهود عبد القادر الفاسي الفهري** : ذهب في مقال له بعنوان : «اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق » إلى أن "وضع اللسانيات في الأقطار العربية من وجهة معرفية خالصة يطبعه التشتت والتسيب"[3] .

ولم يكتف بهذا التوصيف، بل راح يذكر بعض مظاهر هذا التسيب (كالتسيب المرجعي و والتقصير في التوثيق و اضطراب المصطلح ...) ، وكان في عرضه لكل مظهر يبين السبيل الذي يمكن من خلاله للباحثين تخطي ذلك المظهر التسيُبي .

وظهر الفهري موضوعيا في الطرح إذ لم يقتصر على تعداد مثالب البحث اللساني، فقد قرر أن في اللسانيات العربية على مستوى الأفراد على الأقل، ما يدعو إلى الشعور بالتقدم، أو بضرورة التقدم في بعض مناحيها [4] .

وقدم في نهاية مقاله بعض الآفاق التي ينبغي على اللسانيات العربية أن تصل إليها، وأبرز السبل الموصلة إلى ذلك أيضا، ويظهر أن هذا الأسلوب في الطرح يستند إلى مقومات نقدية مؤسسة تضمن له التصنيف

---

[1] **ينظر : اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 11 – 20 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 12 .**

[3] **اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق ، عبد القادر الفاسي الفهري ، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ندوة جهوية أبريل 1987 الرباط ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1991 ، 11 – 17 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 21 – 36 .**

في النوع سالف الذكر من أنواع النقد اللساني [1].

ولكن هاتين المحاولتين على الرغم من أنهما وضعتا قدمهما في مجال النقد اللساني العربي المؤسس فإنهما بقيتا بحاجة إلى بحوث نقدية أخرى تتمم ما استهلتاه، بحوث تحاول أن تبحث عن إجراءات نقدية أكثر علمية، تستفيد من السابق وتستدرك عليه، دون أن تلغيَه .

ويبدو أن حقل النقد اللساني العربي لم يكن عقيما، فقد ظهرت في نهايات القرن العشرين، جهود نقدية للبحث اللساني لا يسعُ الباحث إلا أن يصنفها في صنف الدراسات النقدية المؤسسة، وتجلت بصورة واضحة في الدراسات الأكاديمية التي يبذل فيها الباحثون جهودا مضنية تستند إلى أدوات منهجية ونظرية تساعد على متابعة الدراسات اللسانية متابعة جادة وواضحة، ولعل جهود الباحث مصطفى غلفان التي ضمنها في بحثه الموسوم بـ : **اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية** الذي نال به الدكتوراه من أبرزها، ولا نغفل ذكر دراسة أكاديمية أخرى سلكت منحى النقد والتقويم للمنجز اللساني العربي، مستفيدة من دراسة الأستاذ غلفان ووسعت فيها بما أتيح لها من معطيات وكتابات جديدة[2]، وتمثلت في دراسة حافظ إسماعيلي علوي الموسومة بـــ : **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة – دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته –** ونقر باستفادتنا الكبيرة من هاتين الدراستين في بحثنا هذا .

وينبغي أن ننبه إلى أن اقتصارنا على إيراد هذه الدراسات في مجال النقد اللساني المؤسس لا يقتضي أنها هي الوحيدة التي تنال فضل الاندراج فيه، وإنما رمنا من خلال ذلك إعطاء صورة مقتضبة عن هذا النقد الذي تحددت أبرز خصائصه باعتماده على الأسس النظرية والمنهجية النقدية، وبابتعاده عن الأحكام القيمية المجردة، فهو يقوم على تشخيص مكامن النقص وبيان سبل الخروج منها بغاية الرقي بالبحث اللساني العربي، وتتضح خصائص هذا النقد بشكل أكثر جلاء بتناول النوع المقابل له، إذ بضدها تتميز المفاهيم والأفكار .

---

[1] ينظر : اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق ، ص 37 – 38 .

[2] ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته ، حافظ اسماعيلي علوي ، دار الكتاب الجديد ، ط1 ، 2009 ، ص ، 15 .

2 / النقد اللساني غير المؤسس :

هو ذلك النقد الذي يفتقر لمقومات نقدية ورؤية منهجية تضبط الناقد اللساني وتوجهه في عمله، ومن سماته إلقاء الأحكام القيمية، وعدم التناسق والانسجام في التحليل، وله في الثقافة اللسانية العربية عدة مظاهر ، نذكر منها :

2-1 التلاسن والتجريح : ونعني بهما أن الناقد يخرج من نقد الجهد اللساني إلى نقد صاحبه ووسمه بشتى صفات النقص مع ما يحمله في طياته من تهكم وسخرية وتجريح ومصارعة كلامية، وقد وقفت على هذا الملمح في نقد محمد الأوراغي لعبد القادر الفاسي الفهري في سياق رده على موقف هذا الأخير من تفضيل النظريات اللسانية الحديثة على مفاهيم التراث اللغوي العربي مستخدما عبارات لا تحتاج من القارئ أدنى تركيز لكي يدرك مدى إغراقها في النقد الشخصاني للفهري، ومن ذلك قوله في حقه : " .... لا يتبنى الأطروحة المذكورة أو ينساق وراءها إلا **مصاب بالكسل الذهني ممن يتوسل إلى المناصب الإدارية** بالدعوة إلى تحديث الفكر العربي، ويجد تجديده محصورا في تقليد الغرب وترك تقليد العرب " [1].

فإيراد مثل هذه الصفات في سياق نقد الأطروحات اللسانية لا تزيده قوة وحجاجا، بل ترهنه في إسار الأحكام القيمية الشخصية التي لا تفيد الرأي الذي وجه إليه النقد بشيء ذي بال، ولا يجني منها القارئ إلا كلاما أقرب ما يكون إلى المعاركة والمصارعة منه إلى العلمية .

ونقف على النقد التلاسني عند الأوراغي في موضع آخر أراد من خلاله أن يبين الأسباب التي تنحو ببعض اللسانيين – ويقصد الفهري – إلى معاداة التراث وتمجيد اللسانيات الحداثية، فقال : " شرع جامعيون يربطون مشاريعهم العلمية بمناصب إدارية مستهدفة فتكون ثقافة " الاستنصاب " التي تقوم على تكوين الاعتقاد بأن القطاع اللغوي مثلا تنحل مشاكله الحل الأمثل بالتطبيق المحلي لأحد النماذج الغربـــية"[2].

وإن هذه المظاهر النقدية التي أوردها الأوراغي، وإن كان لها وجود في الواقع فإننا لا نشجع على نشرها في الثقافة اللسانية لأنها لن تنحو بنا إلى نقد مؤسس مصلح، وإنما تؤدي إلى التنابز والمصارعة بين اللسانيين

[1] **نظرية اللسانيات النسبية ، ص 41 .**

[2] **المرجع نفسه ، ص 52 .**

التي تجعلهم يقرأون لبعضهم بعض من منطلق خلفيات شخصية، ووضعٌ مثل هذا لا نشك أبدا في تأثيره السلبي على السير نحو نقد لساني مؤسس يرقى بالمنجز اللساني العربي ولا يرهنه في الشخصنة والتلاسن .

ونلمس هذا المظهر السلبي للنقد اللساني عند ناقد بارز يتمثل في المزيني، في توجيهه نقدا لرمضان عبد التواب ليثني باللائمة على كتابي تلميذين من تلاميذه ويخص بذلك كتاب : ملامح من تاريخ اللغة العربية لصلاح الدين حسنين، وثانيهما عنوانه ملامح من تاريخ اللغة العربية لأحمد نصيف الجنابي، إذ يقول عنهما : " إن النتيجة التي يخرج بها الباحث هي أن هذين المؤلفين لم يعمدا إلى ما عملاه إلا بسبب أخذهما عن أستاذهما الاستخفاف بالمنهج العلمي روحا ونصا، فلو حملهما أستاذهما أثناء إشرافه عليهما على التمسك بالمنهجية لَمَا وقَعَا هذا الموقع ولو أنهما رأَيَا رأياً فيه مثلا جيدا لتابعاه "[1].

وإن الملاسنة والمصارعة واضحة في هذا الخطاب، ينضاف إليها بعد عن الموضوعية بونا شاسعا، لأن الناقد يحمل الأستاذ ما يعتقد أنها جرائر علمية وقع فيها تلاميذه، وهذا أمر ليس على إطلاقه، وإنما يخضع لحدود وإشارات تستفاد من إقرار باتباع المؤلف لتوجيهات أستاذه في البحث ذاته .

ويلاحظ المتابع للخطاب النقدي المشوب بهذه المثلبة أنه متداول بين اللسانيين الرواد، أو موجه إليهم أكثر من غيرهم، بسبب شدة المنافسة بينهم، ولوزن الأفكار التي يطرحونها في كتاباتهم، بالإضافة إلى أن شهرتهم قد طارت في الآفاق بحكم أنهم هم من قدم اللسانيات الغربية للثقافة العربية والقارئ العربي أيضا .

وإن التأسيس لنقد مؤسس يقتضي من المشتغلين بهذا المجال وضع النقد غير المؤسس في حيزه الاجتماعي والسياسي، لا أن يوطدوا له العرى في البحوث العلمية، وأن لايشهروا بالمستهدفين به[2]، وإنما ينبغي أن يعالجوه معالجة جدية تقي الثفافة اللسانية من ويلاته التي ترجع على النقد اللساني بالضرر أكثر مما تنفع.

2-2 استخدام المدح والتنويه المفرطين : من مظاهر النقد اللساني غير المؤسس أيضا تبطين الخطاب بعبارات المدح والتمجيد المفرطين للعمل المستهدف بالنقد دون أن يحتكم الناقد في ذلك إلى أسس علمية، بالإضافة إلى عدم تقديمه أدلة تقنع القارئ باستحقاق العمل لكل ذلك، وقد لمسنا هذا النقد

---

[1] مراجعات لسانية ، حمزة بن قبلان المزيني ، كتاب الرياض ، رقم 79 ، ط2 ، 2000 ، ص 61 .

[2] قد حتم علينا موضوع البحث أن نقدم أمثلة على هذا النقد، مع التصريح ببعض اللسانيين الذين استهدفتهم أقلام النقد غير المؤسس، وكان وكدنا التدليل على وجود الظاهرة في ثقافتنا النقدية لا التشهير .

عند أحمد علم الدين الجندي في حديثه عن كتاب الأصول لتمام حسان قائلا : " أضفى الأستاذ على عمله منهجا جديدا أبعد عنه السأم مما حبب إليه القارئ، فلا فضول ولا التواء "[1]، ويبدو أن هذا التنويه يعود إلى أن المقال جاء في كتاب تكريمي لتمام حسان .

ويكثر هذا المظهر النقدي السلبي في خطاب التقديم للكتب، إذ يجد المقدم نفسه ملزما بالمجاملة والإطراء، ومجازاة لمؤلف الكتاب الذي أقام له اعتبارا فخصه بهذه المزية، ومن الأمثلة على ذلك رأي أحمد العلوي في كتاب قضايا إبستمولوجية في اللسانيات لحافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاخ، إذ يقول : " هذا الكتاب الذي بين أيدينا ينتمي إلى الصنف الثاني، تحس وأنت تقرأ فصوله أن كاتبيه كانا يعرفان قضاياه في لباسها المعنوي قبل صبها في مساحتها اللفظية، لذلك تحس بالفوز وأنت تقرأه لأن العقد القرائي بينك وبين كاتبه لم يتعرض **لخيانة ولا خداع** " [2] ، ويحسن بنا أن نشير إلى أن هذا النقد التنويهي قد يحمل جوانب موضوعية، ولكنها قد تتيه في خضم المدح والتمجيد، فتجعل القارئ يعتقد أنها لا تنفك عنهما .

وإن مقارنة سريعة بين النقد التجريحي والتمجيدي قد تنبئ بأن الأول أشد وطأة من الثاني، ولكن الحقيقة أن كليهما يشكلان خطرا جسيما، فهما لا يعالجان المنجزات برؤية موضوعية محضة، وإنما يمزجان النقد بالرؤية الشخصية المحتكمة للاستهجان والرضى، ولذا ينبغي شجبهما إلا القدر الذي يبين الهنات اللسانية الواردة في الأعمال، أو يحمل اعترافا بتفوق عمل معين وحيازته لقصب السبق في قضية ما أيضا .

2-3 ازدواجية الخطاب النقدي : يطلق حافظ علوي على المظهر مصطلح النفاق العلمي[3]، ويقصد به أن يتخذ الناقد موقفا من قضية معينة أو رأي ثم لا يفتأ أن يغيره إذا وجد ظرفا معينا يتحرج فيه من ذكر الرأي الأول، كأن يكون في سياق المجاملات أو الكتب التكريمية، وأن يكون صاحب العمل المستهدف بالنقد حاضرا في ذلك ملتقى علمي أو غيره، وبناء على هذا التحديد فإننا لا نعتبر تغيير الناقد رأيا من حين لآخر بالنظر إلى ما جد من دراسات ونظريات داخلا في ازدواجية الخطاب النقدي، وإنما يعد مظهرا صحيا للنقد .

---

[1] **تمام حسان رائدا لغويا ، عبد الرحمن حسن العارف وآخرون ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2002 ، ص39 .**

[2] **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ، ص 15 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 192 .**

ونقف على هذا النقد عند عبده الراجحي في مهاجمة للسانيي المغرب العربي وخاصة التوليديين منهم في محاضرة معنونة بـــ : « النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من اللغة العربية » ألقاها في النادي الأدبي في جدة، وما ورد فيها يتناقض مع ما ذهب إليه في المحاضرة التي ألقاها في الرباط : النحو العربي واللسانيات المعاصرة " [1].

فيتجلى من خلال ذلك أن هذا الناقد لم يحتكم إلى الموضوعية العلمية في الطرح في كلا موضعي الخطاب وإنما احتكم لجانب آخر خارج الإطار اللساني، وهو أن مراعاة المناسبة المكانية، إذ إنه في محاضرة جدة بين رأيه الصريح، وأما في الرباط فقد اخنكم خطابه النقدي للمجاملة، لأن المستهدف بالنقد هو منظم الندوة، ولا يخفى ما في هذا النوع من النقد من الذاتية التي لا تنطلي على المتتبعين .

ثانيا : تصنيف باعتبار العموم والخصوص : ويتجلى لنا من هذا المنطلق صنفان للنقد، وهما : النقد اللساني العام، و الخاص أيضا :

1/ النقد اللساني العام :

وهو النقد الذي يعنى بمتابعة الكتابة اللسانية العربية في عموميتها دون تمييز بين نماذجها واتجاهاتها[2]، إذ يعرض الناقد اللساني الاتجاهات اللسانية المختلفة وأسسها في مؤلف واحد، ومن نماذج هذا النقد كتاب مصطفى غلفان « اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية » وكتاب حافظ اسماعيلي علوي « اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته »، وتكمن الغاية من هذا المسلك النقدي تمكين الباحث من استقطاب شتى الاتجاهات، والانفتاح عليها بالإضافة إلى اكتشاف الأسس النظرية والمنهجية للكتابة اللسانية العربية قصد الإسهام البناء في وضع اللبنات والأسس لنقد لساني يمكن من إبراز إمكانات الباحثين اللسانيين الإيجابية وتجاوز السلبيات والعوائق في إطار حوار لساني بناء وموضوعي[3] .

وننوه إلى أن النقد اللساني العام له جانبان، أحدهما إيجابي، والآخر سلبي :

[1] **ينظر : قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ، ص 192 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 187 .**

[3] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 53 .**

– أما الجانب الإيجابي فإنه يمكن من الاطلاع الشامل على اتجاهات الكتابة اللسانية الحديثة، والتعرف على " أهم منطلقاتها وأهدافها والابتعاد عن التخصص الضيق الذي يجعل الباحث متقيدا باتجاه بعينه متحررا من الاتجاهات الأخرى " [1] .

– وأما الجانب السلبي فيظهر في أنه يمثل مجالا نقديا قد يوقع الناقد اللساني في الذاتية والمصارعة بدافع الحماسة والانتصار لاتجاه معين بعد أن يعرض الاتجاهات المختلفة، ولذا يتوجب على الناقد التسلح بأسلحة الموضوعية ووضع الاتجاهات على قدم السواء في التحليل والنقد، ولا ضير في أن ينتهج منهجا معينا شرط أن يقدم الأدلة المقنعة التي توضح الأسباب التي جعلته يقدمه على غيره .

2/ النقد اللساني الخاص :

وهو نقد يستهدف " أحد اللسانيين أو إحدى المدارس اللسانية، وأحيانا يركز على فرع من فروع الدراسة اللسانية، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الكتاب الذي ورد فيه النقد" [2]، ونجد لهذا النقد حضورا بارزا في الدراسات اللسانية العربية على تعدد في اتجاهاته، منها :

2– 1 رصْدُ الناقد لنتاج أحد اللسانيين الرواد كتمام حسان أو عبد الرحمن الحاج صالح أو الفهري وغيرهم في البحوث الأكاديمية والبحوث والمقالات المنشورة في المجلات، ومن نماذج ذلك مقال لنعمان بوقرة حاول من خلاله الكشف عن جوانب الحداثة اللسانية في الفكر العربي من خلال منهج وصفي وتحليلي لنموذج لساني تمثله كتابات حمزة بن قبلان المزيني بوصفها ملمحا حداثيا للكتابة اللسانية في الوطن العربي[3]، ويلمح المطلع على هذا المقال أن صاحبه رام الموضوعية في الطرح ركز على عرض الجهود اللسانية للمزيني، كما رصد بعض الهنات النقدية غير التأسيسية التي وقع فيها هذا اللساني في نقده لبعض الجهود اللغوية .

ويجمل بنا أن نشير إلى أن هذا النوع من النقد اللساني الخاص لا يضم في حناياه كل دراسة تناولت علما من أعلام اللسانيات ما لم تسلك المسلك النقدي المؤسس على قواعد واضحة ؛ لأن العديد من تلك الدراسات يكون الغرض منها عرض أفكار ذلك اللساني وتوصيفها لا نقدها، فتصنف في ذلك السياق الذي انتهجته .

---

[1] اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته ، حافظ اسماعيلي علوي ، دار الكتاب الجديد ، ط1 ، 2009 ، ص 12 .

[2] قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ، ص 189 .

[3] ملامح التفكير اللساني الحديث عند حمزة بن قبلان المزيني ، ص 23 .

2-2 أن يتناول الناقد إحدى المدارس اللسانية، فتجده يستقطب الجهود اللسانية العربية المنضوية ضمن نظرية من النظريات اللسانية كالوصفية أو التحويلية، ومن أبرز الكتابات النقدية في هذا المجال كتاب « العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث » لحلمي خليل الذي ركز فيه على نقد بعض الدراسات اللسانية العربية التي استندت للمنهج البنيوي الوصفي في دراسة اللغة العربية، ومحاولة تصنيفها.

فقد صنف الدراسات اللسانية المستقطبة في ثلاثة تيارات :

1 – الوصفية ونقد التراث اللغوي :

وقد مثل لهذا الاتجاه بكتاب :«دراسات نقدية في النحو العربي 1957» لعبد الرحمن أيوب، وكتاب : «اللغة بين المعيارية والوصفية 1958» لتمام حسان ، و«دراسات في علم اللغة 1971» لكمال بشر[1].

2 – التحليل البنيوي للغة :

ومن الدراسات التي تمثل هذا الاتجاه – في نظره – كتاب : «مناهج البحث في اللغة 1955» لتمام حسان ، و «علم اللغة مقدمة للقارئ العربي 1962» لمحمود السعران [2].

3 – تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية :

ويرى حلمي خليل أن كتاب : «اللغة العربية معناها ومبناها 1973» يقف وحيدا في مجال تطبيق البنيوية الوصفية على اللغة العربية [3].

وترى فاطمة بكوش أن هذا التيارات التي صنف من خلالها حلمي خليل بعض البحوث اللسانية التي استندت للمنهج البنيوي ، جعلها تمثل خطابات لسانية متعددة ، بينما تمثل في الأصل خطابا واحدا ، يستند للمنهج البنيوي [4].

---

[1] **ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي – دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث – ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، د ط ، 1996 ، ص 167 – 198 .**

[2] **ينظر المرجع نفسه ، ص 198 – 219 .**

[3] **ينظر المرجع نفسه ، ص ، 219 .**

[4] **ينظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 04 .**

ويبدو لي أن هذا الدراسة وإن لم تستند إلى أدوات ومقومات نقدية وإجرائية محددة فإنها حاولت تسليط ضوء نقدي على مرحلة هامة من مراحل البحث اللساني العربي الحديث، ما يجعلها لبنة من اللبنات الهامة نحو نقد لساني عربي مؤسس .

وقد يكون النقد إعادةً للنظر في جزئية نظرية من النظريات اللسانيات الغربية، ومن نماذج هذا النقد محاولة محمد الأوراغي إقامة نظرية – سماها النظرية النسبية — على أنقاض نظرية اللسانيات الكلية التي وضع أسسها نعوم تشومسكي في النصف الثاني من القرن الماضي، ويعتقد أنها تشكل نظرة جديدة إلى اللغة و" ثورة علمية في حقل الدراسات اللغوية " [1]، ونخلص من هذه المحاولة النقدية إلى أن الناقد اللساني قد يتمكن من تجاوز حالة الاستقطاب والتحليل إلى بناء نظرية بديلة عن النظرية المنقودة، مركزا على تفادي مظاهر النقص التي تتجلى فيها .

2 –3 من مظاهر النقد اللساني الخاص التركيز على فرع من فروع الدراسة اللسانية كالمجال الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو المعجمي، ومن نماذجه دراسة لمحمد رشاد الحمزاوي خصصها لمعالجة بعض قضايا المعجم العربي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ومحاولة تطبيق النظريات اللغوية على مفاهيمه النظرية والتطبيقية[2] .

وقد فضلنا أن نقدم مثالا على هذا المظهر من مظاهر النقد اللساني الخاص بفرع المعجمية لأن هذا الفرع لم ينل حظه الذي يستحق ؛ إذ يُنظر إليه على أنه لا يخرج عما أنجزه القدامى من معاجم، بينما هو مجال فسيح ودقيق تكتنفه النظريات اللسانية بمساطرها، ويبدو أن اتصال الثقافة اللسانية بالغربية سيكون له أثر مثمر في إخراج المعجم العربي بمرجعيته القديمة والحديثة وبمناهجه النظرية والتطبيقية من العزلة التي عاشها لكي يحتل مكانته في الدراسات المعجمية العالمية.

ونود أن نلمح إلى أن النقد اللساني الخاص مجال نقدي لا يخلو من العوائق أيضا، فينبغي على الناقد أن يحتاط ويحذر من الغلو سواء بالانتصار والحماسة لعَلَم من الأعلام أو نظرية من النظريات، أو التهجم

1 نظرية اللسانيات النسبية ، ص 10 .

[2] ينظر : من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا ، محمد رشاد الحمزاوي ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1986 ، ص 149 – 150 .

والتهكم والسخرية التي تجد الظروف متاحة للبروز بسبب التنافس العلمي الذي قد يخرج الناقد من النقد إلى الانتقاد والتلاسن أو من بيان الإيجابيات إل المدح والإطراء المفرط أيضا .

ويبدو أن حافظ اسماعيلي علوي ومحمد الملاخ قد وضعا النقدين اللساني العام والخاص في مقابلة النقد المؤسس تلميحا إلى أنهما أقرب إلى النقد غير المؤسس، ولكن الإمعان يبين أن العموم والخصوص وسيلة إجرائية بحثية فحسب، يحدد تصنيفَها المضمون، فإن التزم الناقد بالمنهجية العلمية في النقد حُق لهما أن يصنفا في النقد المؤسس، وإن كان العمل على غير ذلك صنفا في النقد غير المؤسس .

ثالثا : تصنيف باعتبار الجانبين الشكلي والمضموني : ونقف في هذا التصنيف على صنفين وهما : النقد الشكلي الخارجي والداخلي المضموني :

1/ النقد الشكلي الخارجي:

يعنى فيه الناقد بتفحص المداخل المنهجية المرشدة والمتمثلة في عنوان العمل المستهدف بالنقد ومقدمته كتابا كان أو مقالا على وجه الخصوص، ليتوصل إلى بناء رؤية نقدية مبدئية، كونهما من أولى المؤشرات التي يتحاور معها المتلقي، فتثير فيه نوعا من الإغراء والفضول العلمي والمعرفي، وسنخص دور كل منهما على حـــدة :

1-1 العنوان: لقد تفطن الباحثون الغربيون في النصف الثاني من القرن الماضي لدور العنوان وفائدته، فوضعوا لدراسته أصولا ونظريات أسهمت في ظهور علم جديد هو علم العنونة[1] la titrologie، وقد نالت دراسة دلالات العنوان نصيبها الأوفر في المناهج النقدية الأدبية، ويمكن للنقد اللساني أن يأخذ حظه من ذلك أيضا .

وتكمن أهمية العنوان في كونه يمثل الواجهة الإعلامية الأولى للعمل التي " تجذب القارئ وتغريه بقراءة البحث، والولوج إلى باطنه ومحتواه " [2] ، كما يثير تساؤلات في ذهن القارئ العادي والناقد أيضا .

وإنه لحري بالناقد اللساني أن يكشف عن الجزئيات الدلالية التي يتكون منها العنوان، ويسعى إلى مقابلتها بالمضمون لكي يتعرف أَوُفقَ الكاتب في صياغة العنوان أم لا، وتكتسي هذه الدراسة أهمية في

---

[1] **ينظر : شعرية عنوان الساق على الساق فيما هو الفارياق ، محمد الهادي المطوي ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، مج 28 ، ع1 ، 1999 ، ص 455 .**

[2] **قراءات في الشعر العربي الحديث ، بشرى البستاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 2002 ، ص 34 .**

البحوث اللسانية الحديثة لأن بعض المؤلفين قد يحيلون إلى كتبهم بعناوين فضفاضة شديدة الإثارة، ولكنها لا تعبر عما في مضامين البحث تعبيرا دقيقا ؛ إذ تجد الكاتب يتناول مباحث لا صلة لها بالعنوان، أو أنه لا يوفي كل عناصر العنوان حقها ومستحقها، وقد تقف على عناوين لا تمت بصلة لمضمون الكتاب لأنها تفقد إضافات تعيينية قد يحددها العنوان الفرعي، وتظهر مهمة الناقد اللساني في إسداء توجيهات وملاحظات قد تسهم في الحد من شيوع العناوين الفضفاضة التي لا تخضع للمعايير العلمية، وإنما تخضع للمعطيات الإشهارية التجارية .

2-1 المقدمة :إن المقدمة العلمية بما تنطوي عليه من عناصر تخص تحديد الموضوع والأسباب الموضوعية التي دفعت الباحث إلى بحثه، بالإضافة إلى التساؤلات والإشكالات التي يروم البحث الإجابة عليها، وذكر المنهج المتبع في دراستها، وغيرها من العناصر تمثل عنصرا إحاليا يترتب عليه " نجاح التلقي أو فشله وإليها توكل مهمة توجيه القراءة وتنظيمها "[1] .

بناء على هذا المهد فإن المقدمة عنصر منهجي لا يفوت الناقد اللساني تتبعه وتقصيه ؛ لأنها تمثل منطلقه النقدي لمضمون العمل المنقود، إذ يقف من خلالها على المنطلقات المنهجية التي ينبغي أن يجدها شاخصة في المضمون .

ويرى المطلع على المنجز اللساني العربي أن بعض المؤلفين قد يقصرون في تضمين المقدمات ما ينبغي أن تتضمنه من عناصر[2]، ويعمد بعض اللسانيين إلى حذفها رأسا، وهذا سلوك ينافي التقيد بالمنهجية العلمية .

2 / النقد الداخلي المضموني :

ويُعنَى من خلاله الناقد اللساني بكشف مدى التزام صاحب العمل المستهدف بالنقد بالخطوط النظرية والمنهجية التي بينها في المقدمة، بالإضافة إلى أنه يضع الرؤى اللسانية الواردة فيه بالتوصيف والتحليل والنقد، ولا يفوته الوقوف عند المصادر المعتمد عليها أيضا .

---

[1] اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 101 .

[2] من أمثلة ذلك عدم ذكر المنهج اللساني المستند إليه في البحث، فتمام حسان على سبيل الذكر لا الحصر ذكر في مقدمة كتابه مناهج البحث في اللغة أنه اعتمد على نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب ويسعى إلى تطبيقها على اللغة العربية . ولكن هذا الإيراد جاء منقوصا ؛ إذ إنه لم يبين نوع النظرية ولا صاحبها . ينظر : مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، دار الثقافة ، المغرب ، د ط ، 1986 ، ص 13 .

وتقتضي هذه المفاهيم والصفات أن النقد الداخلي يتطلب من الناقد مؤهلات متعددة لكي يلج هذا المجال، نظرا لاهتمامه بجوانب شاملة في البحوث اللسانية، ونركز على بيان أهمية جانب مهم في البحوث اللسانية وهو نقد المصادر .

مفهوم المصادر :

تعد دراسة المصادر ركيزة مهمة من ركائز النقد اللساني، وتكتسي دلالتين :

1- تعني الأصول الفكرية والمبادئ المنهجية التي ترتكز إليها نظرية لسانية معينة مثل الأصول الوضعية للسانيات البنيوية، كما تشمل المصادر مجمل المبادئ الأساسية التي تقترحها النظريات اللسانيات الحديثة[1]، وبحكم أن البحث اللساني يتطلب من الباحث الاطلاع على النظريات اللسانية والنهل من أفكارها فلا مندوحة للناقد في التعرف على هذه النظريات والتدقيق في أسسها ومنطلقاتها المنهجية لكي يكون نقده أكثر موضوعية وضبطا .

2- تعني المصادر ما يعتمد عليه " باحث معين في دراسة موضوع محدد، وتحدد هذه المصادر الأبحاث التي انطلق منها الباحث أو استند إليها للوصول إلى نتائج معينة ، ويندرج في هذا السياق إحالات الباحث إلى غيره من الباحثين المشتغلين بنفس القضية أو العاملين معه في نفس الحقل أو في حقول معرفية أخرى يكون في حاجة إليها "[2] ، وتؤدي إحالة الباحث للمصادر التي نهل منها وظيفة كسب ثقة المتلقي واستدراجه لخبايا الكتاب[3] .

وإن للمصادر وظائفَ رئيسية انطلاقا من المفهومين السالفين لا يمكن للناقد اللساني أن يغفل عنها، ومنها :

– الإلمامُ الجيد بمصادر عمل معين يعفي المتابعة النقدية من تحميل الكتابة اللسانية المستهدفة نقدا لا تحتمله لأن الناقد يتقيد بنقدها في ضوء الأصول التي نهلت منها .

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 64 – 65 .**

2 المرجع نفسه ، ص 65 .

[3] **ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 113 .**

– يكشف الوقوف عند المصادر الأفق الذي استعاد فيه الباحث آراء الآخرين واستفاد منها، ومكامن الإبداع والأصالة في بحثه، ويضمن ذلك للباحث حقه الإبداعي، ويسهم في ضمان حق من سبقه من سبق علمي، ويرسخ صفة الأمانة العلمية في أوساط الباحثين أيضا [1].

– يمكن الاهتمام بالمصادر في النقد معرفة التطور الذي يشهده المنجز اللساني العربي، وما يستجد فيه من معارف وتصورات نظرية وتطبيقية .

وتكتسي دراسة المصادر في الكتابة اللسانية العربية أهميتها بالنظر إلى وجود بعض الظواهر في السلبية التي يقع فيها بعض الباحثين، منها :

– عدم تصريح بعض الباحثين بالمصادر المنهجية والنظرية المعتمدة في كتبهم، وخاصة النظريات اللسانية.

– لا يكلف بعضهم نفسه بالإحالة إلى الكتب التي استفادوا منها على الرغم من النقل المباشر منها، وهذه جريمة علمية لا تغتفر، لما فيها من تجن على جهود الآخرين .

– قد يجمع بعض الباحثين بين مصادر مختلفة ومتعددة دون بيان أوجه الالتقاء بينها في البحث .

ولهذه الأسباب وغيرها بات من اللازم تأسيس فرع خاص في النقد اللساني يعنى بمتابعة مصادر البحوث اللسانية لكشف هذه الهفوات والهنات، بغرض القضاء على السلوكات غير العلمية، ورغبة في الرقي بالبحث العلمي .

وفي نهاية هذا المبحث نشير إلى أن التصنيف باعتبار التأسيس يعد التصنيف الأساسي للنقود اللسانية، وأما باقي التصنيفات فمتفرعة عنه فحسب، ويقتضي ذلك أن ما كان منها ملتزما بالأسس المنهجية والنظرية للنقد ينال حظوة التصنيف في المؤسس، وأما الذي لم يلتزم بذلك فيصنف في خانة النقد غير المؤسس، نقدا عاما كان أم خاصا، وشكليا كان أم مضمونيا أيضا .

ونهيب بالناقد اللساني بأن لا يقع في فخ التعميم فيؤاخذ العمل المستهدف بالنقد لخلل منهجي في مبحث من المباحث، فيجعله سمة تطبع العمل كله، وإنما ينبغي أن يبين مكامن النقد المؤسس ويحددها، ومكامن النقد غير المؤسس ويضبطها لئلا تضيع الجهود اللسانية الرصينة في خضم التعميم غير المنصف.

1 ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 64 – 73 .

المبحث الثالث : مستويات النقد اللساني العربي :

للنقد اللساني مستويات إجرائية متعددة بتعدد مناحي البحث اللغوي، ولكننا سنقتصر في بحثنا على المستويات التي تجلت فيها الدراسات النقدية، وسعى الدارسون إلى تأسيس نقدها من خلال الاستفادة من اللسانيات الحديثة .

أولا : النقد اللساني الصوتي :

يعنى هذا النقد بمتابعة الدراسات التي تتناول قضايا تندرج في علم الأصوات ساعيا إلى الكشف عن المظاهر المنهجية العلمية والموضوعية فيها، وعن مواضع النقص والخلل العلمي والمنهجي والتطبيقي الذي قد يكتنفها، مستضيئا بالدراسات والنظريات التي اعتمدت عليها، كما يستقطب هذا النقد معالجة دارسي الصوتيات العربية لمفاهيم العلم، ويوازن بينها وبين المرجعيات الفكرية واللسانية التي نهلت منها، وإن الممعن في الدراسات النقدية المنضوية في هذا السياق يدرك أن هناك نوعين أساسين لهذا النقد، وهما :

1/ النقد الصوتي الفونتيكي[1] : يهتم هذا النوع من النقد اللساني الصوتي بتقصي الكتابات اللسانية المنضوية في سياق البحث الفونتيكي، وبناء عليه فإنه يُعنَى بتتبع سيرورة الكتابات الصوتية التي تتناول دراسة " الصوت اللغوي المفرد البسيط الذي يمكن أن يخضع للقياس والتحليل الآلي "[2]، وتقديم التفسير الوافي لأثر الصوت من الناحيتين الفيزيولوجية والفيزيائية .

ويمكن حصر الدراسات التي يوليها هذا النقد اهتمامه في ما يأتي:

- الدراسات التي تصف جهاز النطق عند الإنسان وصفا تشريحيا .
- البحوث التي تتناول تحديد مخارج الأصوات، وضبط عملها في التجويف الصوتي .
- البحوث اللسانية التي تعنى بوصف النشاط العصبي، والعضلي أثناء إنتاج الأصوات واستقبالها .
- الدراسات التي تعنى بالصوت من حيث جهازُ الاستقبال، وبيان كيفية تلقي الأذن الصوت وتحوله عبر الأعصاب الناقلة إلى الدماغ[3] .

---

[1] **لقد فضلنا استخدام المصطلح المعرب – الفونتيك – بدل المصطلحات الدالة عليه باللغة العربية، نظرا لما فيها من تعدد وتداخل قد يؤدي إلى اللبس بينها وبين علم الأصوات الفونولوجي .**

[2] **مباحث في اللسانيات ، أحمد حساني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، دط ، 1999 ، ص 70 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 71 .**

وإن ملاحظة سريعة للدراسات التي يهتم بها النقد الصوتي الفونيتكي يتجلى لنا مدى اعتماده على الجوانب العلمية، والأجهزة التقنية الحديثة، وهذا من شأنه أن يمنح علم الأصوات العام والنقد الموجه إليه قدرا كبيرا من الدقة العلمية والضبط المنهجي أيضا .

ويشمل العمل الإجرائي لهذا النقد عدة **مهام**، منها :

– ضبط المصطلحات المتداولة في الدرس الصوتي الغربي والسعي إلى ملاءمتها مع المفاهيم اللسانية العربية لكي تكون أقرب إلى ذهن القارئ العربي .

– التدقيق في وصف مخارج الحروف العربية وصفاتها في البحوث اللسانية الصوتية، وبيان الفروق بين وصف كل باحث لصوت من الأصوات، ونقد تلك الجهود، والاستعانة بالآليات التقنية الحديثة .

– نقد التصنيفات اللسانية الأصوات ومراجعتها، بالاستناد إلى أسس واضحة، واقتراح تصنيفات أقرب إلى العلمية والموضوعية .

– تتبع المراجعات اللسانية الصوتية والموازنة بينها، والسعي إلى استخلاص مظاهر النقص لتلافيها، و مظاهر الجدية لتثمينها .

– يُعنى بالدراسات النقدية الصوتية التي اتخذت من المباحث التي توصل إليها لسانيو التراث العربي مجالا للبحث والمراجعة، مبينا ما لها وما عليها .

ونضرب مثالا لهذا النقد بالدراسات الصوتية التراثية وبيان ما لها من حظ في التأصيل العلمي وما عليها، ومن ذلك نقد كمال بشر ترتيب ابن جني للأصوات في وصفه لمخارجها، مقرا بفضل هذا العالم، ومنوها ببروز بصمته في الصوتيات التراثية في كتابه **سر صناعة الإعراب** على وجه الخصوص، قائلا : " أما وصف ابن جني للمخارج بالصورة التي سجلها في كتابه وترتيبه لها فهو يدل على قوة ملاحظته وذكائه النادر، والحق أن النتائج التي وصل إليها هذا العالم في هذا الوقت الذي كان يعيش فيه لتعد مفخرة له ولمفكري العرب في هذا الموضوع " [1].

1 علم الأصوات ، كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة . ط16 ، 2000 ، ص 192 .

ولكن هذه المقدمة النقدية التي لبست لبوس الإجلال والتمجيد والإطراء لم تقف حائلا يمنعه من نقد جهد ابن جني ومناقشته، فيقول : " وليس معنى ذلك على كل حال أن كلام هؤلاء العلماء مسلم به جملة وتفصيلا، بل هناك نقاط جديرة بالمناقشة والتوضيح " [1] .

ويتجلى للمطلع على كتاب **علم الأصوات** لكمال بشر مدى اعتماده المنهجية العلمية في التناول والإجراء أيضا، معتمدا على المقدمات والتحليل والمناقشة، والخلوص بعد ذلك إلى رأي يخصه أو نتيجة عامـــة .

ومن الأمور التي تجعل ما قلناه كلاما مؤسسا غير ملقى على عواهنه هو أن هذا الباحث قد يعيد النظر في بعض المسائل والمصطلحات التي أَقَر بها في طبعة سابقة من كتابه، ليقارب الرأي ويسدده في طبعة لاحقة، وينطبق هذا القول على شيء غير قليل من المصطلحات القديمة التي ألقى بها إلينا اللغويون القدامى من علماء العربية، وإذا لمس تجاوزا منه في تفسير ما قصدوا إليه فإنه يحاول وضع الأمور في نصابها الصحيح[2] .

وهذا الإقرار من الأستاذ بشر يدل على تخلصه من عنجهية التعصب للرأي الأول التي قد تسجن بعض الباحثين في إسارها، فتجدهم يلمحون الصواب ويقرون به، ولكنهم يأنفون عن التصريح به والعدول إليه .

2 / النقد الصوتي الفونولوجي الوظيفي : ويعنى هذا النقد بمتابعة الدراسات التي تعنى بوظائف الأصوات وقيمتها في اللغة، وصنوفها من حيث أدوارُها في البناء اللغوي[3] .

فهذا النقد إذن يتناول القضايا المنضوية في الصنف الثاني من علم الأصوات والمتمثل في الفونولوجيا كالنبر والتنغيم والمقاطع، وانطلاقا من هذه المواضيع فإن لهذا النقد عدة **صور** منها :

2- 1قد يتناول الناقد لدراسة الفونولوجية لدى باحث من الباحثين العرب بالوصف والنقد، والوقوف عند مكامن الأصالة والإبداع، ومواطن التقليد، وكشف النقص والكمال النسبي فيها أيضا، ومن نماذجه نقد الباحثة فاطمة بكوش للدراسة الفونولوجية عند تمام حسان، إذ قامت بتقسيمها إلى مرحلتين تتجسد الأولى في كتابها مناهج البحث في اللغة، وأما الثانية ففي كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، وسجلت بعض

---

1 علم الأصوات ، ص 192 .

2 ينظر : المرجع نفسه ، ص 6-7 .

[3] ينظر : نشأة الدرس اللساني الحديث ، ص 112 .

الملاحظات على كل مرحلة ، فأما المرحلة الأولى فترى أنها تميزت بدرجة ما عن سائر البحث الصوتي العربي الحديث في ذلك الوقت[1]، وهذا الموقف سديد إلى حد بعيد إذ استطاع الأستاذ تمام أن ينقل ما تلقاه من الجامعة البريطانية إلى الثقافة اللسانية العربية بأسلوب مبسط مشروح على الرغم من كثافة المعلومات وما طبعها من طابع علمي تقني .

وأما المرحلة الثانية فترى الباحثة أن الأستاذ تمام بدا فيها " أكثر وعيا لمفاهيم الفونولوجيا ومصطلحاتها وتطبيقاتها على اللغة العربية " [2] .

2-2 من صور النقد الصوتي الفونولوجي إعادة النظر في ظاهرة صوتية معينة ،كإبداء النظر في النبر أو التنغيم أو المقاطع، وسنقف وقفة مقتضبة مع تناول بعض الباحثين للمقاطع الصوتية في دراساتهم .

وإن النقد الصوتي قبل أن يوغل في ثنايا مبحث المقطع وتشعباته، وقف عند تعريفه، بالنظر لتعدد الرؤى حياله، فقد أورد الطيب البكوش تعريفا له في أحد كتبه قائلا : " هو الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت (غلقا كاملا أو جزئيا) فهو إذا أبسط وحدة نطقية "[3]، ولا يمر هذا التفريق دون أن ينال نصيبه من النقد والتدقيق والتوضيح والمراجعة، إذ ترى فاطمة بكوش أن هذا التعريف خطأ في أساسه لأن المقطع هو المدة بين الفاصلة والفاصلة أو المدة بين فاصلتين من فواصل غلق جهاز النطق"[4]، ولكن لا يمنعها هذا الاعتراض من الإقرار بتقديم التعريف السالف مفهوما صحيحا للمقطع في الأخير في قول صاحبه إن المقطع هو أبسط وحدة نطقية[5]، ويبدو لي أن اعتراضها ينصب في مجال التدقيق المصطلحي إذ إن مصطلح العملية عام وفضفاض، بينما مصطلح الفاصلة ذو دلالة محددة تخضع لقيمة صوتية قد تختلف باختلاف المتكلمين من ناحية النطق فحسب.

وأسهم النقد الصوتي الفونولوجي في إعادة النظر في تصنيف المقاطع في اللغة العربية، إذ يشتهر منها خمسة أنواع، وهـــي :

---

1 ينظر : نشأة الدرس اللساني الحديث ، ص 113 .

2 المرجع نفسه ، ص 117 .

[3] التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، المطبعة العربية ، تونس ط3 ، 1992 ، ص 77 .

[4] نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 111 .

[5] ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

النوع الأول : صامت + صائت قصير (كتب) ⟵ كَ .

النوع الثاني : صامت + صائت طويل (كاتب) ⟵ كا .

النوع الثالث : صامت + صائت قصير + صامت ⟵ هَلْ .

النوع الرابع : صامت + صائت طويل + صامت ⟵ كانْ .

النوع الخامس: صامت + صائت قصير + صامتين ⟵ بَحْرْ[1] .

وقد استدرك بعض اللسانيين على هذا التصنيف فأضافوا أنواعا أخرى نتيجة الاستقراء والملاحظة الدقيقة، فنتج من ذلك مقطع صوتي سادس في اللغة العربية يتكون من : صامت + صائت طويل + صامت + صامت مثل كلمة (راد) إذا سكن آخرها، وهذا المقطع نادر في اللغة العربية [2].

وأضاف تمام حسان مقطعا آخر يتكون من (صائت + صامت) ومثل له بـ : (الــ التعريف) إذا وقعت في وسط الكلام[3].

وقد انتقد رزاق جعفر عبد الحسين إضافة هذا المقطع الأخير إلى المقاطع المشهورة، لأنه – في نظره – ناتج من ضرورات التعقيد، إذ يعد مقطعا خياليا متوهما محسوبا على اللغة وتوزيعها، لأن المتكلم مهما حاول النطق بـ (الــ التعريف) لا يحصل على مقطع قصير مقفل[4]، فهذه " الصورة من أكثر صور البحث اللغوي عند تمام حسان بعدا عن التوفيق والسداد لأن البحث الصوتي ولا سيما في المقاطع الصوتية يقوم على دراسة النطق الفعلي والصور الواقعية لأداء الكلام ويلتزم في ذلك المنهج الوصفي فهو أحرى بالدراسة الصوتية وليس على أمور خيالية متوهمة، وإلا كيف يكون ما يسمى بالمقطع الصوتي صوتيا إن لم يكن صوتيا فعلا أي منطوقا به في الكلام "[5] .

والملاحظ أن المقاطع الخمسة الأولى صريحة ومطردة في اللغة العربية، وأما المقطعان الأخيران فيتميزان بالقلة وصعوبة التحقق، ولذا لم يشتهرا، ومع ذلك من الممكن أن يمدنا النقد والاستدراك بمقاطع أخرى .

---

[1] ينظر : مباحث في اللسانيات ، ص 94 – 95 .

[2] ينظر : أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ، كريم زكي حسام الدين ، مكتبة النهضة العربية ، ط3 ، 2001 ، ص 154 .

[3] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 176 – 177 .

[4] ينظر : التناقض في الدراسات التي حاولت تطبيق مفاهيم علم اللغة الحديث على العربية الدكتور تمام حسان نموذجا ، رزاق جعفر عبد الحسين ، مجلة آداب ذي قار ، العراق ، مج 1 ، ع2 ، 2010 ، ص 79 .

[5] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

3-2 ومن صور هذا النقد تناول مصطلح من المصطلحات الصوتية الفونولوجية بالنقد والتدقيق كالتفريق بين مصطلحي الفونولوجي، والفونتيكي[1] بغرض تحديد المفهوم الأول بالتقابل، أو الخوض في نقد مفهوم الفونيم وتقصي نظرياته المتعددة[2] .

ونشير في نهاية هذه الوقفة المقتضبة مع النقد اللساني الصوتي إلى أن هناك نقودا لا تصنف بالضرورة ضمن النوعين سالفي الذكر، وتتمظهر في صورة تقييم الكتابة اللسانية الصوتية العربية أو تقويمها بصورة عامة، ومن أمثلة ذلك ما وقفنا عليه من بيان حسن خميس الملخ لحظ كل مستوى من مستويات اللغة من المفاهيم العلمية اللسانية، وأظهر موقفه من علم الأصوات في قوله : " أما علم الصرف والأصوات فللسانيات فيهما أن تجلي وتعطي أحسن النتائج لأن الدراسات الصوتية تجريبية ؛ لهذا كان حظ اللسانيات الصوتية أحسن بكثير من اللسانيات النظرية المجردة، كما هو في أعمال عبد الصبور شاهين وكمال بشر والطيب البكوش، وسمير استيتيه وداود عبده وغيرهم لأن طرحهم كان هادئا ومعتمدا النتائج العلمية في اللسانيات الصوتية "[3] .

وما يمكن أن نخلص إليه أن النقد اللساني الصوتي أكبر حظا في الاتصاف بالعلمية من غيره من المستويات اللسانية الأخرى، بالنظر إلى اعتماده على التجريب واستعانته بالآلات العلمية، الأمر الذي يؤهله إلى نقد مؤسس معتمد على رؤى موضوعية، ولكن لا يتأتى ذلك إلا بتكاتف جهود اللسانيين العرب والنقاد أيضا للرفع من مستوى الصوتيات العربية، وفتح المجال لها لتواكب القضايا المعاصرة .

ثانيا : النـقد اللســاني الصــرفي :

يُعْنَى هذا النقد بمتابعة الدراسات اللغوية التي تهتم بالتحليل المورفولوجي " لبنية الكلمات والقواعد التي تكونها وتنظم أشكالها " [4]، مستخدما أدوات منهجية وإجرائية ونظريات لسانية، ليبين السبل الكفيلة بترقية البحث اللساني الصرفي، محاولا تصحيح ما قد يقع فيها من مثالب بغية تجاوزها، ومسهما في فسح المجال لها لتأخذ المكان الذي تستحقه لكي تكون فرعا لسانيا له خصوصيته واستقلاله .

---

[1] **ينظر : علم الأصوات ، ص 09 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 475 – 500 .**

[3] **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 315 .**

[4] **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ، ص 183 .**

ويبدو أن مهمة الناقد للدراسات الصرفية ليست هينة ويسيرة بالنظر إلى أن مباحثها جاءت في رتبة وسطى بين الدراسات الصوتية والنحوية[1]، الأمر الذي جعل قضاياها موزعة بينهما، بالنظر إلى هذه الحالة وجب على اللسانيين أن يحسموا نظريا ومنهجيا مسألة تداخلاتها لتنظيم الدراسة، وتأسيسها.

ويقف المطالع للدراسات اللسانية العربية بمختلف مستوياتها على واقع بارز يتمثل في أن الدراسات الصرفية من أقل الدراسات حظا في التناول والتحليل والمراجعة، مقارنة مع المستويات الأخرى، وقد حاول الباحثون تشخيص **الأسباب** التي أدت بها إلى هذا الوضع، ومن أبرزها :

– إن الدراسة الصرفية عند العرب — في بداياتها — لم تكن قائمة بذاتها، وإنما كانت منضوية ضمن الدراسات النحوية، على الرغم من أن بعض النحاة سعوا إلى جعل المباحث الصرفية في تآليف منفصلة، ولكن بقي علم الصرف يدور في فلك الدراسات النحوية [2] ، ويتجلى ذلك بوضوح في عدم الفصل بين المدارس الصرفية والنحوية، بالإضافة إلى أن أصول الصرف مرتبطة بأصول النحو أيضا[3] ، على الرغم من اختلاف المستويين اللغويين عن بعضهما من الناحية النظرية والمنهجية، وإن كان بينهما نقاط تداخل واشتراك كثيرة .

– تتميز مباحث الصرف بالتجريد والتعقيد الظاهري نتيجة استناده إلى التعليلات المعمقة والمشدودة إلى الرغبة في الانتقال من الشذوذ إلى الاطراد في الأحكام .

– هناك سبب آخر قد يكون وجيها ويتمثل في أن القضايا الصرفية – بالنظر لما فيها من التعليل — أكثر مواءمة لمفاهيم النظرية التحويلية التوليدية، وبحكم أن الجانب الصرفي لم يجد صدى في هذه النظرية في أول أمرها، وإنما اتضح في طورها الثاني[4]، فقد انعكس ذلك على الدراسات الصرفية العربية أيضا علما بأن جل لسانيينا لا يواكبون جديد النظريات إلا بعد أن يمر عليها ردح من الزمن، بالإضافة إلى صعوبة تطبيق مفاهيم النظريات الغربية على اللغة العربية لاختلاف النظام المورفولوجي بين اللغات .

---

[1] **ينظر : أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ، ص 183 ، ونشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 120 .**

[2] **ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط1 ، 1965 ، ص 27 ، ونشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 121 .**

[3] **ينظر : النظرية اللغوية الحديثة في التراث العربي ، محمد عبد العزيز عبد الدايم ، دار السلام ، ط1 ، 2006، ص 51 – 52 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 51 .**

وقد سعى اللسانيون والباحثون المحدثون سعيا حثيثا لكي يكون لهذه الدراسات خصوصية يفرضها العمل الإجرائي بغية الوصول إلى بناء نظرية لسانية صرفية لها دعائمها وأسسها، ومن الملاحظات التي انتبهوا إليها هي هيمنة المباحث الصرفية التراثية على الدراسات الحديثة هيمنة تتجلى في أن بحوث الدارسين المحدثين لا تنفك عن القضايا المطروحة في التراث ، ولهذا وجهوا أصابع اللوم إليها، محاولين الكشف عن مظاهر القصور والخلل فيها إضعافا منهم لتلك الهيمنة التي تتمتع بها، ومن أهم **النقود الموجهة للنظرية الصرفية التراثية** :

– لم يول اللغويون العرب القدامى الدرس الصرفي الأهمية التي يستحقها، كونه ممهدا لمسائل النحو، وتجلى ذلك في تأخير أكثرهم مباحث الصرف أو جلها إلى نهاية مؤلفاتهم .

– التزم الصرفيون القدامى **بمبدأين** كانا السبب المؤدي إلى التعقيد والتمحل الذي يصدم طالب علم الصرف، وهما :

– 1 التزام فكرة الأصل : والتي تعني " أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلا بطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل[1].

– 2 التزام فكرة النظام : فقد حاول الصرفيون حشد الأمثلة المتفقة في شيء، أو المختلفة في شيء واحد أيضا تحت نظام موحد، وكثيرا ما جرهم هذا الالتزام إلى التأويل والتخريج والافتراض لأنهم مضطرون إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة، وإن لم تنطبق عليها كل الانطباق [2].

وتدل هاتان الفكرتان الملتزم بهما على رغبة الصرفيين في بناء نظرية محكمة يغلب عليها الاطراد والشذوذ تسهيلا على المتعلمين ؛ إذ كانت الغاية تعليمية كما هو معلوم، ولكن هذا لا ينفي وقوعهم في الهنات المنهجية والإجرائية .

– تضمنت مسائل الصرف عمليات ذهنية عميقة نتجت عن الإغراق في بحث الجزئيات والمبالغة في الجري وراء فكرة الأصول والزوائد، وقد تسبب ذلك في وسم النظرية الصرفية التراثية بالصعوبة والعسر.

– وقع الصرفيون العرب في خطأ منهجي تمثل في تعليل التغييرات الصوتية انطلاقا من الرسم الإملائي لا من سلسلة الأصوات المسموعة، ولا جرم أن هناك فرقا بين ما ينطقه المتكلم، وما تحاول الكتابة أن

1 نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 121 .

2 المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

تسجله، فهي قاصرة عن " تسجيل جملة من الظواهر، والوظائف النطقية كالنبر، والتنغيم في حالات الاستفهام والنفي، والإنكار والتعجب، والتحسر، وهي وظائف ذات دلالة مباشرة في الحدث اللغوي "[1]

وهناك مثالب أخرى سجلها اللسانيون المحدثون على النظرية الصرفية العربية التراثية، غير أن ملاحظاتهم تلك لم تسلم بدورها من النقد والتمحيص، نتيجة جنوحها إلى التعميم وعدم التدقيق أحيانا، ولتحكيم مفاهيم اللسانيات الحديثة عليها باعتبارها معيارا للسلامة والصواب، وهذا قد يؤدي إلى مزالقَ لا تحمد عقباها .

وقد شجع نقد النظرية الصرفية العربية التراثية على فتح المجال لبعض اللسانيين المحدثين لإعادة النظر في النظرية الصرفية والدرس الصرفي، وحفزهم على تأليف كتب تتضمن رؤى واجتهادات يأملون أن تكون جديدة وممحصة لهذا الدرس، ومن نماذجها دراسة الطيب البكوش المعنونة بـ : « التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث » ودراسة أخرى لعبد الصبور شاهين موسومة بـ : « المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي » ، فقد حاولتا الوقوف على بعض عيوب النظرية الصرفية التراثية بغية تلافيها في منظورات ورؤى جديدة تستلهم أسسها من اللسانيات .

وعلى الرغم من خوض هاتين الدراستين في تلمس مصاعب الدرس الصرفي، ووقوعهما في بعض الهنات التي استلهمتاها من النظرية التراثية، فإنهما كانتا محل تشجيع من النقاد اللسانيين، لأنهما أسهمتا في تقريب الباحثين من هذا الدرس الموسوم بالتعقيد والتجريد، ومهدت لهم الطريق إلى معالجته .

وقد عرف النقد اللساني الصرفي عدة **صور**، نذكر منها :

1 – نقد جهد من جهود اللسانيين العرب في مجال الصرف شريطة أن يتميز هذا الجهد بالجدة والجدية، والنهل من مفاهيم اللسانيات الحديثة حتى يصنف في ما نحن بصدده، وأما إذا كان الجهد إعادة نسخ لما في الكتابات الصرفية القديمة فهناك مجالات أخرى تهتم بنقده[2]، ومن الجهود الصرفية التي تستحق النظر والنقد جهود تمام حسان المبثوثة في بعض كتبه، وخاصة ما ضمنه في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها .

---

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي – عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دط ، 1980 ، ص 10 .

[2] إننا لا نقصد من كلامنا الاستنقاص من الجهود الصرفية التراثية، إذ لها فضل لا ينكر ولاينسى على مر الأيام ، فهي المصادر الذي نهلت منها المراجع الحديثة ، ولكن غايتنا تصب في التنظيم المنهجي للدراسة النقدية .

ومن النقود الموجهة لهذا الجهد نقد فاطمة بكوش الذي غلب عليه عرض الأفكار، وتحليل التصنيفات التي أوردها الأستاذ تمام، وفي سياق ذلك نلمح عبارات تدخل في مضمار النقد اللساني الصرفي، ومن ذلك قولها : " يبدو النظام الصرفي للغة العربية ، بحسب النموذج الذي يقترحه تمام حسان جهازا معقدا متشابكا"[1]، وقولها أيضا : " وتأتي أهمية هذه المحاولة التي قدمها تمام حسان من وقوعها منفردة أمام جهود صرفية كثيرة "[2] .

وفحوى هذه العبارات التركيز على تميز جهد الأستاذ تمام عن غيره من الدراسات، نظرا لما اشتملت عليه من تحديد وربط للمفاهيم التراثية بمباحث اللسانيات الحديثة بطريقة استطاعت الجمع بينهما إلى حد لا يوغل في مجال ويغفل عن آخر، فقد نجا من هيمنة الصرف التراثي فينسخ منه كليا، ونجا من الاستلاب للسانيات الغربية أيضا ؛ إذ لم يغرق في إيراد كم هائل من المفاهيم الحديثة دون مراعاة لتوافقها مع اللغة العربية من عدمه، فتزيد المنجز عقما وغموضا .

2 – قد يكون النقد غير شامل لجهد أحد اللسانيين، وإنما يركز على نقد أحد كتبه التي تضمنت مباحث صرفية، ومن نماذجه نقد كتاب « التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث » ، ونصنف نقدها إلى قسمين :

2 – 1 نقد إجمالي : فقد أسدت فاطمة بكوش ملاحظات عامة عن الكتاب ومضمونه، دون الخوض في التفاصيل ؛ إذ ذكرت أن هذه المحاولة التمست دراسة جزء من النظام الصرفي فحسب، تمثل في البنية الصرفية للأفعال المجردة ولم تنظر في شتى مباحث الصرف[3]، وهذا الملمح قد يبدو سلبيا من ناحية عدم الشمول، ولكنه قد يكون إيجابيا إذا كان بغرض الاستيفاء والتدقيق .

ويبدو الإجمال واضحا في هذا النقد ، إذ لم يُتَطرق فيه إلى عرض أمثلة مما ورد في الكتاب تشخص تلك الملاحظات وتدعمها، فقد فضل هذا النقد الإشارة إلى السلبيات والتنبيه إليها، لتضطلع نقود أخرى بالتفصيل والتوضيح.

[1] **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 129 .**

[2] **المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .**

[3] **ينظر : نفسه .**

2– 2 نقد تفصيلي : وقفنا على نقد لعبد القادر المهيري للكتاب سالف الذكر يندرج في النقد التفصيلي المؤسس ، لاعتماده منهجية علمية في الطرح والمعالجة قوامها النقاط الآتية :

– 1 تحديد أهم المزايا التي اشتمل عليها الكتاب، بالإضافة إلى ذكر بعض الملاحظات العامة، ومنها أنه يشتمل على مظاهر الجد والإقدام ، وتواصل المجهود من أول البحث إلى آخره على وتيرة واحدة ؛ إذ حظيت كل أصناف الفعل المجرد بالعناية نفسها، كما تنوولت المشاكل التي تراءت للمؤلف واحدة واحدة بالنظر والتمحيص، وبحث لها عن الحلول التي تبدو متماشية مع النظام الصرفي، ومحاولة اجتناب الالتجاء إلى مبدأ الشذوذ .

حرص المؤلف على معالجة القضية من أساسها فقد أخذ على نفسه ألا يصوغ مبدأ عاما أو يسجل نزعة قبل جمع المادة التي يدرسها وحصر حدودها، فلقد قام بعملية إحصائية للأفعال المجردة، وقدم نتيجة إحصائية في جداول مرقمة تبرز تواتر الأفعال باعتبار حركة عينها ماضيا ومضارعا، وباعتبار كل من حروفها الثلاثة[1]، وهذا جهد مشكور لما يحتاج إليه من الدقة والصبر في الإحصاء والدراسة .

وعلى الرغم من هذه المزايا التي تضمنها كتاب البكوش فإن المهيري وقف على بعض الهنات المنهجية التي تجلت في التعارض بين غايتين رام المؤلف لدراسته أن تضطلع بهما، وهما الغاية التعليمية باعتبار المنطلق الدراسي الذي صرح به في مقدمة الكتاب، وله غاية علمية أكاديمية باعتبار انتمائه إلى النظريات الحديثة وبحثه عن التجديد [2].

– 2 استنتاج فرضيات قام عليها جهد البكوش ، وقد حددها المهيري في ما يأتي :

– إن النحاة العرب – وإن توصلوا إلى نتائج يمكن الاحتفاظ اليوم بنسبة كبيرة منها – لم يحسنوا استغلالها في بناء نظرياتهم الصرفية.

– إن تغليب النحاة للهجة الحجازية – ولأسباب عاطفية – تسببوا في إدخال بعض الخلل على النظام الفعلي العربي .

– يمكن تعليل النظام الصرفي العربي اعتمادا على خصائص الأصوات، وعلى مبدأ التقابل أيضا .

---

[1] **ينظر : نظرات في التراث اللغوي العربي ، عبد القادر المهيري ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1995 ، ص 207 – 208** .

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 208** .

– إن جزءا من مسائل الصرف ينبغي اطراحه لكونه أمثلة تتضمن عمليات ذهنية عميقة[1].

– 3 مناقشة الفرضيات وإخضاعها للتمحيص والنقد انطلاقا من العمل نفسه، والمرجعيات العلمية المستند إليها، وسنقتصر على بعضها لتتجلى الرؤية النقدية عند المهيري :

– إن انتقاد البكوش للنحاة بعدم حسن استغلال ما توصلوا إليه من نتائج، ودعوته إلى ضرورة التجديد لها مسوغاتها، ولكنه هو في حد ذاته لم يسلم من المآخذ التي تؤخذ على القدامى، فهو مثلا ينتقد الالتباس في المصطلحات عندهم، ولكنه يشترك معهم في استعمالها .

اعتبر البكوش أن من أسباب خطأ النحاة وتعسفهم وتناقضهم في ميدان الصرف اعتمادهم على الرسم دون النطق، وهذا الحكم – في نظر المهيري – وإن لم يخل من الصواب فإن صيغة التعميم فيه توهم بسذاجة النحاة، وتبعث على الظن بأنهم ما كانوا يفقهون للصوت معنى، وهو بذلك قد أثار قضية خطيرة من حق القارئ أن يطالبه بالتعمق في تراثهم ، على الرغم من أن لغتهم الفنية قد يستنتج منها أن التغييرات الطارئة على الصيغ تصيب الرسم لا الصوت، ولكن مناقشاتهم النظرية لا يمكن له ألا يجد فيها ما يدل على أن الأساطين منهم على الأقل قد تنبهوا إلى أولوية الصوت على الرسم [2] .

ويختم المهيري نقده لهذا الكتاب بتقديم بعض الملاحظات الجزئية التي جمعت بين الجانب الخارجي والداخلي له، ومن ذلك استفساره عن الأسباب التي جعلت المؤلف يختار المصطلح القديم للعلم والمتمثل في « التصريف » على المصطلح الحديث الشائع نسبيا « الصرف »[3]، ولعل البكوش اختار المصطلح الأول لدلالته على العملية الصرفية التطبيقية، مقدما إياه على المصطلح الثاني الذي يدل على العلم في جوانبه النظرية .

ويبدو أن المنهجية التي سار على منوالها المهيري، والأمثلة التي سقناها في طريقة تحليله تجعلنا نتشبث برأينا في قرب نقده إلى التأسيس ؛ لاعتماده لغة نقدية هادئة في الطرح والمعالجة، لم تأت في صورة تنويه خالص يغفل الهنات، ولم تكن قدحا يغض الطرف عن المحاسن أيضا، وإنما جاءت جامعة بين المسلكين .

---

[1] **ينظر : نظرات في التراث اللغوي العربي ، ص 209 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 210 – 211 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 219 .**

وما نخلص إليه بعد هذه العجالة المقتضبة حيال النقد اللساني الصرفي هو أن الدراسة الصرفية وإن بدت متعثرة الخطى فإنها – وبفضل هذا النقد – تملك في طياتها سبل النجاح والعلمية أيضا، بالنظر لخضوعها لأدوات علمية دقيقة كالإحصاء والجدولة، ولكن ينبغي أن ينبري الباحثون بحماس ومنهجية في خوض غمارها على ما فيها من تعقيد، ويزامل النقد هذه السيرورة بغرض التقصي والتطوير والعلمنة .

ثالثا : النقد اللساني النحوي :

سنرجئ الحديث عنه إلى الفصل الثالث لغرض منهجي .

رابعا : النقد اللساني المعجمي :

هو النقد الذي يعنى بتقصي الدراسات التي تتناول قضايا المعجمية العربية المختلفة كصناعة المعجم وإشكالية المصطلح، وغير ذلك، شريطة أن تعتمد تلك الدراسات على اللسانيات الحديثة، لكي تكون محل اهتمام هذا النقد .

وإن التركيز على المقاربة اللسانية للمعجم العربي تتمثل في تخليصه " من العزلة الفلكلورية، نظرا لطرافة نظرياته وتنزيلا له منزلته من علم اللسان الحديث لتسلط عليه آراء لغوية تسلط على غيره من معاجم اللغات الأخرى " [1] .

والملاحظ أن النقد اللساني للمعجم مازال لم يلق الرواج والاهتمام المكثف الذي حظيت به الفروع اللسانية الأخرى كعلم الأصوات والنحو، وذلك راجع إلى قلة الدراسات التي تعنى به في الهيئات العلمية والبحثية العربية، ولصعوبة البحث في هذا المجال وتعقيداته أيضا، بالإضافة إلى الفجوة بين اللسانيات والمعجمية العربية الحديثة ؛ إذ لم " توفق هذه الأخيرة في وضع أسس نظرية ومنهجية توفر له أسباب الانتساب إليها وإلى مقاربتها ونظرياتها " [2].

وإن التقصير – إن صح هذا الوصف – الذي قد يكون من اللسانيات حيال المعجمية في بداية اتصال الفكر اللغوي العربي بها له **مبررات** تستخلص من وضعية فرع المعجمية في سيرورة البحث اللساني العربي، منها :

– تنزيل المعجمية منزلة ثانوية ملحقة تكاد تكون تكميلية إن لم تكن جانبية هامشية .

---

[1] **من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا ، ص 149 .**

[2] **المرجع نفسه ، ص 169 .**

– غياب برامج تدريبية وبحثية جامعية تعنى بالمعجم في صورته القديمة، وتستثنى بعض الدراسات الجادة على المستوى الفردي .

– غياب مفهوم المدرسة المعجمية الذي من شأنه أن يسهم في التنظير للجهود المعجمية، على غرار ما حظيت به الدراسات النحوية التي توزعت إلى مدارس ومذاهب[1] .

وهذا الوضع المتردي للبحث المعجمي كان محفزا للدارسين المحدثين للخروج به من تلك البوتقة، والسعي إلى وضع أسس واضحة يقوم عليها، ونجد في هذا المضمار عدة باحثين أسهموا في ذلك منهم : محمد أحمد أبو الفرج[2] وعلي القاسمي[3] ومحمد رشاد الحمزاوي ، ويعد هذا اللساني الأخير من أبرزهم فهو من المتخصصين في هذا المجال، وقد أسهم تخصصه في إفادة المكتبة العربية بدراسات جادة ومؤسسة تجمع بين التأصيل والتنظير المستند إلى اللسانيات الحديثة لتوظف تلك الأسس المنهجية في نقد الكتابة المعجمية بالاعتماد على الوصف والتحليل والكشف عن مواطن القوة، والنقص وسبل تجاوزها أيضا .

فقد تمعن الحمزاوي في الدراسات المعجمية الحديثة التي سبقته وأقر لها بالجهود المبذولة في التأريخ للمعجمية العربية، وبين خصائصها الفنية، وعيوبها أيضا .

وعلى الرغم من أهمية القضايا التي تناولتها تلك الدراسات فإن المعجمية العربية – في نظر الحمزاوي – بحاجة إلى مخطط إجمالي يبرز القضايا الجوهرية التي يمكن أن تسهم في بناء درس معجمي شامل، ومن تلك **القضايا :**

– البحث في تاريخ جميع المحاولات التي سعت إلى وضع معجم معين مهما كان نوعه، ووصفها وتحليلها من أجل استقراء الرصيد الأساسي للمعجمية العربية، وهذه العملية كفيلة بأن تمكننا من أن نتعرف على أصول هذا الفن عند العرب.

– ضبط مصادر المعاجم العربية ومراجعها لندرك قضية الجمع أو ما يسمى بمادة المعجم ومتنه .

---

[1] ينظر : المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة ، محمد رشاد الحمزاوي ، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق ، مج 78 ، ج4 ، ص 1036 .

[2] ينظر كتابه : المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، دار النهضة العربية ، دط ، 1966 .

[3] ينظر كتابه : علم اللغة وصناعة المعجم ، مطابع جامعة الملك سعود ، السعودية ، ط2، 1991 ، ص 04 – 17 .

– الاهتمام بالأسباب المذهبية واللغوية الاجتماعية التي كانت أساسا لنشأة الأنواع المختلفة من المعاجم ؛ لأن المعجم كغيره من المنتوجات الفكرية له صلة متينة بثقافة المؤلف وما يحيط به من مذهبيات وميول اجتماعية ولغوية .

– استخلاص الأسس العصرية التي يجب أن تعتمد لوضع المعجم المعاصر[1].

وقد كان الحمزاوي واعيا بصعوبة هذا العمل وما يتطلبه من جهد، ولذلك قدم **توصيات** تسهم في الرقي بالبحث المعجمي، ومنها :

– تنزيل المعجمية مادة أساسية معرفية وتربوية وثقافية وحضارية من التدريس والبحث في الكليات والمعاهد.

– تركيز الدراسات المعجمية على الرؤى والنظريات اللسانية الرائدة في سبيل بناء معجمية عربية شاهدة على مجتمعاتها .

– تهيئة المعجمية والمعجم اختصاصا علميا جامعيا وفنيا وتقنيا له منافذه العلمية والاقتصادية والحضارية[2].

ولم يبق تنظير الحمزاوي وتأسيسه للمعجمية العربية أفكارا متناثرة في مجالات البحث اللساني، فقد دعمها برؤية تطبيقية درست بناء بعض المعاجم العربية في ضوء اللسانيات الحديثة، ومن أمثلة ذلك دراسته لبنية المعجم العربي المعاصر، متخذا من المعجم الوسيط مدونة، وقد اتبع **الخطوات** الآتية في النقد :

– الوصف الشكلي للمعجم، وبيان اللغة التي صيغ بها، والتي جمعت بين الصبغة التراثية والحداثية .

– ذكر بعض النقود الموجهة لهذا المعجم على غرار نقد عدنان الخطيب الوارد في كتابه : « المعجم العربي بين الماضي والحاضر »، مقرا بفضل هذا الدارس، ومتلافيا إعادةَ ما تناولته دراسته .

وانطلاقا من ذلك ركز على عنصر من عناصر البنية المعجمية لهذا المعجم تمثل في النص المعجمي للمعجم الوسيط، فقدم ملاحظات حياله خصت الأمور الآتية :

– لاحظ أن مداخل المعجم تضمنت في بعض صورها كلمات دخيلة مثل (البندق – البندول–..).

---

[1] **من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا ، ص 49 .**

[2] **ينظر : المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة ، ص 1055 .**

– التعريفات : تنوعت التعاريف في هذا المعجم ؛ إذ اعتُمد فيه على التعريف بالمرادف ، وبالصور بالإضافة إلى التعريف بالاستشهاد بالشعر، وقدم الحمزاوي نسبا عددية على كل تعريف، وهذا منهج يبين الدقة والتركيز .

– طول النصوص وقصرها : فقد توصل الحمزاوي إلى النصوص منها ما هو طويل، وآخر متوسط، وفيها ما يكون قحلا[1] .

هذا النموذج النقدي عند الحمزاوي يقدم صورة عن النقد المعجمي، ولمحة عن بعض المواضيع التي ينبغي أن يتناولها النقاد .

وقد يتناول النقد المعجمي الدراسات المعجمية الحديثة بالتقصي والتحليل، ووقفنا على هذا النوع عند الحمزاوي في نقده لكتاب محمد أحمد أبو الفرج الموسوم بـــ « المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث » ملاحظا أن مضمونه لم يوافق دلالة العنوان، لأن مؤلفه وإن استند إلى آراء بعض اللسانيين المحدثين فإنه لم يطبقها على معجم عربي محدد، إضافة إلى غلبة المنهج التقليدي على الدراسة[2].

وكانت للحمزاوي وقفة عند جهود تمام حسان حيال المعجم في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، وخلص إلى تميز دراسته على غيرها من الدراسات في ذلك الوقت، وظهر تميزها في محاولة الأستاذ تمام معالجة مكانة المعجم من خلال ثنائية اللغة والكلام[3]، وإن كان لم يسلم من المناهج التقليدية .

وعلى الرغم من هذه النظرة العجلى التي لم تشمل كل جهود الحمزاوي فإننا نلمح منجزا نقديا معجميا مميزا لدى هذا اللساني يستحق الدراسة والتحليل في دراسة منفصلة، ويتجلى تميزه في دراية صاحبه بالمشكلات التي تتخبط فيها المعجمية العربية، ومحاولته تشخيص الأدواء التي تعاني منها، والبحث عن السبل التي تخرجها من تلك الوضعية، مستلهما من معرفته الابستمولوجية بقضاياها القديمة والحديثة خططا منهجية وعلمية تؤسس لمعجمية عربية حديثة مؤسسة نظريا وتطبيقيا .

وقد أسهم هذا الجهد الفردي عند الحمزاوي، وغيره من اللسانيين المتخصصين في تغيير نظرة الباحثين القانطة والسلبية تجاه البحث المعجمي ؛ إذ أصبح البحث فيه مأنوسا عندهم، وأخذ مع الوقت طريقه نحو

---

[1] **ينظر : المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة ، ص 1040 – 1043 .**

[2] **ينظر : من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا ، ص 150 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 150 .**

التوسع والاهتمام من المؤسسات البحثية ومراكز البحث التي تعنى بقضايا اللغة العربية على غرار مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر الذي نظم ملتقيات دولية تعنى ببعض قضايا المعجمية العربية، ومنها ملتقى موسوم بـــ « المعجم المدرسي : مادته وآليات صناعته » ألقيت فيه مداخلات حاولت الوقوف عند مواصفات المعجم المدرسي مبينة وظيفته ونظام مداخله، وطرائق ترتيبه وغيرها من القضايا[1]، وملتقى آخر عني ببنية النص القاموسي سعت مداخلاته إلى تحليل بنية هذا النص وتقويمها بالاستناد إلى مفاهيم اللسانيات الحديثة، ومتخذة من معاجم عربية قديمة وحديثة مدونة للدراسة [2] .

وإن إيلاء المؤسسات البحثية والجامعية العربية فرع المعجمية الاهتمام في التدريس والدراسة العلمية من شأنه أن يخرج هذا الفرع من العزلة التي كان يعيشها، ويفتح له آفاقا واسعة تسهم في حفر اسمه في منجزات المعجمية العالمية .

وفي الأخير نقر بأن النقد اللساني المعجمي ظهر وهجه مع الدراسات المعجمية الحديثة التي استندت إلى اللسانيات الحديثة ؛ لأنها انطلقت من نقد المعاجم التراثية، وبينت الأسس المنهجية التي قامت عليها، وكشفت عيوبها ومحاسنها أيضا، فاتحة المجال للاعتناء النقدي والتحليلي بالمعاجم والدراسات المعجمية الحديثة أيضا .

ونتوقع أن يجد النقد اللساني المعجمي مكانا له في قائمة النقود الأخرى، لأنه يملك المعطيات والأسس التي تسهم في تأسيسه، من إحصاء للمداخل، وتحليل للبنى التي تقوم عليها عناصره، وغير ذلك، ولكن يحتاج إلى اتسام الباحثين والنقاد بالمتابعة المستمرة للنتاج المعجمي الغربي والعربي، وتمتعهم بالعلمية والموضوعية في البحث والنقد معا، فضلا عن التمكن من فهم جزئيات القضايا المعجمية المعاصرة فهما واعيا مؤسسا في أصولها قبل محاولة تأصيلها وتطبيقها على اللغة العربية .

[1] **ينظر : مداخلات الملتقى في : مجلة اللسانيات ، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية ، الجزائر ، ع16 ، 2010 .**

[2] **ينظر : مداخلات الملتقى في : المرجع نفسه ، ع 19 – 20 ، 2013 – 2014 .**

الفصـــل الثـــاني

الكتابة اللسانية العربية الحديثة في ضوء النقد اللساني

المبحث الأول : مصطلح اللسانيات في ضوء النقد اللساني العربي

المبحث الثاني : جهـود نقـــدية للكتـــابة اللسانية العـربية

المبحث الثالث : تصنـــيف الكتابات اللســـانية العـــربية

الفصـــل الثاني : الكتابة اللسانية العربية الحديثة في ضوء النقد اللساني

إن مباحث هذا الفصل ستركز على بعض المفاهيم المؤطرة للكتابة اللسانية العربية، والتي كانت محل نقاش من الدارسين والنقاد من الناحية الاصطلاحية والمرجعية والتصنيفية، وظروف النشأة وغيرها .

ورأينا أن الإيغال فيها قد يبعدنا عن القصد الذي أردنا، فاقتصرنا على بعض القضايا التي بدت لنا جديرة بالتناول والإشارة لكونها أخذت صفة الإثارة في البحث اللساني العربي .

المبحث الأول : مصطلحا اللسانيات واللسانيات العربية في ضوء النقد اللساني:

إن لتحديد مصطلحات العلوم والفنون دورا منهجيا وتنظيميا يسهم في التواصل الفكري الجيد بين الباحثين في نفس العلم، ومن العلوم التي عنيت بضبط المصطلحات وتحديد مفاهيمها، ومعالجة إشكالاتها ، مجال أُطلق عليهعلم المصطلح، ومن المصطلحات التي تمثل عينة في ما نحن بصدده مصطلح العلم الذي يعنى بدراسة اللغة دراسة علمية، والمتمثل في مصطلح **اللسانيات** .

أولا : ضبط مصطلح اللسانيات:

على الرغم من أهمية المصطلح وخطورته فإن المتتبع لشأن المصطلح العربي يقف على الإشكاليات الكثيرة التي يعج بها، وتعدد موطن الخلل التي تكتنفه ويتخبط فيها، ومن أمثلتها الخلل المتجلي في ضبط المصطلح اللساني، وفي تعدده وعدم تأصيله التأصيل الدقيق، وقد عبر الباحثون عن هذه الوضعيات بعدة أوصاف مختصرة **منها** « **أزمة المصطلح** » [1]، و« **فوضى المصطلح** »، ودللت هذه الأوصاف على تلك الإشكالات التي جعلت المصطلح اللساني عائقا، وعقبة كأداء أسهمت في تعقيد تقديم اللسانيات وتلقيها في الثقافة العربية على المتخصصين في مجال البحث اللغوي بلْهَ القراء المبتدئين .

وقد انجر عن هذا الوضع المتردي للمصطلح اللساني العربي تعويم الكتابات اللسانية بالمصطلحات المتعددة التي تدل على مفهوم واحد، وكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى عدم رسوخ أقدام اللسانيات العربية على كثيب ثابت، فقد تجلت في صورة خطابات لسانية متعددة بتعدد اللسانيين ووجهات نظرهم المنهجية والفكرية .

[1] **ينظر : اللسانيات والمصطلح ، أحمد قدور ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج 81 ، ع4 ، ص 06** .

ولا نبالغ في تشخيص هذا الاضطراب المصطلحي فهو أجلى من الشمس في ضحاها لدى أهل هذا العلم، ولكن نقدم مثالا يدل عليه، ونخص به مصطلح « **اللسانيات** » الذي يُعَد عَلَمًا على الدراسات اللغوية ؛ إذ رأينا أنه أبرز شاهد على الفوضى التي تعصف بالمصطلح اللساني وتنخر جسده إلى الحد الذي أدى ببعض الباحثين إلى اليأس من كثرة المصطلحات الدالة عليه من جهة، والدعوة إلى التركيز على المفهوم المقصود منها من جهة أخرى، في محاولة منهم الخروج من هذا الجدل المصطلحي حياله ؛ إذ يقول نهاد الموسى: " اللسانيات وإن كانت تتلمس أن تستقر مصطلحا إذ ما يزال من يتداولونها يعبرون عنها بعلم اللغة أو اللغويات أو علم اللسان البشري أو الألسنية وهي على مختلف الأسماء تعني دراسة اللغة دراسة علمية ، ومنتهى القصد منها أن نبلغ فهما كافيا لهذه الظاهرة القريبة البعيدة المألوفة المدهشة" [1].

وقد بلغ عدد المصطلحات الدالة على اللسانيات حدا يتسم بمجاوزة الحد والغلو الذي ميعها تمييعا لا مبررات منهجية وموضوعية مقنعة لتعددها، فقد أحصى عبد السلام المسدي ثلاثة وعشرين مصطلحا كمقابل للفظة « linguistique »[2] ، منها **مصطلح اللانغويستيك وفقه اللغة، وعلم اللغة النظري الحديث،** إضافة إلى مصطلحات **علم اللغة**[3] ، **والألسنية**[4] **واللسانيات،** وقد بدأ تداول هذا المصطلح الأخير في الجزائر لأول مرة سنة 1966م مع إنشاء اللساني عبد الرحمان الحاج صالح لمعهد

---

[1] العربية في اللسانيات التطبيقية ، ص 09 . (تقديم الكتاب)

[2] قاموس اللسانيات ، عبد السلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1984 ، ص 155 . نقلا عن مقال : اللسانيات والمصطلح ، ص 08 .

[3] هذا المصطلح له حضور في كتب التراث، وكثر تداوله حديثا عند اللسانيين المصريين، وتدل على ذلك عناوين كتبهم اللسانية، منها : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي لمحمود السعران ، دراسات في علم اللغة لكمال بشر، ومدخل إلى علم اللغة لمحمود فهمي حجازي، واستعمله بعضهم في عناوين الكتب المترجمة على نحو أسس علم اللغة لماريو باي ترجمة أحمد مختار عمر، وقد كان رائدهم في استعمال هذا المصطلح عبد الواحد وافي الذي أصدر كتابا عنوانه : علم اللغة وقد عده الباحثون أول منجز لغوي عربي يمكن أن يصنف في قائمة الكتب اللسانية الحديثة التي تلت المناهج الكلاسيكية .

[4] ظهر هذا المصطلح في لبنان، إذ استعمله الأب الدومينيكي أوغسطين مرمرجي في كتابه الموسوم بـ : المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، وقد بقي هذا المصطلح يلقى الاحتفاء في القطر الذي ظهر فيه، ومن المؤلفات التي ورد فيها : الألسنية ولغة الطفل لجورج كلاس، الألسنية العربية لريمون طحان ، الألسنية لميشال زكريا. ينظر : المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، أحمد مختار عمر ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، مج 20 ، ع3 ، 1989 ، ص 08 ، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، ص 26 .

العلوم اللسانية والصوتية التابع لجامعة الجزائر؛ الذي صدرت منه مجلة بعنوان اللسانيات، وكان هذا المصطلح موضع قبول من المختصين المشاركين في ندوة اللسانيات واللغة العربية التي انعقدت في الجامعة التونسية في ديسمبر عام 1978 م ؛ إذ سطروا في توصياتهم استعمال هذا المصطلح مقابلا لـ « linguistique » وبديلا عن مصطلح الألسنية، وكانت غايتهم من ذلك توحيد المصطلح الدال على العلم[1].

وقد لاقى هذا المصطلح قبولا لدى جل الباحثين المغاربة[2]، وظهر ذلك في عناوين منشوراتهم العلمية وندواتهم وملتقياتهم، كما وجد من يروج له من اللغويين السوريين[3]، لينتشر استعماله في شتى الأقطار العربية بعد ذلك .

وقد قدم عبد الرحمن الحاج صالح مبررات لاختياره مصطلح اللسانيات وتفضيله على مصطلح علم اللغة، نورد بعضها :

– جاء مصطلح اللسانيات على منوال كلمات دالة على العلوم في القديم مثل رياضيات، وبصريات، وذلك بإضافة الألف والتاء للفظة لسان، لتدل على علم اللسان[4]، فقد أغنت هذه الزائدة عن التصريح بلفظة علم، وهذه نظرة توافق ما يذهب إليه علماء المصطلح من شأن توفره على الإيجاز والدلالة الكافية .

– استعمال كلمة « لسان » يكفل رفع اللبس الذي قد ينجر عن استعمال لفظة « لغة » التي لها معان عديدة متفرعة، ولذلك فاستعمالها في المصطلح الدال على العلم قد يوقع في الاضطراب والخلط، يقول الحاج صالح في هذا السياق : " لقد ترجم بعض المؤلفين العرب لفظ الـ linguistique بـــ : علم اللغة وكنا لا نرى في ذلك بأسا لو أن كلمة اللغة كانت تدل دائما على مفهوم اللسان أي على ما حدده ابن جني بأنه أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ولكن الأمر ليس هكذا لأنه وإن دلت كلمة لغة

---

[1] ينظر : أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ، ص 26 .

[2] من شواهد ذلك عقد ندوة في المغرب الأقصى في أبريل 1987 م عنوانها : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، و عقد في تونس ملتقى للسانيات، وعنون المسدي كتابه في المصطلحات اللسانية بعنوان : قاموس اللسانيات . ينظر : المصطلح الألسني العربي، ص 08 .

[3] عقدت ندوة في دمشق سنة 1987 معنونة بندوة اللسانيات . ينظر : نفسه .

4 تحديد العلماء المحدثين لعلم اللسان وبيان أهم أطواره ، عبد الرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيات ، معهد العلوم اللسانية والصوتية ، مج 01 ، ع01، 1975 ، ص 30 .

على هذا المعنى العام عند ابن جني مثلا فقد تدل أيضا على معان أخرى مشتركة مشهورة، وربما غلبت هذه المعاني الفرعية على المعنى العام " [1].

وبين أحمد مختار عمر مظاهر أخرى للبس الوارد في مصطلح **علم اللغة**، منها :

– إنه قد يختلط في مجال الاصطلاح الجامعي بمصطلح فقه اللغة، على الرغم من وجود فوارق بينهما .

– قد يلتبس هذا المصطلح في ذهن الكثيرين بتعليم اللغة، كما أن مصطلح « اللغوي » يلتبس بالمفهوم العام للفظ، وهو الشخص الذي يتقن عدة لغات، ويقر بأن مصطلح « لسان » أكثر شمولية واستيعابا من كلمة « لغة »[2]، وانطلاقا من هذا التعليل فإن الأستاذ عمر يتفق مع ترجيح كفة مصطلح اللسانيات على علم اللغة، ويدل هذا الاتفاق على قدرة اللسانيين أن يجمعوا كلمتهم ويبددوا تشتتهم حيال المصطلح الدال على هذا العلم لو التزموا توصيات ندوة اللسانيات سالفة الذكر، في التزام تداول مصطلح اللسانيات في مؤلفاتهم وندواتهم وملتقياتهم، ولكن احتكام بعضهم لعلل ذاتية مغلفة بالموضوعية جعل واقع هذا المصطلح في نتاجهم إلى الاستعصاء والتخالف أقرب من التسوية والتماثل[3] .

ويدل على هذه الوضعية التي تتسم بالمخالفة حيال هذا المصطلح ذلك الخرق الذي ارتد إليه أحمد مختار عمر واجتهد في تقديم المبررات التي يقوي بها موقفه ؛ إذ اختار مصطلح « الألسنية » ليكون عنوانا لعدد من أعداد مجلة عالم الفكر الصادرة سنة 1989م، وافتتحه بمقال له بعنوان : « المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية »، على الرغم من أنه يقر بمحدودية انتشار مصطلح الألسنية مقارنة مع مصطلحي علم اللغة واللسانيات .

وبناء على ما سلف فإن أحمد مختار عمر يوازن بين المصطلحات الثلاثة[4]، ليخلص إلى تفضيل مصطلح **اللسانيات** على **علم اللغة**، وفي الأخير يميل إلى تقديم مصطلح **الألسنية** على **اللسانيات** على الرغم من

---

[1] تحديد العلماء المحدثين لعلم اللسان وبيان أهم أطواره ، ص 29 .

[2] ينظر : المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، ص 07 .

[3] ينظر: قاموس اللسانيات ، ص 55 . نقلا عن : النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي ، ص 90 .

[4] إذا رتبنا المصطلحات الثلاثة من ناحية الأولوية والقبول – في نظر أحمد مختار عمر – فتأتي على الترتيب الآتي : الألسنية – اللسانيات – علم اللغة ، وهذا المصطلح إن كان آخرها قبولا فإن الباحث يستخدمه عنوانا لكتاب ماريو باي الذي ترجمه إلى اللغة العربية وعنونه بـ : أسس علم اللغة .

أنه مصطلح إلى الزوال أقرب منه إلى الاستعمال[1] .

ومن **العلل** التي ساقها الأستاذ عمر لتفضيله مصطلح **الألسنية** على **اللسانيات** :

– إن علم اللغة الحديث لا يختص بلغة معينة، وإنما يدرس أي لغة، ولذا يناسبه لفظ الجمع « ألسن » لا المفرد « لسان »[2]، ولكن يبدو لنا أن المصطلح ليس بالضرورة أن يدل على جزئيات العلم، وإنما يدل على الموضوع الذي يبحث فيه، ومصطلح اللسانيات يفي بالغرض .

– إن التصرف في لفظة « ألسنية » أسهل من التصرف في لفظ « لسانيات » فالصفة من الأول تكون « ألسنية »، والمشتغل بالعلم ألسني – فمن غير المستساغ – أن يقال دراسات لسانياتية، ولا لسانياتي[3]، ولذا يُرد الجمع إلى مفرده عادة فيقال لسانية ولساني .

مصطلح « لساني » يحمل اللبس ؛ إذ في النسبة نقول : لساني فلا يدرى أهي نسبة إلى اللسان أم إلى اللسانيات[4]، ويزول هذا التأرجح باستخدام كلمة « ألسنية » اسما للعلم، فحين النسبة إلى الجمع « ألسنيات » يكون المراد النسبة إلى العلم، وأما إذا نسبنا إلى المفرد فنقول « لساني » فتكون النسبة إلى اللسان بمعنى اللغة لا إلى العلم الذي يدرس اللغة[5] .

وهذه التعليلات وإن اتسم بعضها بالوجاهة فإنها لم تسلم من التمحل ولوي عنق الصياغة الصرفية واللغوية لكي تستقيم، فلو سلمنا فرضا أن مصطلح اللسانيات ينطوي على كل هذه الهنات فإن شيوعه يمنحه الأفضلية خاصة بعد أن اتفق معاشر اللسانيين في ندوة جمعت روادهم من أجل توحيد الكلمة باستخدام هذا المصطلح فضا للنزاع، ولئلا يشتغل الباحثون بعنوان العلم ويغفلون عن الفحوى والمضمون، وهذه الحال التعددية توعز إلى أنهم لن يتمكنوا من الاتفاق على باقي مصطلحات العلم ما لم يتفقوا .

---

[1] ينظر : اللسانيات والمصطلح ، ص 08 .

[2] المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، ص 08 .

[3] استخدم رابح بومعزة مصطلح اللسانياتي للدلالة على عالم اللسانيات، ويخطئ مصطلحَ اللساني، ومرجعه في ذلك أن النسبة إلى مصطلح العلم، والمتمثل في اللسانيات لا إلى مصطلح اللسان الدال على اللغة، ونرى أن الثقل يكتنف مصطلح اللسانياتي، بالإضافة إلى عدم شهرته، ولذا نفضل استعمال مصطلح اللساني لشهرته ورغبة في عدم الخروج عما كادت تتفق عليه كلمة جمهور اللغويين . ينظر : التحويل في النحو العربي ، رابح بومعزة ، دار مؤسسة أرسلان ، سوريا ، ط1 ، 2008 ، ص 44 .

[4] ينظر : المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، ص 09 .

[5] ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

ثانيا : ضبط مصطلح اللسانيات العربية :

لقد استقر بنا الرأي على اختيار مصطلح اللسانيات في الدلالة على العلم الذي يدرس اللغة دراسة علمية موضوعية، وسنتطرق في هذا المجال إلى إضافة أخرى لهذا المصطلح ألا وهي « العربية » لتشكل مصطلح **اللسانيات العربية** الذي يحمل في ظاهره دلالتين : دلالة جغرافية على منطقة الوطن العربي، فهي تشتمل على النتاج اللساني الصادر من هذه المنطقة ، وتدل على الجانب الفكري والمضموني فتعني البحوث اللسانية التي تعنى باللغة العربية، والتفكير اللغوي العربي بصورة عامة .

ومصطلح **اللسانيات العربية** يدل على البحوث اللسانية العربية لغة وفكرا، وإن لم يكن مؤلفوها من العرب، ولكن شريطة أن تكون ممدوة الأوصال المنهجية بفكر دوسوسير أو النظريات اللسانية التي تلته، كالنظرية التحويلية أو الوظيفية وغيرهما .

وتكاد تتفق كلمة الباحثين على أن أول كتاب عربي حديث يندرج في هذا العلم بالمعنى الذي ذكرناه هو كتاب علم اللغة لعبد الواحد وافي الذي نشره سنة 1941م [1]؛ لأنه طرح فيه بعض الأفكار الحديثة على الرغم من طغيان المناهج الكلاسيكية عليه (ونقصد بها المنهج التاريخي والمقارن ..) ، ولا يعني ذلك أن أي مؤلف لغوي جاء بعد هذه الفترة ينضم إلى هذا المجال إلا إذا توافر فيه الشرط سالف الذكر .

وقد شاع مصطلح اللسانيات العربية ؛ إذ جاء عنوانا لعدة كتب ومقالات وملتقيات ومشاريع الدراسات العليا في مختلف الجامعات العربية[2]، ولكن شهرته لم تمنع بعض النقاد اللسانيين من التدقيق في صياغته، ومنهم مصطفى غلفان الذي ذهب إلى التفريق بين مصطلحين : **اللسانيات العربية ولسانيات العربية** على ما بينهما من تقارب في الصياغة، ولكن بينهما فرقا جوهريا في نظره ؛ إذ تهدف لسانيات العربية إلى " الاشتغال باللغة العربية ووصفها في نسقها القديم أو نسقها الحديث أو نسقها الوسيط وكذلك العمل على الفكر المتصل بهذه اللغة. ولسانيات العرب لا تتحدد باللغة المكتوب بها (إذ تمكن أن تكون لغة غير العربية) بقدر ما تحدد باللغة موضوع الوصف . أما اللسانيات العربية فهي ذات مجال مختلف

[1] ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 18 ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 43 ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 12 .

[2] من الدراسات التي حملت هذا المصطلح : دراسات في اللسانيات العربية لعبد الحميد السيد .

وأوسع إذ يمكن أن تشمل ما هو مكتوب من اللسانيات الأجنبية " [1]، فأساس التفريق بين المصطلحين ينطلق من لغة الكتابة في اللسانيات العربية، وموضوع الوصف لا اللغة في تحديد لسانيات العربية، وبناء على ذلك يمكن للباحث أن يتبين أي اللسانيتين أفيد للغة العربية، وقد أسلم التفريق بين المصطلحين الأستاذ غلفان إلى أن لسانيات العربية أكثر جدوى للغة العربية و البحث اللساني [2]؛ إذ تمكننا من الإفادة من الدراسات المكتوبة بلغات أجنبية ما دامت تتخذ اللغة العربية موضوعا للوصف، ولذلك وظف هذا المصطلح في خطة البحث وثناياه .

ويستحضر غلفان تقييما وتفريقا بين مصطلحين يقتربان من المصطلحين اللذين أوردهما، وهما : (**التفكير العربي اللساني**) و(**التفكير اللساني العربي**) ؛ إذ التدقيق يؤدي إلى استخدام المصطلح الأول لأنه ينبغي تكوين فكر عربي في اللسانيات، وليس فكرا لسانيا يفرض على اللغة العربية كما يوحي به المصطلح الثاني[3].

وإننا نعترف بدقة التفريق الذي أورده الأستاذ غلفان بين المصطلحين، ولكننا نفضل استخدام مصطلح اللسانيات العربية في بحثنا، بالنظر لما تميز به من الشهرة والشيوع والتداول .

ونشير إلى أن بعض الباحثين قد يستخدمون مصطلح اللسانيات العربية بمفهوم أوسع من الذي ذكرنا آنفا، هو يشمل كل الدراسات اللغوية التي عنيت باللغة العربية قديما وحديثا[4]، ولذلك فقد يلجأون إلى إضافة كلمات تحديدية مثل التراثية والحديثة فيقولون اللسانيات العربية التراثية والحديثة درءا للبس الذي قد يقع بإطلاقها، ولعل غلفان قد تفطن لذلك فأضاف كلمة **الحديثة** كعنصر تحديدي في عنوان دراسته المذكورة آنفا .

ويتحاشى حافظ إسماعيلي علوي إضافة لفظة « العربية » إلى لفظة اللسانيات أو لسانيات ؛ لأن تركيبهما يكرس الإقليمية، دون وجود جدوى موضوعية من هذا النوع من التمييز ؛ إذ من غير المقبول

---

[1] اللسانيات العربية الحديثة ، ص 34 .

[2] ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 34 .

[3] ينظر : قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، مازن الوعر ، دار طلاس ، دمشق ، 1988 ، ص 357 . نقلا عن اللسانيات العربية الحديثة ، ص 34 .

[4] منهم محمد الأوراغي وعبد الجليل مرتاض . ينظر على الترتيب والتعقيب : نظرية اللسانيات النسبية ، ص 24 ، الفسيح في اللسانيات العربية ، دار هومة ، الجزائر، دط ، 2008 ، ص 05 .

التحدث عن لسانيات فرنسية وأمريكية .....، كما لا يتحدث عن فيزياء فرنسية وأمريكية، فاللسانيات علم كوني شأنه شأن كل العلوم[1]، ولكنه لا ينكر الخصوصية الفكرية لكل مجموعة لغوية، ولذا استخدم بديلا آخر عن هذا المصطلح وهو « **اللسانيات في الثقافة العربية** » الذي يدل على الخصوصيات الابستمولوجية والسوسيو ثقافية التي وسمت تلقي اللسانيات في الثقافة العربية[2] .

وألمس هذا التوجه المصطلحي عند حسن خميس الملخ أيضا، فقد استخدم مصطلح « **البحث اللساني في الثقافة العربية** »[3]، وفي المقال الذي ورد فيه ما يدل على استخدامه لهذا المصطلح بوعي وقصد .

ونجد مصطلحات أخرى تستعمل بموازة مع مصطلح اللسانيات العربية، ولكنها ليست إلا مقتبسة من منه، على الرغم من الاختلاف الدلالي بينها إذا رمنا التدقيق والتحري، ومنها : الدرس اللساني العربي الحديث[4] والخطاب اللساني العربي[5]، والبحث اللساني العربي [6].

وإن **للنقد المصطلحي اللساني** دورا واضحا في ضبط المصطلحات اللسانية وتوحيدها أيضا، وذلك إذا احتكم للأقوى منها صياغة وتأسيسا، بالإضافة إلى تقبل ثقافة التنسيق بين الباحثين ومراكز البحث التي تعنى بالمصطلح، فلعل ذلك يسهم في التخلي عن التشتت والاضطراب والتعدد المصطلحي الذي يفرق أكثر مما يجمع، ويعسر المعرفة اللسانية بدل أن ييسرها .

---

[1] **ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 412 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .**

[3] **ينظر : أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 310 .**

[4] **استعملته فاطمة بكوش وهي تتناول قضايا في اللسانيات العربية . ينظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 12 .**

[5] **يقابل الباحث يوسف مقران بين مصطلحي الخطاب اللساني واللسانيات، فيرى أن الأول هو الغالب في الثقافة اللغوية العربية، ويعني به أي خطاب يعالج قضايا لغوية ويمد بأوصاله إلى اللسانيات ، وإن كان خطابا غير مؤسس، وغير منبن على فهم عميق لأفكارها، بالإضافة إلى نزوعه نحو التعليمية التي تجعل صاحبه لا يكترث إلا لجعل المعرفة اللسانية مشاعة بين عامة الناس، وأما اللسانيات فتنشد الوصفية والموضوعية في تعاملها مع اللغة بعيدا عن هموم تعليمها. ينظر : دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة ابستمولوجية ، يوسف مقران ، رسالة دكتوراه ، إشراف صالح بلعيد ، جامعة تيزي وزو، الجزائر ، ص 161 – 162 .**

[6] **استعمله عبد السلام المسدي في عنوان مقال له بعنوان : البحث اللساني العربي، واقعه وآفاقه .**

المبحث الثاني : جهود نقدية للكتابة اللسانية العربية :

أولا : جهود تنظيرية للنقد اللساني العربي :

قد يبادر النقاد في شتى المجالات إلى النقد التطبيقي مباشرة دون أن يتسلحوا بعُدة نظرية لذلك النقد تبين الخطوط الأساسية والأسس العلمية والموضوعية التي ينبغي أن يسيروا على ضوئها للتقليل من الهنات، وتوضيحاً للرؤية النقدية أيضا .

ولم يكن النقد اللساني خارج هذه الدائرة ؛ إذ شهدنا بعض الدراسات النقدية للكتابة اللسانية العربية، ولكنها لم تستند إلى منهجية نظرية تسير على منوالها، وبينت حصائل هذه المحاولات أن هناك حاجة ماسة للتنظير لهذا النقد لمنحه صفة الموضوعية وإبعاده عن الرهانات الضيقة والصراعات المذهبية والشخصية .

وإن المتابع لواقع هذا النقد يلاحظ قلة الجهود التنظيرية للنقد اللساني ؛ لأنها عمل يحتاج إلى أفق واسع، ومتابعة دقيقة، وقدرة على التصنيف أيضا، ومن الجهود القليلة التي اتسمت بالجدية والتأسيس التنظيري – في نظري – جهد مصطفى غلفان الذي أودعه في كتابه : « اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية » .

لقد استهل غلفان دراسته النقدية مصرحا باعتبارها "مساهمة أولية لرصد بعض الجوانب التاريخية والنظرية المتعلقة بالتجربة اللسانية في العالم العربي، سواء من حيث إمكاناتها وحدودها"[1].

وقبل أن يلج إلى استقصاء البحث اللساني العربي مهد بطرح مجموعة من التساؤلات المنهجية حول اللسانيات العربية، وما يكتنفها من غموض ملحوظ وعمومية ساذجة، ومن تلك الأسئلة المطروحة : هل هناك فعلا لسانيات العربية ؟ ما المقصود بها ؟ ، وما هي سماتها المنهجية ؟ .

وتنم هذه الأسئلة عن وعي عميق بالظروف التي نشأت في ضوئها اللسانيات العربية، وعلى دراية بتطوراتها وتعثراتها ؛ إذ على الرغم من وجود تراكم في الدراسات، فإن الكثير منها إذا ما خضع للفحص المنهجي لن ينال أحقية الاندراج في البحث اللساني بالمعنى الدقيق [2].

---

[1] **اللسانيات العربية الحديثة ، ص 05 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 09 – 10 .**

وقد أسلمته تلك التساؤلات إلى تشخيص حالة اللسانيات العربية التي تَمَثَلَهَا في حالة متأزمة، ويقر بأن هناك دراسات لسانية عربية حديثة أشارت بصراحة إلى هذه الأزمة اللسانية، ولكن هذه الدراسات – في نظره – خلطت بين **أمرين** يتعين **التمييز** بينهما، وهما :

– وضعية اللسانيات كما تمارس في الكتابات اللسانية التي ينجزها اللسانيون العرب .

– وضعية اللسانيات عند جمهور المثقفين والمتنورين العرب، ويرى أن ما يهم الباحث في اللسانيات العربية بالدرجة الأولى هو البحث في الجوانب المتعلقة بالوضعية الأولى [1] . وإن هذا الموقف فيه تلميح إلى أن النقد اللساني ينبغي أن يكون موجها لنوع خاص من الكتابات اللسانية ، وهي تلك التي يكتبها باحثون مختصون وفق أسس علمية رصينة .

ويخلص من ذلك إلى أن حقيقة أزمة اللسانيات العربية[2] " أزمة أسس، وأزمة في المنطلقات الفكرية والنظرية والمنهجية التي تؤسس مجالا معرفيا معينا وتحدد معالمه، إما لعدم وضوحها بشكل كاف وإما لكون التراكم المعرفي المتوفر في هذا المجال قد وصل إلى طريق مسدود ما يتطلب إعادة النظر في الأسس، والمبادئ العامة " [3].

تصورات تنظيرية للنقد اللساني المؤسس عند مصطفى غلفان :

يستهل غلفان هذا التنظير مقررا أن الكتابات اللسانية العربية لم تقوم نظريا ومنهجيا، تقويما دقيقا، وأرجع ذلك إلى غياب نقد لساني واضح المعالم والمنطلقات المنهجية [4] ، وأما تلك الدراسات المصنفة على أنها نقد لساني تأتي في حالات عديدة إما سيلا من المجاملات للعمل المستهدف، أو سيلا من ألفاظ الاستهزاء والاستخفاف [5] .

يخلص من ذلك إلى تصور عام للنقد اللساني المؤسس، ولمن سيضطلع بالقيام به ، يقول عنه : إنه " هو الذي يستطيع أن يخلق بينه وبين العمل المستهدف نقدا حوارا علميا مثمرا تكون له نتائج نظرية

---

[1] ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ،ص 19 – 20 .

[2] هناك باحثون آخرون كانت لهم نظرة مغايرة إلى الأزمة في اللسانيات العربية ، ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 58 – 62.

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 20 .

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص 53 .

[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص 53 – 56 .

ومنهجية أو تطبيقية في مجال معرفي معين . إن المحلل الناقد هو بمثابة محاوِر ومناظر لغيره في الوقت ذاته " [1] فبعبارة أخرى يمكن أن يسمى النقد اللساني بالحوار العلمي .

ولكي يكون النقد اللساني مضبوطا وفعالا سعى الأستاذ غلفان إلى وضع أسس له، يُرْجَعُ إليها لتمحيص ما يصدره الناقد اللساني من تقويم في حق الكتابات اللسانية . وقد استعار في سبيل هذا من فيلسوف اللغة "سورل " التمييز بين نوعين من القواعد ، قواعد معيارية وقواعد مؤسسة .

أما **القواعد المعيارية** فترتبط أساسا بذات الناقد اللساني ووعيه، وما يجب أن يتصف به من خلال أخلاقية ، كاتصافه بالموضوعية و احترام رأي الآخر وعدم الإساءة إليه، والتخلي عن المجازفة في التعميمات والقطع في الإثبات أو النفي، وهذه القواعد وإن كانت ذاتية فإن لها أثرا في تحديد طبيعة الدراسة النقدية اللسانية [2] .

أما **القواعد المؤسسة** فهي جملة من المبادئ القابلة للضبط والمراقبة، ومن شأن هذه القواعد جعل النقد اللساني مقيدا شكلا ومضمونا، ما يعطي للاستنتاجات المحصل عليها قدرا كبيرا من الموضوعية والوضوح ، ولئلا يجنح الناقد إلى الأحكام الذاتية المرتبطة باعتبارات ظرفية وشخصية [3] .

تعتبر القواعد المؤسسة كثيرة، ومن تلك القواعد التي تحدث عنها غلفان في دراسته :

1- تعدد التيارات والنماذج اللسانية :

ينبغي على الناقد اللساني أن يؤمن بتعدد التيارات والنماذج اللسانية، ويأخذ ذلك بعين الاعتبار في دراساته ؛ إذ ليس من حق تيار أن يقر الحقيقة لنفسه، ويلغيها عن غيره، فالمنافسة بين النظريات مشروعة وضرورية إذا هي أقرت بحرية الاختيار وتعدد المذاهب وحقها جميعا في الاشتغال باللغة العربية .

ولذلك فإن البحث اللساني العربي وبمختلف اتجاهاته[4]مدعو إلى التكامل قصد خلق وعي لغوي ، تكاملٌ يراد منه الانفتاح على كل الآراء دون إلغاء للاختلاف، وانطلاقا من هذا فإن على الناقد اللساني أن يكون منفتحا على كل التيارات والنماذج اللسانية، لكي لا ينقد الكتابات اللسانية من وجهة تيار أو نموذج لساني معين .

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 56 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 58 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 59 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 60 – 64 .**

– 2 نقد المصادر اللسانية :

لقد أعطى غلفان للمصادر دلالتين : تدل الأولى منهما على الأصول الفكرية والمبادئ المنهجية التي ترتكز إليها نظرية لسانية معينة، أما الدلالة الثانية فتعني المصادر التي يعتمدها باحث معين في دراسة موضوع محدد .

وتكتسي دراسة المصادر أهمية بالغة في النقد اللساني، من ناحية أنها تعصم الناقد من تحميل الكتابة اللسانية المستهدفة نقدا لم تهدف إليه ، أو يخرج عن مصادرها الفكرية العامة .

ويسمح نقد المصادر للناقد اللساني أن يقف على التقلبات التي يعرفها البحث اللساني وما يستجد فيه من معارف وتصورات ومناهج نظرية وتطبيقية [1] .

– 3 التقويم الداخلي:

ويقتضي هذا التقويم من الناقد اللساني أن يتعرف على الإطار النظري الذي تندرج فيه الكتابة اللسانية المستهدفة بالنقد ؛ إذ يسمح له ذلك أن يقف على الجوانب المعرفية التي قامت عليها تلك الكتابة، ما يمكن من الوصول إلى نقد لساني أكثر موضوعية[2] .

– 4 الاهتمام بالقضايا ذات الأبعاد النظرية والمنهجية :

حدد غلفان مجموعة من القضايا النظرية والمنهجية التي على النقد اللساني أن يقوم بها حتى يكون مسهما في الرقي بالبحث اللساني إلى الأفضل، ويفضل أن تتناول –أولا– في نموذج لساني درس اللغة العربية ، ومن تلك القضايا :

– بيان علاقة النموذج بالوقائع القابلة للملاحظة، أي الوقائع اللغوية التي يمكن لنموذج لساني معين أن يبرزها ويعطيها دلالة نظرية أو منهجية خاصة.

– دراسة المفاهيم والمصطلحات التي يقترحها نموذج معين من خلال ربطها بما تعبر عنه من ظواهر لغوية.

– دراسة مستوى التقعيد المقترح لظواهر لغوية معينة من خلال التأكيد على الطبيعة المنهجية لعملية

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 64 – 66 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 71 – 73 .**

التقعيد[1] .

ويخلص من عرضه لهذه التصورات إلى أن النقد اللساني ينبغي أن يستهدف تنمية البحث اللساني وترقيته، من خلال تقويمه تقويما مبنيا على أسس منهجية محددة تنطلق من طبيعة البحث اللساني لا من اعتبارات خارجة عنه [2] .

ثانيا : جهود تطبيقية للنقد اللساني العربي :

لقد عرفت الثقافة اللسانية العربية بعض الدراسات التي نقدت الكتابة اللسانية العربية في عمومها وفي مختلف مجالاتها واتجاهاتها، وقد توزعت بين الكتب والمقالات العلمية التي ذكرنا بعضها سلفا على منوال كتاب اللسانيات وأسسها المعرفية لعبد السلام المسدي، وكتاب مراجعات لسانية لحمزة بن قبلان المزيني وكتاب مصطفى غلفان سالف الذكر، وكتاب اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته لحافظ إسماعيلي علوي ، وبحث تقييمي لمسيرة اللسانيات العربية للباحث حسن خميس الملخ منشور في كتاب أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات في الثقافة العربية .

وهذه الدراسات على اختلاف عناوينها ومضامينها قد اشتركت في تقييم واقع الكتابة اللسانية العربية الحديثة، وبيان الخصائص والسمات التي تميزت بها في مسيرتها، وقد توافقت على معالجة أمرين حيالها، وهما:

1/ أزمة الكتابة اللسانية العربية :

لقد تحدثت الدراسات سالفة الذكر وغيرها على وجود أزمة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة تجلت مع تراكم البحوث، وقد صور كل باحث هذه الأزمة بعبارات قانطة تعبر عن الوضعية اللامؤسسة التي تميزت بها الكتابة، ومن ذلك وصف عبد القادر الفاسي الفهري واقع الكتابة اللسانية من وجهة معرفية خالصة بطابع التشتت والتسيب[3]، وأن الخطاب الذي يمثلها خطاب لساني هزيل[4]، ويوافقه في هذا الرأي باحثون آخرون منهم الطيب البكوش، ومازن الوعر وهادي نهر[5]، ولكن هذه الأوصاف التشخيصية وإن وجدت ما

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 74 – 75 . .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 75 .**

[3] **ينظر : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص 12 .**

[4] **ينظر : أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 106 .**

[5] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 72 – 118 – 293 .**

يعزز صحتها فإنها أوصاف تفتقد للمرجعية النقدية والمنهجية المؤسسة، وذلك بسبب " غياب التصور الشامل والتحليل المتكامل القادرين على فرز عوامل الأزمة والربط بينها ربطا محكما "[1].

وبحكم أن مصطلح « **الأزمة** »[2] مصطلح نقدي فإنه بحاجة إلى تحليل عميق يستمد رؤيته من الكتابة اللسانية في حد ذاتها، وقد تفطن الأستاذ غلفان لهذا الجانب، فإنه قد التمس حقيقة هذه الأزمة من الكتابة نفسها، وخلص إلى أنها " أزمة أسس ، أي أزمة في المنطلقات الفكرية والنظرية والمنهجية التي تؤسس مجالا معرفيا معينا وتحدد معالمه، إما لعدم وضوحها بالشكل الكافي، وإما لكون التراكم المعرفي المتوفر في هذا المجال قد وصل إلى الطريق المسدود في مستويي التحليل أو النتائج "[3] .

كما بين غلفان وجود عوائق أسهمت في نشوء هذه الأزمة، ويرى أن هذه العوائق تتجلى في مستويين:

– **مستوى الموضوع** : ومن بين المظاهر التي وطدت صفة الأزمة في اللسانيات العربية على هذا المستوى :

– نظرة غير موضوعية للغة العربية من خلال اعتبارها لغة فوق اللغات .

– رغبة الباحثين المحدثين ربط الموروث اللغوي العربي القديم بأحدث النظريات والنماذج اللسانية ، وهناك عوائق لهذا العمل ، منها الاضطراب المصطلحي .

– **المستوى النظري والمنهجي** : ومن مظاهر الأزمة فيه :

– عدم وجود رؤية منهجية تجاه قضايا اللغة العربية .

– انعدام برنامج لساني عام يحدد الأولويات ، وما يتطلبه واقع اللغة العربية .

– تخلف كبير في ملاحقة وتتبع ما يطرأ من تطورات في اللسانيات بشتى فروعها .

– تجاهل بعض المهتمين بقضايا اللغة العربية للنظريات اللسانية .

– البحث في قضايا لغوية غير مجدية كنشأة النحو العربي [4].

---

[1] **اللسانيات العربية الحديثة ، ص 19 .**

[2] **ينظر : حقيقة الأزمة اللسانية في العقل العربي : رؤية في استراتيجيات الحل ، عماد الزين ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، فلسطين ، مج 29 ، ع 01 ، 2015 ، ص 47 – 57 .**

[3] **اللسانيات العربية الحديثة ، ص 20 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 23 – 26 .**

ولم يكتف بهذا التوصيف، بل حاول البحث عن تفسيرات يمكن أن ترد لها العوائق سالفة الذكر من أجل تخطيها، وأقر بصعوبة تفسيرها بكيفية موضوعية، وذهب – مبدئيا — إلى أن سببها راجع أساسا إلى هيمنة بعض النماذج اللغوية ، قديمة – من التراث العربي – ، أو هيمنة فكر لغوي غربي حديث من جهة ثانية .

ويبدو أن تلك التساؤلات سالفة الذكر، وبيان أزمة اللسانيات العربية وتشخيص العوائق التي اكتنفت سبيلها، هي تمهيدات متسلسلة، جاء بها غلفان لتبرير حاجة البحث اللساني العربي إلى نقد يسهر على تقييم مسيرته، ويحاول أن يرسم خططا تسهم في الخروج به من غياهب العقبات والعوائق إلى السلاسة والجدية العلمية .

وقد زاد حافظ علوي هذا المفهوم النقدي تجلية، مستندا إلى المفاهيم الابستمولوجية، إذ انطلق من تحديد توماس كون لمفهوم الأزمة في أمرين وهما : بلوغ العلم حدا من التراكم ، سيادة أنموذج إرشادي[1]، وقد أسلمه هذا المفهوم إلى طرح أسئلة معرفية نقدية لها مبرراتها منها : هل بلغت اللسانيات العربية مرحلة الأزمة حقا؟ وهل هي أزمة بالمعنى الذي تحدثنا عنه آنفا؟ وهذان السؤالان وإن لم نورد الإجابة عنهما فإنهما ينمان عن عمق في تناول القضايا اللسانية، ويدلان على استخدام الشك العلمي الذي ندبنا الناقد اللساني إلى الاستناد إليه في المنطلقات النقدية والبحثية .

وعطفا على تلك الأسئلة انطلق علوي في التحليل معتمدا على منهجية تعتمد على التدرج في الطرح، وتجلى ذلك في **النقاط** الآتية :

– يقتضي وجود أزمة في اللسانيات أن تكون قد قطعت أشواطا بعيدة في كل المجالات، وبلغت حدا من التراكم، ثم عجزت عن بلوغ مرحلة أخرى تفك المأزق الذي بلغته .

– الاستناد إلى آراء بعض الباحثين حيال سيرورة البحث في اللسانيات الذي اتسم بعدم الثبوت من الناحية المنهجية إلا بعض البحوث التي تضيع في الركام .

حدد علوي مصطلح التراكم من منطلق التحديد المعرفي الذي استند إليه، فقد خلص إلى أن التراكم يعني الاستمرارية، ولكنه في اللسانيات العربية اتخذ مسارا آخر، فبدل أن يكون دافعا للبحث كان عقبة كأداء تحد من كل تطور .

[1] **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 58** .

حدد بعض الصفات التي تجعل من التراكم عائقا ليخلص من ذلك إلى أن الكتابة اللسانية العربية تفتقد إلى التراكم بمفهومه الابستمولوجي .

وبعد هذا المهد المتدرج يخلص الباحث إلى أن هناك اختلافا بين الوضع الذي تعيشه اللسانيات في الثقافة العربية، وبين مفهوم الأزمة في النظريات العلمية، وبناء عليه يدعو إلى البحث عن تفسيرات جديدة لما يعيشه من نكوص[1].

إن المتتبع لمفهوم الأزمة في الكتابة اللسانية عند علوي يلمس مظهرا من مظاهر النقد اللساني المؤسس لأمرين :

أ – انطلاقه من مرجعية نقدية محددة تمثلت في الابستمولوجيا التي تنسجم انسجاما كبيرا مع النقد .

ب– توصل إلى الحكم النقدي بعد اتباع مقدمات تدل على التفكير النقدي المنظم .

وإن رأي علوي في الأزمة يشير إلى أن الذين شخصوا وجود أزمة في اللسانيات العربية اعتمدوا إسقاط النقد اللساني الغربي على الكتابة اللسانية العربية، على الرغم من الفوارق التي بينهما في ظروف النشأة والمنطلقات الفكرية وفي سيرورة الكتابة والمراجعة والنقد .

2/ عوائق الكتابة اللسانية العربية :

إن عقبات الكتابة اللسانية العربية متعددة ومتنوعة، ويمكن أن نصنفها إلى نوعين:

2–1 عوائق خارجية : ونقصد بها المعرقلات المتعلقة بظروف تلقي اللسانيات في الثقافة العربية ، وموقف اللغويين العرب من هذا العلم الجديد، ونذكر منها :

–1 التوجس من مصدر اللسانيات الحديثة : لا يخفى أن اللسانيات الحديثة ترعرعت في الديار الغربية، ويكفي أن من يشار إليه بالبنان في الحديث عن فتح مجال اللسانيات الحديثة — دوسوسير – من ذلك الربع، وعُد هذا المصدر معرقلا أحيانا ؛ لأن صورة الغرب في المخيال العربي تمثل صورة المستعمر والمغتصب الزاعم تحرير الشعوب، ولكنه في واقع الأمر ما هو إلا متغطرس ومعتد، وانعكس ذلك على أي منتوج يأتي من عنده في نظر العربي ؛ إذ يحوطه الشك والريب، كما أن تقبل ما يصدر عنه من فكر هو استعظام لإنتاجه هو " حكم بالضياع على ثقافتنا العربية واستمرار لحصارها "[2].

[1] **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 60 –62** .

[2] **المرجع نفسه ، ص 66** .

ونلاحظ أن صورة اللسانيات في المخيال العربي ينظر إليها على أنها مجال لصراع حضاري بين ثقافتين وفكرين، وثق التاريخ الثقة المهزوزة بينهما، ولذلك تُصُورَ هذا العلمُ على أنه ضربٌ للغة العربية وعلومها في عقر دارها بدعوى الدراسة العلمية لها وللهجاتها .

وقد تعزز هذا الموقف في أذهان العرب بما شهدوا من فنون تعامل المستعمر الغربي في بلدانهم الذي كان يرغب في فرض لغته على البلدان العربية التي يستعمرها، أو بمنح اللغة العامية فرصة أكبر من الفصحى لإبعادهم عنها، وقهقرة مكانتها، ومثال ذلك ما حصل في أيام الاحتلال الفرنسي لبلاد المغرب العربي ؛ إذ كان يوصي ممثليه بالعمل على تقليل أهمية اللغة العربية في تلك البلاد، وقام بصرف الناس عنها من خلال إحياء اللهجات المحلية[1] .

وإن وطأة فكر المستعمر على البلاد التي تخضع لسلطانه ظاهرة يقر بها أهلها، يقول عنها علال الفاسي : " إن ما خلفه لنا الاستعمار من بقايا، هي أخطر على مستقبلنا من الاستعمار نفسه، لقد أصبحنا لا نعرف أنفسنا ولا مكاننا وأين نسير، أصبحنا نفكر بأفكاره التي أملاها علينا في المدارس والمعاهد والجامعة "[2].

وكان الفكر الاستشراقي الذي كان رائجا في البلاد العربية قبل ظهور لسانيات دوسوسير مساعدا على رسم هذه الصورة المتسلطة الباغية والماحية لأصول الأمم، عن اللسانيات بحكم اهتمامهم باللهجات، وذلك النهج في نظر اللغويين العرب يمثل ضربا لقدسية اللغة العربية الفصحى، وللإرث الحضاري الذي تحمله وتمثله .

وقد أقر بعض اللسانيين بدور هذه النظرة في التلقي السلبي للسانيات، إذ يقول المسدي : " مما ساهم في إعاقة النهضة اللسانية في أوساطنا العلمية والأدبية والثقافية وحتى الرسمية اطراد الظن بأن اللسانيات إنما تستمد طرافتها وربما شرعيتها من عكوفها على دراسة اللهجات"[3] ، وربط محمد محمد حسين بين الأهداف الاستعمارية للسانيات الغربية والصوتيات، وذلك لأنه فرع يعنى بالدعوة إلى العناية باللهجات

---

[1] **ينظر : اللغة العربية في الفكر العربي، من عصر النهضة إلى عصر العولمة، خالد محمد حسين البوبي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى، السعودية ، 1429 – 1430 ، ص 353 .**

[2] **نقلا عن : الفكر والثقافة في شمال إفريقيا ، أنور الجندي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1985 ، ص 323 .**

[3] **اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 16 .**

العامية وآدابها [1]، ولكن هذا السبب لم يكن ليمثل حاجزا يمنع نشر اللسانيات في الثقافة العربية إلا لوجود أسباب أخرى مكنت له ذلك .

2- الاعتقاد باكتمال التراث اللغوي العربي : لقد حضر الصراع بين التراث والحداثة والفكر اللغوي القديم والحديث، وذلك بوفود اللسانيات إلى ثقافتنا، فقد تفرق اللغويون حيالها طرائق قددا، فمنهم من رفض هذا العلم كما يرفض أي جديد في بداياته، بالإضافة إلى حساسيته المفرطة لتعلقه بدراسة اللغة وعلومها، ولذا فإنهم قد سلكوا موقف المدافع المستميت عن نظيرها المتمثل في الفكر اللغوي التراثي، متحججين باكتمال علومه عند العلماء القدامى، فاستغنوا بها عن علوم المحدثين[2]، وخاصة إذا كان منبعها هو الغرب .

وقد جُوبهَ اللسانيون العرب المحدثون الذين نقلوا مفاهيم اللسانيات إلى بلادهم بهذا الموقف من أساطين اللغة في ذلك الوقت، وهو الموقف الذي سجله محمود السعران، في قوله : " أما جمهور المشتغلين بالدراسات اللغوية عندنا فأغلبهم يرفض النظر في هذا العلم الجديد، أو لا يحاول تفهمه، أو يعجب أن ما في يده من علم قد يحل محله علم حادث وافد من « البلاد الغربية » "[3] .

وبين هذا التصريح أن رفض اللسانيات من طرف اللسانيين المساندين للتراث كان لأسباب متعددة، فمنهم من رفضها لجدتها دون خوض في التفاصيل، ومنهم من أعرض عنها، ورغب عن فهم ما جاءت به قصدا لا عجزا، ومنهم من تشبث بما عنده من علم القدامى، خوفا من أن يحل هذا العلم مكانه، ولكل موقف نقطة يمكن أن يُنقد من خلالها، ونرى أن نؤجل الخوض فيها إلى الفصل الثالث .

3- تقصير اللسانيين في تقديم اللسانيات بصورة مؤسسة : بدأ اتصال الثقافة اللسانية العربية باللسانيات مع إرسال الجامعة المصرية لبعض الطلبة المتفوقين الذين تلقوا هذا العلم من أساطينه المبرزين في الجامعات الغربية، ولما رجع هذا الجيل من الباحثين إلى الديار العربية بادروا إلى تقديم هذا العلم بلغتهم لكي يتعرف عليه اللغويون وسواهم من الطلبة والقراء .

---

[1] **ينظر : مقالات في اللغة والأدب ، محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1986 ، ص 48 .**

[2] **ينظر : اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 12 .**

[3] **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 22 .**

وجهود هؤلاء اللسانيين المبتعثين لمشكورة على ما قدمت، وما وصلت إليه من نتائج، وحاولت أن تبلغ إليه، على الرغم من وقوعها في هنات ومثالب أسهمت في عرقلة تلقي اللسانيات ومدها بسمة القبول في الثقافة اللغوية العربية بسلاسة، ونذكر من هذه الهنات :

أ – تقديم اللسانيات للمثقفين العاديين : يرى حسن الملخ أن من الأسباب التي أعاقت إشاعة اللسانيات في الثقافة العربية توجه اللسانيين العرب بكتاباتهم التي عرفت بهذا العلم " إلى القارئ العربي والمثقف العربي بدل التوجه أولا إلى الباحث العربي، فالدكتور محمود السعران عندما ألف كتابه (علم اللغة) أضاف إلى عنوانه (مقدمة للقارئ العربي) "[1]، وفي نظر الملخ أن هذه المقولة خطيرة جدا " لأنها تدل على تجاوز الباحث إلى المثقف، وهذا التجاوز قد يكون يأسا من إقناع الباحث آنذاك بالمقولات اللسانية، أو التفافا عليه بالذهاب إلى المثقف والقارئ، وهو في الحالتين يشير إلى مأزق في الطرح الأول لهذا العلم، مما يعني أن بعض اللسانيين الأوائل لم يحسنوا زرع النباتات اللسانية في العالم العربي " [2].

ونتفق مع الملخ في الذي ذهب إليه ؛ لأن المنطق يقضي أن يقدم العلم الجديد للمختصين لكي يجد فسحة من الترحيب، ويكون محل اهتمام من ناحية المطالعة، وإن لم يوافقوا على مفاهيمه، ولكن التوجه إلى القارئ العادي الذي لا يملك زادا وافرا في علوم اللغة يؤهله إلى رتبة القارئ الناقد المحلل يجعل اللسانيات علما مستغلقا بالنظر إلى ما فيه من جدة وتعقيد علمي .

وزاد هذا التصور حيال اللسانيات رسوخا في ذهن القارئ لما وجد الكتابات اللسانية العربية التمهيدية تتخبط في الارتباك والالتباس في التصنيف وتحديد الأطر النظرية والمنهجية والتطبيقية، ولذا فإنها تسهم "في جعل هذه المعرفة عبارة عن أوهام وبالتالي تتحول مع مرور الأيام إلى عقبة ابستمولوجية تَحُول دون التقدم المنشود " [3] في نشر اللسانيات في ثقافتنا، وتضيع معها الفرصة في جذب المتخصصين والقراء العاديين أيضا.

ب– النقد الحاد للتراث العربي في البدء : انبهر اللسانيون العرب المحدثون بالدراسات اللسانية عند الغرب انبهارا كبيرا تحول مع الوقت إلى استلاب وخضوع، قادهم إلى إسقاط حصائل دراساتهم، على

1 أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 311 – 312 .

2 المرجع نفسه ، ص 312 .

3 اللسانيات العربية الحديثة ، ص 130 .

الدراسات اللغوية العربية، ومن مظاهر هذا الإسقاط أنهم وقفوا على ذم من لسانييهم للدراسات التقليدية عندهم، فما كان من بعض لسانيينا إلا التوجه إلى التراث اللغوي بصورة عامة والنحوي خاصة بالنقد الحاد الذي قد يحمل في ثناياه السخرية والاستهزاء في بعض الموضوعات و المواضع .

فمنهج بعض اللسانيين المحدثين كان قائما على إعطاء شرعية للسانيات الحديثة بنكران فضل التراث اللغوي العربي، وتقزيمه وتعداد بعض الأخطاء التي وقع فيها اللغويون من وجهة نظرهم، ونسوق عبارات للفهري تصور هذا الوضع، وهو يعدد بعض الأخطاء التي وقع فيها اللغويون التقليديون، يقول : " الخطأ الثالث، فهو اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم أو بعبارة إلى الفكر النحوي العربي القديم وقد بينا في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطئ، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحيان "[1] .

وإننا لا نلوم هذا اللساني على حماسه وانبهاره بالدراسات اللسانية الحديثة، ولكنه يُؤاخذُ ومن نهج نهجه على النبرة التقزيمية وإثارة الزوابع حول التراث اللغوي الذي كان له أنصار يفوق عددهم صف الحداثيين في ذلك الوقت، ولذا فإن بعض اللسانيين أسهموا في عرقلة نشر اللسانيات غير مراعين لما يحتله التراث من قداسة في أنفس اللغويين المناصرين للتراث وطلبتهم أيضا[2] .

وقد تسور بعض اللغويين التدرج والمرحلية باعتمادهم أسلوبا ينفر من قبول الجديد، فقد تجاوزوا ذلك إلى النقد الحاد للتراث مباشرة، قبل تجذر اللسانيات في الثقافة العربية، وكانت نتيجة هذا الخطأ المنهجي إطالةَ مرحلة الرفض[3] التي تعقب ظهور كل علم أو فن جديد، فتحول الأمر من المحاورة والنقد إلى المكابرة والتعنت، فكلما زاد النقد الحاد من الحداثيين تجيش للتراث مدافعون، إلى أن مرت عقود من الزمن خبتْ معها جذوة الاعتراض بتشجيع الجامعات لتدريس هذا العلم، فبدأ الرافض يقترب رويدا رويدا من مفاهيمه، ويلاحظ سيلا من الدراسات المطعمة به تترى، وبصمته الإيجابية عليها لاتنكر، فتجلت أصوات الاعتراف به مع الوقت .

---

[1] اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال ، المغرب ، ط1 ، 1985 ، ص 60 – 61 .

[2] ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط3 ، 1966 ، ص ب – ج من المقدمة .

[3] ينظر : أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 314 .

وفي آخر هذا المطاف يمكن أن نلخص العوائق الخارجية في نشر اللسانيات في الثقافة العربية في النقاط الآتية :

– عدم مراعاة اللسانيين المحدثين لخصوصيات المتلقي، وأصوله المرجعية والمنهجية .

– عدم فقه التدرج في تقديم العلم، إذ تم التجاوز إلى النقد الحاد غير المؤسس، دون المرور على مرحلة التهيئة والإقناع بأهمية هذا العلم، وبيان ميزاته .

– إسقاط هنات التراث اللغوي الغربي على العربي دون مراعاة للفروق بينهما، وللخصائص التي تميز كل واحد منهما .

– تنصيب اللسانيات حكما يتسم بالموضوعية، وانتزاع تلك الصفة من الدراسات اللغوية التراثية، فنما الاعتقاد في أذهان أنصار التراث باكتماله، وعدم حاجته لغيره من العلوم .

4– قلة التواصل بين اللسانيين : من الأسباب التي رهنت البحث اللساني عند العرب في حالة من التكلس والتكرار اقتناع بعض اللسانيين أن ما في أيديهم يغنيهم عن الاطلاع عما يكتبه غيرهم. أو ينتقون ما تطمئن إليه مرجعيتهم، أو الرقعة الجغرافية التي إليها ينتمون أيضا، ويدل على هذا الوضع أن المطلع على مصادر الكتب اللسانية العربية في بدايات تقديم اللسانيات إلى ثقافتنا يلمح أن اللسانيين المشارقة لا يطلعون على ما ينشر في أقطار المغرب العربي، لمعاناتهم من صعوبة لغة المغاربة وغرابة مصطلحاتهم، وأما حجة المغاربة فهي أن كتب أشقائهم لا تواكب المستجدات اللسانية المتهاطلة[1]، وعلى ما في الوجهتين من صواب من جانب الواقع فإنه ينبغي الترفع عن القطرية والذاتية، والمبادرة إلى خلق سبل للاتصال والتبادل المعرفي عن طريق إقامة الندوات والملتقيات التي تقرب بين الباحثين وتشيع بينهم الجدة والجدية في تناول المباحث اللسانية، لأنها نتاج مشاع لا يحصر في فلان أو مكان معين .

2–2 عوائق داخلية : ونقصد بها المعرقلات المتعلقة باللسانيات في حد ذاتها، من جوانبها المنهجية والمفهومية والمصطلحية وغيرها، وسنقف على بعض هذه العوائق :

–1 إشكالية اضطراب المصطلح : إن للمصطلح دورا بارزا في التعرف على مفاهيم العلوم والنظريات، فهو أحد مفاتيحها التي يتوصل من خلالها إلى الغوص في دواخلها، وقد أولت اللسانيات هذا المجال أهمية كبيرة لخطورته وأهميته، ولكننا إذا أمعنا النظر في واقعه في الثقافة اللسانية العربية، فإننا سنخلص

[1] **ينظر : مراجعات لسانية ، ج2 ، ص 112 .**

إلى وجود اضطراب وتشتت مصطلحي تترجمه المصطلحات الكثيرة المتكاثرة لمفهوم واحد، كما ذكرنا في المبحث السابق .

وقد أثر هذا الاضطراب المصطلحي على نشر اللسانيات في ثقافتنا، إذ كان سببا مباشرا لاستغلاق مفاهيمها على المتخصصين بله الطلاب المبتدئين الناطقين باللغة العربية فقط، وقد زاد من حدة هذا الاضطراب دخول الأهواء الشخصية والذاتية للسانيين العرب في وضع المصطلحات اللسانية وتعددها، فتسببوا في إطالة مدة الاعتراف باللسانيات في الثقافة اللغوية العربية .

-2 عرض المعرفة اللسانية الحديثة بأسلوب سطحي : للكتب اللسانية التمهيدية التي كتبها لسانيو العرب الرواد قدر كبير من التأسيس المعرفي ؛ لأن مؤلفيها تلقوا معارفها من مصدرها، وكان النجاح حليفها لو أنهم راعوا الظروف المحيطة، وأحسنوا مخاطبة المتلقي، وراعوا التدرج في النحو به نحو المنحى الحداثي .

ولكن كتابات لسانية تمهيدية تالية غلب عليها طابع العفوية والسطحية لأنها لم تتعامل مع المعرفة اللسانية من منطلق الاختصاص والجدية العلمية في النقل، فقد اضطلع بعض مؤلفيها بعرض أفكار النظريات اللسانية الحديثة دون عمق[1] .

ويلاحظ الناقد المتسلح بالأدوات النقدية تباينا بين مفاهيم اللسانيات في أصولها، وفي هذه الكتابات التمهيدية، وينتج عن ذلك اختلافات جوهرية، وتعدد في التناول المنهجي والنظري حيال النظريات بتعدد المؤلفين وتوجهاتهم، وينجر هذا الوضع على القارئ المبتدئ بالسلب ؛ إذ يكتفي بما عنده من رصيد لغوي تراثي، على أن يخوض في مفاهيم متعارضة ومشتتة، هي أقرب إلى الاختلاف منها إلى الاتفاق، وقد صرح الفهري بوجود هذا العائق وانعكاساته أيضا في قوله : " هناك أناس يتحدثون عن اللسانيات بسطحية وهذا ما يجعل العارفين بالقديم يتقوون، فيكون بذلك رفضهم مشروعا على الأقل شكليا " [2] .

-3 غض الطرف عن التراث في تاريخ الدراسات اللغوية : يجاري بعض اللسانيين العرب طريقة اللسانيين الغرب في عرض تاريخ الدراسات اللغوية على مدى التاريخ فيغفلون التراث اللغوي العربي كونه يمثل مرحلة من تلك المراحل، وإرثا حضاريا أسهم في تراكم المعرفة اللغوية على مدى التاريخ[3] ، وترك

---

[1] **ينظر : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص 14 .**

[2] **ينظر : أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 99 .**

[3] **ينظر : في اللسانيات العامة ، ص 100 – 102 .**

بصمته في بعض المجالات على غرار علم الأصوات، وإذا وقف القارئ العربي على هذا الغمط لتراثه المتمكن من خياله وفكره فإنه يمتنع عن مواصلة القراءة، أو يقرأ بحساسية إيديولوجية تمنعه من التوغل في المفاهيم اللسانية الأساسية .

–4 لغة الكتابة اللسانية : من عوائق نشر المعرفة اللسانية لغةُ البحث اللساني العربي أيضا ؛ إذ يعمد بعض اللسانيين – خاصة المتأثرين بالمنهج التحويلي – إلى الكتابة باللغات الأجنبية تقديرا منهم أن العربية قاصرة عن النهوض بأعباء هذا العلم، ويتذرعون " بافتقار المصطلحات العربية حينا وعدم توحدها أحيانا أخرى "[1]، ومنهم من يرمي إلى منح الدراسات العربية مكانة في الدراسات العالمية .

وإن الغايات التي يسوقها المؤلفون باللغات الأجنبية لا تعد جناية، ولكن يتوجب على هؤلاء الباحثين الذين ينشرون دراسات لسانية لها قدر رفيع من العلمية والتوثيق أن يولوا اهتماما للقارئ الباحث العربي الذي قد لا يحسن اللغات الأخرى، لكي يكون على اطلاع بجديد البحث اللساني[2]، وسيحصلون بذلك على الحسنيين، نشر ما جد من مفاهيم اللسانيات في ثقافتهم العربية، وتسجيل اسم لهم ولبحوثهم في مجال الدراسات العالمية أيضا .

ومما يشكل الفهم على المتلقي أن بعض البحاثة العرب " يكتبون بأسلوب غير عربي، وإن كتبوا بحروف عربية، فيصعب فهم مرادهم، وإذا سيم القارئ العربي فهم جملة من كتبهم عضلت به، فيكثر الحشو والتعمية والترجمة الحرفية لبعض فصول الكتب الأجنبية، فيعسر فهم الفكرة التي تكون موجودة في السطور بالقوة لا بالفعل، وقد يعمد بعض اللسانيين إلى تعوير المسلك عن وعي منه، ظنا منه بأن هذا يقنع القارئ بعلمية ما يكتب، فينفر كثير من الناس من متابعة القراءة في هذا العلم إيمانا منهم بأهمية الوقت الذي ينفقونه بلا طائل" [3]، وتنطبق هذه السمات في الكتابة على عدد كبير من اللسانيين المغاربة ومنهم عبد القادر الفاسي الفهري .

–5 تعثر الترجمة اللسانية : تؤدي الترجمة دورا بالغا في نقل المعارف اللسانية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية لتمكين الباحثين العرب من متابعة جديد اللسانيات الحديثة، وذلك إذا وجدت أرضية منهجية

---

[1] اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 16 .

[2] اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 84 .

3 حقيقة الأزمة اللسانية في العقل العربي رؤية في استراتيجيات الحل : عماد زين ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، غزة ، مج 29 ، ع 01 ، 2015 ، ص 55 .

ونظرية وكفاءات عالية في اللغات والنظريات أيضا، أما إذا انعدمت هذه الأسباب فإنها تتحول إلى معرقل وعقبة من العقبات التي أسلفنا ذكرها .

والمتابع للترجمة اللسانية العربية يلمح أنها هي في حد ذاتها محفوفة بالعقبات والعوائق المنهجية والمصطلحية، وهي وضعيات جعلتها تتسم بالاضطراب والتشتت لعدة أسباب منها : الميل إلى العمل الفردي وغياب التنسيق بين المترجمين، بالإضافة إلى قلة المؤسسات المتخصصة التي تجمع الكفاءات اللسانية في إطار مشترك يسهم في توحيد الضوابط المنهجية على مستوى المواصفات العامة للكتب المترجمة [1] .

ومن الأمثلة على هذا الاضطراب ترجمات كتاب دوسوسير « **محاضرات في اللسانيات العامة** » التي تفوق فيها مظاهر الاختلاف مظاهر الاتفاق، ليس في مضمون الترجمة فحسب، بل في العتبات التعريفية على نحو الاختلاف الكبير في ترجمة المؤلف وعنوان الكتاب[2] .

ونتيجة لهذه الوضعية التي كانت تتخبط فيها الترجمة اللسانية فإنها كانت عقبة من عقبات نشر اللسانيات في الثقافة العربية، ولو أنها استندت إلى معطيات منهجية تبعدها عن الارتجالية والفردية لكان لها دور بارز في حصد سنوات من التأخر في مواكبة ما يجد في هذا المجال، ونرى أن من أسباب هذا الوضع الوتيرة البطيئة **للنقد الترجمي** في الثقافة اللسانية العربية الذي من شأنه الاضطلاع بالمتابعة والنقد والتوجيه.

-6 عدم تحديد بعض اللسانيين للإطار الذي تندرج فيه كتاباتهم بدقة من الناحية المنهجية والنظرية والوصفية [3]: ومن مظاهر ذلك ابتعادهم عن الموضوع الحقيقي والمعاصر ألا وهو اللغة العربية من حيث هي بنية متعددة المستويات اللغوية من خلال الاستفادة من اللسانيات العامة، ولكننا نجد أن معالجة لسانيينا تميل إلى تغريب الدراسة بتطبيق النقد اللساني الغربي على لغتهم بحذافيره، وقد ينطلق بعضهم من اللسانيات العامة كمعطى نظري، ولكنه بمجرد أن يلج التطبيق على اللغة العربية حتى يرتمي في أحضان التراث لغة وأمثلة ومفاهيم تضيع معها فائدة اللسانيات الحديثة، وهذه الوضعية ترسخ في ذهن المطلع وجود فجوة بين المقدمات النظرية والأعمال التطبيقية التي تحدو به نحو البعد من اللسانيات أكثر مما تقربه .

وعطفا على العقبات الداخلية في نشر الثقافة اللسانية العربية يمكننا أن نلخص **فحواها** في **أمرين** :

---

[1] ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 195 – 202 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 200 – 209 ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، يوسف وغليسي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2008 ، ص 485 .

[3] ينظر : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص 12 ، اللسانية العربية الحديثة ، ص 23 .

-1 غياب رؤية نظرية ومنهجية لكتابة اللسانية التمهيدية في الثقافة العربية، نتجت عنها اختلالات في المنطلق والتطبيق .

-2 وقوع الكتابة اللسانية في الهيمنة المزدوجة، إما سلطة التراث اللغوي العربي بصفة ارتدادية، أو هيمنة الفكر اللغوي الغربي[1]، وكلا الهيمنتين لهما أثر سلبي على نشر الثقافة اللسانية، وخاصة إذا وظفتا بطريقة غير مؤسسة .

وننوه إلى أن العقبات الخارجية والداخلية التي كانت ترزح تحت اختلالاتها الكتابة اللسانية وما زالت تعاني من بعضها إلى حد الآن لا تعني رفع راية اليأس، وإنما أردنا من خلالها أن نقف وقفة نقدية تشخص الواقع لتتجاوزه في مراحل قادمة، وتنطلق انطلاقة نظرية منهجية جدية تثمر في التطبيق، وهذه غاية من غايات النقد اللساني .

وتقتضي منا الأمانة العلمية ألا نحمل الغث والسمين في زاوية واحدة، فقد عرفت الكتابة اللسانية العربية بعض الجهود الفردية الجادة والمؤسسة التي يمكنها أن تسهم في تبيئة اللسانيات في ثقافتنا، ولكنها ضاعت في الركام السلبي الغالب، في ظل ثقافة التعميم التي ينتهجها أصحاب الخطابات الصحافية في البحث اللساني .

[1] **اللسانية العربية الحديثة ، ص 27 .**

المبحث الثالث : تصنيف الكتابات اللسانية العربية :

يهتم النقد اللساني بتصنيف الكتابات اللسانية العربية في شتى فروعها ؛ إذ يقوم بتتبع سيرورتها ويسعى إلى تنظيم الجهود في مجالات منهجية تحدد خصائص كل اتجاه من اتجاهاتها، ويبين مظاهر النجاح والإخفاق، وينبغي أن نشير في البدء إلى أن عملية التصنيف المؤسسة ليست بسيطة وسهلة، فهي خاضعة لمعايير وأسس تستند إليها، وتنقسم هذه التصنيفات – في نظرنا – إلى **قسمين** :

أولا : تصنيفات إجمالية :

وهي التصنيفات التي أجملت تموضع الكتابات اللسانية في صورة مجملة لا تتكئ على أسس ومعايير واضحة ومفصلة، بالإضافة إلى عدم بيان خصائص الاتجاهات والنظريات المصنفة، ومن هذه التصنيفات :

1/ تصنيف أحمد المتوكل : انطلق المتوكل في تصنيف الكتابات اللسانية العربية من المرجعيات المنهجية والاتجاهات اللسانية التي استند إليها الباحثون في دراسة اللغة العربية، وبناء على هذه الرؤية صنف الكتابات اللسانية إلى ثلاثة اتجاهات ، وهي :

أ – ولى فريق وجهه شطر الغرب، فأخذ آراء لغوييه ومناهج منظريه وطفق يبلور مقدرتها الوصفية والتفسيرية على اللغة العربية .

ب – فريق يرتل قواعد النحو وخاصة ما وضع منها في عصر الجمود متعاميا متصاما عما يكتب أو يقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث .

ج – فريق ثالث يعمل على إيجاد نظريات ونماذج صالحة لوصف اللغة العربية انطلاقا من النظريات اللغوية العربية وترميمها على ضوء الدراسات اللسانية الحديثة[1] .

ولنا على هذا التصنيف بعض الملاحظات :

– يحمل ازدواجية مرجعية في التصنيف، إذ اهتم المتوكل بالدراسات اللغوية بصورة عامة والكتابة النحوية أيضا، نتيجة لجدلية ثنائية النحو واللسانيات .

– إجمالية واضحة للاتجاهات في الفريق الأول من منطلق جهة تلقي المعرفة اللسانية، دون النظر في الاختلافات النظرية والمنهجية بينها، وبناء على ذلك فإن هذا التصنيف يحمل صفات القصور التي لا تؤهله

[1] **ينظر : نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني ، أحمد المتوكل ، مجلة كلية الآداب ، الرباط ، ع1 ، 1977 ، ص 91 . نقلا عن : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 86 – 87 .**

إلى أن يعتمد في الدراسة، ولكن لا ننكر إسهامه في لفت الانتباه إلى حاجة المتابعة النقدية والتصنيفية لما يكتب في المجال اللغوي العربي .

2/ تصنيف مصطفى غلفان : قدم هذا الناقد تصنيفا مبدئيا نراه إجماليا، عرض فيه خطابين تميزت بهما الكتابة اللغوية العربية الحديثة منذ بداياتها الأولى التي سبقت التعرف على اللسانيات في ثوبها الدوسوسيري، وهذان الخطابان هما :

أ – خطاب لغوي نهضوي : ويقصد به كل الكتابات اللغوية التي ظهرت في الفترة الممتدة ما بين النهضة العربية ومنتصف قرن العشرين. بداية بكتاب : « التحفة المكتبية لتقريب القواعد العربية 1869 » لرفاعة رافع الطهطاوي، لينتهي مبدئيا مع ظهور أول مؤلف عربي في علم اللغة الحديث في بداية الأربعينات من قرن العشرين لعلي عبد الواحد وافي [1]. ومازال هذا الخطاب ماثلا في كثير من الدراسات اللغوية في القرن الواحد العشرين .

لقد حدد الأستاذ غلفان جملة من السمات والملامح التي تميز بها الخطاب النهضوي ، نذكر منها [2]:

– اهتمامه ببيان دور اللغة في النهضة العربية سياسيا وفكريا واجتماعيا .

– يمتح من بعض المصادر والأفكار التي دعا إليها المنهج التاريخي والمقارن في أروبا .

– يشيد هذا الخطاب باللغة العربية، بل يعتبرها لغة فوق كل اللغات البشرية ، كما يدخل اعتبارات غير لغوية في تحليلاته، منها تأكيده على الدور الحضاري والثقافي للغة العربية .

– اقتصاره على إعادة إنتاج قواعد النحو العربي القديم شرحا واختصارا .

ب – خطاب لساني معاصر: تترجم الخطابَ اللغويَ المعاصرَ تلك الكتابات اللغوية التي استندت نظريا ومنهجيا للمبادئ التي قدمتها النظريات اللسانية العربية (أو ما يعرف باللسانيات العامة) [3] .

ويقر بصعوبة تصنيف البحوث اللسانية المعاصرة ، لعدة أسباب ، منها أن اللساني العربي الواحد قد يأخذ بأكثر من موقف دفعة واحدة أو قد ينتقل من موقف إلى آخر خلال فترات حياته العلمية [4]، وهذا

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 80 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص80 – 83 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص84 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 85 .**

الوصف ينطبق على عدة لسانيين منهم تمام حسان[1] .

3- تصنيف حسن خميس الملخ : لقد قدم هذا الباحث تصنيفا للكتابة النحوية، حاول من خلاله أن يسلك الباحثين العرب المتأثرين بالمناهج اللسانية في ثلاثة اتجاهات [2] :

أ- الاتجاه الوصفي التقريري : ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى أفكار المنهج البنيوي الغربي(الوصفي) ينهلون منها، ويدرسون النتاج اللغوي العربي في ضوئها، ومن أبرز الوصفيين العرب إبراهيم أنيس وعبد الرحمن أيوب وأنيس فريحة وغيرهم

ب- الاتجاه التحويلي التوليدي (التفسيري) : ويمثله الدارسون الذين انشدوا إلى أفكار النظرية التحويلية التوليدية التي أرسى دعائمها تشومسكي ، وعرفت طريقها إلى الثقافة اللغوية العربية في بداية السبعينيات من القرن العشرين، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه : ميشال زكريا ومحمد علي الخولي ومازن الوعر وعبد القادر الفاسي الفهري وغيرهم .

ج- الاتجاه التأصيلي [3] : ويستعين أصحاب هذا الاتجاه " بمناهج النظر اللغوي الحديث في دراسة النحو العربي، بغية الكشف عن وجوه الاتفاق والافتراق بين نحاة العربية القدامى، وعلماء اللغة المحدثين في المنهج والتفكير، والتطبيق[4] "سعيا وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة تمهيدا للكشف عن نظريته الأصيلة " [5].

وينتهج أصحاب هذا الاتجاه – في نظر خميس الملخ – منهجا تقابليا ينقسم إلى قسمين[6] :

1- منهج تقابلي متسع : يتناول جوانب من نظرية النحو العربي، وجوانب من مناهج النظر اللغوي الحديث، ويمثله نهاد الموسى .

---

[1] ينظر : الفكر النحوي عند تمام حسان – دراسة وصفية تحليلية – ، مبروك بركات ، رسالة ماجستير ، إشراف عبد المجيد عيساني ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 – 2012 ، ص 33 – 38 .

[2] ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، الأردن ، ط1 ، 2000 ، ص 224 .

[3] يطلق الباحثان : مصطفى غلفان وحافظ علوي على هذا الاتجاه تسمية – لسانيات التراث – . ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 135 – 141 . واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 131 .

[4] نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 224 .

[5] العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 192 .

[6] ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 241 – 242 .

2- منهج تقابلي ضيق : ويتناول جوانب من نظرية النحو العربي، وجوانب من منهج لغوي حديث كالمنهج التحويلي التوليدي كما في أعمال الباحثين عبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر المهيري .

ونلاحظ أن هذا التصنيف يخص الدراسات النحوية التي انتهجت اللسانيات الحديثة في الدراسة بحكم أن التصنيف ورد في دراسة تخص نظرية من نظريات النحو العربي .

ويبدو هذا التصنيف أقرب إلى التأسيس من التصنيف السابق لأنه اكتفى بتصنيف الاتجاهات من منطلق المناهج اللسانية الحديثة فحسب ؛ لأن الباحث يفرق بين الكتابات اللغوية التي تتناول التراث بالرؤية التراثية في حد ذاتها، وبين الكتابات التي تستند إلى المناهج اللسانية الحديثة في الدراسة، كما أن التصنيف لم يشمل الاتجاه الوظيفي، وعذر الباحث عدم معالجة هذا المنهج لنظرية التعليل النحوية بأسس واضحة .

ونشير إلى أن اقتصارنا على هذه التصنيفات الإجمالية لا يعني أنها هي الوحيدة في هذا المجال، فهناك تصنيفات أخرى قد يوردها الباحثون في الحوارات التي تجرى معهم[1]، ولكنها قد تكون مجملة إجمالا كبيرا يجعلها أقرب إلى الخطاب الصحفي الترويجي منها إلى الدراسة العلمية المؤسسة .

ثانيا : تصنيفات تفصيلية :

وهي التصنيفات التي تستند إلى رؤى منهجية وأسس واضحة، كما أنها تجتهد في بيان الخصائص التي تنطوي عليها الكتابات اللسانية المصنفة، ويقف المتتبع للعمل النقدي قلة هذه التصنيفات، نظرا لغلبة التطبيق على التنظير، ولما يكتنفه من عسر الاطلاع الواسع على النتاج اللساني العربي، ومتابعة ما يجد منه، وقد حاول مصطفى غلفان أن يستدرك ما وقعت فيه الدراسات السابقة من أخطاء وهنات وزهد في التنظير، فقدم تصنيفا معززا بالمعايير والأسس، يمكن أن نعده مثالا نموذجيا على ما نحن بصدد بيانه .

1/ المعايير النظرية لتصنيف الكتابة اللسانية عند مصطفى غلفان :

قبل أن يلج غلفان جانب المعايير المعتمدة في تصنيف الكتابة اللسانية وضح الصعوبات التي تحف طريق المصنف، ومنها :

- استحالة القيام بتصنيف شامل ؛ لأنه يتطلب استقراء تاما لكل أدبيات الكتابة اللسانية العربية .

[1] **ينظر : كتاب أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، وهو مؤلَف ضم حوارات أجراها وليد العناتي وحافظ إسماعيلي علوي مع مجموعة من اللسانيين العرب الرواد والبارزين .**

– عدم استقرار الكتابة اللسانية العربية على خط نظري واحد ؛ إذ يعمد كثير من اللسانيين إلى تغيير مواقفهم وتوجهاتهم اللسانية من كتاب لآخر، أو في ثنايا الدراسة الواحدة .

– خضوع عملية التصنيف لرؤية صاحبها المنهجية ولموقفه الشخصي، مما يجعلها ذاتية [1].

وأما معايير التصنيف التي اعتمد عليها في تحديد نوعية الكتابة اللسانية العربية الحديثة فثلاثة : معيار الموضوع والمنهج والغاية .

أما **الموضوع** فيقصد به المادة التي يبحث فيها أو يشتغل بها، وهي في الخطاب اللساني العربي إما نظريات لسانية، أو التراث اللغوي العربي القديم من حيث إنه تصورات وطرق تحليل ومصطلحات ، أو اللغة العربية الفصحى القديمة أو لهجاتها .

وأما **المنهج** فهو وجهة النظر المتبعة في بحث موضوع معين، وينقسم المنهج في نظره إلى ثلاثة أقسام :

أ– المنهج التعليمي التربوي : الذي يروم تقديم المعرفة للقارئ العربي المبتدئ .

ب– منهج القراءة : ويعرف بإعادة القراءة (النقد) .

جـ – المناهج العلمية المعروفة في اللسانيات مثل المنهج الوصفي أو التاريخي أو المقارن أو التقابلي [2].

وأما **الغـاية** فيقصد بها الهدف الذي يرومه الباحث اللغوي من خطابه اللساني، ومن الغايات تبسيط المعرفة اللسانية ، أو التوفيق بين التراث اللغوي ومضامين النظريات اللسانية الحديثة ، واقتراح وصف أو تفسير جديد لظواهر لغوية عربية [3]، وقد طبق الناقد هذه المنطلقات النظرية والمنهجية في تصنيفه للكتابة اللسانية العربية .

2/ تصنيف غلفان للكتابة اللسانية العربية :

تبعا للمعايير سالفة الذكر صنف الناقد الكتابة اللسانية العربية إلى عدة كتابات، ذاكرا خصائص كل واحدة منها على حدة ، وهذه الكتابات هي :

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 86 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 90 –91 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .**

2- 1 الكتابة اللسانية التمهيدية :

وتمثلها تلك الكتابات التي حاولت إطلاع القارئ العربي على اللسانيات العامة ومناهجها، وتزويده بالمعلومات الأساسية، ويرى غلفان أن هذه الكتابة بقيت قيد العرض النظري ؛ إذ لم ينزل أغلبها إلى جانب التطبيق على اللغة العربية [1] .

وقد سجل بعض النقاط التي جعلت الكتابة التمهيدية العربية تتسم بالقصور المنهجي، وهي :

- الارتباك في تحديد مجال البحث اللساني مفهوميا ومنهجيا .
- افتقارها إلى تقنيات التحليل اللساني .
- ترويجها لبعض الأخطاء المعرفية .
- عدم مواكبتها لتطور البحث اللساني ونماذجه [2].

2- 2 كتابة قرائية (لسانيات التراث)[3] :

وتتسم هذه الكتابة بسعيها إلى التوفيق بين مضامين التراث اللغوي العربي، وما تقدمه اللسانيات من نظريات، وتعرف هذه الكتابة بالقراءة أو إعادة القراءة، ويميز غلفان بين ثلاثة اتجاهات قرائية تعنى بها لسانيات التراث ، وهي :

- قراءة شمولية : تحاول ربط التراث اللغوي العربي في كليته وشموليته بالنظريات اللسانية الحديثة .
- قراءة قطاعية : وتتمحور حول مستوى أوقطاع معين من مستويات التراث اللغوي العربي ، كالمستوى النحوي أو الصرفي ... .
- قراءة قراءة النموذج الواحد : ويتمحور حول شخصية لغوية عربية قديمة يتناول فكرها اللغوي وطريقة تصورها في مجال من مجالات البحث اللغوي [4].

ويقر بعدم نهائية هذا التصنيف لهذه الكتابة ، - وفي نظري - أن هذا رائز من روائز النقد المؤسس عنده، ويدعو في هذا المضمار الباحثين أن ينظروا للتراث على أنه إنتاج معرفي محدد بإطار تاريخي وثقافي ينبغي له أن يتفاعل مع مراحل أخرى، دون إلغاء للدور الحضاري له، وستسمح هذه القراءة المتوازنة

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص104 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 108 .**

[3] **يسمي بعض الدارسين هذه الكتابة بمصطلح الاتجاه التأصيلي . ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 224 .**

[4] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص136 – 137 .**

بالكشف عن القيمة العلمية للتراث في مجال علوم اللغة بشكل علمي صحيح ، يتيح عدة علمية يستطيع بها الباحث الرد على الهجمات التي تستنقص من قيمة التراث العلمية[1] .

2– 3 لسانيات العربية :

تخص لسانيات العربية الكتابات اللسانية العربية التي نهلت من النظريات اللسانية في دراسة اللغة العربية نهلا كبيرا، كما أنها تعد من بين الدوافع المهمة التي دفعت الثقافة اللسانية العربية إلى التفكير في التأسيس لنقد لساني مؤسس، لجرأة هذه الدراسات ولتشعب مساراتها .

ويتجلى النقد المؤسس عند غلفان في يقف أمام هذه الكتابات وقفة إنصاف ؛ إذ لم يعمم في الحكم السلبي على هذه الدراسات –كما هومعهود عند بعض الدارسين – بل أشاد ببعضها وأقر بما وصلت إليه من قفزة نوعية .

واكتست لسانيات العربية عنده هذه الأهمية لأنها – في اعتقاده – أسهمت في " وضع اللبنات الأولى لبحث لساني عربي علمي دقيق وذلك بوضعها لأوليات نظرية ومفاهيم منهجية مغايرة كليا للدراسات اللغوية العربية السائدة، معبدة السبيل للأجيال القادمة نحو درس لساني عربي في مستوى الحداثة والعالمية [2].

وقد ميز مصطفى غلفان بين **ثلاث كتابات أساسية مصنفة تحت صنف لسانيات العربية،** محاولا الكشف عن خصائص كل كتابة وسماتها، وهذه الكتابات هي :

2 –3 –1 الكتابة الوصفية العربية:

لقد أشاد غلفان بالكتابات الوصفية العربية الأولى، ولكن لم تمنعه الإشادة من الوقوف عند بعض مثالبها وهناتها، ومن أهمها في نظره :

– عدم تحديد المصادر والأسس النظرية والمفاهيم المنهجية تحديدا كافيا .

– الانتقائية في التعامل مع النظريات اللسانية الوصفية .

– السطحية في تناول المفاهيم والمبادئ اللسانية الوصفية .

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 164 – 165 .**

[2] **المرجع نفسه ، ص 173 – 174 .**

2-3 -2 الكتابة التوليدية العربية :

حاول غلفان تطبيق المبادئ النقدية النظرية من خلال تحليله لمصادر بعض الكتابات التوليدية التي اعتقد أن فيها إبداعا وتجديدا وذلك بتحديد الأسس النظرية و المنهجية للنماذج اللسانية المؤطرة لها ، مبرزا سماتها المميزة [1].

عرفت النظرية التوليدية تطورات عدة جعلتها تتسم بتعدد مصادرها وأصولها وأطرها ، وهو ما انعكس على الكتابة التوليدية العربية ، فقد تعددت النماذج والأطر النظرية المطبقة على اللغة العربية ، ويرى غلفان في هذا التعدد إيجابيات أجملها في ما يأتي :

- إثراء البحث اللساني العربي .
- تقريب الدرس اللساني العربي من واقع البحث اللساني العالمي .
- تعميق المعرفة العلمية باللغة العربية .
- إثارة إشكالات جديدة واقتراح الحلول المنهجية الممكنة .
- التحليل العميق والشامل للغة العربية [2].

ولكن هذه الجوانب الإيجابية لا تحجب وجود بعض الصعوبات التي قد تحد من فعالية الكتابة التوليدية العربية ، ومن تلك الصعوبات التي تناولها :

- صعوبة تقديم بحث توليدي متكامل للغة العربية .
- التناول التجزيئي لقضايا اللغة العربية .
- عدم التدقيق في ملاءمة تلك الأطر النظرية للتطبيق على اللغة العربية [3].

وقد تمخض عن هذا الوضع اتسام الكتابة التوليدية العربية في تعاملها مع النماذج التوليدية برؤية مرحلية " لا تبحث عن المعالجة الشمولية لظواهر اللغة العربية وإنما عن تقديم أشتات و« منوعات » من التحليل التوليدي الذي ينحصر في الاشتغال بمواد لغوية منتقاة من اللغة العربية أو مترجمة إليها من لغات أجنبية تلائم النموذج المقترح"[4] .

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 203 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 231 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 231 – 234 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 235 .**

2-3-3 الكتابة التداولية الوظيفية العربية :

تعتبر هذه الكتابة من الكتابات اللسانية المتأخرة في اللسانيات العربية، ولذلك حاول غلفان تتبع مسيرة اللسانيات الوظيفية، وعرض مصادرها الأساسية، وقد توزعت بين المنطق و الفلسفة وبعض النظريات اللسانية الحديثة [1].

ويعد مؤلفات أحمد المتوكل من أبرز الكتابات في الاتجاه الوظيفي العربي بمعناه اللساني المعاصر، ومبرزا أسبابا علمية مؤيدا بها رأيه [2] .

وأما الاهتمام بالجانب التداولي فيذهب الأستاذ غلفان إلى أن الثقافة العربية الحديثة لم تعرف أي اهتمام حقيقي بالدراسات التداولية العصرية، ولكن هناك استثناءات منها جهود طه عبد الرحمان الذي يعد من المفكرين العرب الأوائل الذين حاولوا التعريف بالفكر التداولي وتطبيقه في بعض مناحي الثقافة العربية الإسلامية [3].

ويبدو أن قلة البحوث اللسانية العربية في هذا النوع من الكتابة اللسانية حينذاك لم يتح لغلفان الوقوف عن كثب على سماتها المنهجية ، بقدر ما دفعه إلى عرض قضاياها النظرية التي تتيح للقارئ العربي التعرف على أصولها ومصادرها فحسب .

وقد اتفق حافظ علوي مع أستاذه غلفان في أصناف الكتابة اللسانية العربية، ولكن لفت انتباهنا إدراج علوي الترجمة اللسانية بين ما يدخل ضمن صنف « على هامش لسانيات العربية » الذي يضم اللسانيات التمهيدية ولسانيات التراث، وما يدخل ضمن صنف « لسانيات العربية » الذي يضم اللسانيات الوصفية والتوليدية والوظيفية، إشارة منه إلى أن الترجمة اللسانية وإن تكن صنفا داخلا في التصنيفين السابقين، ولكن لها دور جليل في التأسيس للسانيات العربية المتخصصة، ومُسْهِمَة في نجاحها، بالنظر لما تقدمه للمتخصصين والقراء من انفتاح على ما يكتب عن اللسانيات في الدول الغربية .

وقد أخذت دراسة علوي نصيبها من التصنيف في جهود النقد اللساني المؤسس للكتابة العربية، واستطاعت أن تكسب رهان التميز على الرغم من اقتباسها من جهود غلفان، بحكم أن هناك ردحا من

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 246 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 244 – 245 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 249 .**

الزمن يفصلها عن دراسة أستاذه، وبفضل ذلك تمكنت دراسته من الاطلاع على عدة بحوث لسانية جديدة، جدت معها بعض التصورات والنقود للكتابة اللسانية العربية .

ونسجل في الأخير بعض **الملاحظات** على هذين التصنيفين التفصيليين المؤسسين :

– لقد اعتمد التصنيفان على منطلقات نظرية ومنهجية مكنت من جعلهما تصنيفين موضوعيين وشاملين (شمول نسبي) للكتابات اللسانية العربية .

– لم يعتمد التصنيفان على الخطابات اللسانية في فرع واحد من فروع المستويات اللغوية فحسب، بل شملا مختلف المناهج اللسانية التي انتهجها اللسانيون العرب في شتى الفروع اللسانية، وإن لمحنا تركيز الناقدين على المجال النحوي لأسباب سنذكرها في الفصل اللاحق .

– تدل الملاحظات التي سجلها الناقدان حيال الكتابة اللسانية العربية على قراءة متأنية تستند إلى معطيات منهجية أكسبتها الموضوعية والتأسيس .

– حاول الناقدان وخاصة حافظ علوي الابتعاد عن التشخيص رغبة في تنزيه النقد عن التلاسن الشخصي الذي يدخله في متاهات ذاتية لا طائل علمي من ورائها .

– قد نختلف مع الأستاذ غلفان في وضعه اللسانيات التمهيدية ولسانيات التراث ضمن الصنف الذي أطلق عليه « على هامش لسانيات العربية » لأنه وصف يحمل دلالات تقزيمية انتقائية، فهو إن صدق على اللسانيات التمهيدية التي غلب عليها سمات القصور وضيق الرؤية المنهجية، فإنه قد يكون مجحفا في حق لسانيات التراث، إذ يتجلى للمطلع أن أبرز لسانييها المحدثين يملكون تكوينا علميا ومعرفيا في قضايا التراث اللغوي واللسانيات الحديثة، بل تلقوها من مصادرها الغربية، على غرار اللسانيين عبد الرحمان الحاج صالح ونهاد الموسى، وقد تناولا القضايا اللغوية بصورة متزنة وعلمية، لا يحدوهما الانتصار للتراث على حساب اللسانيات الحديثة، أو العكس وإن كانت لهم رغبة في رد الاعتبار للتراث ، وقد نلمس لغلفان عذرا في ما ذهب إليه لأن بعض منتهجي لسانيات التراث وأتباعهم حولوا دراساتهم إلى حلبة مصارعة بين التراث والحداثة، آلاتها التعسف في التأويل ولي أعناق النصوص، تلبية لحاجات في أنفسهم، قد لا تتوافق مع العلمية التي تنشدها اللسانيات .

– نرى أن مصطلح لسانيات التراث مصطلح مشكل لأن ظاهره لا يبين الفحوى منه دون تعقيد، إذ يتبادر إلى ذهن قارئه دلالته على الدراسات اللغوية في التراث، ويجد هذا المعتقد ما يدعمه من اعتماد بعض

الدارسين مصطلح اللسانيات التراثية، وخروجا من هذا اللبس فإننا نعتمد في بحثنا مصطلح « اللسانيات التأصيلية » بديلا عنه، إذ نرى أنه يفي بالغرض من الناحية الدلالية والمنهجية .

بناء على العرض السالف والملاحظات المذكورة فإننا نحمل أصناف الكتابة اللسانية العربية في خمسة أصناف، على النحو الآتي : **الكتابة اللسانية التمهيدية، والكتابة التأصيلية، والكتابة الوصفية، والكتابة التوليدية، والكتابة الوظيفية .**

الفصـــل الثالـــث

الأطـــــر التأسيسية للنقد اللساني النحـــوي

المبحث الأول : النقد اللساني النحوي : المفهوم والأنواع

المبحث الثاني : القضايا التأسيسية للنقد اللساني النحوي

المبحث الثالث : الكتابة النقدية النحوية الداخلية ممهدةً للكتابة الخارجية

الفصـــل الثالث : الأطـــــر التأسيسية للنقد اللساني النحـــوي

المبحث الأول : النقد اللساني النحوي : المفهوم والأنواع :

أولا : مفهوم النقد اللساني النحوي :

النقد اللساني النحوي هو النقد الذي يعنى برصد الدراسات اللسانية التي تهتم بالمستوى التركيبي في تأليف الكلمات، مدققا في قضاياها، ومبرزا مظاهر الجدة والجدية فيها من مظاهر التقليد والتمحل والنقص، ويستعين في هذا العمل بالنظريات اللسانية، والأدوات التحليلية التي تهتم بالجملة وما يدور في فلكها .

وإن المتمعن في الدراسات اللغوية العربية الحديثة يلمح مدى الاهتمام الذي حظيت به النظرية النحوية العربية، الذي فاق مستوى الاهتمام بغيرها من النظريات الأخرى كالصرفية والمعجمية إلى حد غطت فيه الدراسة النحوية على غيرها، فصار لا ينظر إليها إلا من زاويتها .

وقد تجلى هذا الاهتمام الكبير في أن الدارسين الذين سعوا إلى تأسيس لسانيات للعربية وجدوا ضالتهم التأصيلية في الدراسات النحوية التراثية فجعلوها مقدمة منهجية للسانيات ومسوغا لشرعية وجودها، وفاصلا ضروريا للانتقال إلى مرحلة تطبيق المناهج الحديثة على اللغة العربية أيضا[1] .

وهناك مظهر آخر يدل على هيمنة الدراسات النحوية على غيرها في التراث، وفي المنظور اللساني الحديث أيضا، ويتمثل في إثارة بعض اللسانيين قضية علاقة النحو باللسانيات كمسألة مبدئية لتأسيس اللسانيات، وقد توزعت آراؤهم بين مؤكد لهذه العلاقة، ومن يرى الانفصال، وهناك من ذهب إلى أن لكل منهما مرجعيته وأسسه الخاصة، وعقد علاقة تنافرية أوتقاربية بينهما لا يعد عملا علميا من الأساس[2] .

وقد كان اللسانيون المحدثون الرواد يدركون خطورة ما يقدمون عليه من نقد للنظرية النحوية التراثية التي أحيطت بهالة من التقديس في المخيال العربي، بالنظر لرسوخها في الأذهان بحكم عامل الزمن، وما فيها من نظريات متشعبة ومعقدة تعبر عن فكر علمي ومنطقي، ولكنهم حاولوا أن يضطلعوا بالتأسيس للنقد

---

[1] **ينظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 57 .**

[2] **ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران ، دار النهضة العربية ، دت ، دط ، ص 43 ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 15 ، اللسانيات العربية الحديثة ، ص 57 ، في اللسانيات العامة ، ص 104 .**

النحوي متحلين بالجرأة للتمكن من كشف جوانب الخلل والنقص في هذه النظرية، وكان قائدهم في ذلك النقد المفاهيم اللسانية الحديثة التي انبهروا بها، ومنهم عبد الرحمن أيوب الذي تحدث عن العيوب التي اتسم بها النحو العربي في صورته التراثية، ما أدى بالباحثين إلى بناء نحو جديد، يستمد دعائمه من النظريات اللسانية، التي منحها صفة الموضوعية والعلمية[1].

وقد أدى اقتناع اللسانيين المحدثين بمفاهيم اللسانيات الحديثة، وميلهم إليها بأن خَلَصُوا إلى أن إصلاح النحو ضرورةٌ ملحةٌ لا محيد عنها ولهذا شخصوا بعض العيوب التي ترسمت فيه، وحاولوا البحث عن طرائق تسهم في إصلاحه وتيسيره أيضا، مركزين على نقد أهم نظرياته كنظريتي العامل والتعليل .

ومع توالي بعض الدراسات الحديثة التي حاول أصحابها أن يعالجوا النظرية النحوية في شكل شامل أو جزئي، فما لبثت كثيرا حتى استقطبتها أقلام النقد، وتوزعت المواقف حيالها بين الرفض التام والقبول غير المشروط، ونقد منصف يبين ما لها وما عليها دون غلو فيها أو جفاء عنها أيضا .

ويبدو أن للنقد اللساني دورا بارزا وحضورا مكللا في نقد الجانب النحوي نتيجة هيمنته، ولأمر آخر يتعلق بأغلب الدراسات النقدية للنحو التي لا تستند لنظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية ؛ لأنها لم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النظرية التي تقتضيها عملية التقييم أيضا[2] ، وهناك أسباب أخرى لهذا الوضع المتردي سنتطرق إليها في فصول أخرى من هذا البحث الذي سيركز على الأسس التي قامت عليها بعض الكتابات النقدية النحوية الحديثة .

ثانيا : أنواع الكتابة النقدية النحوية :

إننا إذا بنينا على المنطلقات التي تناولناها في الفصل الأول فإننا نخلص إلى أن أنواع هذا النقد متعددة بتعدد الاعتبارات التي ذكرناها لأصناف النقد اللساني في عمومه، ولكننا نشير إلى أن هناك تقسيما إجماليا، وتتفرع عنه كتابتان ارتضيناهما في هذا البحث، وهما : **الكتابة النحوية الداخلية، والكتابة النحوية الخارجية**، وسيأتي الحديث عنهما لاحقا .

وهناك تقسيمات تفصيلية نراعي فيها قيام التقسيم على أساس القضايا المتضمنة في الكتب، ومنهجية بنائها النقدي، ومن أقسامها نذكر:

---

[1] **ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمان أيوب ، مؤسسة الصباح ، دط ، دت ، ص (د) .**

[2] **ينظر :المنوال النحوي العربي ، ص 12 .**

1/ تقسيم باعتبار العموم والخصوص : وتنقسم هذه الكتابة على هذا الأساس إلى :

1 – 1 الكتابة النقدية النحوية العامة :

وهي الكتابة النقدية التي تعنى بدراسة قضايا متعددة في النحو العربي التراثي، بصورة أقرب إلى الشمول وفق منهج من المناهج اللسانية ، وذلك من خلال تناول نظرياته وأسسه الأصولية، وبعض جزئياته أيضا في مؤلف واحد، ومن أبرز الكتب التي تمثل هذا النوع كتاب « اللغة بين المعيارية والوصفية » لتمام حسان، وكتاب « اللسانيات واللغة العربية » لعبد القادر الفاسي الفهري، ويمثلها كتاب عبد الوارث مبروك سعيد الموسوم بـ « في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية »، فقد عني مؤلفه بعرض دراسات نقدية عديدة تراثية وحديثة تشترك في سمة رغبتها في إصلاح النحو العربي وتيسيره .

وهناك كتابات نحوية تأخذ صفة نقد النقد يمكن أن تندرج في هذا النوع، وهي الكتب التي تعنى بتقصي الدراسات النحوية العربية في عمومها دون تمييز بين نماذجها واتجاهاتها، مستندة في ذلك إلى نظرية لسانية حديثة[1]، ويقوم عمل الناقد اللساني على عرض الاتجاهات اللسانية النحوية المختلفة وأسسها في مؤلف واحد، ومن نماذج هذا النقد كتاب مصطفى غلفان « اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية » وكتاب حافظ اسماعيلي علوي « اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته »، وتكمن الغاية من هذا المسلك النقدي في تمكين الباحث من استقطاب شتى الاتجاهات، والانفتاح عليها بالإضافة إلى اكتشاف الأسس النظرية والمنهجية للكتابة اللسانية العربية قصد الإسهام البناء في وضع اللبنات والأسس لنقد لساني يمكن من إبراز إمكانات الباحثين اللسانيين الإيجابية وتجاوز السلبيات والعوائق في إطار حوار لساني بناء وموضوعي[2] .

1–2 الكتابة النقدية النحوية الخاصة :

وهي الكتابة التي تستهدف أحد النحاة أو اللسانيين أو إحدى المدارس النحوية أو اللسانية بالنقد، وأحيانا تركز على نظرية من النظريات النحوية التراثية بعينها، ويرجع هذا التصنيف إلى طبيعة الكتاب الذي يرد فيه النقد .

[1] **ينظر : المنوال النحوي العربي ، ص 187 .**

[2] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 53 .**

ومن الدراسات التي نلمح فيها نقد الباحث لجهد نحوي تراثي واحد وفق منهج لساني حديث كتاب أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ومن الدراسات التي تتناول نظرية نحوية واحدة بعرض آراء اللسانيين العرب القدامى والمحدثين ووضعها محل النقد والتحليل، كتاب «التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث » لخالد بن سليمان الكندي، وكتاب «نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين » لحسن خميس الملخ، وظاهر من عنوان الكتابين أن النظرية المقصودة هي نظرية التعليل، وتناول وليد عاطف الأنصاري نظرية العامل بالنقد في مؤلفه « نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا » ، وما هذه إلا نماذج على وجه التمثيل لا الحصر.

وقد تكون الكتابة النقدية في صورة نقد على نقد ؛ إذ يستقطب الكتاب المقصود بعض الكتابات التي نقدت النحو العربي، ونظرياته وتتميز باشتراكها في منهج لساني معين بالنقد والتحليل، ومن عينات هذا النوع من النقد كتاب « العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي الحديث » لحلمي خليل، الذي تناول فيه الباحث بعض الكتب النقدية التي انتهجت المنهج الوصفي بالعرض والنقد مبينا ما لها وما عليها.

ثانيا : تقسيم باعتبار التأسيس : وتنقسم الكتابة النحوية وفق هذا الأساس إلى قسمين :

1 / النقد النحوي المؤسس :

وهو ذلك النقد الذي يقوم على مقومات نقدية ورؤى منهجية تضمن للناقد النحوي رؤية واضحة وترابطا منهجيا بين المقدمات والنتائج، وصياغة الأسئلة والإشكالات قبل أن يتجه للإجابة عنها، ويتسم هذا النقد بالتماسك والانسجام[1] في عرض الأعمال النحوية المنقودة وتحليلها، وبيان الإيجابيات والسلبيات.

ومن أبرز الدراسات المتخصصة التي أراها جديرة بأن تندرج في هذا النوع من الكتابة كتاب : « المنوال النحوي – قراءة لسانية جديدة – » رؤى نقدية قريبة جدا إلى النقد اللساني المؤسس ؛ إذ تناول فيه مؤلفه بعض الدراسات النحوية التي نقدت التراث النحوي بالدراسة النقدية، محاولا إعطاء كل دراسة قدرها من النقد، مبرزا أخطاءها ونقائصها .

والذي يبين **أحقية دراسة المجدوب** في أن تصنف ضمن النقد اللساني المؤسس :

[1] **ينظر : قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ، ص 194 .**

– 1 تحديد الدارس المدونة المنقودة، والغاية من دراستها، وذلك في قوله : " هذا العمل قراءة للتراث النحوي ومحاورة له بالاعتماد على إطار نظري واضح ومتناسق، ينطلق من قراءات التراث السابقة له من إبراهيم مصطفى إلى تمام حسان فيعتمدها ويبني عليها، وهو إذ يقدرها حق قدرها يحاول أن يتفادى أخطاءها ونقائصها " [1]، فقد بين هذا التمهيد أن الكتب النحوية المعنية هي كتب تيسير النحو العربي في العصر الحديث، وصولا إلى بعض الكتابات التي انتهجت المنهج الوصفي .

– 2 استعانته بأدوات نقدية مستمدة من الابستمولوجيا أو فلسفة العلوم[2] ؛ إذ غرض هذه الأخيرة هو الدراسة النقدية " للمبادئ والفرضيات والنتائج العلمية"[3] ، ولا غرو أن هذه الإفادة ستسهم في علمنة هذا النقد وتأسيسه .

– 3 انطلق الدارس من فرضية معينة لاحظها في المدونة المنقودة، وهي اتصافها بسمة التجريبية، ويقصد بها " قلة التنظير للممارسة العملية وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره في ما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعية " [4]، ولكنه لم يجعل أثر هذه السمة مطلقا، فقد بين أن ما نلمسه من تجريبية في أعمال اللسانيين قد لا يكون ناشئا عن تقصيرهم وضعف تكوينهم دوما، وإنما قد تتحكم الظروف التاريخية في جهودهم .

– 4 بوب المقاربات الحديثة التي تناولت التراث النحوي العربي بالعرض والتحليل إلى قسمين، مقاربات لا تنتسب إلى اللسانيات صراحة، وصنف فيها جهود إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي، ومقاربات تنتسب إلى اللسانيات صراحة، وتضمنت جهود إبراهيم أنيس، وتمام حسان، وهذا التبويب يعد صمام أمان للنقد من أن يلبس العمل المنقود نقدا لا يتواءم مع مرجعياته ومصادره، فمحاسبة الدراسات التي تنتسب إلى اللسانيات صراحة، ليست مثل التي لا تنتسب إليها علنا ومباشرة .

– 5 سعى الدارس إلى تبيان المظاهر الإيجابية التي اشتملت عليها الدراسات المنقودة دون مبالغة في التمجيد والتنويه، كما عدد ما اشتملت عليه من هنات ومثالب دون سخرية واستهزاء، مستندا في ذلك كله إلى المنطلقات التأسيسية التي بنى عليها نقده .

---

[1] **المنوال النحوي العربي ، ص 05 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 05 – 06 .**

[3] **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ، ص 21 .**

[4] **المنوال النحوي العربي ، ص 12 .**

– 6 تميزت دراسة الباحث بتوظيف نظرية لسانية حديثة في النقد قلما وجدت القبول في الدراسات الغربية فضلا عن الدراسات العربية وهي نظرية الغلوسيماتيك لهلمسليف[1]، وقد استطاع أن يبرهن أن المبادئ العامة لهذه النظرية قد تمنح النقد النحوي علمية وموضوعية .

وننبه إلى أن هناك دراسات عديدة يمكن أن تصنف في النقد النحوي المؤسس على غرار كتاب « نشأة الدرس اللساني العربي دراسة في النشاط اللساني العربي » لفاطمة الهاشمي بكوش .

2 / النقد النحوي غير المؤسس :

هو ذلك النقد الذي يفتقر لمقومات نقدية ورؤية منهجية تضبط الناقد النحوي وتوجهه في عمله، ومن سماته إلقاء الأحكام القيمية، وعدم التناسق والانسجام في التحليل، بالإضافة إلى الوقوع في التلاسن والتجريح .

ويلاحظ أن هذا النوع من النقد من النادر أن تجد مؤلفا بأكمله يندرج فيه، وهذا أمر إيجابي، ولكن مظاهره مبثوثة في ثنايا الكتابات النقدية النحوية، ومن ذلك نقد جارح نال النحاةَ من أمين الخولي في قوله: " فإنا لنشعر من أخبار أصحاب اللغة في الخروج إلى البداية والاتصال بأهلها وأخذ اللغة عنهم أنه خروج غير جاد"[2].

وإن هذا الرأي قد ربط صحة المنهج التراثي بالمنهج الوصفي، وأسقط الهنات التي عددها الأروبيون على نحوهم التقليدي على النحو العربي، وفي هذا نظر، والأمر الآخر هو ربط الجدية وعدمها بالمنهج وهذا يبدو لي مرفوضا نظريا، فضلا عن الواقع الذي تحدثت عنه كتب التاريخ والسير والتراجم التي أقرت بأن النحاة قد بذلوا جهودا كبيرة في جمع المادة اللغوية ودراستها، ومن شأنها أن تفند الزعم الذي نال من النحاة وجهدهم، ولا ننفي وقوعهم في بعض الهنات التي فرضتها الظروف .

ومن نماذج هذا النقد ما وقع فيه فخر الدين قباوة وهو يناقش تمام حسان في نص ساقه في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، ذاكرا فيه مثالا هرائيا ومعلقا عليه، يروم من خلاله التدليل على كفاية المعنى الوظيفي في التحليل اللغوي، دون حاجة إلى المعجم أو المقام، وتمثل هذا النص في قوله : " انظر مثلا إلى ما يأتي:

قاص التجين شحاله بتريسه الــ فاخي فلم يستف بطاسية البرن .

---

[1] **ينظر : المنوال النحوي العربي ، ص 52 – 57 .**

[2] **مناهج تجديد في النحو والبلاغة، أمين الخولي، دار المعارف، مصر ، دط ، دت ، ص75 .**

إن من حسن الحظ أن ابن اسحاق رضي الله عنه لم يتأخر به زمانه حتى يقرأ ما يبدو هنا أنه أريد به أن يكون من قبيل الشعر لعده من شعر الجن أو لزعم أن آدم قاله قبل أن يعلمه الله الأسماء كلها "[1].

وقد وجه الأستاذ قباوة سهام نقد تجريحي في حق تمام حسان ومقولته، يقول فيه : " هذه عباراته بحذافيرها ، كما جاءت في كتابه، بما فيها من خلل وتسيب وسخرية وخلل . فهو يريد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ولكنه لا يعرف كيف ينقل كنيته "[2] .

ولا يخفى ما في هذا النقد من تجريح خرج عن سياق النقد اللساني إلى التلاسن، ومن نقد الآراء إلى نقد الأشخاص، بل إن توجه الأستاذ قباوة إلى هذا النوع من النقد كلفه ارتكاب جريرة علمية أراد أن يلصقها بتمام حسان، فوقع في شراكها ؛ لأن تمام حسان لم يقصد بكنية "ابن إسحاق" النحوي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 117 هـ، الذي كانت بينه وبين الفرزدق منافرات لغوية [3] ، وإنما قصد بها محمد بن إسحق الراوية الذي كان له اشتغال بالمغازي والسير، وفي نص لابن سلام الجمحي دليل على الرجل المقصود، يقول : " وكان ممَّن أفسد الشعرَ وهجَّنهُ وحمل كل غُثَاءٍ منه ، محمد بن إسحاق بن يسار "[4] .

وقد تجلى أن هذا النقد لم يتسلح بمقومات نقدية مضبوطة تعصم الناقد من النظرة الذاتية، وتمنعه من الجنوح كلما شطت نفسه. وهو الأمر الذي جعل هذا النقد لا يصل إلى أن يكون نقدا علميا مؤسسا، يرقى بالبحث اللساني العربي إلى ما يصبو إليه .

---

[1] **اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، عالم الكتب ، ط5 ، 2006 ، ص 183 .**

[2] **التحليل النحوي أصوله و أدلته ، فخر الدين قباوة ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ، ط1 ، 2006 ،ص 286 .**

[3] **ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص 27 – 28 .**

[4] **طبقات فحول الشعراء ، محمد ابن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، ج1 ، ط2 ، 1974 ، ص 07 – 08 .**

المبحث الثاني : القضايا التأسيسية للنقد اللساني النحوي :

لما أتيح للباحثين العرب أن يتصلوا بالثقافة اللسانية الحديثة، قاموا بنقل مفاهيمها إلى فكرهم اللغوي ليتناولوها بالدراسة والتأصيل، بدأت تتجلى تموقعات الباحثين بين التراث اللغوي القديم والفكر اللغوي الحديث، أو التوسط بينهما، كما ظهرت المقارنات والمقابلات من أجل إيجاد مبررات كافية لإعادة النظر في التراث، فسعى اللسانيون المحدثون إلى إيجاد مجال لغوي له السطوة في التراث، ويمكنه أن يكون رديفا للسانيات فوقع نظرهم على النحو العربي ليكون مثالا على ما ابتغوا، ويبدو أن هناك **سمات** تميز بها هذا الفرع اللغوي جعلتهم يمنحونه هذه المكانة، ونذكر منها :

-1 إن التراث النحوي يحتل مكانة متميزة في الثقافة العربية بالنظر لحجمه الهائل وكثرة العلماء الذين قاموا على دراسته والتأليف فيه، بالإضافة إلى أن له حضورا في الذاكرة الجماعية العربية وتوجيهه لكثير من الاختيارات والسلوكات[1]، ولعل ذلك متأت من الظروف التي نشأ فيها ؛ إذ ينظر إليه على أنه العلم الذي حمى القرآن الكريم من ظاهرة اللحن التي استشرى خطرها وقتذاك .

-2 لقد أتيح لكتب النحو أن تنال الاهتمام الكبير من مختلف الفئات قديما وحديثا، فهي من الوسائل التي تساعد على تعلم اللغة بأنجع الطرق إلى حد الاعتقاد بأن إتقان القواعد النحوية حفظا وفهما يعني امتلاك زمام اللغة .

-3 يعد التراث النحوي مجالا برز فيه عمق الفكر اللغوي العربي نتيجة لما اشتملت عليه كتب أعلامه من " عميق التحليلات وكيس الملاحظات وفحص النظرات ما يجعل منها كتب تفكير تشهد لما وصل إليه الرقي الفكري في الحضارة العربية الإسلامية "[2].

-4 كانت غزارة المادة التي انطوت عليها كتب النحو التراثية مصدر إلهام للباحثين وإغراء لهم بأن يوسعوه تحليلا ودراسة علهم " يجدون فيه ما لم يهتد إليه غيرهم أو تفتح أمامهم سبيلا جديدة للتأويل والنفاذ إلى أسسه النظرية والفلسفية "[3].

---

[1] **ينظر : طبقات فحول الشعراء ، ص 11 .**

[2] **نظرات في التراث اللغوي العربي ، ص 102 .**

[3] **المرجع نفسه ، ص 102 .**

-5 كان التراث النحوي العربي محل اهتمام من المستشرقين أيضا، وظهر ذلك في نشرهم لعدد من أهم نصوصه، الأمر الذي " أعاد إلى المثقفين العرب الوعي بأهميتها ونبههم إلى أنهم أولى بانتشالها من طي النسيان فنشروا العديد منها ممهدين الطريق إلى دراستها " [1] .

ولم يقف هؤلاء المستشرقون موقف الواصف فحسب، بل تجاوزوه إلى " التحليل بحثا عن مصادر النحو العربي علهم يفوزون بتفسير لنموه السريع واستوائه علما مبوبا مكتمل المقولات "[2]، فكان هذا الاهتمام من الأجانب دافعا إلى عناية لغويينا بتراثهم النحوي موافقة له أو ردا .

-6 تعالي أصوات الباحثين في العصر الحديث بصعوبة النحو في صورته القديمة، وباشتماله على اختلالات منهجية ونظرية مثلت أسبابا مؤرقة في تدريسه، فدفعهم إلى محاولة إصلاحه وتيسيره ليكون مستجيبا لروح العصر، وما يلاحظه الدارس أن المحاولات التيسيرية قد مست جانبا واحدا من درس العربية (تمثل في النحو والصرف) دون غيره من الجوانب الأخرى كالأصوات أو الدلالة، وهذا دليل على الحضور المتميز له، والعمق الذي تحدثنا عنه سلفا .

وإن هذه الأسباب تركز على أهمية النحو العربي في الثقافة العربية، والميزات المنهجية التي جعلته يتبوأ هذه المكانة، فجعلته محل استقطاب اللسانيين العرب بالمنظور اللساني الحديث .

ويبدو أن الهالة التي جُلل بها النحو العربي لم يكن تأثيرها على المحافظين فحسب، بل إن اللسانيين الحداثيين الذين درسوا في الغرب ونقلوا اللسانيات إلى ثقافتهم اقتنعوا بقيمة الدراسات النحوية القديمة أيضا، فما كان منهم إلا أن أقاموها مقابلا للسانيات الحديثة بكل أطيافها، ويعد تمام حسان مثالا بارزا عليهم، فقد تحدث هذا اللساني عن سمتي الصعوبة والتعقيد اللتين مُنيت بهما **الدراسات اللغوية القديمة** فكانتا دافعا لبعض العلماء إلى بث روح التجديد في منهجها، ويعتقد أن أول محاولة لها خطرها في هذا الباب هي محاولة ابن مضاء الأندلسي الظاهري المذهب الذي ذهب إلى اعتبار ما هو مستعمل فحسب من صيغ اللغة دون الحاجة إلى التقدير والتعليل[3]، وهي محاولة تندرج في الدراسات النحوية التيسيرية، وبانت رؤيته بوضوح في كتابه الرد على النحاة، ونستنتج من ذلك **أمـــرين** :

---

[1] **نظرات في التراث اللغوي العربي ، ص 103** .

[2] **المرجع نفسه ، ص 103** .

[3] **ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 12** .

– إن بعض اللسانيين يجعل النحو مقابلا للدراسات اللغوية في مختلف فروعها .

– إن التجديد في منهج النحو كان المنطلق لتجديد المناهج الأخرى على اعتبار أنها تجتمع فيه بأكملها، وأن جل الرؤى النقدية العامة قد تنطبق عليها مثلما تنطبق عليه تماما .

وإذا كانت الدراسات النحوية بكمها الزاخر والنظريات المتعددة المبثوثة في طياتها، والاختلالات المنهجية التي اشتملت عليها دوافع للسانيين العرب إلى وضعها بموازة اللسانيات بهدف دراستها ونقدها، فإن هناك دافعا آخر تجلى مع اللسانيين الوصفيين – على وجه الخصوص – تمثل في سيرهم على خطى اللسانيين الغربيين الذين انطلقوا في ترسيخ اللسانية الدوسوسيرية من نقدهم للنحو التقليدي، ويعنون به في إرثهم اللغوي " النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء " [1]، وبناء على هذا الطرح اعتبر اللسانيون العرب النحو العربي القديم ممثلا للنحو التقليدي[2] فحملوه كل الأخطاء المنهجية والعلل النظرية للدراسات اللغوية العربية بصورة عامة .

وقد بعث هذا التشخيص المبدئي لعلاقة النحو باللسانيات أنصارَ الفكر اللغوي التراثي إلى التوجس والشك في آليات اللسانيات الحديثة ؛ إذ لم ينظروا إليها على أنها العلم الذي يدرس اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، بل هي خاضعة لرؤية حضارية ونفسية لغوية ذكرنا بعض مواقفها في سياق الحديث عن الأسباب التي سببت في عرقلة نشر الثقافة اللسانية في البيئة العربية، وقد انجر عن هذا النقاش بروز موقفين أسهما في تأسيس النقد اللساني النحوي، وهــما :

أولا : الموقف الأول : العلاقة بين الفكرين اللغويين التراثي والحداثي :

وتجلى هذا الموقف في الصراع الفكري الحضاري بين أنصار التراث والحداثة، ونتج عنه أربعة مواقف وخطابات :

1/ خطاب أنصار التراث : شكك هؤلاء في النوايا المرادة من اللسانيات الحديثة حيال التراث العربي ؛ إذ يعده أصحاب هذا الاتجاه مكتملا وليس في حاجة إلى علوم أخرى ترشده، كما أنهم مقتنعون بفكرة تفوق القديم على الحديث انطلاقا من مقولات منها « ليس في الإمكان أبدع مما كان » و « ما ترك الأول

[1] **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، عبده الراجحي ، دار المعرفة ، الاسكندرية ، دط ، 2008 ، ص 45 .**

[2] **ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي، ص (د) .**

للآخر شيئا يقوله »، وقد كان يحدوهم في هذا المساق تضخيم الذات، ومفعول الرهبة والخوف من أي منتوج أجنبي، وغربي على وجه الخصوص ؛ إذ علمهم التاريخ الحديث أن الغرب بشرقه يدفع عنهم المنفعة ويجلب إليهم المضرة[1].

ومن أبرز ممثلي الخطاب المناصر للتراث محمد محمد حسين الذي يؤمن بأن " تعارف الناس، وتبادل الحضارات حقيقة واقعة وسنة جارية "[2]، ولكنه يرفض نقل المناهج اللسانية الحديثة إلى الثقافة العربية في محاولة لإسقاطها على التراث العربي بداعي " انحلال الأمة التي تحاوله، وذوبانها في الأمة التي تقلدها إن نجحت في التقليد، أو سقوطها في هوة الضياع والعدم إن فشلت "[3]، وقد ربط هذا الباحث بين دعوات الحداثة اللسانية ودعوات الماسونية التي لا ترى للعرب أي سبق أو منقبة في أي مجال من مجالات العلوم .

2/ خطاب أنصار الحداثة : وهو خطاب يقف ضديدا للخطاب السالف ؛ إذ يدعو أنصاره إلى التحلل من التراث اللغوي ومن فكر أهله بدعوى أنه يعد " عائقا للتطور وللتصور وحل مشاكل اللغة العربية " [4] .

ويذهب بعض أنصار الحداثة إلى حد بعيد في سعيهم نحو إبعاد التراث من الساحة اللسانية ويقدمون تبريرات يرون أنها كافية في تقوية وجهة نظرهم التي تسعى إلى منح اللسانيات الغربية المكانة اللائقة، ومن أبرزهم عبد القادر الفاسي الفهري في قوله : إن " النماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية. ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية (اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة) أن يدعي أننا نحتاج إلى نموذج آخر "[5]، ويتجلى من خلال هذا الخطاب منح العلمية لنموذج وصفي واحد، وهو النموذج الغربي، كما أنه يحمل دلالات السخرية والاستهزاء من الذين يتخذون من التراث نموذجا واصفا للغة العربية .

ويبدو أن هذا الخطاب الذي نلمح من خلاله الرفض لحضور الفكر التراثي في ساحة البحث اللساني الحديث أراد الفهري أن يحمل منه إشارة إلى أن الوصف التراثي للغة العربية المعاصرة ليس هو الوصف

---

[1] **ينظر : نظرية اللسانيات النسبية ، ص 58 .**

[2] **مقالات في الأدب واللغة ، محمد محمد حسين، ص 63 .**

[3] **المرجع نفسه ، ص 65 .**

[4] **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال ، المغرب ، 1986 ، ص 99 .**

[5] **اللسانيات واللغة العربية ، ص 57 .**

الوحيد الذي ينبغي أن نتصور الصواب فيه دون غيره من المناهج الواصفة الحديثة[1] ؛ ولذا يدعو الدارسين إلى التحلل منه لكي يجدوا مجالا أكثر رحابة ومرونة في استخدام المناهج الحديثة تمكنهم من التخلص من ربقة التراث، مع الالتزام بالعلمية في الوصف .

3/ خطاب أنصار التوفيق : في خضم الصراع بين أنصار التراث والحداثة الذي غلب عليه التعصب ظهر موقف وسط توفيقي يأخذ من التراث والحداثة بطرف، ويستهدف أنصاره " دراسة الفكر اللغوي العربي القديم من حيث إنه تصورات ومفاهيم وطرق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة "[2]، فهو موقف لا يتشبث بالقديم فحسب، ولا يتبنى النظريات الحديثة معزولة عن التراث، ولذا يظهر خطابه في نظر القارئ حديثا في منطلقاته النظرية والمنهجية، ومن ناحية أخرى يتجلى تراثيا في المدونة والهدف الذي يصبو إليه[3] .

ويظهر أن هذا الموقف لم يهدف إلى الانفلات من الصراع سالف الذكر فحسب، بل سعى إلى الرغبة في " الإضافة إلى أنظار الأوائل، وسعيا نحو استكمال وصف الظاهرة اللغوية وتفسيرها ومعالجة قضايا العربية الخاصة، وخطوة نحو تأسيس موقع لها في النظرية اللسانية العامة ولو مرحليا"[4].

ويلاحظ أن هذا الاتجاه وإن كان لا يحاول المفاضلة بين الفكرين التراثي والحداثي من الناحية النظرية، ولكن المحاولات الفردية غالبا ما يطغى فيها أحد الفكرين – وخاصة التراثي – وينال التفضيل على حساب الفكر الآخر .

4/ الخطاب التجاوزي : إن اتجاه التوفيق بين التراث والحداثة وإن حاول أن يقرب بين الفكرين، ويذيب بعض الجليد بينهما لكي يتيح للمعرفة اللسانية أن تنشر دون إغفال للأصول، فإنه لم يتمكن من

---

[1] حاول الفهري في هامش الكتاب أن يتناول مسألة التراث والحداثة برؤية أقرب إلى التحليل المنهجي، إذ بين أن هناك ظروفا معرفية ميزت كلا من الفكرين اللغويين القديم والحديث، ولذا فإنه ليس من الممكن الأخذ بتحاليل القدماء برمتها، بل يمكن الاستئناس بها في بعض الجزئيات فحسب. ينظر: اللسانيات واللغة العربية ، ص 61 .

[2] اللسانية العربية الحديثة ، ص 135 .

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 29 .

[4] الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة ، نهاد الموسى ، دار الشروق ، الأردن ، ط1 ، 2003 ، ص 24 .

البقاء على مسافة واحدة بينهما ؛ إذ في الأخير يسقط في الانتصار لواحد منهما، ولهذا فإن الناقد اللساني مصطفى غلفان يقترح اتجاها آخر للخروج من هذه المعضلة، نطلق عليه مصطلح الموقف التجاوزي.

وقد تجلى التجاوز في تخطي هذا الموقف للسلوكات الآتية :

- تقليد الثقافة اللغوية العربية القديمة وإعادة اجترارها شرحا واختصارا.
- السقوط في التطبيق الحرفي والأعمى لنظريات اللسانية الحديثة .
- الاقتصار على رؤية الفكر اللغوي العربي القديم من خلال نموذج لساني حديث في إطار قراءة ساذجة تقف عند حدود التنويه بالقديم وتمجيده دون استنتاج ما يمكن من بلورة البحث اللساني نحو آفاق منهجية جديدة أفضل[1] .

ويتبدى من خلال هذه السلوكات المتجاوَزة أن هذا الاتجاه يعيب على المواقف السالفة انجذابها إلى التقليد والهيمنة، هيمنة الفكر التراثي أو الحداثي على اللسانيين المحدثين، ونرى أن المنجز اللساني الخاضع لسلطة معرفية مهيمنة لا يتيح للثقافة اللسانية العربية أن تفتح لنفسها مجالا خاصا بها تأخذ به طابع الإبداع، مع مراعاة لخصوصيات اللغة الموصوفة، دون إغفال للجهود اللغوية التراثية والحديثة .

وما نخلص إليه من الصراع الحضاري القائم بين التراثيين والحداثيين أنه لم يقم على أسس مرجعية واضحة تجعله مسهما في فتح نوافذ نقاش ترتقي بالكتابة اللسانية نحو الأصالة والإبداع والمحاورة النقدية المؤسسة للنتاج العالمي لتأخذ لنفسها مكانا في ذلك كله، ولكن هذا الصراع أخذ مجرى آخر لا يمت إلى التأسيس بآصرة، فكان عائقا لتطوير نشر الثقافة اللسانية في الوطن العربي .

ملاحظـــات :

ينبغي بداية أن نبين أن العلاقة بين الفكرين اللغويين التراثي، والحداثي لا تقتضي المماهاة والندية المطابقة ؛ إذ بينهما فروق من عدة أوجه، وأبرزها :

-1 من حيث ظروف الإنتاج : فقد توافر للدرس اللساني الحديث الاستفادة من مختلف العلوم ما لم يتح للدرس اللغوي القديم، وإن كان له محيطه الفكري والثقافي الخاص به .

-2 من حيث الموضوع : لم يجاوز الفكر اللغوي القديم حدود اللغة الواحدة والتقعيد للغة واحدة (كالعربية) في حين أن موضوع اللسانيات هو اللغات على اختلاف مستوياتها .

[1] **اللسانيات العربية الحديثة ، ص 31** .

-3 الهدف الأساسي من الدراسات اللغوية في القديم تعليم اللغة والحفاظ عليها من اللحن، في مقابل هذا تسعى بعض مناهج اللسانيات إقامة نحو كلي يضطلع برصد خصائص الألسن الطبيعية بشكل عام [1].

ولا ينبغي أن يستفاد من هذه الفروق أن بين الفكرين بُعْدَ المشرقين، بل إن هناك تواشجا لا يخفى بينهما، كما أن اللسانيات الحديثة ما كانت لتصل إلى هذه التصورات إلا من خلال التراكم المعرفي الذي ورثته من الانتاج اللغوي التراثي .

وهناك **استنتاجات** توصلنا إليها من خلال ما سلف :

– إن التشبث بالتراث وادعاء كماله، وعدم حاجته إلى أي إضافة حداثية، إن عبر عن تمسك بأوصال الحضارة فإنه يعد من ناحية أخرى إعراضا ومغالطة معرفية تعزف عن مطالعة المعارف لحداثتها ومكابرة، دون تكليف النفس بتقصيها، وفي هذا ركون وكسل لا يفيد البحث اللساني العربي الحديث .

– إن منطلق بعض الحداثيين في رفض التراث اللغوي والتنصل منه بدعوى عدم صلاحيته لوصف اللغة المعاصرة، مبرر غير مؤسس ؛ لأن طبيعة البحث اللساني تقوم على التراكم، وبناء عليه فإن التراث ينبغي أن يأخذ مكانه في السيرورة التاريخية للبحوث اللسانية بغض النظر عن موافقة أطاريحه أو مخالفتها .

وإن اللسانيين الغرب الذين نالوا إعجاب الحداثيين العرب نلمحهم لا يلغون إرثهم الثقافي وإن كانوا قد يغرقون في نقده، وتسفيه أفكار أعلامه، ويدل على ذلك أنهم لا يقصون المراحل التي سبقت لسانيات دوسوسير لما يعرضون المراحل التاريخية التي مر بها الفكر اللغوي .

– لقد وقع كل من أنصار التراث والحداثة تحت طائلة الهيمنة المعرفية، فالمحافظون وقعوا تحت هيمنة التراث اللغوي العربي موضوعا ومنهجا، وتصورات ومصطلحات أيضا، فكان ذلك حاجزا بينهم وبين أية مقاربة جديدة[2]، وفي مقابل ذلك وقع الحداثيون تحت طائلة هيمنة الفكر الغربي الحديث، وبذلك فقد وقعوا في ربقة التقليد أيضا، ويدل ذلك على أن المنطلقات طغى عليها الطابع الذاتي الذي لا يستند إلى أسس علمية واضحة .

– إن الصراع بين التراث والحداثة لم يقم على المحاورة العلمية المؤسسة بين مضامين الأعمال التراثية، والنظريات اللسانية الحديثة، بل كان الصراع بين اللسانيين أنفسهم، في حلبة يرغب كل لساني الانتصار

[1] **ينظر : أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 39 – 40 .**

[2] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 28 .**

لنفسه فيها[1]، وبناء على ذلك نشأ صراع فكري يقوم على " التجاهل والنكران بدل التفاعل والحوار"[2]، وتطغى عليه عبارات الاتهام والتلاسن المتبادلة، فالتراثي في نظر الحداثي ميزته الجدل العقيم، وهو يدافع عن إحياء ما ولى وانتهى في نظره، كما أن الحداثي في نظر التراثي لا يعدو أن يكون مقلدا للسانيات الغربية لأغراض غير لغوية[3] .

ثانيا : الموقف الثاني : العلاقة بين النحو العربي واللسانيات :

لقد انبثق عن الحوار أو الصراع بين أنصار التراث والحداثة حوار آخر يكتسي طبيعة الاختصاص ؛ إذ ظهرت إشكالية العلاقة بين النحو واللسانيات أهي علاقة تقارب واشتراك أم علاقة اختلاف وافتراق؟، وفي هذا السياق نقف على مواقف مختلفة :

1/ موقف المناصرين للنحو التراثي: لقد اصطدم أنصار هذا النحو باللسانيات الحديثة ومفاهيمها، إذ لم تجد استساغة لديهم، فأقاموا بينهم وبينها حجابا كثيفا، وزادوا تشبثا بالتراث الذي حاولوا جاهدين أن يقنعوا القراء باكتماله، وعدم حاجته إلى علوم أجنبية تحاوره أو تدرسه وتعيد النظر فيه، وتمكن في اعتقادهم أن " مشكل المعطيات بالنسبة للعربية (القديمة والحديثة على حد سواء) قد حل في النحو التقليدي، وأنه يكفي جرد أمهات كتب النحو واللغة القديمة، للاهتداء إلى الضالة المنشودة "[4].

وانطلاقا من هذه النظرة فإن التراثيين المحدثين يرون أن العلاقة بين اللسانيات والنحو تقوم على الضدية والتنافر والافتراق، ومن ممثلي هذا الاتجاه محمود الطناحي الذي رفض محاولات التقريب بينهما، فقد وصف بنبرة تهويلية تقديم النحو العربي من خلال المناهج اللسانية الحديثة بأنه " الخطر الماحق والبلاء المتردي "[5].

ويظهر أن انتصار الباحث للنحو في صورته التراثية الأولى لم يؤد به إلى رفض تقديمه من خلال اللسانيات الحديثة فحسب، بل أدى به إلى رفض محاولات تيسيره الداخلية التي لا تمت بصلة للمناهج

---

[1] **ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 65 .**

2ينظر : نظرية اللسانيات النسبية ، ص 65.

3 ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

4 اللسانيات واللغة العربية ، ص 53 – 54 .

5 في اللغة والأدب بحوث ودراسات ، ص 507 .

اللسانية الحديثة في منطلقاتها، فقد وصل به الرفض إلى حد وصف جهود التيسيريين بأنها " أضحوكة الأضاحيك ومهزلة المهازل "[1]، وأن الاهتمام بما جاء فيها " باب من الشر عظيم "[2] .

2/موقف أنصار اللسانيات: يقف رأيهم موقف النقيض من أنصار الموقف سالف الذكر ؛ إذ يرون أن رأيهم يسلم إلى الرجعية والتخلف بعد ظهور اللسانيات الحديثة التي وصفوها بشتى أوصاف العلمية والموضوعية داعين إلى " إعمال اللغة الواصفة المستمدة من اللسانيات الغربية"[3]، ومبررهم في ذلك أن الدراسات النحوية القديمة تحتوي على " معطيات ناقصة"[4] ، وأن الآلة الواصفة عند النحاة القدامى " ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال "[5] .

ونرى أن هذين الموقفين يتسمان بالتعنت والتعصب للتراث أو الحداثة مع تقديم تبريرات لا ترقى إلى أن تكون أسسا علمية مؤسسة، وقد تفطن ثلة من النقاد اللسانيين والباحثين لهذا التعصب الناشئ عن هيمنة التراث أو اللسانيات على ذهن كل طرف، فحاولوا النظر باعتدال وإنصاف .

3/ موقف أنصار الاعتدال والنقد: نلمح هذا الموقف في نوعين من النقد لدى الباحثين :

3-1 نقد إجمالي : بين من خلاله النقاد العلاقة بين النحو واللسانيات في صورة تتسم بالعمومية والبعد عن التفصيل وبيان ميزة كل منهما، و يركز هذا النقد على مواطن الالتقاء والافتراق بينهما، ومن ممثلي هذا الاتجاه هادي نهر الذي اعتبر العلاقة التنافرية بين النحو التراثي واللسانيات التي أراد بعض الباحثين أن يسوق لها إنما هي صراع مفتعل تنفيه قاعدة التطور الملازمة لأي فكر عربي وإنساني[6] ، فهو لا يراها قضية صراع ولكنها صورة قطعية بين الموقفين، ويخلص إلى أن الحل للخروج من هذه الوضعية " أن يستمر النحوي العربي في تطوير مناهجه ليكون متواصلا مع الحداثة بشرط ألا يتم ذلك على حساب الانقطاع على الأصول"[7].

---

1 في اللغة والأدب بحوث ودراسات ، ص 541 .

2 المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

3 نظرية اللسانيات النسبية ، ص 54 .

4 اللسانيات واللغة العربية ، ص 54 .

5 المرجع نفسه ، ص 61 .

6 أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 298 .

7 المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

ويظهر أن هذا الرأي يتغيا إحداث التقارب بين النحو التراثي واللسانيات، ولكنه لم ينطلق من خصوصيات كل منهما لبيان الأوجه التي يمكن أن تسهم في خلق التقارب بينهما .

ووقفنا على رأي آخر حيال هذه القضية نراه أبين من سابقه، وهو رأي عبد السلام المسدي الذي ذهب إلى " أن اللسانيات إقرار للنحو وتجاوز له في نفس الوقت "[1]، وفي هذا إشارة إلى أن هناك نقاط اشتراك وتداخل بين النحو واللسانيات ولكنها لا تصل إلى الاتفاق والتطابق، ويبدو أن المسدي يميل إلى أن ينضوي النحو ضمن اللسانيات دون إلغاء، وبذلك يذوب الصراع القائم بينهما[2] .

وقد عَدَدْنَا رأيي هادي نهر والمسدي في النقد الإجمالي لأنهما لم يفصلا في بيان أوجه الاختلاف والاشتراك بين النحو واللسانيات توطئة للرأي المتخذ، وإنما شخصا الحال ليخلصا مباشرة إلى الرأي المرتضى.

3-2 نقد تفصيلي : ويتسم بالانطلاق من أسس واضحة ومعالم منهجية متبعة في سبيل الوصول إلى ما يرمي إليه، ومن الآراء النقدية التي حاولت معالجة العلاقة بين النحو واللسانيات برؤية تفصيلية مؤسسة رأيٌ لطه عبد الرحمان، ويتجلى تأسيسه في :

3-2-1 عدم خلوصه إلى إقرار رأيه مباشرة ورأسا، وإنما مهد لذلك بشروط لابد من توفرها في الناقد[3] لكي تكون مقابلة النحو باللسانيات ذات فائدة علمية، وهي:

- أن يحيط الناقد اللساني إحاطة كافية بالنماذج النظرية اللسانية تركيبا وتصنيفا .
- أن يحيط بالأصول النظرية، والمنطقية والرياضية التي انبنت عليها المناهج اللسانية .
- ألا يكتفي بمحاكاة النماذج اللسانية الموجودة، بل يجب أن يكون قادرا على اصطناع نماذج مبتكرة مستوفية للشروط النظرية ومُضاهية للنماذج المنقولة من اللسانيات الغربية .
- أن يكون عالما بالنحو العربي متمرسا بأدق آلياته الوصفية والتحليلية[4] .

---

1 اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 42 .

2 ينظر : المرجع نفسه ، ص 105 .

3 استخدم طه عبد الرحمان مصطلح الباحث اللغوي، وارتأينا أن نستعمل مصطلح الناقد موافقة لموضوع البحث، ولأن الصفات التي يتميز بها هي نفسها التي ينبغي أن تتوافر في الباحث اللغوي .

4 ينظر : سؤال اللغة والمنطق ، طه عبد الرحمن ، سلسلة رسائل ، طاية ، الإمارات ، رقم 01 ، 2010 ، ص 11 .

ومنطلق هذا التحديد للشروط التي ينبغي أن تتوفر في الناقد الذي يعالج هذه المسألة من أنها خاضعة لتوجهاته الفكرية والمرجعية، الأمر الذي يجعل السلامة من الشخصنة النائية عن الموضوعية غاية صعبة المنال، ولذا اشترط الأستاذ طه شروطا لا تتوافر إلا في من تنصل من الميولات، وانكب في معالجة القضية بعيدا عن الانتصار للتراث أو الحداثة الذي لنفس المرء فيها حظوظ وعلات، كما تبين الشروط المقدمة أن هناك قلة قليلة من الباحثين الذين يمكن أن تنطبق عليهم كاملة، وبناء عليه فإن الادعاءات التي يطلقها كل فريق بحاجة إلى إعادة نظر .

3-2-2 عرض رأي كل فريق ومناقشته : بدأ الأستاذ طه بعرض موقف الحداثيين وادعائهم " بأن النحو العربي قد نفذت طاقته التجديدية، وأنه يجب الاستغناء عنه باللسانيات الحديثة "[1]، وكان رده على رأيهم بسيطا محملا بالانبهار ؛ إذ انطلق من أن مقدرة النحاة القدامى والنظرية والمنهجية تفوق بكثير مقدرة اللغويين العرب المحدثين[2]، ولذا لا يمكن الاستغناء عن جهودهم ووضعها طي النسيان والتجاهل .

إن تحكيم آليات النقد اللساني المؤسس على رأي طه عبد الرحمان حيال موقف الحداثيين من النحو العربي يقودنا إلى افتقاده لحجج داعمة، وأمثلة مؤسسة لكي لا يكون مجردا، ولتُنفَى عنه تهمة الانتصار للقديم لسبقه وقدمه فحسب .

وأما موقفه من ادعاء التراثيين المحدثين " الاستغناءَ بالنحو العربي وحده والصد عن المناهج اللسانية الحديثة "[3]، فينبني على المفهوم الذي انبنى عليه الموقف، ولذا قسمه إلى قسمين :

-1 إذا كان المفهوم من الادعاء ضرورة اجتناب تسليط أساليب اللسانيات الغربية على النحو العربي، والتطبيق الأعمى للمناهج المستحدثة عليه، وإلصاق أحكام جازمة على التراث النحوي[4]، فهذا ادعاء مسلم به وجدير بالموافقة .

-2 وأما الادعاء الثاني فهو الوقوف عند حدود التراث النحوي، واستبعاد كل تكوين في اللسانيات الحديثة، وكل تطلع إلى معرفة مناهجها فيرى الأستاذ أن هذا الادعاء من الصعب التسليم به نظرا لما يترتب

1 سؤال اللغة والمنطق ، ص 11 .

2 ينظر : المرجع نفسه ، ص 11 – 12 .

3 المرجع نفسه ، ص 12 .

4 المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

عليه من نتائج لا تفيد النحو بقدر ما تسهم في تجاهله وتحنيطه، وقدم النتائج التي تنجر عن أخذ هذا الموقف، ومنها :

– إن النحو العربي لا يُنصر بإنكار اللسانيات الحديثة، بل من الممكن أن ينجر عن ذلك الإنكار ازدياد سوء التقدير له خاصة إذا وضع المنكر في ذهنه أن وجود النحو موقوف على هذا الإنكار، ففي ذلك شك في قيمة النحو في حد ذاته .

– قد يفوت الإبعاد الكلي للمناهج اللسانية الحديثة على الناقد فرصة الاستفادة من آليات منهجية ونظرية تؤهله لتجديد الاعتبار للنحو العربي، وقد يكون وسيلة لإقناع الباحثين بالعودة إلى إعادة النظر في حياضه .

– إن عدم إحاطة الناقد المناصر للتراث النحوي بآليات اللسانيات يجعله غير قادر على رد التحامل والتهجم على النحو العربي من لدن الخصم، ولا يمتلك أولوية التصديق والثقة في كلامه، لا سيما وأن للخصم وسيلة جذب يتكئ عليها، وهي سمة الجديد الذي تتشوف النفس إلى اكتشافه عكس القديم، وإن كان متمثلا في النحو العربي على جلالة قدره في أنفس العرب[1].

ونخلص من رأي الأستاذ طه أنه يقف موقفا وسطا ؛ إذ يرفض التفريط في القديم، كما لا يرضى الاكتفاء به وحده، دون إيلاء للسانيات أي اهتمام، ويفضل خلق حوار لساني بينهما، يفيد من خلاله كل منهما من الآخر، وينقده ويصوب هناته، ولكن دون أن يلغيه .

وتناول حافظ إسماعيلي علوي العلاقة بين النحو واللسانيات، مستهلا معالجتها بالتركيز على الخصوصيات الابستمولوجية لمفاهيم المجالين وأبعادهما الخاصة، والظروف التي نشأ فيها كل منهما .

وقد انبنت دراسته على الإقرار بفضل اللسانيات، وتأثيراتها في شتى العلوم ؛ ولذا فإنه يرد على اعتقاد التراثيين المحدثين القائم على أن الانفتاح على اللسانيات هو حكم بالضياع على النحو العربي، وقد دعم موقفه بتقديم إسهامات اللسانيات في تطوير قضايا النحو وتحديثها، والتي استفادها من أستاذه مصطفى غلفان، ونذكر منها :

– تُعَرف بالمبادئ العامة التي تقوم عليها البنيات الذهنية للغات الطبيعية، أي الآليات المعرفية والإدراكية للغات .

[1] **ينظر : سؤال اللغة والمنطق ، ص 12 – 13 .**

– توضحُ الأرضيةَ المنهجيةَ لبناء الأنحاء وتبرير اختيارها من حيث صياغتُها وأشكالها وعلاقتها باللغات انطلاقا من الشروط الداخلية والخارجية اللازمة في الأنحاء مثل التعميم والبساطة والوضوح .

– تساعد اللسانيات في الكشف عن حقيقة البنيات النحوية بشكل أعم وأوضح وأبسط، وانطلاقا منه يمكن للنحو إعادة صياغة القواعد المعيارية صياغةً تتحقق في درجات عالية من التعميم والشمول والبساطة والدقة والوضوح .

– فهمٌ أعمق للغة ذاتها مما يمكن من إعادة النظر في كثير من الأفكار الموروثة[1] .

ويتوصل الأستاذ علوي من خلال هذه المعطيات إلى أن العلاقة بين النحو واللسانيات ليست علاقة تنافر وافتراق، وإنما هي علاقة إفادة واستفادة، ولكن دون أن ينفي وجود خصوصيات إبستمولوجية لكل منهما، ويعني ذلك أن هناك فروقا بينهما لا يمكن أن نغفلها في سياق النقد اللساني تلبية لرغبات إعلامية ترويجية غير مؤسسة .

ونستحضر في هذا السياق بعض الفروق التي بينها اللسانيون الوصفيون، – وإن كنا لا نرى أنها مقبولة على وجه الإطلاق — ومنها اعتبارهم " النحو مقاربة معيارية لأنه يهتم بما ينبغي أن يكون عليه اللسان من حسن التركيب وضبط القواعد كتابة واستعمالا، وأما اللسانيات فهي بالأساس رؤية وصفية أو تفسيرية للظواهر اللغوية كم دون إصدار للأحكام القيمية[2] .

ونرى أن هناك أوجه اشتراك بين النحو واللسانيات، على نحو اشتراكهما في الموضوع والمنهج، إذ كلاهما يتخذ من اللسان موضوعا للدراسة، بالإضافة إلى أن كليهما يعتمدان المنهج الوصفي[3]، وإن كان لكل منهما مرجعيته وظروف نشأته .

وهناك من نظر إلى أن العلاقة بينهما قد تكون مبنية على التكامل، ومن ذلك أن النحو يعتبر ممارسة تطبيقية، باعتباره سبق اللسانيات بقرون، وأما اللسانيات فممارسة تنظيرية لاحقة[4] ، والتنظير ليس من قبيل

1 ينظر : في اللسانيات العامة ، ص 200 – 202 ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 94 .

2 ينظر : المرجع نفسه ، ص 191 – 192 .

3 ينظر : البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، ياسين بوراس، رسالة ماجستير ، إشراف صالح بلعيد ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر، 2014 ، ص 16 .

4 ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

الاختراع، بل هو أقرب إلى اكتشاف المتحقق بالفعل، وفضل المكتشف في تسليط الضوء على الجانب النظري الذي كان واضحا في ذهن من قبله، فلم يعيروه اهتماما[1] .

ولكي نخرج من النقاش غير المؤسس حيال علاقة النحو باللسانيات ينبغي أن يتنازل أنصار كل من الفكرين اللغويين عن بعض تعنتهم وتعصبهم الناشئ عن الرغبة في التقليد، وقابلية الهيمنة التي تعطل عجلة التجديد، ومعالجة قضايا اللغة العربية المعاصرة .

وللتقريب بين النحو واللسانيات كان قمنًا باللسانيين الرواد أن يهيئوا ظروف نقاش جاد وموضوعي أيضا، وذلك بأن يقدموا اللسانيات على أنها " علم شكل ومنهج وأسلوب وطريقة معالجة وبحث"[2] ، لا باعتبارها أفكارا لغوية صدامية غاياتها هدم ما قبلها من منجزات، وتقزيم صورة العلوم اللغوية الأخرى من خلال النظر إليها على أنها تفوق الأنحاء اللغوية رصانة، وإنما بتقديمها في صورة علم نظري ومنهجي من شأنه أن يخدم النحو العربي[3] وصفا وتحليلا ونقدا وتوجيها، وإسهاما في مده بآليات إجرائية تجعله قادرا على مواكبة التجديد في دراسة اللغة العربية المعاصرة التي لها ظروف وخصوصيات لا تشتمل عليها اللغة الحجاجية التراثية.

وإن الصراع حيال علاقة النحو واللسانيات، – وإن كان يحمل جوانب غير منهجية ومؤسسة، وطغت عليه الذاتية والعصبية أحيانا – فإنه في المقابل كان مسهما في تأسيس الكتابة النقدية النحوية الحديثة والنقد اللساني النحوي وتكوين معالمهما النظرية والمنهجية أيضا .

وإننا نرى أن للسانيات دورا مهما في الكتابة النحوية الحديثة وتصنيف توجهاتها، ولذا قسمنا الكتابة النقدية النحوية الحديثة من منطلق الاستناد لهذا العلم فيها من عدمه إلى قسمين : **كتابة نقدية نحوية داخلية وأخرى خارجية** .

1 ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي ، ص 32 – 33 .

[2] أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 321 .

[3] ينظر : البحث اللساني في الفكر المغاربي ، ص 19 .

المبحث الثالث : الكتابة النقدية النحوية الداخلية ممهدةً للكتابة الخارجية :

مفهوم الكتابة النقدية النحوية الداخلية:

هي الكتابة التي تعالج الدراسات التي تتناول قضايا وموضوعات نحوية تتوزع بين الجانبين النظري والتطبيقي في العصر الحديث، وميزتها في أن الرؤى والنظريات التي تعتمدها كمرجعية نقدية غير بعيدة عن نظرية العمل المنقود[1]، وعلى وجه التخصيص تتمثل هذه الكتابة في الدراسات التي نقدت النحو العربي التراثي، ولكن باستخدام آلياته المنهجية، والاستناد إلى نظرياته، وإن هي خالفتها في بعض ما تدعو إليه .

ويمكن أن يطلق عليها تسمية الكتابة النقدية النحوية المحافظة أيضا، وذلك لأنها " قامت على أساس قبول النحو التقليدي في جملته، ثم أجرت فيه بخفة أو بقوة يد التعديل والتبديل لتحقق ما ترمي إليه من إصلاح وتيسير، باقية مع ذلك في حدود الإطار العام للنحو. ولعل ذلك راجع إلى أن تلك المحاولات لم ترتكز ارتكاز مباشرا على نظرات ومناهج الدرس اللغوي الحديث "[2] .

وبناء على هذا التمهيد نرى أن الكتابة النقدية الداخلية تنقسم إلى قسمين :

أولا : الكتابة النقدية النحوية الداخلية المحضة :

وهي الكتابة النقدية النحوية التي لم يظهر فيها أثر للسانيات الحديثة، وإنما ينطلق نقدها للتراث النحوي العربي من مفاهيم التراث ذاته، وتشمل هذه الكتابة الدراسات التي تتناول الكتابات النقدية الحديثة برؤية تراثية في المصطلحات والنظريات والأسس النظرية والمنهجية .

وقد ظهرت هذه الكتابة في المراحل الأولى لنقد النظرية النحوية العربية التراثية، " ولا سيما في بدايات الانفتاح على العالم الغربي الحديث التي نفذها الباحثون العرب " المصريون " الموفدون إلى الجامعات الغربية، وتكاد الدراسات اللغوية العربية الحديثة تجمع على أن تلك البدايات قد بدأها رفاعة الطهطاوي في عام (1873م) في كتابه المبسط (التحفة المكتبية في تقريب العربية) "[3] تم تلتها محاولات عديدة تندرج في هذا النوع، من أبرزها **جهود شوقي ضيف** .

---

[1] **ينظر : النحو العربي القديم والنقد الساني الوصفي الخارجي ، ص 100 .**

[2] **في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، عبد الوارث مبروك سعيد ، دار القلم ، الكويت ، ط1 ، 1985، ص 98 .**

[3] **اتجاهات تيسير النحو العربي الحديثة – دراسة وصفية – نسرين عبد الله شنوف ، ص 333 . موقع .www Alfaonlaine .org / .**

لقد شغلت قضية نقد النحو بغرض تيسيره على المتعلمين ذهن شوقي ضيف فضرب فيها أشواطا كبيرة، وخلف وراءه تآليف عدة تنشد تلك الغاية، وقد كانت البادرة الاستهلالية التي فتقت رغبة النقد لديه تحقيقه لكتاب ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة سنة 1947 م الذي يعد من أبرز الكتابات النقدية التراثية للنظرية النحوية ؛ إذ قدم للتحقيق بمدخل طويل بين فيه تصور ابن مضاء القرطبي لتيسير النحو.

و يمكن تلخيص هذا التصور الذي كان شوقي ضيف يبدي اهتماما وموافقة له في هذه النقاط :

1 – تنسيق أبواب النحو بحيث يستغني عن طائفة منها بردها إلى أبواب أخرى .

2 – إلغاء نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث والقياس وإلغاء التمارين غير العملية .

3 – إلغاء الإعراب التقديري في الجمل والمفردات مقصورة ومنقوصة ومبنية .

ويدل على موافقة شوقي ضيف لما جاء في كتاب ابن مضاء تلك الإشادة التي ضمنها هذه العبارات : " وإنه لحريّ بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التي ترهقهم من أمرهم عسرا، ولن يكلفنا ذلك جهدا، فقد مهّد ابن مضاء الطريق أمامنا، أليس يدعو إلى إلغاء نظرية العامل وقد طبق ذلك على أبواب من النحو؟ إذن فلنعمّم هذا التطبيق، فننصرف انصرافا تاما عنها وعن كل ما يتصل بها، وإن إلغاءها يتيح لنا أن نصنّف النحو بشكل آخر، تستمر فيه مواد النحو القديمة، ولكن يُغيَّر نسيجها ويُكيَّف على أصل آخر هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها، وكذلك الأمر بالنسبة لإلغاء كل تأويل وتقدير في الصيغ والعبارات، فذلك يريح الناس من عناء ولغو قلما فهموه، وإذا فهموه لم يحسنوا فهمه؛ لأنه يخرج في كثير من صوره عن منطق الناس ومألوف عقولهم.."[1] .

ولم يتوقف شوقي ضيف عند هذا الإطار النظري للنقد التيسيري، بل مضى قدما يوسع دائرة رؤيته راغبا في وصولها إلى أبواب الجهات الرسمية، وهو ما حدث سنة 1977 م من خلال تقديمه مشروعا نقديا تيسيريا لمجمع اللغة بالقاهرة، مستندا فيه إلى رؤية ابن مضاء القرطبي سالفة الذكر، ومن المقترحات التي قدمها في مشروعه :

1 – حذف الأبواب الخاصة بكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وما ولا ولات، والقيام بإدراجها في أبواب أخرى أكثر مناسبة لموضوعها، فكان وأخواتها مثلا تدرج في باب الحال .

2 – إلغاء بابي التنازع والاشتغال .

[1] **الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ،تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط2 ، 1982 ، 47 – 48.**

3 – إلغاء تقدير النيابة في العلامات الفرعية [1]. وقد أقر المجمع معظم الآراء التي جاءت في المشروع سنة 1979 م[2].

وقد تناول شوقي ضيف مشروعه في كتب أخرى أخذت طابعا تطبيقيا للأفكار النظرية الآنفة، ومن الكتب التي تضمنت ذلك : تجديد النحو سنة 1982 م وتيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده سنة 1982 م ، وتيسيرات لغوية سنة 1990 م .

وقد عرض الأستاذ شوقي رؤيته النقدية المقتبسة بشيء من التفصيل الذي شمل إبداء ملاحظات على بعض الجهود النقدية الحديثة على نحو الأفكار الواردة في كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى في كتابه تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده ، وأبرز معالم نقد النحو في هذا الكتاب :

-1 دلالة العنوان : تضمن عنوان الكتاب مصطلحين بارزين وهما التيسير والتجديد، ويبدو المصطلح الأخير أكثر قربا ودلالة على النقد، ويدل التجديد في اللغة على تصيير أمر ما جديدا[3]، ويرمي عند واضعيه إلى " فك الحصار عن التراث النحوي ليعود طليقا بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود غضا طريا بعد الجفاف في محاولة لإصلاحه وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية دون المعالجات الكلامية والتقسيمات المنطقية "[4] .

وقد ارتبط هذا المصطلح نظريا في نظر خالد بسندي بالدراسات التي اعتمدت الحذف والاختصار والإلغاء استنانا بمحاولة ابن مضاء القرطبي سالفة الذكر في التمهيد، والتي شجعت من انتهجوا " التيار النقدي أن يتناولوا النحو بالنقد والتمحيص، والدعوة إلى التجديد والتطوير"[5]، وتقف جهود شوقي ضيف مثالا بارزا على هذا النوع من الطرح في الدراسة .

---

[1] **ينظر : مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984 ، ياسين أبو الهيجاء ، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، 1929 – 2008 ، ص 234 – 235 .**

[2] **ينظر : موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق، علاء اسماعيل الحمزاوي ، مقال على الانترنيت . /http:// www.aw-dam.org/trath**

[3] **ينظر : المعجم الوسيط ، ص 109 .**

[4] **ينظر : نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري ، مطبعة المجمع العراقي ، 1990م ، ص 10 .**

[5] **محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج – نقد ورؤية) ، خالد عبد الكريم بسندي ، مجلة الخطاب الثقافي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ع3 ، 2008 ، ص 64 .**

-2 بيان المرجعية النقدية : لا يفتأ شوقي ضيف في جل كتاباته النحوية يشيد بنقد ابن مضاء القرطبي للنظرية النحوية، ويعد جهده مرجعا أثيلا أسهم في تشكيل رؤيته النقدية، ومن العبارات التي ذكرها في هذا السياق : " وواضح أن ثورة ابن مضاء على النحو ومطولاته تفتح الأبواب على مصاريعها لتصفيته من شوائب التقديرات للعوامل والمعمولات المضمرة والمحذوفة ومن شوائب التعليلات الثواني والثوالث وشوائب الأقيسة والتمارين غير العملية، وبذلك مهد ابن مضاء لتخليص النحو من صعابه وتعقيداته "[1] .

-3 عرض محاولات تيسيرية نقدية سابقة : عرض الأستاذ أفكار بعض الجهود النقدية السابقة تمثلت في كتاب إحياء النحو، ومقترحات لجنة المعارف المصرية التي كان عضوا فيها، وقرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية لسنة 1945م[2] ، وأبدى بعض الملاحظات حيالها في خطوة تأسيسية، وتقويضية أيضا لبعض ما ورد في تلك الأعمال بغية السماح لرؤيته النقدية أن تجد محلا لها في خضم ما سبقها من محاولات وجهود .

-4 إعادة تنسيق الأبواب النحوية : دعا في مشروعه إلى الاكتفاء بالأبواب الأساسية في النحو وهي خمسة وعشرون بابا في نظره : باب المبتدأ والخبر – باب إن وأخواتها – باب لا النافية للجنس – باب الفاعل – باب نائبه – باب المفعول به – باب المفعول المطلق – باب المفعول فيه – باب المفعول لأجله – باب المفعول معه – باب الاستثناء – باب الحال – باب التمييز – باب العدد – باب حروف الجر – باب الإضافة – باب إعمال المصادر والمشتقات – باب النعت – باب التوكيد – باب العطف – باب البدل – باب النداء – باب أسماء الأفعال – باب ما لا ينصرف – باب إعراب المضارع ونصبه وجزمه – باب نوني التوكيد[3] .

وفي مقابل هذه الأبواب النحوية التي يراها أساسية دعا إلى حذف أحد عشر بابا نحويا فرعيا تيسيرا على الناشئة، والأبواب المقصودة هي : باب كان وأخواتها – باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس – باب كاد وأخواتها – باب ظن وأخواتها – باب أعلم وأخواتها – باب التنازع – باب الاشتغال – باب الصفة المشبهة – باب اسم التفضيل – باب التعجب – باب أفعال المدح والذم – باب كنايات العدد – باب الاختصاص – باب التحذير – باب الإغراء – باب الترخيم – باب الاستغاثة – باب الندبة[4]،

---

[1] **تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط2 ، 1986 ، ص 25 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 27 – 47 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 55 – 56 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 56 .**

وتنبغي الإشارة إلى أن الأستاذ شوقي لم يخرج بهذه الخطوة الأبواب المذكورة وأمثلتها من النحو، وإنما حاول أن يدرجها في أبواب أخرى بينها أواصر مشابهة وقربى، ومن ذلك إلحاق كان وكاد وظن وأعلم وأخواتهن بباب المفعول به على اعتبار أنها أفعال تامة لا ناقصة، فما بعدها فواعل، والمنصوبات أحوال أو مفاعيل وفقا لنوع الفعل من حيث التعدي واللزوم[1]، وترتب عن هذا الإلحاق إلغاء باب ما ولا ولات لأنها مشبهات بليس، .

-5 إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي : اهتدى شوقي ضيف في ذلك برؤية ابن مضاء القرطبي، ورتب عن إلغاء هذين الإعرابين :

- إلغاء تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور .
- لا تقدير لعمل أن المصدرية في المضارع .
- لا تقدير لعلامات فرعية في الإعراب .
- إلغاء نيابة علامات فرعية على علامات أصلية في الإعراب .

نقد المحاولة :

لا يمكن أن ننكر جهود شوقي ضيف في نقد النحو رغبة في تيسيره ولكن من يطالعها يكتشف أنها تكاد تكون منسوخة من محاولة ابن مضاء القرطبي، مع تميز في التفصيل والتطبيق، وهناك بعض الملاحظات المسجلة عليها أيضا :

1 – إن النقد التيسيري عند شوقي ضيف يركز على المادة النحوية من خلال الاختصار والحذف وإعادة التصنيف، ولايولي أهمية كبيرة للمنهج، إذ عالج التيسير بعيدا عن توجيهات النظريات التعليمية على الرغم من أنها كانت حينذاك شائعة يلهج بها الطلاب فضلا عن المتخصصين والدارسين .

2 – إن إلحاق بعض الأبواب بباب واحد وإن كان يدعو إلى الاختصار، ولكن قد يترتب عليه تشويش لذهن الطلاب المبتدئين الذين ألفوا دراسة تلك الأبواب على الحالة التي هي عليها.

1 ينظر : تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده ، ص 50 – 52 .

3 – إن أهم ميزة في كتاب شوقي ضيف سالف الذكر هي اشتماله على مناقشة أصعب الأبواب النحوية وتاريخ تدوينها ومشكلاتها بصورة دقيقة وعلمية، وقد تمثل في ذاتها التجاء المؤلف مرة أخرى إلى آراء ابن مضاء القرطبي ما عدا نظرية العامل، فقد بقي ملتزما بها[1] .

4 – تحدث شوقي عن سر تراجعه عن إلغاء نظرية العامل عندما يتكلم عن رؤية إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، وينتقد إلغاءه لمؤشر من مؤشرات هذه النظرية، وهو علامة الفتحة ؛ إذ ينجر عنه عدم وجود " مفعول به ولا مفعول مطلق ولا مفعول فيه ولا مفعول لأجله ولا مفعول معه ولا استثناء ولا حال ولا تمييز، وواضح أن هذا الإلغاء يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة في تصورها لأساليبها "[2].

5 – إن ما دعا إليه الأستاذ شوقي من حذف لبابي التنازع والاشتغال يمكن أن يجد منا الموافقة ، شريطة أن تحذف من الكتب الموجهة للمبتدئين دون حذفها من الكتب المتخصصة، ومسوغ حذفها يعود إلى ما انطوت عليه من تكلف في الشرح والأمثلة المصنوعة أيضا .

6 – إن التعليل والتأويل ليسا دائما منطويين على التكلف والتمحل، بل قد يكونان ضرورين إذا كان في استخدامهما زيادة فهم وتوضيح للمتعلمين .

7 – يلاحظ المطلع على كتابات الأستاذ شوقي أنها على ما فيها من ملامح التجديد في بعض الفصول إلا أنها موغلة في التراث النحوي القديم، إذ إن " النحو ظل في التصنيف الجديد محافظا على هيكله العام مع عرض الصيغ المتنوعة للعربية عرضا تفصيليا " [3]، وقد برر ممدوح عبد الرحمان مرجعية بعض الرؤى التي تهدف إلى إلغاء أبواب مهمة من النحو العربي وحذفها بقوله : " ولا أقول إن الدكتور ضيف من دعاة الوصفية البنيوية أو أنه تأثر بأساتذة غربيين لكنه في ظني سلك هذا المسلك لمهمة أسندت إليه ولتحقيقه كتاب الرد على النحاة ومسايرته لحركات النقد والإصلاح والتوجيه للنحو العربي في العصر

1 ينظر : دراسة نقدية في تطور فكرة التجديد في النحو العربي عند شوقي ضيف ، محمد باقر حسيني – أحمد حنيفي زاده ، مجلة أهل البيت ، ع 12 ، ص 124 .

2 ينظر : تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده ، ص 29 .

3 موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق ، ص 46 .

الحديث "[1] التي لم تستند إلى اللسانيات بمفهومها الحديث وهذا ما جعلنا نصنف جهوده في الكتابات النقدية الداخلية .

ونُدرج في هذا النوع من **الكتابة النقدية الداخلية** جهود إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » الذي ظهر في يناير 1937م، ويعده بعض الباحثين أول المحاولات النقدية العربية للنظرية النحوية التقليدية في العصر الحديث[2]، وسنتبين أبرز الأفكار النقدية الواردة فيه :

-1 دلالة العنوان : ورد في عنوان الكتاب – الذي اقترحه طه حسين على الكاتب وألح عليه في وسم مؤلفه به فكان كذلك – مصطلح دال على النقد ألا وهو« الإحياء »[3] ، الذي يدل في المنظور التحليلي النحوي في ضوء كتاب الأستاذ مصطفى على وجه الخصوص على الحذف والإلغاء والتجديد وإعادة الترتيب أيضا، وقد ارتبط هذا المصطلح " بإلغاء نظرية العامل النحوي، واستئصال جذورها، وما تستلزم من تقديرات وتأويلات، وارتبط المصطلح كذلك بحذف بعض الأبواب النحوية لتيسير قواعده، وتسهيل تناولها، وإعادة النظر في الحركة الإعرابية "[4] .

2- الهدف من الكتاب : لقد استهل إبراهيم مصطفى محاولته بتوصيف لواقع تعلم النحو وتعليمه في عصره، في قوله : " كان سبيل النحو موحشا شاقا، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضا، ويزيدني من الناس بعدا، ومن التقلب في هذه الدنيا حرمانا، ولكن أملا كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة، أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين أصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها " [5] .

وتقوم هذه المحاولة على أساسين هما:

---

[1] العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب ، ممدوح عبد الرحمن الرمالي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، دط ، 1996 ، ص 61 .

[2] ينظر : في إصلاح النحو العربي ، ص 99 .

[3] لقد وضح طه حسين مفهوم هذا المصطلح بتعبير أدبي في قوله : " فالكتاب كما ترى ، يحي النحو لأنه يصلحه، ويحي النحو لأنه ينبه إليه من اطمأنوا إلى الغفلة عنه، وحسبك بهذا إحياء " . إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، دار الآفاق العربية ، دط ، 2003 ص –ج –.

[4] محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي ، ص 60 .

[5] إحياء النحو ، ص – أ – .

1 – إن النحو هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة وتؤدي المعنى، ويعتقد أن النحاة لم ينظروا إليه من هذا المنطلق، بل إنهم حسبوه علما يعرف به أواخر الكلم إعرابا وبناء، وفي هذا تضييق لدائرة البحث النحو وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير [1] .

2 – استبعاد الفلسفة الكلامية، فالأستاذ مصطفى حملها مسئولية جر النحاة إلى نظرية العامل وألجأتهم إلى التقدير والتعليل أيضا [2] .

وقد كان لهذين الأساسين أثر على الآراء النحوية لإبراهيم مصطفى، وعلى رؤيته النقدية أيضا، ومن أبرز آرائه التفصيلية نذكر :

أ – ليست حركات الإعراب حكما لفظيا فحسب، بل هي دوال على المعنى، وجاء هذا في سياق حديثه عن منهج النحاة القدامى في الدراسة النحوية، ويبين هذا في قوله : " على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى " [3] .

ب – لقد خص كل علامة بالدلالة على حكم إعرابي، فالضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة و أما الفتحة فيرى أنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وهي بمثابة السكون في لغة العامة [4] .

ويتصور أن هذه النظرة تسهم في جمع ما فرقه النحاة في أبواب متعددة في باب واحد، فأبواب المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تجتمع في بوتقة واحدة بحكم أن كلا منها مسند إليه[5] .

جـ – ليست هناك علامات أصلية وأخرى فرعية، فهو لا يأخذ بهذه الرؤية ؛ لأن الإعراب بالحروف (الفروع) ليس إلا مَطْلا وإشباعا للحركات (الأصول) فحسب[6] .

---

[1] **ينظر : إحياء النحو ، ص 01 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 31 – 32 .**

[3] **المرجع نفسه ص 41 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 50 .**

[5] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 53 – 71 .**

[6] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 109 .**

نقد المحاولة :

لقد قوبلت محاولة إبراهيم مصطفى بعدة نقود وجه بعضها للمنهج المتبع، ووقفت أخرى على الأصول التي انتهى إليها الباحث، مبينة ما اكتنفها من خلل وفساد، ويعتبر كتاب الشيخ أحمد محمد عرفة النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة من أبرز تلك النقود، لأن صاحبه خصصه لنقد هذه المحاولة.

1 – يعتبر بعض الباحثين أن كتاب إحياء النحو يعد أول محاولة نقدية شاملة للتراث النحوي العربي في العصر الحديث[1]، ونعتقد أن هذا الوصف لا يراد منه أنها استقطبت كل قضايا التراث النحوي بالنقد، وإنما يقصد بالشمول– في نظري – أنها قد تناولت النظريات المتحكمة في قضايا النحو تناولا عاما، لم يخص نحويا معينا ولا نظرية محددة من نظريات النحو العربي بالنقد، وإنما أطلقت أحكاما نقدية تشمل منهجية هذا النحو في عمومه، بدليل أن المؤلف قصر بحثه على نحو الأسماء فقط .

2 – ما أتى به إبراهيم مصطفى لم يكن فيه بدعا لم يسبق إليه، بل إن جل الأفكار التي عرضها منثورة في ثنايا تراثنا النحوي، ومن ذلك أن ما ذهب إليه من إعراب الأسماء الستة بحركات ممطولة هي فكرة لأبي عثمان المازني (249 هـ) و ما ذكره عن الفتحة بأنها الحركة الخفيفة عند الوصل ودرج الكلام هي لقطرب (206 هـ)[2]، وفكرة الرفع علم الفاعلية والجر علم الإضافة هي فكرة للزمخشري (538 هـ) [3]، وأما فكرة إلغاء نظرية فقد سبقه إليها ابن مضاء القرطبي (592 هـ) كما سلف وأن بينا .

وبناء على هذا فإن إبراهيم مصطفى لم يأت بشئ بكر، ولكن الموضوعية تقتضي منا ألا نغمطه جهده في جمع هذه الأفكار واستلهامها وتنسيقها على الضوء الذي تصوره .

3 – إن ما ذهب إليه من أن الرفع علم الإسناد والجر علم الإضافة وإن كان قريبا إلى الوصف اللغوي، ولكنه غير مطرد، فاسم (إن) وأخواتها على الرغم من أنه مسند إليه ولكنه منصوب، وقد انتبه الأستاذ إلى أن هذا الباب يضعضع ما بنى فسارع إلى تخطيء النحاة في فهمه مقابل سلامة قواعده، ولكي يبرهن على صدق دعواه راح يحلل شواهد لها أحكام خاصة لكي تغلق ثغرات بنائه[4] .

---

[1] **ينظر : في إصلاح النحو ، ص 98 ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 28 .**

[2] **ينظر : الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ،ط3 ، 1979 ، ص 70 .**

[3] **ينظر : شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، ج1 ، دط ، دت ، ص 71 – 72 .**

[4] **ينظر : إحياء النحو ، ص 64 – 67 .**

4 – إن إبراهيم مصطفى على الرغم من تحفظه على التأويل والتقدير إلا أنه من الناحية العملية لم يستطع الخلاص منهما، فهو لكي يبرهن على صدق قاعدة الرفع علم الإسناد ذهب يؤول شواهد أغلبها تصدق عليها القاعدة التوجيهية : الدليل إذا لابسه الاحتمال سقط به الاستدلال .

5 – ولا نوافق إبراهيم مصطفى في تجريده الفتحة من الدلالة ؛ لأن هذه العلامة الإعرابية لم ترد في اللغة العربية هملا، بل إن لها أثرا في بيان بعض الوظائف النحوية التي لا تدل عليها علامة الضمة أو الكسرة، ولولم يكن لها هذا الأثر لألغي باب المنصوبات من كتب النحو، ولألغيت الفتحة من ديوان الحركات ما دام السكون يقوم مقامها، وينجر عن هذا الرأي تعطيل للوقوف بالسكون الذي يعد سمة من سمات الفصحى[1] .

6– لقد جمع الأستاذ في محاولته بين غايتين إحداهما علمية نقدية وأخرى تعليمية تربوية، تجلتا في " ثقل مشاغل التدريس وهواجسه التطبيقية على صياغة نقده للتراث النحوي وتوجيه فرضياته (الضمنية) حول العلم عامة والدراسة اللغوية بصفة خاصة"[2]، وهي مماهاة مغلوطة تسببت فيها السمة التجريبية لدى الباحث الناتجة من " قلة التنظير للممارسة العلمية وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعية "[3].

وقد انجر عن الرؤية التجريبية غياب تصور واضح لهدف الكتاب، فظهر عليه الخلط بين الجوانب النظرية والتطبيقية، فنتج عن ذلك تسوية المؤلف بين مقتضيات البحث اللغوي ومقتضيات التدريس، ويعني ذلك أن الخصائص المحبذة في التدريس تصبح ضمنيا هي الخصائص المطلوبة في النحو التخصصي العلمي[4]، وسينجر عنه التقليل من قيمة كتب كثيرة في التراث النحوي لأنها قصدت التأسيس للنظرية النحوية معتمدة الجدل والفرضيات العلمية والمنطقية أيضا .

7 – لقد صنفنا هذه المحاولة في الكتابات **النقدية النحوية المحضة** على الرغم من أن بعض الباحثين يشير إلى اشتمال المحاولة على بعض آثار التفكير اللغوي الحديث منطلقا من ظروف تاريخية ظهر فيها

---

[1] **ينظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، دط ، 2003 ، ص 77 .**

[2] **المنوال النحوي العربي ، ص 20 .**

[3] **المرجع نفسه ، ص 12 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 16 .**

الكتاب ومنهم عز الدين المجدوب الذي يستند في ذلك إلى أن مصطفى إبراهيم عرف بعض المفاهيم اللسانية " بحكم انتمائه إلى هيئة التدريس بالجامعة, وقد كان منها زملاء له مستشرقون، ثم هو يناقش بعض آراء المستشرقين في أصل الإعراب" [1] .

ولكن المطلع على الكتاب يلمح أن آثار الفكر اللغوي الاستشراقي الذي يغلب عليه المنهج التاريخي والمقارن، وإن بدت ظاهرة في بعض مباحث الكتاب على غرار مبحث أصل الإعراب[2]، " ولكنها لا توجه البحث، أو تأخذ به نحو نظام أو نموذج جديد "[3]؛ ولأن هذا التوظيف لم يكن مقصودا وموجها كان حظ المباحث اللسانية الحديثة ضئيلا في الكتاب لا يصل إلى الحد الذي يجعلها ميزة فارقة أو مزاملة للتناول التقليدي المحافظ للمباحث النحوية، وفي تقديم طه حسين للكتاب شهادة على الذي ذهبنا إليه في قوله : " تقرأه فلا تحس أنك تُنتزع من النحو القديم انتزاعا، وإنما تحس أنك تمعن فيه إمعانا ، وكأنك تقرأ كتب الأئمة المتقدمين من أعلام البصرة، أو الكوفة أو بغداد"[4]، ومراعاة لهذا الملمح صنفنا المحاولة في الصنف سالف الذكر.

ولعلنا لا نلوم المؤلف على هذا الوضع لأن علم اللسانيات لم تكتمل صياغة فرضياته الكبرى المؤسسة له والضابطة لمجاله[5] وقت ظهور الكتاب .

وفي ذيل الحديث عن هذه المحاولة ينبغي أن نقر بجهد الأستاذ إبراهيم مصطفى، ولكننا ننبه إلى أن الإحياء في هذه المحاولة كان عن طريق التغيير والحذف، ولا يعني أن ما قام به يتسم بالجدة، كما أننا خلصنا إلى أن الكاتب وقع في ما نفر منه، نفر من التعقيد فوقع في شراكه من خلال تلك التأويلات التي ترهق ذهن المبتدئ، وما هذا إلا نتيجة مباشرة لعدم تفريقه بين الكتابة التيسيرية والكتابة النقدية الموجَهة للمتخصصين .

---

[1] **المنوال النحوي العربي ، ص 23 .**

[2] **ينظر : إحياء النحو ، ص 43–47 .**

[3] **العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 66 .**

[4] **إحياء النحو ، ص – ط – .**

[5] **ينظر : المنوال النحوي العربي ، ص 21 .**

ثانيا : الكتابة النقدية النحوية الداخلية المتأثرة باللسانيات :

من المحاولات النقدية ذات الرؤية التيسيرية الرائدة محاولة **مهدي المخزومي** تلميذِ إبراهيم مصطفى، وقد أودع أفكاره في كتابيه : **في النحو العربي نقد وتوجيه** (**1964م**) **وفي النحو العربي قواعد وتطبيق** (**1966م**) ،وقد تضمن الكتاب الأول الآراء والأفكار النظرية، وأما الثاني فقد جاء متمثلاً التطبيق على تلك الأفكار .

1 – دلالة العنوان : لقد ورد في عنوان الكتاب الأول مصطلح يدل على الغاية من الكتاب، ويتمثل في مصطلح النقد والتوجيه لبعض المفاهيم في النحو العربي، وبذلك فهو يشير إلى ما نحن بصدده في هذا البحث صراحة .

2 – يتصور المخزومي أن التيسير لا يتم من خلال الحذف والاختصار، وإنما ينبني على العرض الجيد للمادة النحوية، ويرافقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس النحوي، وقد بين في مطلع كتابه الأول السبيل العملي إلى ذلك الإصلاح، يقول : ، وجلي من هذه العبارة أن المخزومي قد سلك سبيليْ ابن مضاء القرطبي وأستاذه إبراهيم مصطفى في الرؤية التيسيرية.

3 – الغاية من الكتاب : وضح الأستاذ مهدي أن مؤلفه يهدف إلى تحقيق غايتين أساسيتين هما :

الأولى : تخليص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه فكرة العامل .

الثانية : تحديد موضوع الدرس النحوي، وإعادة ما اقتطع منه من دروس قد سقطت من حساب النحاة في نظره [1].

ولقد لخص الغاية من البحث في قوله : " فقد حاولت في هذه الفصول – ما وسعني إلى ذلك – أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل " [2].

ويظهر أن المخزومي يحمل فكرة العامل الأخطاء والشوائب التي اشتمل عليها الدرس النحوي، ويعتقد أن إبطال هذ الفكرة يقتضي إبطال كل ما كان يبنى على العامل من تقديرات متمحلة لم تكن لولا

[1] **في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 16 – 17 .**

[2] **المرجع نفسه ، ص 16 .**

التمسك بها، وبطل كل ما عقد النحاة من أبواب أساسها القول بالعامل كالتنازع والاشتغال[1] .

ولشدة سخط المخزومي على فكرة العامل فإنه قد حملها مسئولية الخلل الذي تصوره في منهج النحاة، حيث يرى أنها هي التي جعلتهم لا يعرفون " موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث " [2].

وقد جره هذا الموقف إلى تسليط وابل من النقد على النظرية النحوية القديمة، وزامله نقد جارح للنحاة أيضا، ومن الأمثلة على ما ذكرنا نقده لدراسة النحاة للجملة، متهما إياهم بعدم البحث فيها إلا في ثنايا الفصول، إذ لم يشيروا إليها إلا حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر ومن هنا أصاب هذه الدراسة الجمود وحرمت مصادرها حيوتها [3].

4 – مرجعية الدراسة النقدية : لقد وضح مصطفى السقا في تقديمه لكتاب : في النحو العربي قواعد وتطبيق الفكر اللغوي والنحوي الذي اتخذ منه المخزومي مرجعية لرؤيته النقدية النحوية، وأبرزها :

أ – النحو الكوفي :إن من يطالع كتب المخزومي يلمحه شديد الاعتداد بآراء الكوفيين والدفاع عنها، ومن الأمور التي استعارها من النحو الكوفي بعض المصطلحات، ومنها مصطلح الأداة بدل الحرف والخفض بدل الجر والفعل الدائم بدل اسم الفاعل .

ب – توجيهات ابن مضاء القرطبي : لقد كان للمفاهيم التي أودعها ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة تأثير واضح في رؤية المخزومي النقدية والتيسيرية أيضا، ومن أبرزها : الرغبة في إسقاط العامل ورفض العلل الثواني والثوالث و رفض التأويل والتقدير، إضافة إلى القول بجواز تقديم الفاعل على الفاعل .

ج – آراء إبراهيم مصطفى : لقد أثرت آراء الأستاذ مصطفى على تلميذه المخزومي في نقده العام وفي القضايا الجزئية التي رام من خلالها تيسير النحو أيضا، ومنها : إخراج العطف من التوكيد من باب التوابع، فقد خلص إلى أن التوابع تضم تحتها النعت وعطف البيان وخبر المبتدأ، كما ساند أستاذَه في أن النصب ليس أثرا لعامل، لأن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة لكل ما ليس داخلا في نطاق الإسناد أو الإضافة[4].

---

[1] **في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 16 .**

[2] **المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 34 .**

[4] **ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، لبنان ، ط2 ، 1987 ، ص 04 – 05 .**

وعلى الرغم من أن رؤيته ارتكزت على المفاهيم التراثية و الحديثة المحافظة أيضا، فإن المطلع على كتابي المخزومي سالفي الذكر يكتشف مدى استفادته من أفكار المنهج الوصفي الحديث الذي أطلق عليه في كتابه التطبيقي مصطلح المنهج العلمي الحديث ؛ إذ حاول أن يستلهم أصداء أفكاره التي لم يطلع عليها في مصادرها، وإنما قال بها أهل عصره، وسرت مع قلمه، ومن أبرزها اعتبار أن الفلسفة والمنطق مفسدان للدراسة اللغوية، كما استفاد من الدراسات اللسانية التاريخية المقارنة وأحكام تتعلق بعائلة الألسنة السامية[1] في بناء تصوراته النقد تيسيرية، وقد استخلص حلمي خليل إرهاصات هذين المنهج المنهجين عند المخزومي، ولخصها في النقاط الآتية:

– ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحو لغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوبا .

– النحو دراسة وصفية تطبيقية .

– النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور .

– النحو متطور أبدا لأن اللغة متطورة أبدا .

– النحوي الحق هو الذي يجري وراء اللغة ويتبع مسيرتها .

– وظيفة النحوي أن يسجل ملاحظاته ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة اللغة واستعمالات أصحابها .

– النحوي يستند إلى استقراء واع .

– ليس للنحوي أن يفلسف أو يبني على حكم من أحكام العقل .

– اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع[2] .

ومن الشواهد الإجرائية على استناد المخزومي إلى المنهج الوصفي التفريق بين مستويات الدرس اللغوي الصوتية والصرفية والنحوية في البحث ليكون الدارس في " درسه أوضح حدودا، وأعم فائدة، وأن ينبري لكل موضوع دارسون مختصون، يتناول كل فريق منهم موضوعه بإحاطة وعمق" [3] .

---

[1] **ينظر : المنوال النحوي العربي ، ص 27 .**

[2] **العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 68 –69 .**

[3] **في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 27 .**

وقد ظهر هذا التوصيف في كتابه في النحو العربي قواعد وتطبيق ؛ إذ استهله بالدراسة الصوتية متناولا حروف الهجاء ومخارجها وصفاتها، ليعرج إلى المستوى الصرفي وما يتعلق بالكلمة وبنيتها، ليثلث بالمستوى النحوي وما يدور في فلكه من تأليف الجملة وأنواعها وما يتعلق بها موضوعات، ولمحنا ذلك في دراسته حول مدرسة الكوفة النحوية أيضا ؛ إذ رسم للدارس الخطوات العملية التي ينبغي أن يتبعها في الدراسة اللغوية لكي يكون عمله مرحليا وممنهجا **في اللسانيات العامة** [1] .

نقد المحاولة :

إن محاولة المخزومي وإن كانت تنم في مجملها على فهم صاحبها العميق بتوجهات النحاة وبآرائهم فإنها قد وقعت في بعض المثالب والهنات ومنها :

1 – يبدو جهد المخزومي أكثر قربا من النقد النحوي بمفهومه العلمي مقارنة مع عمل أستاذه إبراهيم مصطفى، إذ حدد الإطار المنهجي لنقده متمثلا إياه في إصلاح منهج النحو " من خلال اعتماد المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية، وتخليصها من كل مساوئ المنهج المعياري الذي جاء به النحاة العرب المتأخرون بوصفه منهجا يعول على أصول منطقية وفلسفية، أحالت الدرس النحو العربي إلى درس غريب عن طبيعة اللغة العربية "[2] .

ولكن هذا المنطلق الذي اجتثه من الوصفيين المحدثين يحمل صفات الاتباعية والتقليد للنحاة الغربيين الذين تلمسوا مواطن الخلل في النحو القديم في ما يشتمل عليه من مظاهر المنطق والفلسفة، ونرى أن هذا الإسقاط قد لا يصدق على مؤلفات نحوية عديدة في التراث العربي، وخاصة في بداياته إذ سلمت من هذه الصفات، بالإضافة إلى أن ما قد يعتقد أنه فلسفة ومنطق إنما هو خصوصية النظريات النحوية التي منحت التراث النحوي ميزته الخاصة .

إن استناد المخزومي إلى بعض أفكار المنهج الوصفي الحديث لا يدل على ضلوع بارز فيها يمنحه الانضمام إلى الوصفيين العرب المحدثين، وذلك لعدم اطلاعه على أفكاره من مصادرها مباشرة، ولغلبة الرؤية التراثية على عمله التي ساقته إلى اتباع المنهج الوصفي التراثي من خلال عودته إلى " ما جاء به النحاة

---

[1] **ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط2 ، 1958 ، ص 164 .**

[2] **النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما ، حيدر جبار عيدان – ضرغام علي محسن ، جامعة الكوفة ، العراق ، ص 129.**

العرب الأوائل كالفراهيدي والكسائي والفراء وغيرهم ممن سلكوا في نظره منهجا وصفيا ملائما لطبيعة اللغة العربية" [1] ، وإذا دققنا في آرائه فإننا نجد أن المنهج الوصفي التراثي الذي تمثله يبرز في ترجيح آراء النحاة الكوفيين وتقديمها على آراء المدرسة البصرية .

2 - لقد خالف المخزومي المفهوم النظري الذي ارتضاه لتيسير النحو، فهو يرى أن التيسير لا يكمن في الاختصار والحذف وإنما في العرض، ولعله قد جانب ذلك كله، فقد راح يحذف أبوابا، ويصنف أخرى ضمن تصنيفات مغايرة .

وإننا لا نرمي من هذا إلى أن نحجر الباحث على آراء النحاة، ونرغمه على عدم مخالفتها، وإنما الذي نقصده ألا يشوش ذهن التلاميذ بقضايا توجه إلى المتخصصين لا إلى المبتدئين، وإلا بطلت نية التيسير .

3 – لقد وقع المخزومي في الخطأ المنهجي الذي وقع فيه أستاذه إذ لم يفرق من الناحية العملية بين النحو التعليمي التربوي والنحو العلمي التخصصي، إذ مزج " بين تيسير النحو وإعادة النظر في منهجه مع ما يستتبعه ذلك من مماهاة مغلوطة بين مقتضيات صناعة التدريس ومقتضيات البحث النظري " [2].

4 – لم يتسلح المخزومي بمبادئ النقد الموضوعي في نقده لآراء النحاة القدامى، ويدل على هذا رميه إياهم بالخلط والجهل والفساد، وإسرافه في نقدهم دون أن يقدم البديل في كثير من الحالات، وكان الأشبه به أن يحترم لهم وجهة نظرهم، وألا يأخذهم بما أخذهم به مع أنه لم يخرج عنهم في كثير.

5 - حاول حلمي خليل أن يقف على مدى اتباع المخزومي للمنهج الوصفي الحديث الذي ظهر متأثرا به في كتابه النحو العربي نقد وتوجيه، وقد خلص إلى أن جهد المخزومي جاء متعدد الألوان لا ينتمي إلى القدماء ولا إلى المحدثين، ويظهر ذلك جليا في طاقم المصطلحات التي أوردها، إضافة إلى أن المخزومي قدم نقدا للنحو وللنحاة، ليتيح لنفسه الاستفادة من علم اللغة الحديث، ولكنه ظل في الواقع أسير المنهج القديم في معظم حيثياته، رغم ما وسمه به من منطقية وفلسفة كلامية [3].

---

[1] **النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان ، ص 127 .**

[2] **المنوال النحوي العربي ، ص 25 .**

[3] **ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 79 – 80 .**

وما ذكرناه عن بعض معالم النقد النحوي عند المخزومي من هنات لا ينقص من جهوده التي اتسمت بكثير من صفات التأسيس، كما أنها تعد موطئة للنقد النحوي الخارجي وللجهود التي تمثلته بالنظر للمفاهيم اللسانية الحديثة التي استلهمتها .

وفي آخر هذا الفصل نحاول أن نلخص أهم النقاط المميزة للنقد النحوي الداخلي:

– النقد الداخلي هو الذي يستند إلى نظرية أو مرجعية من ذات العمل المنقود تاريخا أو فكرا ومفهوما.

– لا يعني عدم استناد النقد الداخلي للسانيات في التحليل، أن بعض النقاد لم يطلعوا عليها، ولكن نلمح أنهم لم يتمكنوا من تكييف نقدهم بأفكارها، لصعوبة ذلك، ولقلة انتشار المفاهيم اللسانية في التحليل حينذاك .

– اعتمد هذا النقد على حذف بعض الأبواب، وتضمين بعضها في بعض، ولكن ذلك لم يمكنه من التفلت من المدونة التراثية في المصطلحات والنظرية، بدليل أن رواده لم يستطيعوا تقديم بديل عنها.

– كان هذا النقد ممهدا للنقد النحوي الخارجي الذي سنتناوله في الفصل الآتي، وذلك لأنه وطأ الطريق للسانيين المحدثين لإعادة النظر في التراث النحوي بكل جرأة، ولأنهم قد تأثروا به تأثرا جعلهم يتخندقون في رغبة التيسير والإصلاح بدل النقد الذي رفعوه شعارا لأعمالهم .

الفصـــل الـــرابـع

الكتابة النقدية النحوية الوصفية :

الأسس والقضايا

المبحث الأول : النقد الوصفي لمنهج النحاة العرب

المبحث الثاني : النقد الوصفي لنظريات النحو العربي

المبحث الثالث : تقييم الكتابة النقدية النحوية

الوصفية

الفصل الرابع : الكتابة النقدية النحوية الوصفية : الأسس والقضايا

مدخل :

مفهوم الكتابة النقدية النحوية الخارجية :

هي الكتابة التي تروم نقد النحو العربي باعتمادها المباشر على النظريات اللسانية الحديثة ومناهجها، محاولةً الاتسام بالعلمية والموضوعية من خلال ذلك[1]، وسبب إطلاق مصطلح الخارجية عليها هو استنادها إلى نظريات مستجلبة ومستوردة من إطار حضاري وثقافي يختلف عن المجال الحضاري والثقافي العربي[2]، وإقامتها كمرجعية نقد للنحو العربي، فوجه الاختلاف بينها وبين الكتابة النحوية الداخلية في مصدر المرجعية النقدية .

ونشير إلى أن الاستناد إلى النظريات اللسانية الأجنبية في النقد لا يقتضي بالضرورة إلغاء المرجعية النقدية النحوية الداخلية، ولكن تَغْلبُ المفاهيم اللسانية الحديثة على تفكير الناقد وعلى توجيهاته من الناحية النظرية والتأسيسية على وجه الخصوص، وقد تجره إلى دحض الأسس والنظريات التي قام عليها النحو التراثي وتقويضها، ولكن من الناحية العملية فقد تنجذب الدراسات النقدية إلى الكتابة الداخلية لأسباب نستجليها في ثنايا مباحث الفصل .

وسنتناول في هذا الفصل أبرز الكتابات النقدية النحوية الخارجية مبرزين أهم أصنافها التي تجلى فيها هذا النوع من النقد في الثقافة اللسانية العربية، ومبينين أهم أسسها، والكتابات المقصودة هي : الكتابة النقدية النحوية الوصفية، والتحويلية، وقد نستمد من آراء الكتابة النقدية التأصيلية إذا دعت الضرورة لذلك سبيلا .

لقد أتيح لمفاهيم الفكر اللساني الوصفي أن تنتشر في الغرب بظهور كتاب دوسوسير الموسوم بـــ : محاضرات في علم اللغة الذي طارت شهرته في الآفاق ؛ لأنه جاء مقوضا للمناهج التحليلية التاريخية والمقارنة سعيا نحو دراسة اللغة دراسة علمية موضوعية في نظر أصحاب هذا الاتجاه وقد وجد الوصفيون

[1] ينظر : في إصلاح النحو العربي ، ص 173 .

[2] ينظر : النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي ، ص 100 .

الغرب في إبراز نقائص النحو القديم[1] منفذا لتوطيد أفكار منهجهم اللساني، ومسوغا لجعله بديلا عن المناهج السالفة له .

ومن الأفكار المتضمنة في النحو التقليدي، والتي سعى الوصفيون لإزالتها وتقويضها :

– تحديد قواعد اللغة بناء على فهم المعنى أولا، ومعنى ذلك أن القواعد تتحدد وفقا للدارس نفسه، ويعني ذلك تقديم النحو على أساس ذاتي .

– يهتم النحو التقليدي بمعرفة العلة، نتيجة لصدوره عن الفكر الأرسطي .

– اعتبر هذا النحو الجملة الخبرية أساس البحث اللغوي، ومن ثم تحددت أقسام الكلام حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط، وأما الأنماط الأخرى من الجملة فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالا منحرفة من الجملة الخبرية .

– لم يميز النحو التقليدي بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، على حين أن لكل منهما نظاما خاصا قد يختلف اختلافا كبيرا عن صاحبه، بل إن هذا النحو ركز اهتمامه على اللغة المكتوبة، بل على أنواع منها أيضا .

– خلط النحو التقليدي مستويات التحليل اللغوي خلطا شديدا ؛ إذ لا تتحدد أسس التحليل الصوتي والصرفي والنحوي في نسق منهجي واضح، وإنما تتداخل تداخلا يؤدي إلى تناقض الأحكام في كثير من الحالات [2].

وقد سار الوصفيون العرب على خطى نظرائهم من الغرب، فقد رأوا أن يمكنوا لهذا المنهج في الثقافة العربية بمحاولة إزالة بعض **الأوهام العامة** التي ترسخت في ذهن الباحث العربي نتيجة تقليد الإرث اللغوي القديم، ومنها :

– إن القارئ العربي سيشرع في قراءة هذا العلم الجديد وفي ذهنه مسلمات لا يسلم بها هذا العلم، ومنها مسألة أقسام الكلام، فالكلمة اسم أو فعل أو حرف .

– عدم التمييز بين الدراسة الوصفية والدراسة التاريخية للغة .

---

[1] يطلق عليه اللغويون المحدثون مصطلح النحو التقليدي traditional grammar وهو " النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء". النحو العربي والدرس الحديث ، ص 45 .

[2] ينظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص ، ص 47 – 48 .

– تصور اللغة العامية تصورا يكتنفه الخطأ أو يلابسه الوهم، فالعامية مستوى لغوي منحط، أو صورة فاسدة من الكلام العربي الفصيح، ويشتد الوهم بجماعة منهم فيرى أنها لا تجري على قواعد وأصول، ولا يسهل عليه أن يتصور أنها باعتبار ما لغة كأية لغة يمكن الكشف عن قواعدها، ووصف حقائقها، ويعني ذلك أن مفهوم العلاقة بين اللغة واللهجات، ومفهوم تطور اللغات لا يزالان غريبين عن أذهان كثير من الطلاب .

– ومن الأوهام العظيمة المتمكنة في أنفس غالبية الطلاب عدم التفريق بين النحو واللغة التي يدرسون نحوها، إذ يعتقد معظمهم أن العربية الفصحى هي النحو ذاته[1].

ومثلما نال النحوَ التقليدي عند الغرب من سهام النقد والانتقاد، كان للنحو العربي – باعتباره يتنزل منزلة النحو التقليدي – نصيب وافر من نقد الوصفيين العرب في الجانب المنهجي والإجرائي وصل إلى حد التهكم والسخرية عند بعضهم، ومن أبرز **الانتقادات** الموجهة له نذكر :

– إن النحو العربي تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وطغى هذا التأثر في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربي صوريا يهتم بالتعليل والتقدير والتأويل وليس واقعيا.

– لم يقعد النحو العربي للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما قعد لعربية مخصوصة، وإنما انتقى عربية مخصوصة رفيعة في الأغلب، المتمثلة في الشعر والأمثال والنصوص القرءانية .

– حدد النحويون الأوائل بيئة مكانية وزمانية للغة التي قعدوا منها، ويؤدي ذلك في نظر الوصفين إلى أن يمثل هذا النحو ناقصا لا يقدم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة .

– لم يميز النحو العربي حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا ؛ إذ يتداخل المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي في بوتقة واحدة[2].

وهذه النقود الموجهة للنحو العربي نجدها موزعة في ثنايا كتب الوصفيين العرب طرحا وتحليلا، وقد استُقطبت آراؤهم بالنقد من الدارسين المحدثين، وسنعرض في هذا الفصل أبرز القضايا الأساسية التي أسهمت في تكوين النظرية النحوية مع تحليل يروم الموضوعية ما وسعه إلى ذلك سبيلا .

[1] **ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 38 – 45 .**

[2] **ينظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص 48 – 52 .**

المبحث الأول : النقد الوصفي لمنهج النحاة العرب :

إن الكتب التي انتهجت المنهج الوصفي وعُنيت بنقد منهج النحاة العرب في الاستقراء والتقعيد ومسألة التأثير والتأثر بنحو اللغات الأجنبية عديدة وكثيرة أيضا، ولعل من أبرزها كتابين للسانيَيْن يعدان من رواد هذا المنهج في الثقافة اللسانية العربية، وهما : كتاب : **دراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن أيوب 1957 م** ، وكتاب : **اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان1958 م** .

أما كتاب عبد الرحمن أيوب " فعنوانه يدل على محتواه دلالة مباشرة، فهو نقد للتراث النحوي العربي قدم له ناقد قديم للنحو العربي هو الأستاذ إبراهيم مصطفى"[1]، وقد أثنى على هذا العمل ورأى أن في جهد الأستاذ أيوب إصلاحا يوشك أن يكون شاملا، ونور فجر صادق يضيء مناهج البحث اللغوي العربي[2]، ونلمح من موقف الأستاذ مصطفى من هذا الكتاب أنه يعده من محاولات إصلاح النحو العربي التي سارت على خطى جهود ذكرنا بعضها آنفا، ولكنها تميزت بالتجديد من خلال تمثل مناهج البحث اللغوي الحديثة المستلهمة من الدراسات الغربية، وهذا ما جعلنا نعدها في الكتابات النقدية الخارجية .

وقد تميز الطرح النقدي في هذا الكتاب بخصائص عامة نجملها في ما يأتي :

1- لم يكن منطلق الأستاذ أيوب في نقد النحو العربي نابعا من الدراسة التخصصية، وإنما دفعت إليه هموم تعليمية وقف عليه في تدريسه لهذه المادة في الجامعة ؛ إذ يقول في هذا الشأن :" رأيت حين عهد إلي بتدريس النحو العربي في دار العلوم، أن في مجرد تفسير عبارات النحاة نوعا من الاجترار العقلي لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه، ولا ينهض في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية"[3].

2- تأثر عبد الرحمن أيوب بالوصفيين الغرب واضح، ويتجلى في وصفه لعلماء اللغة العربية القدماء، والنحو العربي بمصطلح التقليدية[4]، ويشير هذا الوصف إلى الأستاذ يضع كل الجهود اللغوية التراثية والتي سارت على منوالها في العصر الحديث، سواء أكانت في النحو أم في غيره من المستويات موضع الدراسات التقليدية وما تحمله الكلمة من دلالة على الهنات والمثالب المنهجية والإجرائية، وهي خطوة تبرر الموقف الداعي إلى إحداث قطيعة معها، ولا يكون ذلك إلا بتبني مفاهيم اللسانيات الحديثة .

---

[1] **العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 168 .**

[2] **ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي ، ص – ح – تقديم الكتاب .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص – د – .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .**

يبدو أن هذا الكتاب مثل " ردة فعل للمفارقة المنهجية بين معرفتين مختلفتين تحصل عليهما عبد الرحمن أيوب، الأولى تراثية عربية، والثانية لسانية أجنبية، انتهت المفارقة عند حدود هذا الكتاب بانتصار منهجية المعرفة اللسانية على منهجيات المعرفة التراثية في علوم اللغة" [1]، وكان من نتائج هذا الموقف الذي أخذه الأستاذ أيوب حيال الدراسات اللغوية التراثية، أن بين أهم العيوب التي اكتنفت التفكير النحوي، ومنها :

– إنه يمثل نوعا من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظر به .

– إنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها .

– الخلط بين اللهجات في استخلاص القواعد .

– التأثر في مواضع عدة بالمنطق اليوناني وآراء أفلاطون اللغوية [2] .

3– تأثر الأستاذ بالوصفية الأمريكية ودعوته إلى دراسة اللغة العربية من خلال مفاهيم مدرسة تمثلها، ذكرها في مقدمة الكتاب في قوله : " وازدهرت اليوم مدرسة تسمى بالمدرسة التحليلية الشكلية school of formal analysis وتنوعت نظرياتها، وأصبحت الدراسة اللغوية في بعض صورها أشبه بالمعادلات الرياضية "[3] .

ويرى أن التفكير اللغوي الحديث الذي تمثله المدرسة التي ينتهج أفكارها يتسم بصفتين هما : الموضوعية والوصفية، وذلك في قوله : " وقد اتسم التفكير اللغوي في العصر الحديث بموضوعية البحث، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها "[4]، ويؤكد بهذا القول افتقار النحو التقليدي إلى هذين الأساسين، ولذا ينبغي قطع الصلة بمفاهيمه واستبدالها أيضا .

وقد قام نقد التفكير النحوي عند عبد الرحمن أيوب على أصول وأسس استقاها من المدرسة التحليلية

---

[1] **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 314 .**

[2] **ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي ، ص د – و ، في إصلاح النحو العربي ، ص 174 .**

[3] **المرجع نفسه ، ص هـ – و .**

[4] **المرجع نفسه ، ص هـ .**

الشكلية[1] أوجزها حلمي خليل في المبادئ الآتية :

– الوصفية مقابل التعليل الفلسفي والمنطقي .

– استبعاد المعنى، أو الدلالة، في تصنيف الوحدات اللغوية .

– الاعتماد على الشكل والوظيفة أساسا للتصنيف[2] .

وأما كتاب **اللغة بين المعيارية والوصفية** فقد حاول نقد منهج النحاة، وسعى إلى تقديم منهج بديل مستمد من التفكير اللغوي الحديث[3]، ونستشف من العنوان أنه يعقد مقابلة بين مفهومين هما : المعيارية والوصفية .

وسيرا على خطى اللساني سالف الذكر حاول **تمام حسان** أن يشخص الداء الذي أدى إلى تعقيد منهج النحاة، وبعد إطالة النظر توصل إلى " أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا "[4] .

ويتضح من هذا التوصيف الأولي أن بين عبد الرحمن أيوب وتمام حسان نقاطَ اشتراك، وإن اختلفت الألفاظ والمصطلحات، فوصف اللساني الأول للدراسات النحوية التراثية بالتقليدية يلتقي مع وصف الثاني إياها بالمعيارية، وكلاهما استمدا هذه الرؤية من موقف الدراسات الأروبية من نحوها القديم (التقليدي)، وكان الداعي إلى ذلك الحماس نشر المنهج الوصفي في الثقافة اللسانية العربية.

ويقف المطلع على ما ورد في الكتاب أنه يتلخص في **أمرين**، هما :

– الدعوة إلى المنهج الوصفي في دراسة اللغة .

---

[1] أسس هذه المدرسة ليونارد بلومفيلد الأمريكي، الذي رأى في بعض مقالاته وكتبه أنه لا يصح الاعتماد على نظريات العلوم الأخرى كالفيزياء والفلسفة وعلم الاجتماع في تحليل اللغة ؛ لأنها تقودنا إلى عمليات غير مادية كالفكرة والصورة والمفهوم، بل إن الاعتماد على فرضياتها سيقود إلى غموض العملية اللغوية، والبديل هو اعتماد الوصف الشكلي .
وقد واصل هاريس وتلامذته في ترسيخ أسس هذه المدرسة، من خلال تغاضيهم عن المعنى واستبعاد الدلالة من الوصف اللغوي لكونها تتعلق بعالَم المتكلم الخفي . ينظر : علم اللغة في القرن العشرين ، جورج مونان ، ترجمة نجيب غزاوي ، مطبوعات وزارة التعليم العالي ، دمشق ، دط ، 1972 ، ص 111 .

[2] العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 172 .

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 181 .

[4] اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان ، علم الكتب ، مصر ، ط4 ، 2000 ، ص 12 .

– نقد التفكير اللغوي العربي القديم، ووصفه بالمعيارية [1] .

وأهم النقاط التي ارتكز عليها الطرح النقدي في هذا الكتاب نجملها في **النقاط** الآتية :

1– كان الدافع لتمام حسان إلى المقابلة بين المعيارية والوصفية بغية تقصي أدواء النحو العربي وتعقيداته المنهجية والمعرفية، وهو بهذا لا يختلف عن دعاة تيسير النحو وإصلاحه في العصر الحديث، ولا يخرج عن مبرراتهم، وإن اختلفت طرق الطرح والمعالجة .

2– انتقد الأستاذ تمام الدراسات النقدية التي تناولت النحو العربي بالنقد، لأنها لم تستطع أن تشخص داء النحو العربي تشخيصا دقيقا ؛ لأنها انصرفت دون قصد إلى سرد أعراضه، فقد تكلموا في جزئيات النحو لا في صلب المنهج، ولذا فإنه فكر في أمر الدراسات اللغوية التراثية من ناحية المنهج مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة [2].

3– لقد تجلى من خلال الكتاب أن تمام يركز على اجتماعية اللغة من حيث هي عنصر من عناصر النشاط الاجتماعي والفردي، وانطلاقا من أن كل نشاط اجتماعي تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فاللغة من حيث هي نشاط اجتماعي يجب أن تدرس كذلك بالملاحظة والوصف، لتكون دراستها جدية منتجة[3] .

4– لقد انتهج تمام حسان المنهج الوصفي الذي أشاد به ورفع من شأنه في قوله : " إن المنهج الوصفي هو جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحاضر"[4]، ويظهر أن الوصفية التي تبناها هي وصفية تعنى بالمعنى عناية كبيرة[5] على عكس الوصفية التحليلية الشكلية التي انتهجها عبد الرحمن أيوب، والتي تحتكم إلى الشكل دون المعنى .

---

[1] العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 181 .

[2] ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 11 .

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 23 .

[4] المرجع نفسه ، ص 13 .

[5] يرى مصطفى غلفان أن تمام حسان جمع بين التحليل التوزيعي الذي يهتم بالجانب الشكلي لمستويات التحليل اللغوي وبين تصور فيرث الوظيفي القائم على اعتبار اللغة نشاطا إنسانيا مرتبطا بالثقافة التي تندرج فيها هذه اللغة. ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 181 .

5- لقد قابل الأستاذ تمام في الكتاب بين مفهومين في الدراسات اللغوية، وهما المعيارية والوصفية ؛ إذ ربط المعيارية بأمور استعمالية معترضا الربط بينها وبين المنهج، وربط بين الوصفية وبين أمور منهجية علمية[1].

6- حصر الأستاذ الجوانب المعيارية في الفكر اللغوي العربي عامة، وفي النحو بصورة خاصة في **ثلاثة أمور** :

- القياس والتعليل .
- الاحتكام إلى مستوى صوابي معين، والخلط بين المستويات الصوابية .
- اعتقاد علماء اللغة أن السليقة اللغوية ناشئة عن الطبع لا الاكتساب[2] .

7- تتلخص **مبادئ الوصفية** عند تمام حسان في **نقاط عدة**، نذكر منها :

- العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة رمزية .
- إن علم الأصوات " يقوم على تناول الصوت المنطوق بالوصف بعد أن يلجأ إلى تحديد حدوده في بيئته الصوتية " [3] .
- إن الاستقراء والتقعيد طريقان من طرق الوصف يتوسط بينهما أمر ثالث، وهو التقسيم [4] .
- اللغة منظمة متكاملة من الأجهزة تعمل كلها في اتجاه واحد، وهذه الأجهزة تتمثل في النظام الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي وموقف الباحث اللغوي من اللغة يماثل موقف الباحث من تشريح جسم الإنسان ؛ إذ يلاحظ الأجزاء وطرق تركيبها، وعلاقة كل جزء منها بالآخر[5] .
- حاول الأستاذ أن يلخص الفكرة الشاملة التي يقوم عليها المنهج الذي يتبناه، لخصها في قوله : " كل منهج من مناهج البحث في الوقت الحاضر يعنى أولا وأخيرا بالإجابة عن < كيف> تتم هذه

[1] **ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 12 .**
[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 39 – 100 .**
[3] **المرجع نفسه ، ص 118 .**
[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 149 .**
[5] **ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 188 .**

الظاهرة أو تلك، فإذا ما تعدى هذا النوع من الإجابة عن < كيف> إلى محاولة الإجابة عن < لماذا > تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد منهجا علميا بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين " [1] .

وبهذا الطرح المنهجي لمبادئ المعيارية والوصفية يحاول تمام حسان تخليص الفكر اللغوي العربي من العموميات التي زاملت محاولات التيسير والإصلاح الحديثة التي سبقته، ومن المزج بين المفاهيم الوصفية والتاريخية عند بعض رواد الفكر اللغوي الحديث، ومن الخلط بين مفاهيم فقه اللغة وعلم اللغة أيضا [2] .

وبهذه الميزات التي اشتمل عليها الكتاب فإنه جدير بأن يصنف ضمن الكتب النقدية الحديثة التي استلهمت مرجعيتها من المناهج اللسانية الحديثة في نقد التراث .

وينبغي أن نشير إلى أن الكتب التي تناولت نقد النحو وفق المنهج الوصفي لا تنحصر في الكتابين المذكورين آنفا فحسب ؛ إذ إن هناك كتبا عديدة في هذا السياق نذكر منها : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، والاستشهاد والاحتجاج باللغة في ضوء علم اللغة الحديث لمحمد عيد، ودراسات في علم اللغة لكمال بشر، والقياس في اللغة العربية لمحمد حسن عبد العزيز، ومناهج البحث في اللغة لتمام حسان، ونظريات في اللغة لأنيس فريحة وغيرها .

وقد تناول اللسانيون الوصفيون والباحثون الذين استندوا إلى هذا المنهج قضايا عديدة في الفكر النحوي التراثي، وأبرزها :

أولا : نقد محددات اختيار المادة اللغوية عند النحاة :

لقد ذَيَّل النحاة مبحث كلام العرب في مجال أصول النحو بعدة نقاط تحديدية لقبول المادة اللغوية المأخوذة منه، وهذه التحديدات اقتضتها المنهجية التي اتبعوها والظروف التي اكتنفت عملهم، وقد أصبحت هذه التحديدات محل نقاش ودراسة من الباحثين المحدثين، وأبرزها :

1 / السليقة اللغوية :

مفهومها : لغة : ذكر ابن منظور في معجمه معنى السليقة في اللغة ، يقول : " السليقة الطبيعة والسجية ، وفلان يقرأ بالسليقة أي بطبيعة لا بتعلم " [3] .

---

[1] **اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 50 .**

[2] **ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 191 .**

[3] **لسان العرب ، ص 192 .**

أما المعنى الاصطلاحي لمصطلح السليقة فإن هناك تباينا من الدارسين حوله، وسنتبينه فيما يأتي :

لقد اتخذ اللغويون السليقة سبيلا من سبل تحديد المادة اللغوية المقبولة للتقعيد، فقد تصوروا أن هذا المعيار يدل على فصاحة من تؤخذ عنه اللغة، وكان جلُّ اللغويين والنحاة القدامى ينظرون إلى السليقة على أنه طبع وفطرة راسخة في الجنس العربي، وهم بهذا ينفون إتقان العربية على غيره، وكأن هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء العرب ويختلط برمالهم وخيامهم، يورثه العرب لأطفالهم، وترضعه الأمهات لأطفالهن في الألبان[1].

وعلى الرغم من أن كلمة اللغويين القدامى كادت تتفق على أن السليقة اللغوية طبع وفطرة، فإننا نقف على رأي يذهب إلى أنها اكتساب وتَعوُّدٌ، ويمثله ابن خلدون .

لقد استخدم ابن خلدون (ت808 هـ) مصطلح « الملكة » للدلالة على حمل السليقة لمفهوم الاكتساب، وقد بين نظرته هاته في قوله : " والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال لأن الفعل يقع أولا وتعود منه للذات صفة، ثم تتكرر فتكون حالا، ومعنى الحال أنه صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة راسخة "[2] ، ويقول في موضع آخر عن الملكة إنها " تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع "[3]. وإن ابن خلدون بهذه اللفتات التي أودعها في مؤلفه «المقدمة» عن الملكة (السليقة) يكون قد سبق الدراسات الحديثة التي رأت في تكلم الإنسان باللغة ناتجا عن التمرن والتعود والممارسة[4].

وكانت نظرة الدارسين الوصفيين للسليقة نابعة من الدراسات اللسانية التي تؤكد على ارتباط اللغة بالمجتمع ما يجعل التكلم باللغة ناشئا عن الاكتساب والتعود والتدرب لا من منطلق أنها فطرة راسخة في دم العربي [5].

ومنهم إبراهيم أنيس الذي شرح الخطوات التي يصل من خلالها الطفل إلى السليقة، ومفادها أن الطفل يتعلم رويدا رويدا ففي البداية لا يكاد يشعر بخصائص كلامه من حيث الأصوات، وأبينية الألفاظ وتراكيب

---

[1] **ينظر : من أسرار اللغة ، ص 20 .**

[2] **مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن خلدون ، ضبط محمد الاسكندراني ، دار الكتاب العربي ، دط ، 2006 ، ص 508.**

[3] **المرجع نفسه ، ص 515 .**

[4] **ينظر : الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون ، محمد عيد ، عالم الكتب ، دط ، دت ، ص 25 – 144 .**

[5] **ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 76 .**

الجمل، إلى أن يصير لديه رصيد لغوي مع الأيام، إلى أن تتم مراحل نمو اللغة لديه، فيصير قادرا على الاسترسال، ويصبح مالكا للسليقة اللغوية عن طريق الاكتساب[1] .

وقد تناول اللساني الوصفي تمام حسان هذه المسألة مستخدما مصطلحين، هما الخليقة والسليقة :

أما الخليقة فإنه يرتضي لها معنى شبيها بمعناها اللغوي، ويقصد بها " أن الإنسان بطبعه مجبول على استخدام اللغة و أنه لا يستطيع أن يحيا في مجتمع إلا بواسطة هذه الأداة الخطيرة "[2]، فالمقصود بالخليقة أن الإنسان مزود بآلة النطق التي تمكنه من الكلام والمحادثة .

أما السليقة فيرى أنها " اكتساب لغة المجتمع الذي يعيش فيه المرء "[3]، والعلاقة التي تربط الخليقة بالسليقة أن الأولى تدفع إلى الثانية " أي أن طبع الناطقية يدفع إلى اكتساب لغة بعينها " [4] .

وما نخلص إليه أن الأستاذ تمام ينكر أن تكون السليقة طبعا في العربي، بل يشدد إنكاره هذا في قوله: " ولو كانت السليقة طبيعة في العربي ما وجد اللحن ولو تعاونت على إيجاده عوامل الأرض . والذي لا جدال فيه أن اللحن كان معروفا قبل الإسلام وبعد ظهوره " [5] . ونوافق الأستاذ تمام في الذي ذهب إليه، فالسليقة ناتجة عن الاكتساب وهي مرحلة من مراحله ؛ إذ يبدأ المتكلم مقلدا إلى أن يصل إلى إتقان اللغة ، والتكلم بطلاقة ، دون عناء ولا شعور بخصائص كلامه [6]، ولكننا لا ننكر أثر نشأة الفرد في بيئة اللغة التي يريد تعلمها منذ نعومة أظافره، وفي إتقانها إتقانا جيدا، وإن كان أصله النسبي من بيئة أخرى .

وانطلاقا من هذا الفهم للسليقة فإنه يتاح الاستشهاد بشعر الشعراء الذين هم من أصل غير عربي، إذا أتقنوا اللغة العربية، وتوفرت في كلامهم الفصاحة، والخلو من اللحن والخطأ أيضا.

2 / التحديد الزماني والمكاني :

لقد انجر عن فهم النحاة للسليقة تحديد زماني ومكاني للمادة اللغوية، راموا من خلالهما ضمان توفر النقاء و الفصاحة في المادة اللغوية التي استنبطوا منها القواعد .

---

[1] ينظر : من أسرار اللغة ، ص 19 .

[2] مقالات في اللغة والأدب ، ج1 ، ص 313 .

[3] اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 87 .

[4] مقالات في اللغة والأدب ، ج1 ، ص 325 .

[5] المصدر نفسه ، ص 324 .

[6] ينظر : دراسات وتعليقات في اللغة ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1414 ، ص 183 .

2 –1 التحديد الزماني :

لقد حدد النحاة إطارا زمانيا للمادة اللغوية الشعرية والنثرية :

أما **المادة النثرية** فقد جعلوها في قسمين : قسم مقطوع بحجيته، وهو الذي قيل في فترة زمانية محددة بقرابة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده، وقسم ثان تمثله المادة النثرية التي قيلت بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وقد فرق النحاة بين المنقول منها عن أهل البادية والمنقول عن أهل الحضر حيث استشهدوا بالأول، وتركوا الاستشهاد بالثاني [1].

أما **المادة الشعرية** فقد قسموا فيها الشعراء إلى أربع طبقات مرحلية :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى .

الطبقة الثانية : المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان .

الطبقة الثالثة : المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة : المولدون، ويقال لهم المحدثون كبشار بن برد وأبي نواس .

وقد أجمع النحاة على الاستشهاد بالطبقتين الأوليين، أما الطبقة الثالثة فقد مالوا إلى صحة الاستشهاد بكلامها، في حين استنكفوا و أعرضوا عن الاستشهاد بالطبقة الرابعة [2].

ومن خلال هذا التقسيم نخلص إلى أن النحاة توقفوا عن الاستشهاد بالشعر عند منتصف القرن الثاني الهجري أي إلى أوائل الدولة العباسية، وهي فترة زاد فيها اتصال العرب بالأعاجم .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض النحاة لم يلتزموا بهذا التحديد، ومنهم الزمخشري الذي استشهد بشعر أبي تمام، وقال فيه : " وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه " [3] .

---

[1] **ينظر : أصول التفكير النحوي ، ص 220 .**

[2] **ينظر خزانة الأدب ، عبد القادر البغدادي ، قدم له محمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ج1 ، ط1 ، 1998 ، ص 29 – 30 .**

[3] **الكشاف ، الزمخشري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ج1 ، ط2 ، 2001 ، ص 119 .**

وقد كان هذا التحديد محل انتقاد من اللسانيين الوصفيين، ومنهم محمد عيد الذي اعتبر الأساس الذي اعتمد عليه العلماء في تحديد عصور الاستشهاد أساس تفضيلي اعتمادا على الأعصار لا على المادة اللغوية في حد ذاتها[1]، إذ اعتبروا – في نظره – " كل ما هو قديم يحمل علامة الجودة، أما الحديث المعاصر فمحكوم عليه بالتزييف والرفض والإنكار" [2].

واقتناعا بمفاهيم المنهج الوصفي ورغبة في تطبيقه على اللغة العربية يدعو محمد عيد إلى دراسة لغتنا الفصحى دراسة وصفية في عصورها المختلفة وصولا إلى العصر الحديث، وذلك باختيار نماذج موثقة من النصوص التي وصلت إلينا ممثلة كل مرحلة من مراحل اللغة شعرا ونثرا [3] .

ويبدو من خلال رأي محمد عيد أن الوصفيين لم يستطيعوا الفكاك من الانتقاء والاختيار لمدونة محددة على الرغم من أن المنهج الذي استندوا إليه يدعو إلى دراسة المدونة اللغوية المقصودة دون تمييز .

وقد أبدى تمام حسان عدة ملاحظات على التحديد الزماني لاختيار المادة اللغوية، مستندا في ذلك إلى أفكار المنهج الوصفي، ومن تلك **الملاحظات** :

– يرى أن النحاة وقعوا في مخالفة منهجية، فقد شمل تحديدهم الزماني مراحل زمانية متعاقبة من تاريخ اللغة ، لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها [4].

– ويرى أنه كان على النحاة أن يدرسوا كل مرحلة من المراحل دراسة وصفية على حدة [5].

– لام النحاة في تحديد الاستشهاد بمراحل معينة، وكان في الإمكان أن تجري دراسة اللغة على مراحل وعصور باستقراء ما يجد من النصوص إلى يومنا هذا [6] .

ولكن الأستاذ انتبه إلى الظروف التي رافقت عمل النحاة، فحاول التماس بعض الأعذار لهم، منها:

– إن المنهج الذي سلطه على عملهم لم يكن معروفا في زمانهم .

---

[1] **ينظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط3 ، 1988 ، ص 131 .**

[2] **المرجع نفسه ، ص 132 .**

[3] **ينظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص 151 – 152 .**

[4] **ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 32 .**

[5] **ينظر : المصدر نفسه ، ص 32 .**

[6] **ينظر : المصدر نفسه ، ص 167 .**

– إن الفارق الزمني بين القدامى والمحدثين يعطي لهؤلاء تجارب القرون السابقة ما لم يتهيأ مثله للنحاة الذين كانوا في طلائع الطريق، فهم قد أصلوا هذا العلم على غير مثال سابق .

– خلط النحاة بين عصور مختلفة عائد إلى أن معاصرة الراوية للنحوي تجعل كل ما يقدمه الراوية متحدا إلى حد كبير في طريق الأداء غير صالح للكشف عن اختلاف العصور [1].

ونظرا لهذه الأعذار الملتمَسَة فإننا نجده في موضع آخر يقف موقفا وسطا حيال التحديد الزماني للمادة اللغوية، موقف لا يلغي رؤية النحاة، ولا نظرة المنهج الحديث، يقول : " والمنهج السليم هنا أن يبطل النحاة الاستشهاد بشعر المحدثين ولكنهم في نفس الوقت يدرسون المرحلة الجديدة الناجمة عن تطور طرق التركيب ويجعلون شواهدها من الشعر والنثر المعاصرين دون القديمين " [2].

أما النقود التي وجهت للتحديد الزماني، وخاصة ما تعلق منها باشتماله لمراحل متعاقبة فيبدو أن اللغة العربية لها خصوصياتها التي تميزها من اللغات الأخرى فقد احتفظت لحين تأصيل الأحكام اللغوية بكثير من سماتها وخصائصها، ما جعلها لغة عربية موحدة، زادها القرآن وحدة وقوة[3]، إضافة إلى أن هذا التحديد فرضته الظروف والدوافع، فالنحاة لم يذكروا أنهم يقعدون للغة العربية العامة، وإنما هم يقعدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن [4].

ولكن هذا لا يعني أننا نبرئ منهج النحاة في التحديد الزماني من كل عيب، بل هناك مثالب التصقت به، كاحتكام بعضهم إلى معايير من خارج اللغة، فقد احتكموا للسلوك الشخصي للشاعر الذي ينوون الاستشهاد بشعره، وظهر ذلك في رفضهم الأخذ ممن اشتهر بالشرب والمجون [5]، حتى وإن أقروا بفصاحته، وكان الأولى بهم أن يقدموا معيار الفصاحة على غيره، إذ هو المقصود في هذا المضمار .

2 – 2 التحديد المكاني :

---

[1] ينظر : الأصول ص 97 – 103 . ومقالات في اللغة والأدب ، ج1 ، ص 449 – 450 .

[2] اجتهادات لغوية ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2007 ، ص 20 .

[3] ينظر : المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، نوزاد حسن أحمد ، دار دجلة ، الأردن ، ط1 ، 2007 ، ص 50 .

[4] ينظر : النحو العربي والدرس الحديث , ص 51.

[5] ينظر : الضرورة الشعرية في النحو العربي ، محمد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة دار العلوم ، دط ، دت ، ص 59 . و النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث ، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب ، مصر ، ط1 ، 2009 ، ص 29 .

اقتضى هذا التحديد من النحاة أن يأخذوا المادة اللغوية من قبائل معينة، اعتقدوا أن "الفصاحة كامنة فيها لم تتأشب بالخلاط أو المجاورة، فكان قلب الجزيرة العربية – في نظرهم – أنأى مما يخافون منه "[1].

ولعل أشهر النصوص التي أوردت القبائل التي استقى منها النحاة المادة اللغوية هو نص أبي نصر الفارابي (ت 339 هـ) ، وقد رواه السيوطي في كتابه الاقتراح، يقول : " قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ « الألفاظ و الحروف » : « كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أُخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم، قيس، وتميم، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب ، والتصريف، ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم من حولهم " [2] .

و نلمح في هذا النص تحديدَ الفارابي ستةَ قبائلَ أُخِذَت عنها المادة اللغوية وهي : قيس و تميم و أسد ، ثم تلي هذه القبائل ، هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين .

كما حُدِّدَت في هذا النص القبائل التي لم يؤخذ عنها وهي كل قبيلة حضرية، وكل قبيلة جاورت وتاخمت الأمم الأعجمية، فارتطن لسانها .

ويرى تمام حسان أن هذه المعايير التي استند إليها النحاة في اختيار المادة اللغوية – بناء على رأي الفارابي – معايير تلفيقية لها أثرها في المعنى النحوي والصرفي [3] .

ويرى في موضع آخر أن معيار اختيار النحاة لهذه القبائل يؤول إلى قربها من البصرة – مهد الدراسات النحوية – وسهولة الرحلة إليها والرجوع منها على الرواة و أصحاب الأخبار و اللغة [4] .

---

[1] **المرجع نفسه ، ص 51 .**

[2] **الاقتراح في علم أصول النحو ، عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، دار الكتب ، ط2 ، دت ، ص 112 – 113 .**

[3] **ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 15 .**

[4] **ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 83 .**

وما توصلنا إليه هو أن نص الفارابي الذي أورده السيوطي لا يمكن أن يُتَّخَذَ معيارا ولا سندا ثابتا في بيان القبائل التي أُخِذَت منها المادة اللغوية، والتي لم تؤخذ منها أيضا [1] ؛ لأن ما جاء في هذا النص يناقضه موقف النحاة العملي، فهم قد أخذوا عن قبائل لم ترد في هذا النص، كما أخذوا عن قبائل حضرية، وهذا الواقع العملي هو الذي دفع أبا المكارم إلى القول : "إذن ليس صحيحا ما قرره السيوطي من أنه « لم يؤخذ عن حضري قط » فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية "[2].

ومن شواهد الموقف العملي التي تنقض ما جاء في هذا النص أن سيبويه مثلا استشهد بشعرٍ لقبائل حضرية ؛ إذ استشهد بشعر شعراء بكر وتغلب بعد شعراء تميم وهوازن، كما استشهد بشعراء عبد القيس وإياد وغسان وقضاعة [3] .

ويرى عصام أبو غربية – وقد درس أصول النحو عند السيوطي – أن السيوطي نفسه لم يلتزم في استشهاده بالقبائل المحددة في النص السالف، فقد استشهد بشعراء من ثقيف وتغلب وعبد القيس وبكر واليمن وحاضرة الحجاز وغيرهم [4].

و أما ما قد يرد من نقد على النحاة في عدم تناول كل لهجة قبلية على حدة، فهو نقد نابع من المنهج الوصفي، في حين أنه ينبغي – ابتداء – نقد منهجم من منطلق الظروف التي لابست عملهم، وهي تلك التي أوردناها في التحديد الزماني .

3 / قضية اللغة الفصحى :

---

[1] لقد انتقد بعض الدارسين ما جاء في هذا النص من تحديد مكاني ، تضيق العجالة عن عرض آرائهم ومناقشاتهم ، ولذلك أكتفي بالإحالة إلى بعض المؤلفات التي وردت فيها . ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء – التحليل – التفسير ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، الأردن ، ط1 ، 2002 ، ص 71 – 72 ، اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي ، عبد الجليل مرتاض ، دار الغرب ، الجزائر ، دط ، 2003 ، ص 30 – 36 ، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ، خليل أحمد عمايرة ، دار وائل ، ط1 ، 2004 ، ص 17 – 34.

[2] أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط1 ، 2006 ، ص 40 .

[3] ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، محمد سالم صالح ، دار السلام ، مصر ، ط1 ، 2006 ، ص 253.

[4] ينظر : أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ، عصام عيد فهمي أبو غربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 ، 2006 ، ص 102 .

إن تأسيس اللغة الفصحى عند أية أمة من الأمم عائد إلى اختيار الجماعة اللغوية للغة ما أو لهجة من اللهجات يستخدمونها في توصيل ما يهم الأمة بكاملها ولذلك الاختيار دواع مختلفة [1] تختلف باختلاف الأمكنة و الأزمنة .

وقد كادت تجتمع كلمة الباحثين القدامى على أن اللغة العربية الفصحى هي لهجة قريش ؛ إذ يقول ابن فارس عنها : " أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم و أيامهم ومحالهم أن (قريشا) أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة " [2]، والرأي نفسه نلمحه عند ابن خلدون (ت 808هـ) ، فقد ذهب إلى أن " لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم "[3]، بل يرى أن فصاحة القبائل تقاس بالقرب من قريش والبعد منها .

وقد ساق النحاة مجموعة من الميزات التي أهَّلت هذه اللهجة لهذه المنزلة، منها النفوذ الديني، والنفوذ السياسي، والنفوذ التجاري، كل هذه المزايا وغيرها مكنت لها النفوذ اللغوي على باقي اللهجات أيضا[4].

أما تمام حسان فإنه يرفض أن تكون اللغة الفصحى هي لهجة قريش وحدها، بل هي في – نظره – " لغة العرب جميعا تم نموها في المجتمع العربي في عمومه، لا في قبيلة بعينها، وتقلبت في نموها عناصر من جميع اللهجات، حتى بدت قريبة إلى كل لهجة " [5] .

ويرى أن الرأي القائل بأن اللغة الفصحى هي لهجة قريش يتعارض مع كثير من المسلمات التي لا مشاحة فيها بين المشتغلين بالدراسات العربية والإسلامية ، وقد ذكر سبعة أمور، وهي :

– إن القرآن نزل بلسان عربي مبين، ولم ينزل بلسان قرشي .

– نزل القرآن على سبعة أحرف، وتعددت قراءاته، وكلها مروي بالسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي أكثر هذه القراءات ظواهر لغوية لم تشتمل عليها لهجة قريش .

---

[1] ينظر : محاضرات في علم اللسان العام ، فرديناند دوسوسير ، ترجمة عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ، المغرب ، دط ، 2008 ، ص 290 .

[2] الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط1 ، 1993 ، ص 55 .

[3] مقدمة ابن خلدون ، ص 509 .

[4] ينظر : الصاحبي في فقه اللغة ، ص 55 ، اللهجات العربية نشأة وتطورا ، عبد الغفار حامد هلال ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط2 ، 1993 ، ص 83 – 86 .

[5] اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 68 .

– إن لهجة قريش كان لها من الخصائص ما لم يشع في الاستعمال العربي، إذ المعلوم أن تحقيق الهمزة في الفصحى أشيع من تسهيلها، على الرغم من أن التسهيل في لهجة قريش .

– إن النصوص الأدبية الجاهلية التي بين أيدينا تكاد تكون خالصة لقبائل غير قريش، إذ لم يسمع عن شاعر جاهلي فحل من قريش .

– إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يرى للهجة قريش أنها لهجة العرب جميعا، ومن ثم كان يخاطب أبناء القبائل بلهجات قبائلهم مشيرا بذلك إلى أن هذه اللهجات لها من الفصاحة ما للهجة قريش.

– لقد حدد النحاة قبائل الفصاحة وجعلوا لهجاتها مصادر للنحو العربي، ولم يقصروا الأخذ عن قريش، بل لم يقبلوا الأخذ عن قريش، وإنما سمعوا ممن عداها من قبائل الحجاز .

– إن دعوى تغلب لهجة قريش على لهجات القبائل الأخرى وتحولها إلى لغة مشتركة ليس لها سند تاريخي يدعمها [1] .

وقد ذهب عبد الغفار هلال إلى أن رأي تمام حسان في لهجة قريش له بذور استشراقية ؛ إذ يذهب بعض المستشرقين إلى أن ما يدَّعيه بعض العلماء من أن لهجة قريش يغلب على الظن أنها هي اللغة الفصحى غير صحيح ؛ لأنها خليط ومزيج من لهجات القبائل الأخرى [2] .

ويبدو أن النقاط التي طرحها تمام حسان لها وجاهتها وسندها العلمي، بيد أن فيها " إهمالا لدور المركز الذي يقوم بعمليتي الاستقطاب والانتشار، استقطاب الخصائص المشتركة والمقبولة لدى عموم القبائل، ثم بثها في المجتمع مهما تباعدت أطرافه، وقريش هي المركز الذي عمل خلال زمن لا نعرف مداه على هذا النحو حتى تم تشكل العربية الفصحى المشتركة "[3].

---

[1] **ينظر : الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، دط ، 2000 ، ص 71 – 72 .**

[2] **ينظر : اللهجات العربية نشأة وتطورا ، ص 91 .**

[3] **مدخل إلى فقه اللغة العربية ، ، أحمد محمد قدور دار الفكر ، دمشق ، ط3 ، 2003 ، ص 118 .**

وانطلاقا مما سبق فإننا نذهب إلى أن اللغة الفصحى هي لغة مشتركة [1] لا تنتمي صفاتها أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها [2]، بل أخذت من مختلف اللهجات العربية، ولكن لا نجحد إسهام البيئة القرشية ودورها في تكوين هذه اللغة الفصحى المشتركة ونموها ؛ لما تميزت به من خصائص، لا يمكن إغفالها تماما، ولا المغالاة فيها إلى حد يخرج الباحث عن حدود البحث العلمي الموضوعي .

وأما عن التعامل مع المادة اللغوية المستندة إلى خصائص العربية الفصحى المشتركة فيذهب الأستاذ تمام إلى أن النحاة لم يتضح الفرق في نظرهم بين هذه اللغة المشتركة وبين القبائل العربية من لهجات قبلية، كلهجة قريش ولهجة تميم وغيرها، فقد حكموا اللغة المشتركة على غيرها فما وافقها قُبل، وما لم يوافقها كان شاذا أو سماعيا لا يقاس عليه [3] .

والذي دفع بالنحاة إلى اختيار شواهد من اللغة الفصحى في الاحتجاج – في نظر الوصفيين – هو تصور واعتقاد بأنهم كلما ابتعدوا عن " اللغة العامة اقتربوا من النموذج المثالي الذي يبحثون عنه، ويتحقق هذا بالاختيار والانتقاء " [4]، ولكن واقع الاستعمال اللغوي قد يفند هذا الرأي، أو يحد تعميمه، لأن النحويين الأوائل المبرزين كسيبويه وابن السراج كانوا يوردون عبارات من كلام العامة ويؤصلون عليها قواعد أيضا .

ويبدو أن منهج النحاة التقعيدي سعى إلى بناء قواعد مطردة، تستقى من اللغة العربية بمختلف لهجاتها، وما خالف المطرد منها عدوه شاذا، ناشدين في ذلك التيسير على المتعلمين .

ثانيا : نقد المعيارية في النحو العربي :

لقد كادت تجتمع رؤية اللسانيين الوصفيين على رسوخ مظاهر المعيارية في النحو العربي، إلى حد وضعها سمة بارزة من سماته، وذلك لأن النحاة عنوا بمحاربة آفة اللحن، فسعوا إلى البحث عن قوانين تمكنهم من تصويب كلام المتكلمين وتوجيهه أيضا، وقد أشار إلى ذلك أنيس فريحة في سياق حديثه عن

---

[1] يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن ما يسمى اللغة المشتركة أسطورة وفكرة غربية ، منبنية على التمييز بين العربية ولغة التخاطب، وقدم أدلة عزز بها رأيه . ينظر : السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، عبد الرحمن الحاج صالح ، موفم للنشر ، دط ، 2007 ، ص 147 – 161 .

[2] ينظر : فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط6 ، 1999 ، ص 82 .

[3] ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 84 .

[4] الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص 190 .

الأسباب التي مكنت لها في الدراسات اللغوية، ومنها أن المنزلة التي تمتعت بها اللغة العربية كونها لغة القرءان الكريم، واللغة الرسمية أيضا " قضت أن يسيج حولها بسياج من الأحكام والقواعد الشديدة " [1] .

وقد سجل تمام حسان موقفا معتدلا حيال هذه القضية، إذ ميز بين مرحلتين مرت بهما الدراسات اللغوية القديمة : فأما المرحلة الأولى فقد اتسمت – في نظره – بالوصفية، ويمثلها ذلك العمل الذي قام به اللغويون والنحاة من جمع للمادة اللغوية ثم القيام بملاحظتها و استقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم . وأما المرحلة الثانية فيرى أنها قد اتسمت بالمعيارية، ويحدد بداية ظهور الاتجاه المعياري مع ما كان يقوم به عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من تصدٍّ للفصحاء من أمثال الفرزدق، وقَوِيَ بعد انتهاء عصر الاستشهاد، حيث بدأ تقديس القواعد وتحكيمها على النصوص، على الرغم من أنها مأخوذة منها[2].

وبدا تمام حسان في هذا التمييز بين المرحلتين منصفا ؛ لأن النحو العربي شهد في بداياته اقتفاء لطريقة الوصف في دراسة المادة اللغوية، ويدل على ذلك مجموعة من الأمور منها: أخذ اللغة مباشرة وسماعا من متكلميها، وفي تحديد النحاة لإطار زماني ومكاني للمادة اللغوية أيضا، إضافة إلى استخدامهم طرق الوصف، والمتمثلة في الاستقراء والتقسيم والتجريد و التقعيد .

ويبدو أن اتهام الوصفيين النحاة بإشاعة المعيارية في منهج النحو العربي يحتاج إلى مناقشة وتحليل، وهذه أبرز نقاطها :

1/ إن اللسانين الوصفيين الذين أبوا المعيارية وعدوها أمرا معيبا، قد نظروا إلى مفهوم المعيارية بنظرة تتصف بالتعميم ؛ إذ جعلوها مرادفا لتحكم القواعد، والخضوع إليها، ولكن على ما يبدو أن هناك معياريتين، ينبغي التفريق بينهما :

-1 معيارية ما قبل البحث : وهي تلك التي يحتكم فيها الباحث قبل الدراسة لتصنيفات وقواعد مسبقة، ويوزع فيها الأحكام بالصواب والخطأ بدءا، وهذه لا يُجادَل في رفضها لعدم قيامها على أسس موضوعية علمية .

---

[1] **نحو عربية ميسرة ، أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، دط ، ص 23 .**

[2] **ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 28 . و مقالات في اللغة والأدب ، ج2 ، ص 271 – 273 .**

-2 معيارية ما بعد البحث : وهذه المعيارية يُتوصَّل من خلالها إلى وضع قواعد تحكم على الصيغ والتراكيب المختلفة بالصواب والخطأ، وتسعى إلى وضع قواعد يُقوَّم بها أداء المتكلم إذا حاد عن قواعد تلك اللغة، وهذه المعيارية لا ينبغي ردها في الإجمال ؛ لأنها لا تحتكم إلى قواعد ومعايير مسبقة، وإنما يتوصل إليها بعد القيام بعمليات وصفية معتمدة على مراحل دراسة المادة اللغوية التي تعرضنا إليها في الفصل الثاني والمتمثلة في الاستقراء والتقسيم والتجريد والتقعيد .

وتعد هذه المعايير التقويمية عملا أساسا في الحفاظ على اللغة بدليل أن " المتكلمين باللغة إذا سمعوا من أخطأ في النموذج العام الذي يتكلمون به فإنهم يسعون إلى تقويم ما وقع فيه، والواقع يؤكد ذلك فأية لغة في الدنيا لا ينطق فيها الناطق بأي شيء بدا له دون أن يخضع لما تعارف عليه أصحابها "[1].

وإن ما ذهب إليه تمام حسان من أن الدراسات اللغوية العربية القديمة مرت بمرحلتين، أولاهما وصفية، وثانيهما معيارية، يؤكد أن النحاة لم يصلوا إلى وضع قواعد ومعايير إلا بعد أن ساروا وفق خطوات وصفية .

وينبغي أن نبين أنه لا يمكن الحفاظ على اللغة من خلال الاكتفاء بالوصف فحسب ؛ لأن الوصف ما هو إلا وسيلة للوصول إلى ضوابط تتسم بالاطراد، ولا يمثل غاية في حد ذاته .

2/ إن أية لغة من اللغات بحاجة إلى معايير تخضع المتكلمين لقواعدها، ولعل اللغة العربية أحوج إلى تلك المعايير، نظرا لتلك الصلة التي ربطت نشأة النحو العربي بحماية القرآن الكريم من اللحن، وما كان في الإمكان التصدي لهذا الأمر إلا بوضع قواعد تعصم اللاحنين من اللحن، وبناء عليه فإن المعيارية قد أسهمت في جعل النحو العربي يتسم في جانب من جوانبه بسمة النحو التعليمي[2] الذي يقوم بتثبيت معايير تكون لها القدرة على مواجهة ألوان التطور، وتيسِّر للأجيال اللجوء إليها في التعرف على المستوى اللغوي الذي استنبطت منه قواعد اللغة، وإن كانوا لا ينتمون إلى ذلك العصر[3] .

وبعد هذه الجولة المقتضبة تبين لنا أن المعيارية لم تكن رغبة جامحة من النحاة في تحكيم قواعد وضوابط معينة بدءا، بل الغاية منها هي الحفاظ على اللغة العربية، ووضع قواعد لتعليمها، ولكن الإنصاف يقتضي

---

[1] **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ص 27 .**

[2] **ينظر : المنظومة النحوية دراسة تحليلية ، ممدوح عبد الرحمن ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، دط ، 2000 ، ص 311 .**

[3] **ينظر : الاتجاهات النحوية لدى القدماء ، ص 243 .**

منا أن نثبت أن المبالغة في المعيارية كان لها أثر سلبي في القواعد المنهجية التي جردها النحاة، وفي عملية التقعيد في بعض المواضع والأحايين .

المبحث الثاني : النقد الوصفي لنظريات النحو العربي :

لقد نالت بعض نظريات النحو العربي نقدا لاذعا وجريئا من الوصفيين العرب، وأبرز النظريات التي كانت تحت وطأة هذا النقد نظريتا العامل والتعليل، وقد تجلى ذلك في عدة مؤلفات لروادهم، ومنها كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، وأصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء لمحمد عيد وغيرهما، وسنقف عند وجهة نظر النقد الوصفي حيال النظريتين المذكورتين آنفا .

أولا : نظرية العامل النحوي في ضوء النقد الوصفي :

لقد حظيت نظرية العامل[1] باهتمام كبير من الباحثين قديما وحديثا، اهتمام لم تنله نظرية أخرى من نظريات النحو العربي، حتى أن محمد عبد الدايم أبدى تذمره من هذا الاهتمام الكبير، لا لأن نظرية العامل لا تستحقه، وإنما لأنها حرمت ما سواها من أن يوصف بالنظرية، إذ صار " كل حديث أو إشارة إلى نظرية النحو العربي ينصرف مباشرة إلى نظرية العمل " [2] .

وقد نالت هذه النظرية نقدا ورفضا من دعاة تيسير النحو في العصر الحديث على غرار إبراهيم مصطفى الذي عرض فلسفة العامل عند النحاة، وحاول اصطياد بعض العثرات فيها، متوصلا إلى أن ما بينه من هنات " تنقض نظرية العامل أو تنقصها على الأقل " [3].

وقد سار مهدي المخزومي على خطى أستاذه، فقد ذكر أنه يسعى إلى تخليص الدرس النحوي من شوائب جَرَّهَا عليه منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل [4]، ولكن لم يقدم الباحثان بديلا كافيا لهدم نظرية العامل، وإبعادها من مباحث النحو العربي .

---

[1] تقوم نظرية العامل على عنصر اشتقت تسميتها منه، وهو « العامل »، والعامل في اصطلاح النحويين : " ما أثر في كلمة رفعا أو نصبا أو جرًّا أوجزماً " . توجيه اللمع شرح كتاب اللمع ، ابن الخباز ، تحقيق فائز زكي محمد دياب ، دار السلام ، ط2 ، 2007 ، ص 66 .

وقد قسم النحاة العوامل النحوية على نوعين : لفظية و معنوية، تناولها بعض النحاة بالجمع والتصنيف، ومن أبرزهم عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) الذي ألف فيها كتابا عنونه بـ « العوامل المائة » . ينظر : العوامل المائة ، عبد القاهر الجرجاني ، عني به أنور الداغستاني ، دار المنهاج ، ط1 ، 2009 ، ص 39 – 65.

[2] ينظر : النظرية اللغوية الحديثة في التراث العربي ، ص 49.

[3] إحياء النحو ، ص 41 .

[4] ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 15 ,

وقد زادت جذوة الثورة على نظرية العامل اشتعالا عند الباحثين المتأثرين بالمنهج الوصفي ؛ لأن هذا المنهج يدعوهم إلى ملاحظة اللغة المدروسة وفق ما هي عليه، دون اللجوء إلى آليات من خارج اللغة ، وقد وجد هؤلاء الباحثون في ثورة ابن مضاء سندا تراثيا يدعمون به موقفهم، ليس في رفض نظرية العامل فحسب، بل في أخذهم بالمنهج الوصفي في الدراسة أيضا، ويؤكد هذا الكلام قول أنيس فريحة : " وعندي أن مؤسس المدرسة الوصفية يجب أن يكون عربيا هو ابن مضاء القرطبي، فإنه حاول أن يقضي على فكرة العامل و العلة " [1] .

ومن أبرز الوصفيين الذين رفضوا نظرية العامل، وثاروا عليها تمام حسان، الذي صرح برفضه إياها، في قوله : " الحقيقة أن لا عامل . إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة " [2] .

وقد زاد تبرمه من نظرية العامل – في موضع آخر – إلى حد السخط ؛ إذ يقول في انتقادها: " ويرى هذا المنهج الذي بين أيدينا أنها أكبر خدعة جازت على ذكاء النحاة العرب على مر العصور " [3] .

وبهذا الرفض فتح تمام حسان المجال لنفسه كي يعرض بديلا عنها تمثل في نظريته ؛ **نظرية القرائن النحوية**، التي رأى فيها بديلا لا تصمد نظرية العامل أمامه [4] .

وتقوم **نظرية القرائن النحوية**[5] على **أسس ومبادئ**، نلخصها فيما يأتي :

أكد الأستاذ تمام على حضور المعنى في عتبة عرض نظريته، حيث قام بتشقيق المعنى إلى ثلاثة أنواع :

–1 المعنى المعجمي : وهو ذلك المعنى الذي تدل عليه الكلمة المفردة كما في معاجم اللغة .

–2 المعنى المقامي: وهو تلك المعاني التي يحملها الكلام من السياق أو المقام الاجتماعي الذي ورد فيه ، ويسمى هذا المعنى بالمعنى الدلالي أيضا .

---

[1] **نظريات في اللغة ، ص 116 .**

[2] **اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 57 .**

[3] **اجتهادات لغوية ، 98 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 98 .**

[5] **لقد تناولت هذه النظرية بالعرض والتحليل في رسالة الماجستير الموسومة بالفكر النحوي عند تمام حسان دراسة وصفية تحليلية في الفصل الثالث . ينظر الرسالة ، ص 108 – 167 .**

3- المعنى الوظيفي : ويشير إلى المعاني الصوتية والصرفية والنحوية للكلام [1] .

ويرى الأستاذ تمام أنه إذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعنى المعجمي أو المقامي، فهو يعتبر " المعنى الوظيفي الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق " [2] ، وليؤكد نظرته هذه صاغ نصوصا هرائية [3]، تشتمل على حروف عربية منسوجة وفق الصيغ الصرفية والتراكيب العربية، ولكن كلماتها لا تدل على معنى معجمي، ومن تلك النصوص، قوله :

قَاصَ التَّجِينُ شِحَالَهُ بِتَرِيسِهِ الـ فَاخِي فَلَمْ يَسْتَفْ بِطَاسِيَةِ الْبَرَنْ [4]

ويرى أن القارئ لهذا النص الهرائي بمجرد أن يقرأه يبدأ في إعرابه، على الرغم من أن كلماته ليس لها معنى في المعجم، ولكنها تحمل في طيها معنى وظيفيا [5].

وقد قسم الأستاذ تمام القرائن – بصورة عامة – إلى ثلاثة أقسام، وهي : القرائن المادية و العقلية ، وقرائن التعليق .

وتنقسم قرائن التعليق – عنده – إلى قسمين :

قرائن حالية : وتؤخذ من المقام .

قرائن مقالية : وتؤخذ من المقال [6]، و هي التي تمثل القرائن النحوية المقصودة في هذا المبحث ، وتنقسم إلى قسمين : قرائن معنوية ، وقرائن لفظية :

فأما القرائن المعنوية فهي : قرينة الإسناد – التخصيص – المخالفة – النسبة – قرينة التخصيص، وتضم قرائن معنوية وهي : قرينة التعدية – الغائية – المعية – الظرفية – التأكيد والتحديد – الملابسة – الإخراج – التفسير [7] .

---

[1] ينظر : اجتهادات لغوية ، ص 39 – 41 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 182 .

[3] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 227 . و القرائن النحوية واطراح العامل ، ص 39 .

[4] اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 183 .

[5] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 227 .

[6] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 190 .

[7] ينظر : المرجع نفسه ، ص 191 – 204 .

وأما القرائن اللفظية فهي : قرينة العلامة الإعرابية – الرتبة – التضام – الربط – المطابقة – الصيغة – الأداة – النغمة[1] .

وقامت النظرية على مبدأين، وهما :

–1 مبدأ تضافر القرائن : يعني هذا المبدأ تعاون القرائن مع بعضها بعض لتجلية المعنى الوظيفي، وقد أراغ تمام حسان أن يكون هذا المبدأ الضربة القاضية في حلبة الصراع مع العامل النحوي ؛ لأنه يخفف من سلطان قرينة العلامة الإعرابية ؛ فهي –كما ذكرنا سلفا – لاتعدو أن تكون واحدة من القرائن التي تتعاون مع غيرها في بيان المعنى الوظيفي[2] .

ويريد أن يخلص من هذا إلى أن اهتمام النحاة بقرينة العلامة الإعرابية أكثر من غيرها هو الذي أسلمهم إلى القول بنظرية العامل وما انجر عنها من تقدير، وقول بالشذوذ والندرة وغيرها، وبناء على هذا فإن إسقاط هذه النظرية وما تعلق بها لا يمكن أن يتم إلا من خلال تخفيف العبء على قرينة العلامة الإعرابية بجعلها متضافرة مع غيرها من القرائن .

وقد عدد الأستاذ تمام الخصائص التي امتاز بها هذا المبدأ، ليبرهن من خلالها على مدى قدرة نظرية القرائن النحوية في إسقاط نظرية العامل، وقيامها بديلا عنها، ومن تلك **المزايا** :

– إن القول بتضافر القرائن يزيل إشكال قصور العلامة الإعرابية عن الوفاء بالمعنى إذا كان الإعراب بالحذف أو التقدير أو لبيان المحل الإعرابي للجمل والمبنيات .

– إن هذا المبدأ يولي اهتماما بكل القرائن وبالقسطاس، ولا يعطي للعلامة الإعرابية أكثر مما يعطيه لأية قرينة أخرى .

– لا يقر هذا المبدأ بتأثير العامل، ويظهر ذلك في رفضه لقول : مرفوع بكذا أو منصوب بكذا، بل يكتفى ببيان العلامة فحسب .

– ينفي القول بالتضافر الإعرابين التقديري والمحلي ؛ لأنه إذا ما عجزت العلامة الإعرابية عن أداء عملها، تعاونت بقية القرائن لتغطية عجزها، ولتجلية المعنى أيضا، وإن الأستاذ تمام ببيانه لهذه الأمور التي لم

---

[1] **ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 205 – 230 .**

[2] **ينظر : القرائن النحوية واطراح العامل ص 62 ، اجتهادات لغوية ، ص 98 .**

تشتملها نظرية العامل بحكم توقيرها للعلامة الإعرابية، يكون قد وجد مسوغا تحابه به نظريتُه نظريةَ العامل وتتأسس به بديلا عنها .

-2 مبدأ الترخص في القرائن : الرخصة أو الترخص هو إهدار القرينة وعدم الالتزام بها إذا أمن اللبس، اتكالا على أن المعنى مفهوم بدونها، فإن لم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص، ويسهم في هذا الترخص تضافر القرائن مع بعضها بعض ؛ إذ إن تعدد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل قرينة من القرائن زائدة عن مطالب وضوح المعنى لأن غيرها يمكن أن يغني عنها. وقد جاء مصطلح « الترخص » في كتب التراث بمصطلحات أخرى منها « التوسع » و « الضرورة » و « التوهم » وغيرها[1].

يرى تمام حسان أن الترخص منحصر في القرائن اللفظية، ولا يشمل القرائن المعنوية، وذلك لأنها تدل على علاقة ومعنى وظيفي، ولا يعقل – في نظره – الترخص في العلاقات والوظائف[2].

وقد كانت هذه النظرية محل **نقد وتحليل وتقويم** من الباحثين، ونقسمه إلى قسمين :

1 / نقد تفصيلي : ومن أهم النقاط المسجلة فيه :

-1 إن نظرية القرائن النحوية لا تمثل نموذجا جديدا يقف في مجابهة النموذج البصري فحسب، وإنما هي دراسة لمستويات اللغة وفق المنهج الوصفي، وبهذا تميزت عن الدراسات الوصفية الأخرى التي كانت تكتفي غالبا بالنقد دون محاولة إعادة الترتيب[3].

– 2 إن استناد تمام حسان إلى المنهج الوصفي لا يبدو جليا في بناء النظرية إلا من حيث الغاية الأساسية المتمثلة في إسقاط نظرية العامل، والتي تتوافق مع ما يدعو إليه المنهج الوصفي من الاقتصار على وصف الكلام وفق ما يشتمل عليه من ظواهر لغوية، دون اللجوء إلى مفاهيم عقلية من خارج اللغة .

ويرى عز الدين المجدوب أن هذه النظرية لم تستند إلى المفاهيم اللسانية الحديثة وإنما جاءت مواصلة لدعوات التيسير الحديثة – التي توطدت مع إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي – التي دعت إلى إسقاط

---

[1] **ينظر : مقالات في اللغة والأدب ، ج1 ، 262 – 263 ، البيان في روائع القرآن ، تمام حسان ، عالم الكتب ، ط2 ، 1420، ص 12 .**

[2] **ينظر : نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية لتطوير اللغة العربية ، تمام حسان ، مجلة اللسان العربي ، الرباط ، مج 11 ، ع 01 ، ص 1974 م ص 287 .**

[3] **ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 240 .**

نظرية العامل ؛ لأنها هي المسئولة عن ذلك العسر الذي وسم الدرس النحوي، وذلك ما ابتغاه الأستاذ تمام من نظريته، ويظهر استناد نظرية القرائن النحوية إلى دعوات التيسير – في نظر المجدوب – في إلحاق تمام حسان علم المعاني الذي هو فرع من فروع البلاغة بعلم المعاني، مقتفيا خطى إبراهيم مصطفى في محاولة الربط بين الأساليب و القواعد النحوية [1] .

وهذا الرأي وإن بدا غريبا فإنه يترجم ذلك الخطأ المنهجي الذي وقع فيه الأستاذ تمام في مزاوجته بين الغاية التعليمية التيسيرية، وبين الدراسة النحوية التخصصية الناقدة لنظريات التراث النحوي، وهو الخطأ ذاته الذي وقعت فيه محاولات التيسير السابقة كما سلف وأن بينا في الفصل السابق .

ويبدو أن صاحب نظرية القرائن النحوية لو انطلق من غاية النقد التخصصي العلمي في بناء نظريته هذه لوضعها في السكة الحقيقية التي تجعلها متميزة عن غيرها من المحاولات النقدية التي سبقتها .

وعلى الرغم من هذه النقود الموجهة إليها يحسب للأستاذ تمام محاولة تقديم بديل عن نظرية العامل، ينتقل به من التنظير الأجوف إلى التطبيق، وهذه ميزة تميز بها عن النقاد الوصفيين للنحو العربي، غير أن التدقيق يلمح إلى أن سلطان النظرية المستبدلة لم ينمح كلية من نظريته، ومن دلائل ذلك :

– أ إذا كان الأستاذ تمام قد عتب على النحاة اهتمامهم بالعلامة الإعرابية فإن سلطانها قد طوق تصنيفه للقرائن المعنوية ؛ إذ إن قرينة الإسناد عنده توافق ما تناوله النحاة تحت باب المرفوعات، وقرينة التنخصيص عنده اشتملت على ما تناوله النحاة تحت باب المنصوبات، وأما قرينة النسبة فيوافقها ما تناوله النحاة تحت باب المجرورات .

– ب إن المصطلحات التي جاءت في هذه النظرية لم تخرج عن تلك المصطلحات التي تداولها النحويون، ويبدو أن ذلك كان مقصودا ؛ إذ حاول الأستاذ تمام أن يمزج بين مصطلحات بصرية وأخرى كوفية إشارة منه إلى أن نظريته هذه تسعى إلى التخفيف من الخلاف المذهبي حيال المسائل النحوية، كما تشير إلى عدم انقطاع أوصالها بالتراث النحوي القديم، على الرغم من أنها جاءت ناقدة له، والغاية المنشودة من ذلك أن تحظى النظرية بقابلية الاطلاع عليها، وإن خلا الاطلاع من موافقة ومسايرة ما جاء فيها من آراء ونظرات.

[1] **ينظر : المنوال النحوي ، ص 43 – 44 .**

2 / نقد إجمـــــالي :

النقد الإجمالي هو ذلك النقد الذي بلور موقفا من هذه النظرية بكل ما تشتمل عليه، دون أن يخص جزئية من جزئياتها أو رأيا من الآراء التي وردت فيها، ومن تلك النقود، نذكر ما يأتي:

– 1 ذهب حلمي خليل إلى أن نظرية القرائن النحوية لا تمثل نموذجا جديدا يقف في مجابهة النموذج البصري، وإنما هي دراسة لمستويات اللغة وفق المنهج الوصفي، وبهذا تميزت عن الدراسات الوصفية الأخرى التي كانت تكتفي غالبا بالنقد دون محاولة إعادة الترتيب[1].

هذا الرأي جاء ليرد ما ذهب إليه الأستاذ تمام من أن نظريته جاءت لتكشف بعض الهنات التي وقع فيها النموذج النحوي البصري، وتحاول الاستدراك عليها[2] ؛ لأن هذه النظرية بقيت تدور في فلك هذا النموذج في بعض جزئياتها .

- 2 وقد أبدى أحمد علم الدين الجندي نقدا إجماليا للنظرية، فحواه أن نظرية القرائن النحوية ينقصها عامل الاطراد ؛ لأنه لا يمكن أن نفسر في ضوئها الاستعمالات المعاصرة، وإنما هي مقصورة على التراث القديم فقط [3] . ولهذا الرأي سبب يعززه، يتمثل في أن صاحب هذه النظرية لم يخلص من خلالها إلى دراسة اللغة العربية المعاصرة، وإنما انصب على نقد ما توصل إليه النحاة القدامى من نتائج في دراستهم للمادة اللغوية التي جمعوها .

وقدم بعض الباحثين نقودا تنوه بنظرية القرائن النحوية وتشيد بدورها، نذكر بعضها :

لقد أدلى أحمد علم الدين الجندي برأي مشيد بالنظرية مادح لها في قوله : " ونظرية تضافر القرائن فكرةٌ مُحْكَمَةُ الوضع، متكاملة الجوانب، هزت الدراسات الأصولية في النحو هزا عنيفا "[4] ، وقال فيها أيضا : " وحسبها من شرف المحاولة و الريادة أن يطلق عليها اسم « مدرسة القرائن النحوية » لتضع بذلك لبنة في صرح « تيسير أصول النحو » "[5] .

---

[1] **ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 240 .**

[2] **ينظر : مقالات في اللغة و الأدب ، ج2 ، ص 237 – 267 .**

[3] **ينظر : علامات الإعراب بين النظر و التطبيق ، أحمد الجندي ، مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ع2 ، 1984 ، ص 320 – 321 . نقلا عن نظرية القرائن في التحليل اللغوي ، ص 724 .**

[4] **تمام حسان رائدا لغويا ، ص 44**

[5] **المرجع نفسه ، ص 44 .**

وإن الجمع بين رأيي الجندي يوصل إلى اعترافه بريادة نظرية القرائن النحوية وبأثرها البالغ في الدراسات النحوية الحديثة، ولكنه من جهة أخرى يأخذ عليها عدم الاطراد، ولكن هذا التباين في الرأيين يمكن أن يدلل على أمر آخر، ويتمثل في أن الجندي وقع في شراك مقولة « المناسبة شرط » التي تجعل نقد الباحث يتباين بتباين المناسبات التي يصدر فيها نقده[1] ؛ ولعل إبداء هذا الباحث رأيه لهذه النظرية في كتاب تذكاري يضم بحوثا مهداة لتمام حسان صاحبِها، جعله يتخذ من التنويه و الإشادة سبيلا متبعا في النقد، دون إثبات لتلك الهنات التي أوردها في نقده السالف .

وإذا كان أحمد الجندي قد راوح في نقده بين الإشادة وبين بيان الهنات والمثالب التي وقعت فيها النظرية فإن هناك باحثين اقتصروا على الإشادة والتنويه بها فحسب، ومنهم حماسة عبد اللطيف الذي وصفها بأنها نظرية متكاملة بمقدورها القضاء على نظرية العامل [2] .

والموقف ذاته نجده عند مصطفى حميدة الذي بطن أحد كتبه بعبارات الإشادة والتمجيد لهذه النظرية، ومما ذكره فيها قوله : " وتعد تلك النظرية – في رأيي – أهم ما كتب في الدرس اللغوي الحديث ؛ لأنها أولُ نظرية شاملة متكاملة تقدم وصْفًا لأنظمة اللغة "[3] ، ويذهب في موضع آخر إلى أنها " أفضل تطبيق حتى اليوم لنظرية « التعليق » في ميدان بناء الجملة "[4] ، وقال في حقها أيضا : " إن نظرية «تضافر القرائن » تعد أهمّ المحاولات لفهم النظام اللغوي للعربية وأبعدَها أثرًا ؛ ذلك لأنها أول دراسة في تاريخ النحو العربي كلِّه تقيم منهجا على أساس فكرة « التعليق » " [5].

وما يلاحظ على هذه العبارات أنها أكثرت من إيراد صيغ أفعل التفضيل « أفضل – أهم – أول .. ...»، وإن استخدام أفعل التفضيل في البحث العلمي خطير ؛ إذ يتطلب من الباحث التحري والمتابعة الدقيقة، التي تعصمه من الوقوع في الذاتية واتباع الهوى في هذا التفضيل، وما زاد من خطورة استخدامها عند مصطفى حميدة هو أنه كان يستعملها استعمال المستقرئ لكل المراحل البحثية التي سبقت هذه النظرية، ولا أدل على ذلك من نعته لهذه النظرية بأنها أول دراسة في تاريخ النحو العربي كلِّه تقيم منهجا

---

[1] **ينظر : قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ، ص 192 .**

[2] **ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة ، ص 114 – 115 .**

[3] **نظام الارتباط والربط ، ص 05 .**

[4] **المرجع نفسه ، ص 71 .**

[5] **المرجع نفسه ، ص 67 .**

على أساس فكرة التعليق . وبناء عليه فإن بعض ما ورد في هذه العبارات ينبغي عدم الانسياق نحوه بل لابد من التعامل معه بتحرز شديد .

وقد توصلنا من ملاحظة هذه النقود الإجمالية إلى أنها قد تراوحت بين الموافقة والإشادة بالنظرية، وبين المخالفة، أو موافقتها في بعض الجوانب ومخالفتها في أخرى .

ولعل ما يخشى في النقد الإجمالي أن يتبع الناقد الذاتية في نقده للنظرية – إشادة كانت أم مجابهة – دون أن يرفق رأيه الذي يذهب إليه بأدلة وحجج تعززه، وانطلاقا من هذا فإننا نخلص إلى أن هذا النقد لا يعتبر من النقد العلمي المؤَسَّس وفق ضوابط منهجية تعصم الباحث من الزلل الذاتي في نقده، ولا يسهم بقدر كبير في كشف الهنات التي احتوت عليها النظرية ولا يسهم كثيرا في تطويرها أيضا، وإنما هو نقد استئناسي يمكن أن يبين مدى قبول النظرية المستهدَفة بالنقد لدى الباحثين من عدمه .

ونخلص في الأخير إلى أن هذه النظرية لم تخل من رؤى سديدة لصاحبها، بالإضافة إلى أنها تمكنت من إرساء بعض الأسس التي تخول نعتها بمصطلح **نظرية**، كما تجلت فيها المتابعة الدقيقة لكتب النحو القديمة، إضافة إلى أن هذه النظرية فتحت آفاقا بحثية للدارسين المحدثين ؛ إذ أسهمت في خضخضة بعض الأفكار الجامدة التي كادت ترهن البحث اللغوي في زاوية محددة لا يتعداها، كما فسحت للباحثين المجال واسعا في نقد بعض نظريات التراث النحوي العربي وأسسه أيضا .

ثانيا : نظرية التعليل النحوي في ضوء النقد الوصفي :

إن أغلب الباحثين قديما وحديثا يدرجون الحديث عن العلة والتعليل ضمن الحديث عن أركان القياس، ومنهم الأستاذ تمام، ويذهب بعض الباحثين إلى تناول التعليل منفصلا عن أركان القياس [1]، ومنهم من يعتبر أن التعليل عند النحاة يمثل نظرية قائمة بذاتها من نظريات النحو العربي نظرا لما اشتمل عليه من مباحث متشعبة ومتعددة [2]، ولما يمثله من ركيزة أساسية من الركائز التي قام عليها بناء النحو العربي، إضافة إلى الاهتمام الذي لقاه من اللسانيين العرب المتأثرين بالمنهج التحويلي التوليدي، الذين دفعهم الاستناد إلى هذا المنهج إلى محاولة جعل التعليل النحوي مدعَّمًا بأسس لسانية حديثة زادت من أحقيته في الاتصاف بالنظرية القائمة بأسسها ومبادئها .

---

[1] **ينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء ، ص 113 .**

[2] **ينظر كتاب : نظرية التعليل في النحو العربي لحسن خميس الملخ .**

وقد كان موقف الوصفيين من التعليل موقف الرفض لأنهم ينطلقون من أسس المنهج الوصفي الذي يرى " أن دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج الأسلم في وصفها نحويا، وصرفيا، وصوتيا، لذلك ينفرون من التعليل القائم على التأويل، والتقدير، والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حُكمين، لأن العلة المقبولة عندهم تلخصها قوْلة : « هكذا قالت العرب » " [1].

وانطلاقا من أفكار هذا المنهج اعتبر **عبد الرحمن أيوب** التعليل مظهرا من مظاهر العيوب التي تلبست بالنحو التقليدي وجعلته بعيدا عن الاتسام بصفات التفكير العلمي وفق المنهج الحديث، وذلك لأنه " لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى " [2] .

وقد اعتبر تمام حسان التعليل ناتجا من نواتج تأثر النحو العربي بالمنطق[3]، وهذا يتعارض مع ما يدعو إليه المنهج الوصفي التقريري الذي يلزم الباحث بالعناية " أولا وآخرا بالإجابة عن « كيف » تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن « لماذا » تتم هذه الظاهرة أو

---

[1] ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 225 .

[2] دراسات نقدية في النحو العربي ، ص – د – .

[3] مسألة تأثر النحو العربي من المسائل التي انتقد من خلالها الوصفيون العرب النحو التراثي، وقد أثارها المستشرقون في العصر الحديث قبل أن تنتشر أفكار المنهج الوصفي ونشيع، فقد نشر إبراهيم بيومي مدكور الذي نشر مقالا في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعنوان « منطق أرسطو والنحو العربي»، ذهب فيه إلى أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي، وقد ظهر هذا التأثر – في نظره – في جانبين : أحدهما موضوعي والآخر منهجي، أما الموضوعي فيتمثل في أقسام الكلم، فهو يرى أن سيبويه في كتابه قد حاكى أرسطو في تقسيمه الكلم إلى ثلاثة أقسام ؛ لأن أرسطو قسم الكلمة في كتابه العبارة إلى اسم وفعل، وأشار في كتاب آخر إلى القسم الثالث والمتمثل في الأداة، وهذا يدل – في نظر مدكور– على وجود تأثير وتأثر بينهما .

وأما التأثير المنهجي فيكمن في نظر مدكور في اهتمام العرب بالقياس النحوي، ومحاولة فلسفته والبحث عن أركانه وتحديد شرائطه، كما رآه في مبدأ العلة الذي كان له شأن في النحو العربي وفي المنطق الأرسطي أيضا، و يرى أن هذا التأثير يتجلى في نظرية العامل النحوية أيضا التي هي وليدة مبدأ العلة الفلسفي . ينظر : منطق أرسطو والنحو العربي ، إبراهيم بيومي مدكور ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج7 ، 1953 ، ص339 – 346 .

وقد ذهب تمام حسان في كتابه « مناهج البحث في اللغة » إلى القول بتأثير المنطق الأرسطي في النحو العربي، وقد تجلى هذا التأثير – في نظره – في جانبين : أولهما جانب المقولات الأرسطية وتطبيقها في التفكير النحوي، وثانيهما – – الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصة، مع ما يساير ذلك من محاكاة للتقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته على غرار التقسيم الثلاثي للكلم . ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 366 .

تلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين" [1]، وقد اتخذ أنيس فريحة الموقف نفسه، فقد ذهب إلى أن " تعليل الظواهر اللغوية لا يخرج عن كونه رأيا، أو حدسا، أو تخمينا، وعندما ندخل في نطاق الحدس، والتخمين نخرج من نطاق العلم الذي هو موضوعي "[2]، وقد نظر رفض بعضهم التعليل من منطلق الرغبة في تيسير النحو، فهم يعدونه مسؤولا عن تعقيد النحو وتصعيبه[3] .

وتبين لنا أن بعض الوصفيين قد وقعوا في شباك خطأ منهجي تمثل في تناولهم قضايا النحو العربي من منطلق المناهج اللغوية التي يستندون إليها، غير مراعين خصوصيات هذا النحو وظروف نشأته، ولا المفاهيم المنهجية التي قام عليها، ونتيجة لذلك ظهر تراوح واضطراب في آرائهم لأنها بقيت رهن تلك المناهج التي لا تعرف الاستقرار على حال واحد .

[1] اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 50 .

[2] تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة ، أنيس فريحة ، دار الكتاب ، بيروت ، 1959 ، ص 04 . نقلا عن : نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 226 .

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 226 .

المبحث الثالث : تقييم الكتابة النقدية النحوية الوصفية :

ينبغي أن أشير في البداية إلى أن الكتابة النقدية النحوية الوصفية قد أنتجت كتابة رقابية نقدية موازية تتخذ صفة **نقد النقد**، ومن أبرز المؤلفات التي تمثلها :

- العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي الحديث، حلمي خليل .
- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد .
- المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، عز الدين المجدوب .

ونرى أن نقيم هذه الكتابة بالنظر إلى الجوانب المنهجية والإجرائية، من خلال النقاط الآتية :

1/ مدخل تقييمي للكتابة النقدية الوصفية :

إن الملاحظ للنقد الوصفي للنحو العربي يجده نقدا محاكاتيا تقليديا، لأن أغلب اللسانيين عملوا على إلصاق الهنات التي تلبس بها النحو التقليدي عند الأروبيين على النحو العربي غير مراعين " أن مجمل ما أخذته اللسانيات البنيوية في أروبا وأمريكا على الأنحاء التقليدية الغربية لا ينطبق بالضرورة على النحو العربي لاختلاف المرجعيتين الفكرتين الثاويتين وراء الممارسة النحوية العربية واللاتينية – الإغريقية "[1]، وقد أثرت هذه المحاكاة على المنهج النقدي الذي انتهجه الوصفيون، ومن أبرز النقاط الدالة على ذلك :

1-1 لم يكن نقد الوصفيين للنحو العربي قائما على رؤية منهجية متدرجة واضحة، وإنما جاء في صورة ملاحظات متعددة ومتفرقة لم يخرج أغلبها عن المحاكاة التي ذكرناها بدءا[2] ، ولذلك اتسم نقدهم بنقص التأسيس وانعدامه في بعض المباحث والأطاريح .

1-2 لم يكن نقد الوصفيين للنحو العربي نقدا موضوعيا، " بقدر ما كان دفاعا عن المنهج الوصفي ووسيلة لتبرير اللجوء إليه"[3]، ويشهد على ذلك عبارات تمجيدية وتنويهية ترد في مقدمة مؤلفاتهم النقدية، ومن ذلك قول محمود السعران عن علم اللغة بصورة عامة، والمنهج الوصفي بصورة خاصة : " إن علم اللغة هو وجهة النظر الجديدة، أو الفلسفة الجديدة، التي حلت محل وجهات النظر القديمة، والفلسفات اللغوية السابقة . وعلم اللغة قد تجنب أخطاء جوهرية في الفلسفات اللغوية القديمة، وقد قدم مبادئ لم يعد شك

---

[1] **اللسانيات العربية الحديثة ، ص 198 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 199 .**

[3] **نفسه .**

في أنها أكمل وأشمل وأصدق وأضبط، واعتمد على وسائل وآلات أدق مرات ومرات من وسائل الأقدمين وآلاتهم"[1] .

ويتضح هذا الموقف عند تمام حسان في كتب عدة، ففي كتابه مناهج البحث في اللغة الذي رام من خلاله التعريف بهذا المنهج والتبشير يقول : " ويزداد استحقاق علم اللغة الوصفي لمكانته باعتباره مجموعة مستقلة من المواد المترابطة كالأصوات والتشكيل والجراماطيقا والمعجم والدلالات "[2] . ويقول في كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية : "إن المنهج الوصفي هو جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحاضر"[3] .

وفي تقديم كتابه : « اللغة العربية معناها ومبناها » يؤكد انتهاجه للمنهج الوصفي في سياق حديثه عن الغاية التي ينشدها في كتابه، قائلا : " والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة "[4] .

ولما جوبه موقفه حيال تطعيم الدراسات اللغوية بالمنهج الوصفي بالرفض من أساتذة كلية دار العلوم بالقاهرة الذين كانوا يرون أن هذا المنهج " إن صادف أي قدر من القبول في نفوسهم فما كان لهذا القبول أن يتعدى تطبيق هذا المنهج على اللهجات العامية، أما الفصحى فهيهات ! لأن الأول ما ترك للآخر شيئا حتى إن النحو قد نضج واحترق "[5] ، ولكنه لم يستسلم لموقفهم، إذ لم يقبل الإشراف على طالب من طلبة الدراسات العليا يسعى مثلا إلى كتابة ترجمة لنحوي أو تحقيق كتاب أو بحث لا يتناول فكرة منهجية نقدية ترمي إلى تطعيم أفكار النحاة القدماء بأفكار المنهج الوصفي الحديث [6] .

وإننا لا نلوم الوصفيين على انتصارهم للمنهج الوصفي وإشادتهم به، إذ من حق أي باحث أن يختار المنهج الذي يراه جديرا بما يسعى إليه، ولكن قد نلوم تزمتهم وتعصبهم تجاهه، وادعاء تفرده بالحقيقة العلمية لوحده، ودرئها عما سواه، فالبحث اللساني بحاجة مستمرة إلى نماذج لسانية جديدة تسهم في فعاليته واستمراريته .

---

[1] **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 21 – 22 .**

[2] **مناهج البحث في اللغة ، ص 36 – 37 .**

[3] **اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 13 .**

[4] **اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 10 .**

[5] **المرجع نفسه، الصفحة نفسها .**

[6] **ينظر : نفسه .**

1- 3 إن النقد الوصفي للنحو العربي نقد انتقائي غير شامل، إذ صب اللسانيون الوصفيون جام تصوراتهم على مسائل محددة بتوجيه من سلطان المنهج النقدي الذي قلدوه، فركزوا على نقد منهج النحاة في الاستقراء والتقعيد، ودراسة المادة اللغوية، وقضية تأثر النحو بالمنطق الأرسطي وما نتج عنه من القياس المنطقي والتعليل ونظرية العامل، وبعض جزئيات النحو على غرار أقسام الكلم والجملة .

1-4 إن النقاد الوصفيين العرب قد وقعوا في مخالفة منهجية للمنهج الذي تبنوه، إذ انصرف أغلبهم إلى إعادة النظر في ما جاء في كتب النحو والصرف من وصف للغة العربية الكلاسيكية، وقراءة التراث النحوي من منظور المنهج الوصفي، وتقتضي المنهجية أن يقوموا بوصف اللغة العربية المعاصرة[1]، وبناء على هذه الرؤية فإنه يظهر أن منهج النحاة العرب، وإن تعددت هناته ومثالبه فيظهر أكثر اتساما بالوصفية ممن يدعيها من المحدثين ولم يطبقها على وجهها الذي يفرضه المنهج الذي اتبعوه ونوهوا به[2]، لأن النحاة القدامى " اشتغلوا بمادة لغوية معينة قبليا استنبطوا منها، حسب تصوراتهم ومناهجهم "[3]، وينبغي أن نشير إلى أننا لا نرفض نقد الوصفيين لمنهج النحاة، ففيه فائدة، ولكن كان يحسن بهم لو درسوا لغات منطوقة مسموعة في عصرهم أيضا، لئلا تكون أفكارهم مغردة خارج السرب الذي تدعي أنها جزء منه .

وقد تفطن بعض الوصفيين إلى أن نقدهم قد يلاقي المجابهة لأنه سلك سبيلا اتسم بالقسوة وتسفيه آراء النحاة أحيانا والتقليل من جهودهم أيضا، فأوردوا خطابات تعذر النحاة، ويلتمسون منها العذر لأنفسهم في النقد أيضا، ومن ذلك قول لتمام حسان أورده بنصه، يقول : " لا ينبغي أن يظن أن النقد هنا لقيمة عمل النحاة، وإنما هو للمنهج . ذلك بأن النحاة قد وجدوا في عصر كانوا هم نتاجه الفكري وما كان لهم أن يسبقوا الزمن ولا أن يتنبأوا بظهور المنهج الاستقرائي بعد قرون عديدة، وإنما ننقد منهجهم هنا لأنه لم

---

[1] ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 220 .

[2] يقتضي منا الإنصاف أن نبين أن تمام حسان قد درس بعض اللهجات الحديثة معتمدا هذا المنهج فقد حصل في سنة 1949 م على شهادة الماجستير في اللسانيات العامة، فرع الأصوات اللغوية، وكان موضوع دراسته منصبا على لهجة من اللهجات المصرية، وعنوانها : «دراسة صوتية للهجة الكرنك في صعيد مصر» .

وفي عام 1952 م حصل تمام حسان على درجة الدكتوراه من الجامعة اللندنية، وقد كانت أطروحته مندرجة في الدراسة الصوتية ؛ إذ درس فيها لهجة عدن، وهي إحدى اللهجات اليمنية، وجاء عنوان الدراسة موسوما بـ : « دراسة صوتية فونولوجية للهجة عدن في جنوب بلاد العرب » .ينظر : تمام حسان رائدا لغويا ، ص 13 – 14 .

[3] اللسانيات العربية الحديثة ، ص 195 .

يعد صالحا في وقتنا هذا" [1]، ويستفاد من هذا الخطاب أن النقد لمنهج النحاة كان بغاية التنبيه إلى أنه لا يتوافق مع العصر الحديث، ولكن الموضوعية تقتضي أن نراعي في نقد الأعمال والآراء الظروفَ التاريخية التي نشأت فيها لئلا ينقلب النقد إلى تمحل وتجن غير مبرر .

2/ نقد مقولة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي :

تعد قضية تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو وبالتراث اليوناني بصورة عامة من القضايا الشائكة التي أوجدت اختلافا وتضاربا في آراء الباحثين المحدثين إزاءها ؛ إذ منهم من أثبت هذا التأثر وأقره، ومنهم من نفاه وأنكره، وسعى بعضهم إلى النظر في هذه القضية من زاوية وسطى، فنفوا وجود تأثر بالمنطق الأرسطي في مرحلة نشأة النحو العربي، وأثبتوا وجوده في القرون التي تلت تلك المرحلة .

وقد وقع الوصفيون العرب تحت وطأة تقليد النحاة الأروبيين في نقدهم لنحوهم التقليدي في معالجة هذه القضية، فقد ذهب تمام حسان في كتابه « مناهج البحث في اللغة » إلى القول بتأثير المنطق الأرسطي في النحو العربي، وقد تجلى هذا التأثير – في نظره – في جانبين : أولهما جانب المقولات الأرسطية وتطبيقها في التفكير النحوي، وثانيهما الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصة، مع ما يساير ذلك من محاكاة للتقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته [2].

ويبدو أن من بين الأسباب التي عززت القول بتأثير مقولات أرسطو عند الوصفيين وجود تقارب في المفاهيم والمصطلحات بينها وبين مفاهيم النحو العربي ومصطلحاته، ما أغرى أصحاب هذا الرأي إلى الوقوف عند بعض نقاط التشابه كي يدعموا بها رأيهم، ولكن المنهج العلمي لا يكتفي بمثل هذه الأدلة السطحية في إثبات وجود تأثير وتأثر، ما لم تُعَزَّز بوثائق تاريخية أو مادية .

ولكن هؤلاء النقاد وقعوا في التعميم وعدم التحري المدقق إذ اعتبروا النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي في نشأته، وبعدها، وهذا رأي يحتاج إلى وقفة استقراء وتحر، وقد انتبه لذلك تمام حسان الذي كان يقول في كتابه مناهج البحث في اللغة بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي دون التفريق بين مرحلة النشأة وما بعدها، ولكنه استدرك موقفه هذا برأي آخر أورده في كتابه الأصول، وأعتبره رأيا موضوعيا ؛ لأنه حاول وضع القضية في نصابها، فهو لم ينف التأثر بالمنطق الأرسطي كليا، ولم ينسق وراء القول بتبعية

[1] **اجتهادات لغوية ، ص 39 .**

[2] **ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 366 .**

النحو العربي المطلقة للمنطق الأرسطي وللأثر اليوناني بصورة عامة، ونفي وجود أية بصمة بارزة للعرب في تقسيماته ومفاهيمه، وإنما خلص إلى التفريق بين مرحلتين مرَّ بهما النحو العربي، ويهمنا رأيه في مرحلة النشأة – لأنها محل النزاع – التي ذهب إلى أنها كانت خالية من التأثير اليوناني إلى أن جاء القرن الثالث، فبدأت آثار ومفاهيم المنطق اليوناني تظهر على الدرس النحوي العربي.

وقد قال بهذا الرأي عدة باحثين، منهم عبد الرحمن الحاج صالح[1] الذي ظل ينافح ويدافع في مؤلفاته على مقولة أصالة النحو العربي، موردا البراهين والحجج على تهافت أصحاب نظرية تأثير المنطق الأرسطي في نشأة النحو العربي وفي عهد اكتهاله زمن الخليل وسيبويه، ويقر بحصول هذا التأثير في زمان ابن السراج ومعاصريه من النحاة أي في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع [2]، وهذا الرأي لا يختلف عما ذهب إليه الأستاذ تمام إلا في تحديد بداية التأثير، ولكنه لا يعد اختلافا كبيرا ؛ إذ نظر تمام حسان إلى بداية التأثير من منظور الأسباب التي أدت إليها، ولذلك حدها بخلافة المأمون، وأما الأستاذ الحاج صالح فقد حد البداية ببروز وظهور آثار المنطق الأرسطي في الكتب النحوية العربية، وكلا الرأيين لم يخرجا عن القول بحدوث هذا التأثير في القرنين الثالث والرابع الهجريين.

ولقد كان للباحثين النافين لوجود تأثير وتأثر بين المنطق الأرسطي والنحو العربي في نشأته حججٌ ومستندات، منها :

---

[1] لقد نشر الأستاذ الحاج صالح مقالا سنة 1964 م، خصصه لهذه القضية، وقد عنونه بـ : « النحو العربي ومنطق أرسطو » خلص فيه إلى أن النحو العربي لم يتأثر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو لا في مناهج بحثه ولا في مضمونه التحليلي، ولا يدين بشيء أصلا فيما ابتناه أول أمره للثقافة اليونانية . ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1 ، ص 42 – 63 .

وإنني من خلال اطلاعي على ما جاء في المقال سالف الذكر تبين لي أن عنوانه الذي جاء مشابها لعنوان مقال إبراهيم مدكور في الألفاظ، قد خالفه في ترتيبها، فإذا كان مدكور قدم لفظة منطق أرسطو فإن الحاج صالح قدم لفظة النحو العربي إشارة منه إلى أصالة النحو العربي في نشأته، وإلى مخالفة ما ورد في مقال مدكور، وفي مقالات المستشرقين الذين أشاعوا مقولة تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو في نشأته، ويخص بالذكر منهم مركس الذي كان له تأثير مباشر على البحث اللغوي العربي من خلال محاضرته التي ألقاها بالمعهد المصري .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ج2 ، ص 268 – 272 .

– 1– لا ينبغي أن يتخذ مجرد السبق الزمني، أو التجاوز المكاني، أو التشابه الجزئي دليلا على وجود تأثير وتأثر بين السابق واللاحق في علم معين [1] .

– 2– إن الفترة الزمنية بين نشأة النحو العربي وظهور كتاب سيبويه تزيد عن مائة عام، وهي كافية جدا لخلق نحو عربي ناضج ومتطور، دون اللجوء إلى النقل الحرفي من نحو آخر، وفي هذا رد على إحدى الافتراضات التي استند إليها مركس في مقولته المتمثلة في أن المفاهيم والمقاييس النحوية لا يمكن أن تتكون إلا بعد مرور زمن طويل[2] .

– 3 –لم يشر النحاة الأقدمون ولو إشارة خاطفة إلى مصادر أجنبية نهلوا منها، فكتاب سيبويه مثلا يعثر من تتبعه على أسماء كل شخص أدلى برأي في مفردة أو تركيب أو باب من أبواب النحو، ولكنه لا يقف فيه على اسم عالم من السريان أو اليونان القدماء ممن ألف في نحو لغته أو في المنطق ولو على سبيل الإشارة إلى محل الأخذ[3] .

– 4– لم يورد القائلون بوجود التأثير اليوناني في نشأة النحو سندا تاريخيا أو ماديا يعزز ما ذهبوا إليه، بل كان رأيهم ملقيا على عواهنه، مبنيا على التخمين والافتراض في أحايين كثيرة، أو معتمدا على مجرد التشابه، وقد بينا سابقا أن مجرد التشابه في المصطلحات و الأفكار لا يقوم دليلا على التأثير والتأثر، ما لم يستند إلى وجود وثائق أو إثباتات تاريخية تثبت وجود مثاقفات بين المؤثر والمتأثر في تلك الفترة ؛ إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنها أصيلة من محض الاتفاق، فكثيرا ما تتوارد الأفكار إذا كانت المعاني مما تشترك فيها العقول[4] .

– 5 – يرى إدريس مقبول أن ظهور الملامح المنطقية في النظر النحوي العربي لم يكن قبل القرن الرابع ؛ إذ لم يذكر أصحاب الفهارس والتراجم أنه أثيرت مسألة خلافية في شأن أصول النحو العربي وصلته بالمنطق اليوناني قبل هذه الفترة [5] .

---

[1] **ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، ص 354 .**

[2] **ينظر : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1 ، ص 48 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ج1 ، ص 52 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.**

[5] **ينظر : الأسس الابستمولوجية و التداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، إدريس مقبول ، عالم الكتب الحديث ، جدارا للكتاب العالمي ، الأردن ، ط1 ، 2006 ، ص 19 .**

– 6– ذهب تمام حسان في أحد مقالاته إلى أن بعض المفاهيم المنهجية والأصول النحوية التي استند إليها النحاة في دراسة المادة اللغوية وفي بناء نظرهم النحوي لم يكن لليونان بها قِبَلٌ، ومن ذلك أنه لم يرد استعمال اليونانيين لفكرة سماع المادة اللغوية من المتكلمين بها مباشرة، وتجريد أصول للكلم والصيغ الصرفية وللجمل لا نظير له عند اليونان[1]، ويؤكد في مقال آخر على أن عناصر بنية اللغة العربية تختلف اختلافا بينا عن بنية لغة اليونان ؛ إذ ليس في لغة اليونان إعراب ولا حرية رتبة ولا تثنية، ولا تخضع كلماتها لأوزان صرفية مطردة كالعربية [2] ، وما قرره الأستاذ يرد على أولئك المستشرقين الذين وسموا العقلية العربية بالتخلف، وبعدم القدرة على إبداع مفاهيم منهجية ورؤى عقلية من غير التلمذة على الفكر اليوناني .

– 7 – إن الاستناد إلى حركة الترجمة للقول بوجود التأثير اليوناني في نشأة النحو يحمل مخالفة تاريخية ؛ لأنه لم يثبت " أن مؤلفات يونانية معينة كانت تدرس خلال القرنين الأول والثاني من الهجرة دراسة تمكن من اقتباس معطياتها وتوظيفها في المؤلفات العربية " [3] ، وإنما ثبت تاريخيا أن أقدم ما ترجم من مؤلفات أرسطو لم ينقل إلى العربية قبل منتصف القرن الثاني الهجري ؛ لأن البداية الفعلية للترجمة بدأت مع محمد بن عبد الله بن المقفع (ت 150 هـ)، الذي ترجم ملخصا لبعض شروح كتب أرسطو، غير أن هذه الترجمة كانت في جانب ضيق، ولم يكتب لها الذيوع والانتشار إلا بعد مرور ردح من الزمن، لضعف لغتها وقلتها، ولذلك لم يظهر لها تأثير على النحاة في تلك المرحلة .

إن هذه المستندات وغيرها تضعف مقولة تأثر نشأة النحو العربي بمقولات المنطق الأرسطي ومفاهيمه ، وبالفكر اليوناني بوجه عام .

وإن نفينا لوجود هذا التأثير والتأثر في مرحلة نشأة النحو لا ينفي وجود مفاهيم منطقية وعقلية احتواها النتاج النحوي في هذه المرحلة، بدليل أننا إذا تصفحنا أبواب كتاب سيبويه – باعتباره مثالا بارزا عن هذه المرحلة – فإننا نلمحها محملة بكثير من الأفكار والخطرات العقلية والمنطقية، وببعض التعليلات، فما مصدرها ؟ .

---

[1] **ينظر : مقالات في اللغة والأدب ، ج1 ، ص 461 – 462 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ج2 ، ص 119 .**

[3] **ينظر : نظرات في التراث اللغوي العربي ، ص 90 .**

إننا نتفق مع تمام حسان في أن مصدر الرؤى العقلية والمنطقية في هذه المرحلة آت من إمدادات المنطق الطبيعي الذي يعتمد على قوانين المنطق البدهية التي لا تختص بها أمة دون أمة، أو فرد دون بقية الأفراد، وإنما هي مشاعة بين كل الشعوب والأمم .

3/ نقد مقولة اتصاف النحو العربي بالمعيارية :

لقد قدمنا سلفا نقدا لقول الوصفيين لمعيارية النحو، وبقي أن نقف عند قولهم بضدية الوصفية والمعيارية من خلال آراء بعض اللسانيين، ومنهم عبد السلام المسدي الذي نفى أن يكون هناك تنافر بين طرفي هذه الثنائية ؛ لأن مفهومي المعيارية والوصفية لا ينتميان إلى حيز تصوري واحد وليستا من طبيعة واحدة أيضا حتى تتسنى مقارعة إحداهما بالأخرى أو إنشاء علاقة تواز أو تصادم أو تطابق، فهما رؤيتان فكريتان مستقلة إحداهما عن الأخرى[1].

فقد رفضت فاطمة بكوش مقولة ضِدِّيَةِ المعيارية للوصفية، وأن تكون إحداهما تنفي الأخرى، وبررت رأيها هذا بأن الباحثين العرب الذين ربطوا المنهج الوصفي بالبحث العلمي ومنهم تمام حسان اعترفوا للمنهج المعياري بأهميته في مجالات التعليم، وضرورته في الحفاظ على اللغة [2]، والمقصود من هذا أن للوصفية مجالها، وللمعيارية مجالها، ولذلك فإنه لا مسوغ إلى خلق تنافر بينهما .

وأما عز الدين المجدوب فقد أردف رفضه للقول بتنافر المعيارية والوصفية وضديتهما ببيان النظرة التي تناقض الوصفية، فقد أقر بأن الوصفية نقيض للتأمل الفلسفي العقيم لا للمعيارية كما ذهب إليه الأستاذ تمام[3]، ولعل المجدوب يقصد بهذا أن الوصفية إنما تناهض المنهج المعياري الذي يصدر عن تصورات عقلية فلسفية لدى الباحث، تجعله يفرض انطباعات و تصورات مسبقة على الموضوع الذي يبحثه قبل الشروع فيه .

ويبدو أن إشادة الأستاذ تمام بالوصفية ونعتها بالعلمية، وذمه للمعيارية لا يعد موقفا علميا خالصا، بل إنه يحمل غاية أخرى، وهي إيجاد مبررات تسوغ له الاستناد إلى المنهج الوصفي في الدراسة، وما يؤكد هذا

---

[1] ينظر : اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 15.

[2] ينظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 95 .

[3] ينظر : المنوال النحوي ، ص 47 .

الطرح تلك الأوصاف التي أكثرت من التنويه بالمنهج الوصفي إلى الحد الذي جعلته المنهج الأساس في الدراسات اللغوية [1]، وغيرها من الأوصاف .

4/ تقييم نقود الوصفيين لنظرية العامل :

وأما عن نصيب **نظرية العامل** من النقد الوصفي فيحيلنا إلى طرح السؤال الآتي: هل استطاع الوصفيون أن يبعدوا نظرية العامل من مشهد النحو، وهل تمكنت **نظرية القرائن النحوية** التي قدمها أحد رواد الوصفيين من أن تكون بديلا عنها، وهل وصل الأستاذ تمام إلى المبتغى منها ؟.

أما الإجابة عن السؤال الأول فتعبر عنها مضامين أغلب مؤلفات الوصفيين التي نقدت هذه النظرية، ولكنها لم تتمكن من الإتيان ببديل عنها، كما أنهم ظلوا يرددون مصطلحاتها، ويدورون في فلكها أيضا.

وأما موقف اختلف الباحثين حيال تمكن نظرية القرائن من أن تقف في مجابهة نظرية العامل فإننا نقف على موقفين، لنخلص إلى رأي حيال ذلك :

الموقف الأول : ذهب بعض الدارسين إلى أن نظرية القرائن النحوية بإمكانها أن تكون بديلا عن نظرية العامل، ومنهم حماسة عبد اللطيف الذي ذهب إلى " أن دراسة النحو في إطار القرائن النحوية تغني عن القول بالعوامل وما استتبعه من تكلف في التقدير و تعسف في التأويل " [2] ، وهذا الموقف نابع من استناد صاحبه إلى رؤى المنهج الوصفي الذي يقتصر على ما هو موجود في ظاهر التراكيب، ولشغفه بما جاءت به هذه النظرية من رؤى .

الموقف الثاني : رفض بعض الباحثين إقامة نظرية تمام حسان بديلا عن نظرية العامل ؛ لأن محاولة إسقاط هذه النظرية الأخيرة ليس رفضا لرأي في مسألة فرعية من مسائل النحو، وإنما ينجر عن إسقاطها وإحلال بديل مكانها إسقاط للبناء النحوي الذي شيده النحاة في قرون من أساسه، إضافة إلى أن هذا الإسقاط يحتاج إلى حجج قوية تعززه، وأخرى أشد قوة لوضع أسس بناء جديد يقوم بديلا كافيا يحل محل العامل [3] .

---

[1] ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 28 .

[2] العلامة الإعرابية في الجملة ، ص 115 .

[3] ينظر : نظام الارتباط والربط ، ص 63 – 64 .

وقد أيقن بعض الباحثين باستحالة إسقاط نظرية العامل، فراحوا يوردون المزايا التي اشتملت عليها هذه النظرية، وجعلت منها صرحا منيعا ليس من السهل نقضه، ومن هؤلاء الباحثين أحمد ياقوت الذي قام بعرض لبعض محاولات إسقاط نظرية العامل الحديثة – ومنها نظرية القرائن النحوية – ليخلص إلى عدم نجاح هذه المحاولات في الهدف الذي نشدته ؛ لأن لنظرية العامل دورا كبيرا في تقنين الكلام وإعطائه معايير ثابتة تقي المتكلم من الوقوع في الخطأ واللحن[1] .

وقد سار على خطاه الباحث وليد الأنصاري الذي بين المثالب التي اشتملت عليها بعض المحاولات الحديثة التي رامت إسقاط نظرية العامل، ليبين بعد ذلك المزايا التي جعلت هذه النظرية تصمد في وجه تلك المحاولات التي تربصت بها، وقد لخصها في أمرين : أولهما : إنها أعطت تفسيرا سائغا ومقنعا لاختلاف علامات الإعراب . وثانيهما : إنها تنهض بعبء فهم تيسير تعلم اللغة العربية، وذلك من ناحية أن العامل قرينة تهدي المتكلم إلى العلامة الإعرابية المطلوبة و الضبط الصحيح أيضا [2] .

و أما عبده الراجحي فقد نفذ إلى رأيه في نظرية العامل من رأي تمام حسان الذي ذهب فيه إلى أن النحاة ربطوا بين فكرة العامل وقرينة العلامة الإعرابية دون غيرها من القرائن ؛ إذ رفض هذا الرأي، وذهب إلى أن النحاة لم يسجنوا العامل في العلامة الإعرابية ولم يقصروا دوره في بيانها لوحدها، وإنما مثل العامل المظلة الكبرى في النحو العربي التي تتحرك لتحليل الظاهرة بجميع جوانبها، ومنها العلامة الإعرابية وبقية القرائن أيضا [3]، وهذا الرأي ينفي اقتصار اهتمام نظرية العامل على العلامة الإعرابية لوحدها، وإنما – في نظره – شمل اهتمامها كل القرائن، وبذلك يسقط أحد الاستدراكات التي أراد الأستاذ تمام أن يجعله مأخذا يسوغ له إسقاط نظرية العامل .

الموقف المستخلص: إنَّ هذه الآراء الأخيرة إنْ كانت قد شَخَّصَت بعض مزايا نظرية العامل التي لا ننكر بعضها فإن الإنصاف يقتضي منا أن نُقِرَّ لنظرية القرائن النحوية بقدر من التماسك في البناء إذا ما قورنت مع بعض المحاولات التي سبقتها في إسقاط نظرية العامل، وما ذهبت إليه النظرية من تضافر للقرائن له ما يؤيده في الدراسات النحوية القديمة .

---

[1] **ينظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ص 85 .**

[2] **ينظر : نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، وليد عاطف الأنصاري ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، ط 2 ، 2006 ، ص 169 .**

[3] **ينظر : تمام حسان رائدا لغويا ، ص 252 .**

ولكن نظرية القرائن النحوية افتقدت أمرا مهما وهو التعليل الذي يلبي رغبة طالب النحو الجامحة في التعرف على الأسباب الكامنة وراء الظواهر النحوية التي يتعلمها .

وإن المحاولات التي سعت إلى إسقاط نظرية العامل وإن كان بعض الباحثين لا يوليها أهمية فإنها تحيلنا إلى بعض الهنات التي اكتنفت نظرية العامل أوتسببت فيها، وجعلت هؤلاء الباحثين ينفرون منها، ومنها : توسيع شقة الخلاف بين النحاة، واضطرار النحاة بسببها إلى سوء التقدير و التأويل، ووقوع النحاة في بوتقة التناقض في بعض الأحايين وغيرها[1] . وانطلاقا من ذلك فإننا وإن أقررنا بإبقاء نظرية العامل لما اشتملت عليه من قوة في الأسس ومن مزايا فإنه ينبغي تخليصها من الشوائب التي جعلت سبيل تعلم النحو عسيرا، وأتاحت لبعض الباحثين وسمها بالعسر والعنت، وسوَّغَت لهم إسقاطها أيضا .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الأستاذ تمام قد خفف من رأيه الرافض لنظرية العامل في كتابه « الخلاصة النحوية » ، فقد أقر فيه بجدوى هذه النظرية في تفسير ظاهرة الإعراب، وإن بقي مصرا على أنها تتنافى مع التفكير المنهجي السليم [2] ، من منطلق ارتداده إلى المنهج الوصفي .

5/ تقييم نقود الوصفيين لنظرية التعليل :

وأما عن رأي الوصفين في التعليل وتوابعه من التقدير والتأويل فنرى أن هذه الجوانب التحليلية ليست على الدوام تمحلا وتعسفا يُدْخِلُ على التراكيب ما ليس منها، وإنما قد تكون من وسائل التعليم التي استنجد بها النحاة لتقريب المفاهيم الإعرابية المبهمة لطالب النحو، وإن ابن مضاء على الرغم من دعوته إلى إلغاء التقدير والحذف فإنه أقر بتقدير المحذوف إذا كان الكلام لا يفهم إلابه[3] ، ولعل الذي أدى به إلى ذلك إدراك ما لهذا التقدير من فائدة في فهم المعاني، وما له من جدوى في التعليم أيضا، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هناك تقديرات بعيدة تجعل المتعلم المبتدئ يسبح في لجج من التأويلات البعيدة المتمحلة التي لا يستوعبها ذهنه، وقَمِنٌ بالمؤلفين التخلي عنها في الكتب الموجهة للمبتدئين .

و أما ما سعى إليه تمام حسان من إلغاء للإعرابين التقديري والمحلي فيبدو أنه قد تراجع عنه في كتابه « الخلاصة النحوية » الذي ألفه تطبيقا لنظريته هذه التي طرحها في كتاب « اللغة العربية معناها ومبناها»

---

[1] **ينظر : أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني ، الناشر الأطلسي ، دط ، دت ، ص 202 – 213 ، العلامة الإعرابية في الجملة ، ص 177– 186 .**

[2] **ينظر : الخلاصة النحوية ، تمام حسان ، عالم الكتب ، ط1 ، 2000 ، ص 110 .**

[3] **ينظر : الرد على النحاة ، ص 71 .**

وفي مقاله « القرائن النحوية واطراح العامل و الإعرابين التقديري والمحلي » ؛ إذ بين أن قرينة الإعراب تتضح من خلال العلامة الإعرابية الظاهرة، ومن خلال تقدير الحركة و المحل الإعرابي[1]، ولم يورد الأستاذ بعد هذا البيان استدراكا يبين رفضه للإعرابين التقديري و المحلي، وهذا يشير إلى أنه قد عدل عن إلغائهما .

ويجدر بنا أن نبين أنه بعد أن زاد مدُّ المنهج التحويلي، وهفا الباحثون العرب إلى البحث عن وشائج قربى بينه وبين النحو العربي خفف الوصفيون من موقفهم الرافض للتعليل ؛ فقد أقر تمام حسان في مقال من مقالاته في سنة 1984 م، بفائدته في تفسير المفاهيم النحوية وتجليتها، يقول : " من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو و أقيسته " [2] .

ويبين هذا الموقف أن للوصفيين تراوحا في الآراء بين فترة وأخرى تبعا لتراوح المناهج اللغوية وما يستتبعها من آراء متباينة ومختلفة ؛ فلما كان شأن المنهج الوصفي بارزا في مجالات البحث اللغوي رفضوا التعليل لرفض هذا المنهج له، ولكن لما بسط المنهج التحويلي ظلاله على غيره من المناهج عدَّلوا من رأيهم السالف، وأصبح بعضهم يعتبر التعليل مظهرا من مظاهر القدرة التفسيرية في النحو، ودليلا إيجابيا فيه .

6/ وقفة إنصاف وتقييم إجمالي للنقد الوصفي النحوي :

وبعد هذه الوقفة المقتضبة عند أهم الجوانب النقدية التي عالجها النقاد الوصفيون، والتي ركزنا فيها على الكليات المنهجية دون التوغل في القضايا الجزئية كأقسام الكلم والجملة وغيرهما[3] ؛ لأنها كانت محل دراسة في عديد البحوث الأكاديمية، نرى أن هناك سؤالا مشروعا ومهماً في ما نحن بصدده، وهو : هل اتسم النقد الوصفي للنحو العربي بالسمة اللسانية، أم بقي رهن الطرح النقدي التراثي والداخلي الحديث ؟ .

في البدء ينبغي أن نقر منصفين أن للوصفيين العرب دوراً بارزاً في تقديم اللسانيات الحديثة للباحث العربي، وإن شاب هذا الجهد هنات ومطبات، ولكن الموضوعية تقتضي أن نخضع جهودهم النقدية للنقد

---

[1] **ينظر : الخلاصة النحوية ، ص 34 .**

[2] **اللغة العربية والحداثة ، تمام حسان ، فصول ، مج4 ، ع3 ، القاهرة ، 1984 ، ص 137 . نقلا عن : نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 227 .**

[3] **ينظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دط ، 1977 ، ص 137 – 170 ، مسائل الخلاف بين أقسام الكلم بين بعض النحاة القدماء والمحدثين ، صفية بن زينة ، رسالة ماجستير ، إشراف محمد العيد رتيمة ، جامعة الجزائر ، 2003 – 2004 ، العلامة الإعرابية في الجملة العربية ص 69 – 75 ، وأصول تراثية في اللسانيات الحديثة ، ص 205 – 210 ، المنوال النحوي العربي ، ص 111 – 164 ، نظرات في التراث اللغوي العربي ، ص 09 – 51 .**

البعدي أيضا لكي نستبين حلقات الدراسة السانية العربية، ونحدد إيجابياتها لنثمنها وندفع بها إلى الترقية والتطوير، ونشخص سلبياتها بغية تجاوزها والتخفيف من رداتها .

وللإجابة عن السؤال سالف الطرح نلمح في كتب جل الوصفيين الاستناد إلى رؤية معينة من رؤى المنهج الوصفي على نحو إقرار عبد الرحمن أيوب باستناده إلى المدرسة التحليلية الشكلية، ولكن إذا حدجنا التطبيق والإجراء فإننا نجد أن مفاهيم هذا المنهج لا تكيف عملهم إلا تكييفا خفيفا، لم تتجل فيه جدة اللسانيات في نقدهم للتراث، ويعود ذلك **لأسباب** عديدة منها :

– الرغبة في مسايرة البحث اللغوي الغربي في نقده لتراثه النحوي ومحاولة اللحاق بركبه، غير أن ذلك أوقعهم في الاستعجال الفاقد للتهيئة والتمكين، فكانت نتيجة ذلك أن ارتفعت أصوات التجديد اللساني كشعارات نظرية فضفاضة لا تجد حضورا في التطبيق.

– إن " إعمال المفاهيم اللسانية في التراث أصعب من تحصيل هذه المفاهيم في حد ذاتها وإدراكها في مصادرها أو نشرها بلسان غير اللسان الذي اكتشفت فيه. أو قل إن إعمالها في سياق حضاري غير السياق الذي نشأت فيه يمثل مستوى من الفهم والامتلاك أرقى من الفهم الأول " [1].

وبحكم رغبة الوصفيين العرب في تقديم اللسانيات من جهة وإلحاحهم على نقد التراث النحوي من جهة أخرى، فإنهم لم يستسلموا لتلك العوائق والصعوبات، إذ بحثوا عن مرجعيات نقدية سابقة يستضيئون بها في ذلك النقد، في التراث والدراسات النحوية العربية الحديثة .

فأما من التراث فقد أغرتهم الدراسة النقدية المضمنة في كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، الذي اعتبره **أنيس فريحة** مؤسس المدرسة الوصفية[2] ؛ إذ وجدوا في هذه الدراسة ضالتهم في نقد النظريات النحوية التي رأوا أنها ناشئة من التفكير الفلسفي والمنطقي، فقد صدر ابن مضاء محاولته بعبارة مغرية لهؤلاء، وهي قوله : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا

[1] **المنوال النحوي العربي ، ص 42 .**

[2] **ينظر : نظريات في اللغة ، ص 116 .**

على الخطأ فيه"[1]، ومن الأمور التي قصدها بكلامه إلغاء نظرية العامل[2] والعلل، خاصة العلل الثواني والثوالث[3]، بالإضافة إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وإلغاء القياس والتمارين غير العملية أيضا .

وأما تأثرهم بالكتابة النقدية النحوية الداخلية وأعلامها فظاهر غير خاف، وتجلى ذلك في ذكر دوافع نقدهم للنحو العربي ؛ إذ يذكرون من ذلك الرغبة في تيسير النحو وتسهيله على الناشئة، وذلك بتخليصه من الشوائب الفلسفية والمنطقية، فهذا عبد الرحمن أيوب يقول : " ولقد بلغت الشكوى من النحو العربي مدى أصبح من غير الممكن أن يتجاهل، وكثر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد"[4]، ويقول تمام حسان في مقدمة كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية : " ولقد اتجهت إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه " [5] .

وإن الممعن في هذه الخطابات يجدها لا تختلف عن دوافع أنصار الاتجاه التيسيري الحديث على غرار إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي ومن سار على طريقهما، وإن كانت هناك أوجه مفارقة فإنها تتمثل في عدم انبهار أصحاب التيسير بالمنهج الحديث، رغم تعرف بعضهم عليه، وانشدادهم إلى التراث اللغوي العربي على خلاف رؤية الوصفيين الذين انبهروا بالمنهج الحديث، وحاولوا تطبيقه على معطيات اللغة العربية، ولكنهم لم يستطيعوا التخلص من تحليلات النحاة القدامى، ولم يخرجوا عن القضايا التي طرحها التيسيريون المحدثون أيضا .

ونستنتج من ذلك أن وسم عبد الرحمن أيوب للتراث النحوي بالتقليدية، ومناهضة تمام حسان للمعيارية فيه لم يشفعا لهما لينالا الاتصاف بالجدة في انطلاقهم من اللسانيات الحديثة في النقد، والسبب في ذلك سبب منهجي تمثل في " ضعف التفكير في طبيعة النظرية العلمية عموما وإلى عدم الانتفاع من

---

[1] الرد على النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، ص 69.

[2] تجلى رفضه لهذه النظرية في قوله : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه : فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب و الخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، و أن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي " . المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[3] الرد على النحاة ، ص 127 –134 .

[4] دراسات نقدية في النحو العربي ، ص – د – .

[5] اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 11 .

تمييز إبستمولوجي في النظرية العلمية"[1]، بالإضافة إلى عدم مراعاة خصوصية التراث النحوي العربي، في مرجعياته وفي فلسفة نظرياته أيضا .

فحاصل ما توصل إليه الوصفيون من نقدهم للتراث النحوي العربي انبهار باللسانيات الوصفية، مطبوع بالإجمالية وعدم التروي العلمي تجلى في التنظير، ولم يجد حضورا في التطبيق إلا يسيرا، كما بينت تحليلاتهم أنهم قد وقعوا في ما نهوا عنه ألا وهو وقوعهم تحت طائلة هيمنة التراث المنقود في حد ذاته، إذ لم يتمكنوا من التخلص من مصطلحاته ووطأة نظرياته، وفلسفته الفكرية أيضا، بدليل أنهم لم ينتجوا نظريات يمكنها أن تجابه نظرياته فضلا عن إلغائها والحلول بدلها، وأضافوا إلى ذلك التقليد تقليدا آخر للوصفيين الغرب، ليجدوا أنفسهم يتخندقون مرة أخرى في حياض دعاة تيسير النحو المحدثين، فمحاولة الوصفيين أمشاج من أفكار تحمل طابع التقليد، ولكن الإنصاف يحتم علينا أن نقر أن هناك جهودا قدمها بعض الوصفيين ينبغي أن تذكر فتشكر علميا، لما فيها من تجديد في الطرح والمعالجة، وإن كان نصيبها من الدقة المنهجية ضئيل، ومنها جهود تمام حسان، كما أننا لا نغمط الوصفيين حقهم في إثارة إشكالات حيال التراث بجرأة، فكان لهم الفضل في توجيه الدارسين إليها، وفي تحريك دواليب النقد اللغوي واللساني في الثقافة اللسانية العربية أيضا .

[1] **المنوال النحوي العربي ، ص 47** .

الفصـــل الخـــامس

الكتابة النقدية النحوية التوليدية :

الأسس والقضايا

المبحث الأول : الكتابة التوليدية العربية الأسس والأصناف

المبحث الثاني : التراث النحوي العربي ونظرياته في ضوء

النقد التوليدي

المبحث الثالث : تقييم الكتابة النقدية النحوية التوليدية

الفصل الخامس : الكتابة النقدية النحوية التوليدية : الأسس والقضايا

المبحث الأول : الكتابة التوليدية العربية الأسس والأصناف :

أولا : أسس الكتابة التوليدية :

لقد نشأ الاتجاه التحويلي التوليدي[1] من منطلقات نقدية للاتجاه البنيوي الوصفي، إذ قوض مجمل أسسه وأقام رؤيته اللسانية على خلافها، " فقد كان من الطبيعي أن تقود الانتقادات التي وجهت إلى البنيويين إلى البحث عن نموذج جديد يجيب عن الأسئلة العالقة، وينحو بالبحث اللساني منحى مغايرا"[2]، ويعطي للنموذج الناقد خصوصيته المميزة له عن الاتجاه البنيوي المنقود .

وكان قائد هذه الثورة النقدية لمبادئ الاتجاه الوصفي نعوم تشومسكي الذي عمل جاهدا على الإتيان بنموذج لساني جديد للتفكير في اللغة، أثار من خلاله عدة إشكالات، وسعى إلى وضع **أسس** في البحث اللساني، من أبرزها :

-1 القول بالذهنية اللغوية ودحض الرؤية الآلية : على الرغم من أن تشومسكي نشأ في مدرسة تطبق طريقة بلومفيلد في البحث اللغوي[3] إلا أنه استهدفها بعد ذلك بالنقد، مستلهما نقده من أفكار ديكارت العقلية .

ومن المعلوم في البحث اللساني الحديث أن بلومفيلد تبنى النظرية السلوكية حيال اللغة التي تقوم على رفض النظرة العقلية والذهنية ؛ إذ تستبعد " كل المفاهيم التي تعتمد علة الحالة الداخلية في المخ ولا ترجع المعطيات الفيزيائية" [4]، وأما تشومسكي فيرى أن المنهج السليم لدراسة اللغة ينبغي أن يكون منهجا ذهنيا

---

[1] لقد أخذ هذا الاتجاه تسميته من الأسس التي قام عليها، إذ حاول تشومسكي في نماذجه أن يهتم بالقدرة الإبداعية لدى المتكلم التي تمكنه من إنتاج جمل نحوية صحيحة لا حد لها، مع فهمها أيضا، وهو ما اصطلح عليه بالتوليد، وتساعده على ذلك التوليد القواعد التحويلية في التركيب والترتيب وغيرهما، وقد اقتصرنا على تسميته بالاتجاه التوليدي من باب إطلاق الجزء على الكل مراعاة للاختصار والشيوع . ينظر : اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النجار ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، دط ، دت ، ص 176 – 177 .

[2] اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 261 .

[3] ينظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص 111 .

[4] علم اللغة نشأته وتطوره ، ص 158 .

يميز الإنسان عن الحيوان، لأنه ليس آلة تخضع للتفسير الآلي بحذافيره، وإنما هو خاضع للنشاط العقلي[1] الذي يصبغ مقدرته اللغوية، وغاية تشومسكي من هذا الفهم أن تدرس اللغة وتعلل من المنظور الذهني والعقل، ولا تكتفي بالجانب الخارجي فحسب .

-2 نقد الاعتماد على الوصف دون التفسير والتعليل : لقد اعتبرت اللسانيات الوصفية أن الوصف كاف لوحده في التحليل الساني – كما وقفنا على ذلك سلفا – وقد رفض تشومسكي ومن سار على نهجه من التوليديين هذه الرؤية الأحادية لوصف باعتباره إجراء بحثيا، فقد قام منهجهم على عدم التوقف عند حدود الوصف اللغوي، بل تعدوه إلى إعطاء تفسير لكيفية حدوث الظواهر اللغوية والبحث عن أسبابها وعللها، ويقول تشومسكي في هذا المضمار : " يبدو لي أن نقطة الضعف الرئيسية في مقاربات البنيويين هي عدم الاعتقاد بالتفسيرات العميقة، وفي أن أولى الافتراضات هي ما يجب أن يسمح بتفسير بعض الظواهر التي يمكن ملاحظتها "[2] .

وملخص الرؤية اللسانية عند تشومسكي أن الدراسة العلمية للغة لا تتوقف " على مجرد الوصف والوقوف على حدود المعطيات الشكلية، بل تركز على ضرورة التفسير بغية الوصول إلى تحليل هذا النظام اللغوي البشري فائق التعقيد " [3] .

ويرى هذا الاتجاه أن التحليل اللساني يتم من خلال **الخطوات** الآتية :

-1 صياغة فرضية معينة قائمة على مجموعة من القواعد المشكلة من المواد اللغوية في كل لغة من لغات العالم .

-2 فحص الفرضية المصوغة وتطبيقها على مواد لغوية أخرى تابعة للغات أخرى .

-3 إعادة صياغة الفرضية إذا دعت الحاجة لذلك، لتفسير حالات الأمثلة اللغوية الشاذة الموجودة في اللغات الأخرى .

---

[1] **ينظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص 120 .**

[2] **Le langage et la pensee , noame Chomsky , payot , paris , 1980 , p 45 .**

[3] **الاتجاه التوليدي في النحو العربي– دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب في نحو اللغة وتراكيبها– ، بوبكر زكموط ، رسالة ماجستير ، إشراف عبد المجيد عيساني ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 – 2012 ، ص 62 .**

-4 تثبيت صحة الفرضية والبرهان عليها إذا أمكن[1] .

ثانيا : أوجه الاختلاف بين التحليلين الوصفي والتوليدي :

إن هناك نقاطَ اختلاف في التحليل اللساني بين الاتجاه التحويلي التوليدي الناقد، والاتجاه الوصفي المنقود، نذكر منها :

-1 اتخذ الوصفيون النصوص اللغوية موضوعا لدراستهم، ولكن التوليديين اتخذوا كفاءة المتكلم ومقدرته اللغوية على إنتاج الجمل التي لم يسمعها من قبل موضوعا لدراستهم .

هدف الوصفيون إلى تصنيف المدونة اللغوية وتحليلها إلى مؤلفاتها النهائية، ولكن التوليديين لا يكتفون بالوصف، وإنما يتعدون ذلك إلى تفسير التراكيب اللغوية .

-2 اهتم الوصفيون بالتحليل الفونولوجي للتراكيب اللغوية، أي بدراسة الفونيمات والمورفيمات، وأما التوليديون فقد اهتموا بدراسة التراكيب اللغوية نفسها (الجمل)، وذلك لأن الفونيمات والمورفيمات التي تتكون منها أية لغة من لغات العالم محدودة، وأما التراكيب فغير محدودة .

- 3 يرى التوليديون أن المنهج الوصفي غير صالح لدراسة اللغة الإنسانية لأنه يركز عمله على الواقع اللغوي وحده كما يظهر في كلام الناس رافضا كل ما هو وراء الإظهار المادي لغة صوتا وكتابة .

- 4 إن ربط اللغة بالعمليات العقلية من شأنه أن يفضي إلى نتائج مهمة في تأسيس المنهج التوليدي التحويلي عند تشومسكي وزملائه وتلاميذه ؛ إذ تغير الاتجاه تغيرا يكاد يكون كاملا عما كان عليه عند الوصفيين .

- 5 استهدف التوليديون وصف بنية كل جملة، ومعرفة الخطأ والصواب من الجمل، وتمييز الجمل النواة من غير النواة، بالإضافة إلى بنية الجمل غير المتناهية .

- 6 يبحث التوليديون عن القواعد الكلية، التي يمكن تطبيقها على أكبر عدد من اللغات الإنسانية، على خلاف الوصفيين الذين يركزون على دراسة البنية الخاصة بكل لغة فحسب[2] .

---

[1] **ينظر : النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية ، مازن الوعر ، مجلة اللسانيات ، الجزائر ، ع 06 ، 1982، ص 27 .**

[2] **ينظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 2 ، 1985 ، ص 187 – 195، النحو العربي والدرس الحديث ، ص 125 – 126 ، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين ، ص 178 – 179 .**

وما نخلص إليه من هذه النقاط أن ميلاد الكتابة التوليدية نشأ من نقد أطروحات الوصفيين، والعودة إلى المقولات اللسانية التي كانت محل رفض منهم، وفي ذلك دليل على أن البحث اللغوي ينبني على التراكم والمراجعة المستمرة .

وأما الكتابة التوليدية العربية فإنها لم تواكب بدايات طرح تشومسكي لأفكاره اللسانية، وإنما تأخرت زمنا، وإن كانت الدراسات التي عنيت بتاريخ الكتابة اللسانية العربية لم تحدد تحديدا دقيقا تلك المنطلقات فإن أغلبها يقر أن نظرية تشومسكي عرفت طريقها إلى الثقافة العربية في بداية السبعينات من القرن العشرين[1].

وقد كان لانتقال مفاهيم اللسانيات التوليدية إلى الثقافة العربية أثر تجلى في محاولة بعض الباحثين تقديم أفكاره للقارئ العربي، والسعي إلى تطبيقها على اللغة العربية بمختلف نماذجها وتفرعاتها، وقد نتج عن ذلك تراكم بحثي غمر الساحة اللسانية العربية، ولكن الملاحظ أن الكتابة التوليدية العربية لم تتح لها الفرصة لتسير وفق خطة منهجية مواكبة لحصيلة تطور طبيعي وتلقائي على نحو ما كان عليه الحال عند الغرب، وإنما كان ظهور الكتابة التوليدية آخذا صفة الطفرة والتراكم الاستباقي متعدد التوجهات ؛ لأن وُكْدَ الباحثين كان منصبا على محاولة مواكبة النماذج التوليدية الغربية، ومحاولة تطبيقها على الكتابة العربية، وهو الأمر الذي جعل التراكم يفتقد إلى الأسس التي يفرضها تطور الاتجاهات اللسانية وتراتبها المعرفي القائم على الفحص والموافقة أوالنقد أوالرفض .

ثالثا : أصناف الكتابة التوليدية العربية :

لقد حاولت الكتابة التوليدية العربية أن تواكب " التطورات التي عرفتها نظرية النحو التوليدي التحويلي، لذلك اتسمت هذه الكتابة بتعدد مصادرها وأصولها واختلاف النماذج التوليدية التي تم من خلالها النظر إلى قضايا اللغة العربية " [2]، وقد نتج عن ذلك محاولات عديدة تروم وصف اللغة العربية، وتحليلها، وسنقتصر على ذكر أبرزها[3] :

[1] **ينظر : نظرية اللسانيات النسبية ، ص 70 .**

[2] **المرجع نفسه ، ص 203 .**

[3] **سنتبنى تقسيم حافظ علوي لهذه المحاولات، إذ بدا لنا تقسيما موضوعيا منظما لهذه المحاولات المتعددة.**

1/ محاولات توليدية جزئية :

وتمثلها الدراسات التوليدية التي " ركزت على نموذج أو أكثر من النماذج التوليدية وسعت إلى تطبيقه (ها) على اللغة العربية "[1]، ومن أبرز النماذج التي نالت حظوة من الباحثين العرب نذكر :

1-1 النموذج المعيار : لقد قام تشومسكي بإعادة النظر في المفاهيم التي أودعها كتابه البنى التركيبية 1957 م الذي يعده الدارسون الدستور الأول للنظرية التوليدية، وقد ركز فيه على محاربة الاعتقاد السائد بأن النحو يقوم على الخلط بين جانبي النحو والمعنى ؛ إذ تكون الجملة سليمة نحويا، ولكن ليس لها معنى، وأصبح الهدف عند تشومسكي هو اكتشاف البنى التركيبية [2] .

وقد حفزته الانتقادات التي وجهت لنظريته من بعض الباحثين أمثال كاتز وفودور، ليقوم بالنظر في بعض نقاط الخلل والقصور الواردة فيها، وقد تجسدت أفكاره الجديدة في كتابه الموسوم بـ : مظاهر النظرية التركيبية 1965 م، وأبرز الآراء التي دعا إليها في كتابه هذا، والتي مثلت النموذج المعيار عنده :

- التمييز بين الملكة اللغوية والأداء الكلامي .
- التمييز بين البنية السطحية والعميقة.
- التمييز بين الجملة النحوية والجملة غير النحوية ، ثم التفريق بين الجملة النحوية صحيحة المعنى، والجملة ذات الدلالة الخاطئة[3] .

وقد كان للنموذج المعيار دور في إثارة عدة مناقشات لسانية أسهمت في تطوير النظرية التوليدية وترسيخ أفكارها إذ بفضله تمت الإجابة عن عدة أسئلة شغلت بال الباحثين منها ما يتعلق باعتبار الدلالة مكونا من مكونات النحو، واعتبار الشكل (وضمنه التركيب) مستقلا عن المعنى، والقول بتوليدية التركيب وتأويلية الدلالة، ووجود مستوى تركيبي مستقل هو البنية العميقة، والقول بارتباط الدلالة بالبنية العميقة ، وقد لقيت مفاهيم هذا النموذج انتشارا في أوساط الباحثين العرب، نذكر منهم **داود عبده وخليل عمايرة.**

فأما داود عبده فيعد من اللسانيين العرب الأوائل الذين استفادوا من مبادئ النظرية التوليدية في الدراسات الصوتية والتركيبية التي ضمنها بعض كتبه مثل كتابي : أبحاث في اللغة العربية، ودراسات في علم

---

[1] **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 262 .**

[2] **ينظر : محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، نعمان بوقرة ، منشورات جامعة عنابة ، الجزائر ، دط ، 2006 ، ص 156 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 162 – 168 ، مباحث في اللسانيات ، ص 127 .**

أصوات اللغة العربية، ففي هذا الكتاب الأخير إشارات جلية إلى تبنيه للاتجاه التوليدي، وخاصة النموذج المعيار والمعيار الموسع فيه [1] .

وأما خليل عمايرة فقد ركز على تناول مفاهيم من النموذج المعيار في بعض كتاباته على غرار مفهوم البنية السطحية والعميقة[2]، بالإضافة إلى بعض القواعد التحويلية مثل الحذف والزيادة والترتيب وغيرها في دراسة الجملة العربية [3]، ونشير إلى أن النموذج المعيار في البحث اللساني العربي غير مقتصر على هذين اللسانيين، فقد كانت غايتنا أن نعطي أمثلة على متبني هذا النموذج، لا حصرهم فهم كثر .

1-2 النموذج المعياري الموسع : في ظل النقد المستمر للنظرية التوليدية من طرف تشومسكي والنقاد تم الوقوف عند بعض المثالب التي اكتشفت النموذج المعيار، والتي ركزت على غياب المكون الدلالي في توليد الجمل، ومن أهم تلك الانتقادات الموجهة له :

- نقد البنية العميقة واعتبارها غير تجريدية بما فيه الكفاية .
- القيود الانتقائية ذات طبيعة دلالية لا تركيبية .
- التكوين السليم للجملة لا يحدد بكيفية مطلقة بعيدا عن طبيعة العوالم الممكنة التي يعيش فيها المتكلم والسامع، لأن نحوية الجمل نسبية[4] .

وقد نتج عن هذا النقد النموذج المعيار الموسع الذي تجلى في علم الدلالة التوليدي[5] الذي أكد جملة من الطروحات أهمها :

- إن التركيب لا يمكنه أن يوجد في استقلال عن الدلالة .

---

[1] ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 264 .

[2] في نحو اللغة وتراكيبها ، أحمد خليل عمايرة ، عالم المعرفة ، جدة ، ط1 ، 1984 ، ص 71 – 171 .

[3] ينظر : الاتجاه التوليدي في النحو العربي ، ص 49 .

[4] ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 210 .

[5] علم الدلالة التوليدي اتجاه لساني دلالي يمثله كل من – روس وجاكندوف وماكاولي – ، وهو صياغة جديدة للنظرية المعيارية لا تعترف بمستوى البنية العميقة، بل تطرحها جانبا وتعوضها بمصطلح بديل هو التمثيل الدلالي الذي يؤول بفضل التحويلات إلى البنية السطحية ، وبذلك يصبح المكون التركيبي للاتجاه التوليدي ذا قاعدة دلالية . ينظر : محاضرات في المدارس اللسانية ، شفيقة العلوي ، دار أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع ، ط1 ، 2004 ، ص 84 .

– إن مستوى البنية العميقة ليس ضروريا، ويمكن تعويضه بالتمثيلات الدلالية التي تحددها سلامة البناء، وتقوم التحويلات بالربط بين هذه التمثيلات، والتمثيلات السطحية التي تخضع بدورها لشروط التكوين السليم .

– إن التمثيلات الدلالية ذات طبيعة صورية [1].

وقد تبنى بعض الباحثين العرب هذا النموذج التوليدي على غرار **عبد القادر الفاسي الفهري** في كتابه اللسانيات واللغة العربية، وكتب أخرى ؛ إذ تناول العديد القضايا المستلهمة من النموذج المعيار الموسع، ومنها تناوله لقضية الرتبة في الجملة العربية[2]، فقد عالج قضية تحويلية كالتبئير(focalisation) الذي يقوم على " نقل مقولة كبرى (majorcategory) كالمركبات الاسمية أو الحرفية، أو الوصفية .... الخ من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج الجملة) كالجمل الآتية : إياك نعبد ، الله أدعو" [3]، فالمقولة الكبرى في المثالين هي (إياك – الله) على التوالي، ولكن هذا التبئير منضبط بقيود وضوابط[4]، " منها ما يتعلق بالمكان، أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة، ومنها ما يتعلق بالمكان الهدف، أي المكان الذي تنتقل إليه هذه المقولة ومنها ما يتعلق بميدان التحويل، ومنها ما يتعلق بصورة التحويل، ومنها ما يتعلق بخرج التحويل أي البنية الناتجة عن خرج التحويل " [5]، وهذه القيود التي تتعلق بعناصر التحويل تسمح بالتبئير في حال ما إذا لم يخضع عنصر منها لقيد من القيود التي تتعلق به[6].

ومن تلك القيود التي وضعها النحاة العرب لتقديم بعض العناصر ومنحها حق الصدارة في الجملة تحديد مقولات تمنع من أن يعمل ما بعد بعض الكلمات فيما قبلها، كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض، ولام الابتداء، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والأسماء الموصولة وغيرها [7].

---

[1] ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 211 .

[2] مصطلح التبئير مشتق من الناحية اللغوية من البؤرة والتي تعني نقطة التجمع، ويقال وضعه في بؤرة اهتمامه أي محل اعتنائه تركيزه ، وقد تكون مشتقة من البئر التي يستقى منها الماء وينقل إلى الدلاء . ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة ، ص 152 .

[3] اللسانيات واللغة العربية ، ص 114 .

[4] ينظر : الاتجاه التوليدي في النحو العربي ، ص 50 .

[5] اللسانيات واللغة العربية ، ص115 .

[6] ينظر : البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر ، ص 98 .

[7] ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ص116 .

وتناول الفهري مفهوما تحويليا يدخل في قواعد الرتبة، وقد أطلق عليه مصطلح **الخفق**[1] ويخص التغيرات التي تحدث بعد الفعل وتُغيرُ محلياً رتبَ الفضلات، عكس تحويل التبئير الذي يعنى بالتغيرات التي تحدث قبل الفعل[2]، ومن الأمثلة عليه الجملة الآتية : كتب الرسالةَ خالدٌ .

ويتجلى من خلال المثال أن " نقل الخفق يختلف عن نقل التبئير، في كون الخفق متعلقا بإعادة ترتيب الفضلات الواردة بعد الفعل، والتي تشمل الفاعل والمفعول والمخصصات كالمفاعيل الأخرى (المفعول فيه والمفعول له، والمفعول المطلق) والمركبات الحرفية (الجار مع المجرور) وداخل إسقاط (الجملة) وليس خارجها كما هو في التبئير" [3]، وتناول مفاهيم أخرى كالتفكيك، والاشتغال، والبناء لغير الفاعل وغيرها .

ويمكن أن نعد **ميشال زكريا** من متبني هذا النموذج أيضا، فقد تناول في بعض كتبه بعضا من مفاهيمه[4]، وحاول أن يطبقها على اللغة العربية، ومن القضايا التي عالجها قواعد التحويل، والرتبة في الجملة البسيطة وغيرها .

1-3 نموذج نحو الحالات : انبثقت نظرية نحو الحالات من القواعد التوليدية التحويلية لتشومسكي على يد تشارلز فيلمور في مقال له بعنوان : الحالة للحالة سنة 1968، وتهدف نظريته إلى اكتشاف العلاقات الدلالية التي تربط الفعل بمختلف الحالات، أي بالمكونات الاسمية على مستوى الجملة [5]، وقد قام فيلمور بتطوير نموذجه وتنقيحه لمرات عديدة (في 1970 – 1971 – 1977)[6]، وهذا يدل على أن هذه النظرية قد نالت اهتماما من الباحثين والدارسين تجلى في المراجعة والنقد المتوالي والمتقارب زمنيا .

---

[1] يدل هذا المصطلح لغويا على كل فعل يحدث بسرعة وخفة، فيقال خفق القلب أي كثر اضطرابه وتحركه، وقد استعمله الفهري دلالة على أن التغيير هنا يكون تغييرا طفيفا، ينبني على ترتيب المكونات الواردة بعد الفعل . ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة ، ص 672 ، البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر ، ص 106 .

[2] ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ص 123 .

[3] البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر ، ص 106 .

[4] ينظر كتابه : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة ، ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، ط2 ، 1986 .

[5] ينظر : اللسانيات النشأة والتطور ، أحمد مومن ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط3 ، 2007 ، ص 285 .

[6] ينظر : المرجع نفسه ، ص 274 .

وقد استند بعض اللسانين العرب من مفاهيم هذا النموذج في دراساتهم، ومن أبرزهم **محمد الخولي** الذي اعتبر أن فرضية فيلمور يمكن تطبيقها على اللغة العربية بعد إدخال بعض التعديلات عليها ؛ لأنها وضعت للغة الانجليزية في الأساس، بل يذهب إلى أنها من أكثر الفرضيات ملاءمة لها، إن لم تكن أكثرها فعلا [1].

ويقوم نموذج الأحوال عند فيلمور على خمس قواعد عرضها الخولي ، وهي :

- الجملة ⟵ (مشروطية) + مساعد + جوهر [2] .

- المشروطية ⟵ روابط خارجية، ويقصد بها الكلمات التي تربط بين هذه الجملة وسابقتها، مثال ذلك قولنا : ولهذا – بناء على ذلك .... وتشمل ظروف الزمان وأدوات الاستفهام وأدوات النفي .

- الجوهر ⟵ فعل + محور + مفعول به غير مباشر + مكان + أداة + فاعل .

- (محور – مفعول غير مباشر – مكان – أداة – فاعل) ⟵ عبارة اسمية . ويدل القوسان الحاصران على أن أي عنصر بينهما يجري استبداله بالعبارة الاسمية .

- العبارة الاسمية ⟵ حرف جر + معرف + جملة + اسم [3] .

وقد حاول الخولي أن يجد تفسيرات للعديد من البنى التركيبية في اللغة العربية من خلال تطبيق هذا النموذج على اللغة العربية، ولكن ما يلاحظ عليه أنه ليس كافيا لتحليل مجموع تراكيب هذه اللغة ؛ إذ يقتصر تطبيقه على تحليل كيفية تمثيل الأدوار الدلالية التي تشير إليها الحالات الإعرابية والوظائف التركيبية[4]، ومع ذلك فهو يمثل إضافة للتحليل اللساني العربي .

1-4 النموذج الدلالي التصنيفي : صاغ مفاهيم هذا النموذج اللساني الأمريكي والتركوك مستفيدا من دراسات سبقته للسانيين أمثال فيلمور وجاكندوف، وكان وكده من النموذج المستحدث التأكيد على

---

[1] ينظر : قواعد تحويلية للغة العربية ، محمد الخولي ، دار المريخ ، الرياض ، 1981 ، ص 62 ، نقلا عن : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 272 .

[2] يستعمل هذا المصطلح في هذا السياق للدلة على صلب الجملة، أي على الجملة بدون المشروطية، وبدون أفعال مساعدة، وبعبارة أخرى، إن جوهر الجملة هو ذلك الجزء الأساسي منها الذي يحمل معناها الرئيسي . ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 272 .

[3] ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 216 – 217 ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 272 .

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص 219 .

" المعطيات الدلالية في ضرورة أخذها بعين الاعتبار ضمن مكونات النحو التوليدي "[1] ، وقد أخذ بعض اللسانيين العرب بآراء هذا النموذج، ومن أبرزهم مازن الوعر .

ويعد هذا النموذج نظاما من الأدوار الوظيفية التي تأتي من خلال اعتبار الفعل محورا للعمليات الدلالية، إذ إن الباحث يمكنه أن يتعرف إلى أنواع الفعل انطلاقا من الصفات المميزة له، والمنطلق في ذلك أن الفعل عامل دلالي يحكم الأدوار الدلالية التي تحدث مع الفعل في هذا النظام[2] .

واستنادا إلى أفكار هذا النموذج يفرق **مازن الوعر** بين المميزات الدلالية المرتبطة بالفعل، وبين الأدوار التي تحدث مع الاسم، وتنقسم هذه المميزات إلى قسمين : **عمودية وأفقية**، فأما **العمودية** فتأتي فيها الأفعال كونية أو إجرائية أو حركية، وكل فعل يمكن أن يأخذ ميزته الدلالية المحدودة من إحدى هذه الميزات، وأما **أفقيا** فهناك أربعة أفعال مضمنة فيها، وهي : أفعال أساسية، وأفعال شعورية ، وأفعال استفادة ، وأفعال ظرفية [3].

وأما الأدوار الدلالية الوظيفية المرتبطة بالاسم، فتنقسم إلى نوعين :

– الأدوار الدلالية السطحية التي تحدث في البنية العميقة والسطحية وجوبا .

– الأدوار الدلالية المستترة التي تحدث في البنية العميقة وجوبا، ولكن يمكن لها أن تحدث في البنية السطحية، ويمكن أن لا تحدث [4] .

وقد نال تطبيق هذا النموذج على اللغة العربية نقدا من ناحية جزئيته ؛ إذ لم يشمل التطبيق مجمل الأفعال والأسماء الواردة في التراكيب الأساسية في اللغة العربية التي قام بتحليلها[5] .

ونشير إلى أن استناد مازن الوعر لهذا النموذج لا يعني أن جهوده اللسانية اقتصرت عليه فقط، فقد

---

[1] **اللسانيات العربية الحديثة ، ص 219 .**

[2] **ينظر : الجهود اللسانية عند مازن الوعر ، عامر بن شتوح ، رسالة دكتوراه ، إشراف عبد المجيد عيساني ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2013 – 2014 ، ص 61 .**

[3] **ينظر : دراسات لسانية تطبيقية ، مازن الوعر ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، 1989 ، ص 52 – 60 .**

[4] **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ط2 ، 1986 ، ص 74 – 75 .**

[5] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 230 .**

اعتمد في بعض كتبه النموذج المعيار، والنموذج المعياري الموسع أيضا [1]، وذلك عائد إلى أن النماذج التوليدية لها علاقة بينها تأتت من النقد المستمر، وهو الأمر الذي يجعل اللساني المطلع اطلاعا مستمرا يحاول أن يقف عند نماذجها المختلفة، وإن استقر على انتهاج نموذج معين .

2/ محاولات توليدية شمولية :

إن منتهجي الشمولية في الكتابة التوليدية العربية قليلون جدا، لما في ذلك من جهد مضاعف، خاصة مع تعدد نماذج هذه الكتابة، ولعل من أبرز من يستحق التصنيف في هذا المضمار **عبد القادر الفاسي الفهري**، وهناك عدة اعتبارات وأسباب لذلك منها :

– استطاع هذا الباحث أن يواكب النماذج التوليدية ويسايرها باستباق، ولم يقف به الجهد عند النماذج التوليدية الأولى فحسب، بل واكب النماذج المتأخرة أيضا، مع تطوراتها الحديثة كنموذج الرابط العاملي الذي تبناه في كتابه: البناء المتوازي عام 1990م، والبرنامج الأدنوي[2] الذي يعد من أحدث مستجدات النظرية التوليدية، وقد تبناه في كتابه : ذرات اللغة العربية وهندستها دراسات استكشافية أدنوية، في حين أن كثيرا من الكتابات التوليدية مازالت تتحدث عن قضايا النموذج المعيار وبعض التعديلات التي عرفتها الأدبيات التوليدية قبل نهاية السبعينات .

– قام بطرح قضايا تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية، وذلك بانخراطه في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي التوليدي على وجه الخصوص .

– وَضَعَ برنامج عمل في الخطاب اللساني العربي يتجاوز الكلام النظري المكرور للتدقيق في قضايا تتوزع على قطاعات معرفية متبادلة (علم اللغة ، علم الاجتماع اللغوي ، علم النفس اللغوي، ....)

---

[1] ينظر : الاتجاه التوليدي في النحو العربي ، ص 55 .

[2] هذا البرنامج امتداد لصيغ سابقة للنحو التوليدي، وما يطبع هذا التصور هو اعتبار اللغة نظاما محكما ذا تصميم أمثل، ويقوم على أن أنحاء اللغات الطبيعية تتناسب جيدا والأنساق الذهنية الأخرى تتفاعل معها، وخاصة أنظمة الفكر والمنطق، ومن مقوماته الاقتصاد في البنى والتحليل ؛ إذ إن أي خطوات زائدة، أو إسقاطات أو رموز أو وظائف أو تمثيلات، ليست ذات ضرورة للربط الأمثل بين الصوت والمعنى تصبح غير مرغوب فيها . ذرات اللغة العربية وهندستها دراسات استكشافية أدنوية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، لبنان ، ط1 ، 2010 ، ص 05 – 06.

وتكمن الخطوط العريضة لهذا البرنامج في بناء نماذج آلية وحاسوبية لإدراك اللغة، والتأريخ للنحو العربي القديم بتوظيف منهجية المحاور، واستثمار نتائج اللسانيات النظرية في قضايا تدريس اللغة العربية[1] .

وقد تناول الفهري عدة **قضايا** تناولا توليديا، توزعت بين **التركيبية والصرفية والمعجمية**، نذكر منها:

– الاهتمام الكبير بمسألة الرتبة من خلال النظرية الموسعة التي اقترحها تشومسكي، وتجلى ذلك في تناوله لبعض جزئياتها، ومنها : النقل والتبئير والخفق والتفكيك وغيرها .

– معالجة قضايا الربط العاملي والضمائر التي استفاد أسسها من نموذج تشومسكي سنة 1981م .

– البحث عن اطرادات في المعجم العربي، وذلك بناء على مسلمات نظرية تهدف إلى الدفاع عن كون المعجم ليس مجاله الخصائص الفرادية غير المتنبأ بها، وإنما هو مجال لاكتشاف اطرادات تحتاج إلى نماذج نظرية واضحة .

– سعى الفهري إلى جعل اللسانيات ذات طبيعة مقارنة، ذلك أن فهم خصائص لغة معينة لا يتم إلا بفهم خصائص لغات أخرى لاستخلاص ما تشترك فيه اللغات، فقد حاول في كتابه البناء الموازي أن يعمق قضايا أثيرت في الأبحاث السابقة كالضمائر، والبناء لغير الفاعل وبناء الكلمة والجملة وغيرها، من منطلق الوصول إلى عمق تفسيري لهذه الظواهر [2].

– محاولة تطبيق البرنامج الأدنوي على اللغة العربية من خلال معالجة عدة قضايا تندرج ضمنه، ومنها: معالجة بناء الأسماء من حيث التعريف والتنكير وغير ذلك، بالإضافة إلى معالجة قضية الجمع في الأفعال .

ونشير إلى أن هذا عرض بسيط غير شامل لكل جهود عبد القادر الفاسي الفهري ؛ إذ ذلك مقصد يحتاج متابعة دقيقة ودراسة أكاديمية متأنية تفي هذه الجهود والأعمال حقها من الوصف والتحليل والنقد، لما لها من أهمية وحضور في الكتابة اللسانية العربية .

---

[1] ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 216 , اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 282 .

[2] ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ص 111 – 123 ، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال للنشر ، ط1 ، 1990 ، ص 11 – 175 ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 283 – 284 .

المبحث الثاني : التراث النحوي العربي ونظرياته في ضوء النقد التوليدي :

أولا : التراث النحوي العربي في ضوء النقد التوليدي :

لقد كثر النقاش حيال التراث والنظريات الحديثة في الثقافة اللغوية العربية منذ بدايات النهضة العربية إلى يومنا هذا الذي يشهد نظريات لسانية تترى من الثقافة اللسانية الغربية، وقد وقفنا سلفا عند نظرة الوصفيين المحدثين للتراث النحوي العربي، وسنستقطب نظرة التوليديين العرب لهذا المنجز .

لقد وقفنا في الفصل الثالث عند بعض مواقف اللسانيين المحدثين حيال التراث اللغوي العربي، وقد تجلى لنا من خلال الوقوف عند الخطاب اللساني التوليدي موقفان بارزان، وهما :

1/ الموقف الحداثي الرافض : لقد انبهر بعض التوليديين العرب بالمفاهيم التي طرحها تشومسكي والتوليديون انبهارا جعلهم يصدون عن تراثهم النحوي، ويعددون المثالب المنهجية التي وقع فيها النحاة القدامى، ومن تشبث بمنهجهم من المحدثين، ومن أبرز اللسانيين الذين سلكوا هذا الموقف **عبد القادر الفاسي الفهري** الذي يصرح بذلك في قوله : " إن " النماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية. ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية (اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة) أن يدعي أننا نحتاج إلى نموذج آخر "[1] .

ويذهب الفهري في مرجع آخر إلى أن التراث يعد عائقا لأنه يمنع التقدم العلمي ويعرقل تطوير المعرفة اللسانية في الوطن العربي، كما يعتبره عائقا للباحثين في حل مشاكل اللغة العربية[2] ، وبناء على ذلك فإن البحث – في نظره – لا يؤتي ثماره إلا إذا تم التخفيف من مسايرة منهج التراث ومفاهيمه من طرف الباحثين المحدثين .

ويبدو أن هذا الموقف الرافض من الفهري قد كان مدفوعا إليه بسبب التصورات التي بناها حياله بعض الباحثين المحدثين، ويعتقد أنها تصورات خاطئة من نواح ثلاث :

– الخطأ الأول في اعتقاد الباحثين الجازم بضرورة توظيف هذا التراث في بناء نحو يصف العربية مع أن هذا التوظيف غير ضروري على الإطلاق .

---

[1] **اللسانيات واللغة العربية ، ص 57** .

[2] **ينظر : المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية ، ص 99** .

– الخطأ الثاني يتمثل في أن توظيف النحو التراثي على اللغة العربية الحالية قد يؤدي إلى الخلط بين مستويين مختلفين من مستويات اللغة، وذلك لأن اللغة التي وصفها النحاة وقعدوا منها القواعد بينها وبين اللغة الحديثة فروق لا تنكر .

– الخطأ الثالث في اعتقاد هؤلاء الباحثين أن الآلة الواصفة للغة العربية القديمة أو الحالية تحتاج بالضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، ولكن في نظره ليس لهذه الآلة أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال[1] .

ولما كانت هذه الانتقادات قد لا تروق لأنصار التراث، وأنصار التوفيق أيضا، فإن الفهري قد حاول أن يوضح المنطلق الذي بنى عليه موقفه والمتمثل في أن مواجهة الفكر اللغوي القديم بالفكر اللساني المعاصر قد يؤدي إلى نوع من اللاتاريخية ؛ إذ يؤدي إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتقنية معينة بمقاييس وصل فيها العلم والتكنولوجيا إلى مكانة لا يمكن معها الأخذ بتحاليل القدماء[2]، ويبدو هذا الموقف صائبا من ناحية ولكنه لا يسلم من النقد والتقويم الذي سنتركه إلى المبحث القادم .

ونجد هذا الموقف عند لساني توليدي آخر، وهو **ميشال زكريا** في مقولة له في مقدمة أحد كتبه نفضل أن نوردها كما كتبها على الرغم من طولها، يقول : " لا بد من أن نقول هنا بمنتهى الصراحة والموضوعية إن لا نفع، بعد الآن، في أن نردد، بصورة متواصلة الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة والمفاهيم التي تبنوها في المجالات اللغوية، وإن أضفينا عليها بعض التعديلات السطحية من حيث الشكل والعرض، فهذه الدراسات وإن دلت على المجهود الذي قام به اللغويون في مجال دراسة اللغة، وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية، لم تعد تفي في الحقيقة في مجال تحليل اللغة، ففي هذا المجال، تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة، في نظرنا، التقنية المتطورة التي نتسلح بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها"[3].

وجليٌ من هذه المقولة أن موقف ميشال زكريا يقترب من الطرح الذي انتهجه الفهري حيال التراث، وإن كان أقل صلابة منه، ولكن الإمعان في الرأيين يسلم إلى أن اللسانيَيْن لم يكن غرضهما إغفال الجهود التي بذلها القدامى ودحضها بالجملة، ولكن تذمروا من سلوك بعض الباحثين القائم على التقليد والاتباع ،

---

[1] **ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ص 60 – 61 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 61 .**

[3] **الألسنية التوليدية والتحويلية ، ص 05 .**

وإسقاط نتائج التحليل اللغوي التراثي على اللغة العربية الحالية اختيارا وقسرا، وانتهاج مسلكهم في المصطلحات وافقت المفاهيم الحداثية أم لم توافق، وفي هذا لوي قد لا يتفق مع مبادئ البحث اللساني الحديث .

2/ الموقف التوفيقي : في خضم دعوات بعض التوليديين العرب الذين أبدوا رفضا لكثير من المفاهيم الواردة في التراث اللغوي عامة والنحوي على وجه الخصوص ظهر موقف لبعضهم يدعو إلى التوفيق بين مفاهيم الدرس التوليدي ومعطيات النحو العربي، ومنهم **مازن الوعر** الذي حاول أن يتناول قضية الأصالة والحداثة بروية وموضوعية ؛ إذ أدرك أن النظرية اللغوية التراثية غير " قادرة على معالجة هذه المعطيات الحديثة ولا النظرية اللسانية الجديدة قادرة على استيعاب ما كان فعله القدماء، والنتيجة أن الدرس اللغوي العربي القديم والحديث يعاني من أزمة معرفية (ابستمولوجية) لا يمكن أن تعالج الواقع العربي الراهن "[1].

وانطلاقا من ذلك فإنه يوجه نقدا لأنصار التراث، وأنصار الحداثة، ليرسو على موقف يدعو إلى التوفيق بين النظرتين، غير غافل وجود اختلافات بين المنطلقات الفلسفية والعلمية للسانيات، والمنطلقات المرجعية والظرفية للتراث اللغوي العربي[2]، ولكن مع ذلك ينبغي الأخذ بهما معا في معالجة قضايا البحث اللغوي المستجدة .

ونشير إلى نظرة مازن الوعر للتراث نظرة شمولية، فمن منطلق مبادئ النحو العالمي الذي دعا إليه تشومسكي يعتبر الوعر التراث إرث جميع الشعوب والحضارات، والتراث العربي جزء من ذلك الإرث الإنساني، ولذا لا يجد حرجا في الاستفادة من إرث الأمم الأخرى في بناء نظرية لسانية متكاملة، وفي المقابل يعارض الحداثة الفوضوية التي تكرس القطيعة بين القديم والحديث كما ذكرنا آنفا [3].

ومن التوليديين الذين انتهجوا الموقف التوفيقي **محمد الخولي** الذي يرى أن في القواعد النحوية التقليدية مزايا تجعل منها قواعد صلبة لا يمكن استبدالها بالقواعد الحديثة، أو الادعاء بأنها أفضل منها، ولهذا كان يقوم بالمزاوجة بينهما والاستفادة منهما معا [4].

---

[1] **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 115 .**

[2] **ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 319 .**

[3] **ينظر : الاتجاه التوليدي في النحو العربي ، ص 59 .**

[4] **ينظر : قواعد تحويلية للغة العربية ، ص 192 ، نقلا عن : الاتجاه التوليدي في النحو العربي ، ص 60 .**

وقد سلك هذا الموقفَ **أحمد خليل عمايرة** أيضا في سياق حديثه عن علاقة البحث اللغوي التراثي بالحداثة اللسانية قائلا : " ولكني أجد أن البحث في الحديث يجب أن يعتمد بقوة على القديم، فلا بنيان بلا أساس أو تأسيس، ولا شجرة بلا جذور، ولا تنظير بلا عمق صلة بالتراث القديم " [1] .

ولم يكتف عمايرة بهذا التصريح النظري فحسب، فقد أردفه بتطبيقات رافدة ضمنها في عدة مقالات علمية، نذكر منها : النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي، حلقة الوصل بين الألسنية الحديثة والنحو العربي، البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي[2]، ويبدو أن التوفيق ظاهر من عناوينها القائمة على المقابلة بين بعض مكونات التراث من جهة ومكونات الحداثة اللسانية من جهة أخرى .

ويبدو أن اتصال اللسانيات العربية بمفاهيم النحو التوليدي قد أدى بعدة لسانيين إلى محاولة التوفيق بين التراث العربي والحداثة اللسانية في محاولة لكشف أوجه التقارب بينهما، واتباعا للموضة البحثية حينذاك ؛ إذ لم يقتصر الأمر على متبني الاتجاه التوليدي فحسب، فقد سلك بعض رواد الاتجاه الوصفي هذا المسلك، ومنهم تمام حسان .

فقد عرض الأستاذ تمام في مقال له بعنوان : تعليم النحو بين النظرية والتطبيق لبعض الاتجاهات اللسانية الحديثة، وحاول الكشف عن سبق النحو العربي إلى أفكار تلك الاتجاهات، ومن ذلك وقوفه عند مفاهيم النحو التحويلي وقفة تأصيلية ؛ إذ قام بعرض أفكار هذا المنهج، و مثَّلَ لها بأمثلة شاخصة في النحو العربي، ليخلص من ذلك إلى عدم بُعْدِ النحو العربي عن تلك الأفكار " بدليل أن كل تطبيق على مذهب النحو التحويلي إنما تم في هذا العرض بالاستناد إلى القواعد النحوية العربية، بل إن عَلَمًا شامخًا من أعلام تراثنا هو عبد القاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي إلى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق"[3].

كما حاول الأستاذ أن يعقد مقابلة بين جهدي عَلَمَيْن من أعلام البحث اللغوي في مقال موسوم بـ : « بين عبد القاهر الجرجاني ونعام تشومسكي النظم والبنية العميقة » ؛ إذ سعى إلى تأصيل أفكار تشومسكي في النحو العربي من خلال رؤى الجرجاني في النظم وما يتعلق به من مفاهيم .

---

[1] **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ، ص 08 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 247 – 267 – 289 .**

[3] **مقالات في اللغة والأدب ، ج1 ، ص 77 – 78 .**

وقد خلص الأستاذ تمام إلى وجود نقاط تلاق بين رأي عبد القاهر في النظم وما يترتب عليه من بناء وترتيب وتعليق، وبين رأي تشومسكي في البنية العميقة وما يتولد عنها من بنيات سطحية [1]، ولكن وبتحرز الباحث لا يسارع إلى الجزم بنقل تشومسكي عن عبد القاهر الجرجاني ولكنه – واستناداً إلى بعض القرائن– لا يستبعد وجود التأثر، وأن تكون فكرة النظم مصدر إيحاء بفكرة البنية العميقة عند تشومسكي.

ويبدو من هذا الموقف أن المنهج التوليدي قد أسهم في إعادة ربط الصلة بين النحو العربي التراثي ومبادئ اللسانيات الحديثة في أنظار الباحثين الذين ضربوا بينهما من قبلُ حجابا كثيفا، وقد ساعد على ذلك وقوفهم على بعض أواصر القربى التي تربط بين الفكريين اللغويين من الناحية الفكرية والنظرية في قضايا عديدة، مع التنبيه إلى أن لكل منهما رؤية خاصة في منهج التحليل والمرجعيات .

ثانيا : نظريات نحوية في ضوء النقد التوليدي العربي :

لقد كانت النظريات النحوية التي نالت نقدا من اللسانيين الوصفيين محل تحليل ومعالجة نقدية مصبوغة برؤى الاتجاه التوليدي، ومن أبرزها نظريتا العامل والتعليل النحوي، وسنستقطب نظرة بعض التوليديين لكل منهما :

1/ نظرية العامل في ضوء النقد التوليدي :

1 – 1 العامل في النظرية التوليدية :

إن نظرية العامل التي لم تحظ بالقبول من منتهجي الاتجاه الوصفي قد لاقت الاهتمام من اللسانيين التوليديين في الربع الأخير من القرن العشرين، وقد كان سعي رائدهم تشومسكي في تأسيس أنظمة نحوية عالمية تحاول أن تثبت وجود علاقات مشتركة بين مختلف الألسن البشرية دافعا إلى إحياء الكثير من المفاهيم النحوية مع المحافظة في بعض الأحيان على أوضاعها اللفظية والدلالية الأصلية على النحو الذي كانت عليه في تراث بعض الحضارات القديمة التي استلهموا بعض أفكارها كالهندية واليونانية، والتراث اللغوي العبري والعربي أيضا[2]، ومن تلك المفاهيم التي خضعت للإحياء نظرية العامل .

---

[1] **ينظر : مقالات في اللغة والأدب ، ج2 ، ص 343 .**

[2] **نظرية العامل وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو ، عبد الكريم جيدور ، رسالة ماجستير ، إشراف عبد المجيد عيساني ، جامعة ورقلة ، 2012 ، ص 74 .**

وقد تجلى اهتمام التوليديين بالنظرية المذكورة في القواعد التحويلية، فقد حاولوا الربط بين البنية العميقة والسطحية، منطلقين من أن هذه البنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الإدراكية في اللغة، وتقتضي دراسة هذه البنية فهم العلاقات لا من ناحية اعتبارها وظائف على المستوى التركيبي فحسب، وإنما من ناحية علاقات التأثير والتأثر في التصورات العميقة، وهذا التصور يقترب من المفاهيم التي تدعو إليها نظرية العامل[1] .

وظهر الحديث عن العامل عند أحد تلاميذ تشومسكي وهو فيلمور في نظريته المسماة بالحالة النحوية[2] case grammar في ذكره لمفهوم مصطلح governs ، وقد ترجمه حلمي خليل بلفظة (يعمل)، ويقول جون ليونز في هذا السياق : " يحتل الفعل في هذه النظرية مركزا مهما وحيويا في الجملة حيث نجد أن كل فعل يعمل governs في مجموعة من الحالات النحوية داخل التركيب العميق سواء أكانت هذه الحالات إجبارية أو اختيارية أو إجبارية واختيارية في آن واحد، حيث يظهر أثر العمل على التركيب السطحي في شكل كلمات أو عبارات تعمل عمل الفاعل أو المفعول أو غيرهما من الوظائف " [3] ، ويتضح من هذا المقال منح فيلمور للعامل دورا أساسيا في البنية العميقة الجمل، التي تتجلى في تنوع الجمل المولدة عن طريق عملية التحويل والتي تظهر على مستوى بنياتها السطحية .

وقد أخذت هذه النظرية تبسط نفوذها على الدرس التوليدي، مع تأسيس تشومسكي لنظرية الربط العاملي government binding theory في ثمانينيات القرن الماضي ؛ إذ صرح في دراسته المعنونة بـ : **محاضرات في نظرية العمل والربط** بحاجة النموذج التفسيري إلى مفاهيم نحوية أكثر عمقا، واقترح من خلال هذه الدراسة إعادة إحياء مفهوم العامل (government) الذي عرفته الدراسات الأروبية التقليدية ثم همشته البنوية[4] .

---

[1] ينظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص 147 – 148 .

[2] يرى حلمي خليل أن هذه النظرية تصلح لتطبيق على اللغة العربية وغيرها من اللغات المعربة التي تتميز نهايات الكلمات فيها بعناصر لغوية تحدد الوظائف النحوية لهذه الكلمات في الجملة من حيث الفاعلية والمفعولية والإضافة أو الجر وهوما نجده في بعض اللغات من العائلة الهندية الأروبية مثل اللاتينية والألماتية ، وبناء عليه فإن مصطلح الحالة النحوية لا يطلق على اللغات المعربة فحسب، وإنما تدخل في إطاره اللغات غير المعربة أيضا . ينظر : نظرية تشومسكي اللغوية ، جون ليونز ، ترجمة حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، ط1 ، 1985 ، ص 170 .

[3] المرجع نفسه ، ص 172 – 173 .

[4] ينظر : نظرية العامل وتعليمية النحو العربي ، ص 74 .

وقد انطلق تشومسكي في نظرية الربط العاملي من أساسين، وهما :

1- الأثر : (trace)

وهو مركب اسمي أو حرفي يشتمل على قرينة بالمواضعة فحينما يتم نقل مركب اسمي في التبئير مثلا من المفعول إلى مكان البؤرة (أي نقله من موضع التكملة إلى المسند إليه) يترك هذا المنقول وراءه مركبا اسميا يشغل موقعا لا يزيد عن كونه معجميا، وليس مكونا من مكونات التركيب، ويزود هذا المركب بقرينة على أنه مربوط إحاليا بالعنصر المعجمي، الذي انتقل إلى مكان البؤرة وبهذا نستطيع المحافظة في البنية السطحية على العلاقات المحورية عن طريق هذه الآثار[1].

2- المضمر : (pronominal)

وهو نوع خاص ليس له تمثيل صوتي، وهو في منظور تشومسكي (major constituent) مكون كبير يظهر في البنية المكونية (constituent structure) مكان المركبات الاسمية المملوءة معجميا، لأن هذه المركبات يلزمها أن تأخذ علامة إعرابية بينما المضمر لا يكون معمولا حتى يظهر في التركيب في حالة كونه معربا[2] .

ومن الأمثلة على هذا الأساس : أكرمَهُ زيدٌ .

ففي هذا المثال لا يمكن أن يحيل الضمير على كلمة زيد، وإنما يحيل إحالة خارجة عن الجملة، وهذا ما يسمى بالإحالة المنفصلة، أي أنها لا تتعلق بالإحالات الممكنة داخل الجملة[3] .

وقد ساق موضوع الإحالة تشومسكي إلى اقتراح نظرية الربط الإحالي التي تقوم على مفهوم العمل، في صياغة المبادئ التي تكونها، وهذه المبادئ هي :

- كل عائد يجب أن يربط في مقولته العاملية .
- كل ضمير يجب أن يكون حرا في مقولته العاملية .
- كل تعبير محيل حر[4].

---

[1] **ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ص 341 ، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ، ص 54 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 341 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 342 .**

[4] **ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ص 343 .**

وباعتبار هذه المبادئ فإن الضمير قد يكون مربوطا من جهة لأنه عائد، وحر من جهة أخرى لأنه مضمر، وقد يكون في ذلك تناقض إذا كان للضمير مقولة عاملية، وللخروج من ذلك الوضع يجب التسليم بأن الضمير ليست له مقولة عاملية[1] .

ويقوم مفهوم العامل في نظرية الربط العاملي على الصياغة الآتية :

(أ) يعمل في (ب) إذا كان :

1 - (أ) واحد من العوامل .

2 - (أ) تربطه علاقة التحكم المكوني m - command مع (ب) .

3- انعدام أي حد مانع بين (أ) و (ب) [2].

وتنقسم **العوامل** في نظر تشومسكي إلى ثلاثة **أنواع**، وهي : **الفعل** و**الحرف** أساسا و**إعراب التصريف** أو **الصُرْفَة**[3] أيضا، ويأخذ المركب الاسمي عن طريق العمل علامة إعرابية، لأن إسناد الإعراب فرع عن العمل، ويفترض تشومسكي أن العامل في المفعول هو الفعل، ولأن العامل في الفاعل هو الصُرْفة[4].

ويفترض مؤيدو نظرية الربط العاملي أنها قادرة على تحليل التراكيب الصحيحة وغير الصحيحة في أي لغة من لغات العالم وتوليدها ومحاولة تفسيرها أيضا، ويبدون أن هذا الافتراض من الجانب النظري فحسب، وأما من الناحية الإجرائية فإن الأمر قد لا يكون دقيقا ولا مضبوطا وصادقا على كل اللغات بدليل أنه لم يحصل أي ضبط نهائي للمستوى التركيبي الكامل في أية لغة من لغات العالم بواسطة هذه النظرية والنظرية المتفرعة عنها، بما فيها اللغة الإنجليزية نفسها التي خضعت إلى بحوث معمقة من تشومسكي والباحثين الذين حاولوا تطبيق مفاهيم النظرية التوليدية بشتى تطوراتها ونماذجها عليها أيضا [5] .

---

[1] ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، 343.

[2] ينظر : نظرية العامل وتعليمية النحو العربي ، ص 76 .

[3] التصريف أو الصُرفة (flexion) تمثل العامل في الفاعل الذي يمنحه سمة الفاعلية إذا كان متسما بصفات التطابق في العدد والنوع والزمن . ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ص 344 ، نظرية تشومسكي في العامل والأثر ، ص 75 – 76 .

[4] ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ص 343 – 344 .

[5] ينظر : نظرية العامل وتعليمية النحو العربي ، ص 77 .

وبعد هذه الوقفة المقتضبة حول حضور العامل في النظرية التوليدية ينبغي أن نقر بأننا لم نرم من خلالها العرض الشامل المتقصي لكل جزئيات الموضوع، وإنما كانت غايتنا أن نبين مدى احتفاء هذه النظرية بفكرة العامل، وأن نمنح القارئ رؤية بسيطة عن فلسفة العامل في أبرز نموذج توليدي عني به، ألا وهو نظرية الربط العاملي.

1-2 نظرية العامل في ضوء النقد التوليدي العربي :

لقد كان احتفال النظرية التوليدية بالعامل دافعا إلى الاهتمام به مرة أخرى من الباحثين العرب الذين تأثروا بهذه النظرية، فكانت محفزة لبعض الباحثين إلى جوس أغوار التراث في محاولة للبحث عن أوجه التشابه بين معالجة الفكر اللغوي النحوي العربي التراثي، وتشومسكي ومن لف لفه حول فكرة العامل، وكان وكدهم إعادة الاعتبار للنحاة العرب القدامى، والإقرار بسبقهم لكثير من المفاهيم التي أصبحت الثقافة العربية تستوردها من الفكر اللساني الغربي، وكأنها من بنيات أفكاره، ومن هؤلاء الباحثين : **حسام البهنساوي**[1] ، **وممدوح عبد الرحمن**[2] **وكريم زكي حسام الدين**[3] ، وقد كان هؤلاء الباحثون ومن سار على نهجهم أقرب إلى الاتجاه التأصيلي من الانتساب إلى الاتجاه التوليدي، وأعتقد أن مثل هذه الكتابات التي انتهجت هذا النهج كانت واقعة تحت اتباع الموضة التأصيلية التي تفشت في الخطاب اللساني العربي في القرن الماضي، نتيجة التقارب الملاحظ بين أفكار الاتجاه التوليدي والتراث النحوي العربي .

ويقترب موقف **مازن الوعر** من الاتجاه التأصيلي غير أن رأيه كان متوازنا بين نظريات التراث النحوي ومنها نظرية العامل، ونماذج النظريات التوليدية ؛ إذ يرى أن هناك تأثيرا وتأثرا بينهما، فالإفادة لا تتم من جهة واحدة، وإنما تتم بالإفادة من النظرية النحوية لتشومسكي في بحث نظريات التراث، كما تتم من خلال إفادة النظريات النحوية التراثية للنظرية النحوية التوليدية[4]، وبناء على هذا المهد يذهب الوعر إلى أن نظرية تشومسكي الموسومة بنظرية الربط العاملي تعد مثالا على " تراكمية العلم ، وتطور أدواته من جهة، وتطور الظاهرة العالمية من جهة أخرى "[5].

---

[1] **ينظر : أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 60 .**

[2] **من أصول التحويل في نحو العربية ، ممدوح عبد الرحمن ، دار المعرفة الجامعية ، دط ، 1999 ، ص 229 .**

[3] **ينظر : أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ، ص 236 – 237 .**

[4] **ينظر : أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص 125 .**

[5] **المرجع نفسه ، ص 127 .**

وقد تحمس منتهجو التأصيل لبيان أسباب التقارب بين فكرة العامل في النحو العربي وعند تشومسكي[1]، وقد دار جل حديثهم حيال هذه النقطة في ذكر ما يأتي :

– الصلة الوثيقة لتشومسكي بالنحو العبري الذي وضعه اليهود في القرون الوسطى، وكان بينه وبين النحو العربي تشابه في القضايا اللسانية بحكم أن كليهما يدرسان لغتين من العائلة السامية .

– علاقة تشومسكي بأستاذه فراتز روزنتال المهتم بالعربية ونظامها .

– اطلاعه على متن الأجرومية الذي يحتوي بين دفتيه أبواب النحو العربي وموضوعاته المتنوعة، وبذلك يكون تشومسكي في نظر عدة دارسين قد اكتسب معرفة باللغة العربية وقوانينها واستقى فكرة العامل منه[2].

ومن التوليديين من توغل في عرض أفكار الاتجاه التوليدي عرضا تقديميا جعلهم يركزون عليها ويمنحون لها الأولوية، ولا ترد الأمثلة من التراث النحوي العربي إلا عرضا على وجه التمثيل، لا التأصيل، وهذا التوجه نابع من موقفهم المتحفظ حيال التراث النحوي العربي الذي ذكرناه في المبحث الأول من هذا الفصل، ومن أبرز من يمثل هذا التوجه **عبد القادر الفاسي الفهري**[3] .

---

[1] لقد زاد الحديث عن أوجه التقارب بينهما عند بعض الباحثين انتصارا للتراث اللغوي العربي الذي هُضم حقه في تاريخ اللسانيات العالمية ، وشَجَع على ذلك بعض التصريحات التي أدلى بها تشومسكي لبعض اللسانيين العرب الذين حاوروه، ومنهم مازن الوعر الذي أجرى معه حوارا مطولا نشر في مجلة اللسانيات في عددها السادس ، والنتيجة التي خرج بها الوعر من الحوار أن تشومسكي تأثر شيئا ما بالنحو العربي، ويميل الحاج صالح إلى هذا الرأي أيضا . ينظر : مصطلح التحويل بين اللسانيات العربية واللسانيات التوليدية التحويلية ، عواطف قاسمي الحسني ، مجلة اللسانيات ، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية ، الجزائر ، ع17 – 18 ، 2011 – 2012 ، ص 36 – 37 .

وفي مقابل هذا الرأي نجد حمزة بن قبلان المزيني يشكك في مقولة تأثر تشومسكي بالتراث النحوي العربي ، وذلك لأمرين :

– إن القول الذي يقضي بأخذ تشومسكي عن النحويين العرب لا دليل عليه، ذلك أن أكثر المعالجات تفصيلا واستقساء لهذه الدعوى لم تصل إلى نتيجة حاسمة يلزم الاطمئنان إلى حدوث هذا الأخذ المباشر، أو غير المباشر .

– ما يقوله تشومسكي نفسه من عدم اطلاعه على المنجزات النحوية واللغوية التي وصل إليها العلماء العرب القدماء، ولذا فإنه يلزم على القائلين بتأثره أن يثبتوا أن كلام تشومسكي ليس صحيحا، وأنه كان يعرف أكثر مما صرح به . ينظر : آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن ، نعوم تشومسكي ، ترجمة ، حمزة بن قبلان المزيني ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ط1 ، 2005 ، ص 32 .

[2] ينظر : نظرية تشومسكي في العامل والأثر ، ص 211 .

[3] ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ص 114 – 142 ، البناء الموازي ص 51 – 55 .

ويبدو أن الفهري وإن كان لم يقصد التأصيل لنظرية العامل في التراث في كتاباته فإنه ومن خلال تقديمه لمفاهيم الاتجاه التوليدي ونقدها استطاع أن يقنع الباحثين الغربيين بقدرة الباحث العربي على فهم اللسانيات فهما عميقا، كما أن ميله إلى الأسلوب التغريبي جعله يستخدم مصطلحات جديدة تحاول أن تعمق ذلك الاعتقاد في ذهن القراء، وقد عضد ذلك بمحاولة اجتثاثه لأبواب كانت محل نقد من دعاة تيسير النحو والوصفيين في المحدثين من طي الحذف والتعديل إلى إعادة الاعتبار والتأسيس في مشروعه اللساني كبابي الاشتغال والتنازع، ولكن بقي تناوله لنظرية العامل في الاتجاه التوليدي مقصودا لذاته، ولعل السبب في ذلك أن خطابه كان موجها للبحث اللساني الغربي، لكي يتيح لنفسه وللثقافة اللسانية العربية الحديثة مكانة في خضم البحث اللساني العالمي .

وإن تعمق الفهري في فهم مفاهيم النظرية التوليدية وتتبع تطوراتها مكنه من نقد بعض آراء تشومسكي ومن لف لفه من التوليديين، ومن تلك النقود :

بحث تشومسكي قضية الرتبة الأصلية للعناصر التركيبية في اللغة الإنجليزية، فتوصل إلى أنها تأتي على النمط الآتي : **فاعل فعل مفعول**، ليعمم هذا النمط على كل اللغات، بل وينكر وجود لغات من نمط آخر، وما ذلك إلا ليؤكد على جدوى فكرة النحو الكلي .

ونقضا لهذا الرأي تناول الفهري موضوع الرتبة بتفصيل كبير ليبرهن من خلاله على رتبة العناصر الأصلية في الجملة العربية هي من نمط : **فعل فاعل مفعول**[1]، وقد استفاد الفهري في بيان صحة هذا النمط من تحليلات القدماء في مواضع كثيرة، مثل فكرة التسوير، وقيود التبئير، كما أنه كان حاول تطويع المعطيات المعروفة في النظرية التوليدية لتتكيف مع مرونة النسق في اللغة العربية [2].

وانتقد الفهري بعض معطيات نظرية الربط العاملي، ومن ذلك تمييزه للأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول ؛ إذ يلاحظ أن الأفعال المتعدية التي تبنى على صيغة (فُعل) تختلف عن مقابلاتها المبنية للمعلوم بشيئين، وهما :

- ينزع الفاعل بدخول الحرف عليه أو بتركه .
- يرقى المفعول إلى درجة فاعل .

---

[1] **ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 285 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 291 .**

وأما خاصية صيغة المبني للمجهول الأساسية في نظرية الربط العاملي فتقوم على امتصاص الإعراب، ويعني ذلك أن صيغة الفعل المبني للمجهول لا تسند إعرابا إلى مفعولها، ولذلك يضطر المفعول إلى الانتقال إلى مكان الفاعل حتى تسند إليه الصُرفة إعرابا[1]، بينما يرى الفهري أنها ليست ناتجة عن الامتصاص، وإنما من تضمن ورود محمول محوري مبني لغير الفاعل، فتكون الصرفة بذلك تكرارا لخصائص المحمول المحوري على غرار ما يجري في المطاوعة [2].

وبناء على هذه الملاحظات فإن الفهري لم يكن اتباعيا في سلوكه المنهج التوليدي ؛ إذ إن موقفه الأخير يبين أنه يشكك في بعض النظرات الشائعة في فلسفة نظرية الربط العاملي[3]، وهذا الشك العلمي يمنح اللساني الذي ينتهجه سمة الإبداع في خطابه أحيانا، كما يبين هذا الموقف أن ما يدعو إليه تشومسكي من بناء نحو كلي عالمي فيه بعض المغالاة، ولذا فالأنسب والأسلم ادعاء بناء نحو نسبي يجمع خصائص اللغات فحسب .

وهناك موقف حيال نظرية العامل يحتاج إلى وقفة وهو لأحد التوليديين العرب متمثلا في **خليل أحمد عمايرة** الذي انطلق في تناوله لهذ الموضوع من أن مغالة النحاة في تعليل الحركات الإعرابية في أواخر الكلم وفق نظرية العامل قد أدى بهم إلى الاهتمام بالمعنى في مقابل صرفهم النظر عن المعنى إلا يسيرا، وبناء على ذلك فإنه يرى أنه كان على النحاة أن " ينظروا إلى الحركة الإعرابية على أنها رمز لتغير في المعنى وليست بأثر ؛ لأن المتكلم عندما يتكلم إنما يقصد أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، فإن شاء أن يغير هذا المعنى غير الحركة"[4] .

وتأسيسا على هذه التوطئة حاول عمايرة أن يتوصل إلى تفسير للدلالة اللغوية في الجملة من داخلها – وفق المنهج الوصفي الذي تبناه في كتابه العامل بين مؤيديه ومعارضيه – يلغي من خلاله نظرية العامل وما يتعلق بها من التقدير والتأويل في النحو العربي، فوجد في النظرية التوليدية ونماذجها أسسا تمكنه من الوصول إلى مبتغاه في وصف التراكيب النحوية وتفسيرها فأخذ بها، ووظفها توظيفا يستقيم مع رؤيته وإن

---

[1] **ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 311 – 312 .**

[2] **ينظر : البناء الموازي ، ص 175 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .**

[4] **في نحو اللغة وتراكيبها ، ص 159 –160 .**

خالف أسس تشومسكي وغيره من التوليديين في تطبيقها على تراكيب اللغة العربية، وقد استند في عمله هذا إلى التركيز على الحركة الإعرابية التي يعدها عنصرا من عناصر التحويل في الجملة التوليدية[1] .

وقد ترسخ في مشروعه النحوي دور القواعد التحويلية فوجد فيها الخلاص من نظرية **العامل النحوي التراثية** واستبدالها **بفكرة التحويل**[2]، ويقول شارحا لأبرز أسس هذه الفكرة : " إننا نرى أن نجمع أطر التراكيب الجملية المحولة في عدد من الأبواب الكبرى (أبواب المعنى) على أساس المعنى وليس على أساس العمل والعامل، فتخرج بذلك جمل النفي في باب، وجمل التوكيد في باب، وجمل الشرط في باب، وجمل الاستفهام في باب ... وهكذا في بقية الأبواب، وبذا، فإننا لا نجد بابا من أبواب المعنى موزعا في عدد كبير من الأبواب " [3].

والدوافع التي أدت بعمايرة إلى استبدال **فكرة التحويل** بنظرية **العامل** عديدة، منها :

– إن نظرية العامل جعلت النحاة يولون اهتماما بالجانب الشكلي، ويغفلون جانب المعنى، إذ انصرفوا عن تحقيق المعنى في الأساليب إلى المبالغة في الاهتمام بالحركة الإعرابية تأويلا وتفسيرا .

– إن القول بالعامل لا يساعد على تفسير مكونات التراكيب تركيبا صحيحا وفق ما تقتضيه المعاني، وإنما يؤدي إلى التركيز على الصناعة اللفظية .

– سعى عمايرة إلى إعادة ترتيب أبواب النحو وفق دراسة دلالية تعتمد على عدة مستويات من التحليل اللغوي ولا تفرد الحركة الإعرابية بالاهتمام والاحتكام فقط[4] .

وإن المتتبع لأهم المفاهيم التي قامت عليها فكرة التحويل عند عمايرة يلاحظ أنها إن ادعت الحلول مكان نظرية العامل فإن مصطلحاتها وأسسها منبثقة من هذه النظرية التراثية، بالإضافة إلى أن دعوة

---

[1] في نحو اللغة وتراكيبها ، ص 161 .

[2] ينطلق عمايرة في فكرة التحويل من أن الجملة التوليدية أو المنتجة هي نواة التحليل، ويعرفها بأنها : الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه وتنقسم إلى قسمين : جملة توليدية اسمية، وجملة توليدية فعلية، وقد يجري في كل منهما تغيير في مبانيهما الصرفية أي في المورفيمات ، أو تغيير فيما فيهما من فونيمات ثانوية كالنبر والتنغيم فيترتب على ذلك تغيير في المعنى وانتقال في تسمية الجملة، فتصبح الجملة جملة تحويلية في معناها، واسمية أو فعلية في مبناها ، وعناصر التحويل التي تدخل الجملة في نظره هي : الترتيب والزيادة والحذف والحركة الإعرابية والتنغيم . ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها ، ص 87 – 171 .

[3] المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ، ص 283 .

[4] ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص 71 – 171 ، اللغة العربية في الفكر العربي ، ص 256 – 258 .

الاهتمام بالمعنى ليست جديدة ففي نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني ما يغني عن ادعاء جدتها، ويحسب لعمايرة أنه لم ينكر دور الجرجاني في ذلك .

وأما المنطلق المنهجي الذي تبناه لرفض نظرية العامل فهو أيضا محل نقد ؛ لأن عمايرة لما أدرك أن مفاهيم الاتجاه التوليدي الذي تبنى منهجه في فكرة التحويل لا تتعارض أفكاره مع نظرية العامل، فاستند إلى المنهج الوصفي الذي لا يعترف بهذه النظرية كما أسلفنا كمنطلق للرفض لا لتأييد المنهج، وفي هذا جمع بين منهجين يقوض أحدهما مفاهيم الآخر، فهذه مماهاة مغلوطة منهجيا وفكريا لا يستقيم معها الرأي إلا على وجه لوي أعناق النصوص والمناهج .

ويظهر أن عمايرة لم يكن في تطبيقه لفكرة التحويل منبثقا من مفاهيم النظرية التوليدية إلا في الجانب العام والتشجيري، بينما الجانب الذي أثر فيه أكثر فهو محاولات تيسير النحو الحديثة، ونظرية القرائن النحوية عند تمام حسان، وتجلى ذلك في نقده لبعض آراء تلك المحاولات، وخاصة ما يخص الحركة الإعرابية، وأما عناصر الترتيب التي انتقاها فمنها ما يشير إلى تأثره بنظرية الأستاذ تمام .

وما نخلص إليه أن فكرة التحويل مكونة من أمشاج متعددة من الأفكار التراثية والحديثة، جعلت صاحبها يقع في هنات منهجية لا تغتفر في النقد اللساني، ولكن واجب الإنصاف والموضوعية يقتضي منا أن نقر أن اهتمامه بالحركة الإعرابية والمعنى مكنه من استيعاب جميع الحركات في دلالتها على المعاني عكس بعض دعاة التيسير الذين أغفلوا دور بعض الحركات الإعرابية في الدلالة على المعاني كإبراهيم مصطفى، أو كلها كإبراهيم أنيس .

وفي سياق الحديث عن رأي الباحثين العرب في العامل من منطلق النظرية التوليدية التي أولته اهتماما كبيرا لا يمكن أن ينكر، يجدر بنا أن ننبه إلى أن هناك نظرية لسانية حديثة اعتمدت على التراث دون أن تلغي الدراسات الحداثية، قد أكدت دور العامل " الوظيفي في بناء التراكيب اللغوية وفهمها قبل ظهور نظرية تشومسكي الجديدة – الربط العاملي – وهي **النظرية الخليلية الحديثة** لصاحبها **عبد الرحمن الحاج صالح**، والتي أعادت التأسيس له تأسيسا جديدا ينحو بها نحو الصياغة الشكلانية والرياضية كما

تقتضيه المعالجة الآلية الالكترونية للسان البشري، وبذلك تنتعش نظرية العامل ويتأكد دورها فتتقاطع مع المناهج اللسانية المعاصرة "[1].

ويقوم مفهوم العامل عند الحاج صالح على أساسين[2]، وهما :

-1 مفهوم التأثير والتحكم : لقد وصف النحاة القدامى في تعريفهم للعامل بالتأثير في الكلم، ومن ذلك تعريف أحدهم له بأنه : " ما أثر في كلمة رفعا أو نصبا أو جرًّا أوجزماً " [3]، وقد وافقهم الحاج في ذلك الوصف ؛ إذ عرفه بقوله : " العامل هو العنصر الذي **يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه** بل هو **المحور** الذي ينبني عليه وقد يكون مساويا **لصفر** ، وهذا الذي يسميه القدامى بالابتداء، يعمل العامل في المعمول الأول والمعمول الثاني لفظا ومعنى إذ يكون سببا في إعرابهما وسببا في تغيير المعنى ولكن الأهم هو أنه سبب بناء الكلام فلا كلام مفيد بدون بنية يكون أساسها العامل " [4]، وهذا التعريف دقيق وشامل للعوامل اللفظية والمعنوية، ويستفاد منه أن النظرية الخليلية تعتبره بؤرة التراكيب اللغوية وأساسها.

وأما التحكم فقد تجلى في النظرية الخليلية بصورة أوضح مما كانت عليه عند النحاة، وذلك لكونه من لوازم الصياغة الرياضية الصورية، وقد استعان به التوليديون في صياغة نظريتهم حول العمل والربط، ومن صوره، أنه إذا كان العامل فعلا لازما مبنيا للفاعل فإن النواة الأساسية للتركيب ستكون من الشكل (ع ← م1) ، وما بعد ذلك فزائد [5].

-2 مفهوم الحركية : يقول الحاج صالح في هذا المفهوم : " مفهوم العمل هو المفهوم الدينامي الذي ينبني على المستوى التركيبي للغة، فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية ومقوماتها القريبة "[6]، وقد أعطت هذه الميزة للعامل مرونة وتوسعا في إمكانيات الصياغة والتفسير، بالإضافة إلى كفايته في معالجة " التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها

---

[1] العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي ، شفيقة العلوي ، مجلة حوليات التراث ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، ع 07 ، 2007 ، ص 03 .

[2] تناولهما عبد الكريم جيدور في بحثه الذي أحلنا إليه في البحث سلفا . ينظر : نظرية العامل وتعليمية النحو العربي ، ص 80 – 84 .

[3] توجيه اللمع شرح كتاب اللمع ، ص 66 .

[4] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج2 ، ص 89 .

[5] ينظر : نظرية العامل وتعليمية النحو العربي ، ص 81 .

[6] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1، ص 170 .

العناصر اللغوية ؛ لأنه يصوغ التركيب في قالب رياضي دقيق، ويرتقي به من مستوى مادي إلى مستوى صوري مجرد قابل للصياغة، وبالتالي قابل للاستخدام في الحاسبات الالكترونية " [1] .

ويبدو أن النظرية الخليلية قد تمكنت من صياغة نظرية رياضية منطقية للعامل في النحو العربي تؤهلها إلى تأخذ مكانها في النتاج اللساني العربي والعالمي، ولكن قلة التطبيق والإشهار بمفاهيمها وأفكارها لم يتيحا لها الانتشار والذيوع .

ونشير إلى أن هناك أوجه اختلاف بين فكرة العامل في النظرية الخليلية الحديثة وعند تشومسكي، ونذكر منها :

– العامل عند تشومسكي تركيبي، ولذلك يركز على تحديد وظيفته داخل التركيب أي بيان العناصر التي يتحكم فيها مكونيا، وأما في النظرية الخليلية فالعامل محور التركيب ونواة الكلام زيادة على تأديته الوظيفة التركيبية .

– يقدر النحاة الخليليون لكل معنى أي لكل بنية منطقية دلالية عاملا ذا أثر صوتي في تحليلهم للتراكيب، وأما في النحو التوليدي عند تشومسكي فنجد الاهتمام بثنائية (عامل / دلالة) يكاد يكون غائبا ؛ لأن التركيز عنده منصب على نوع آخر من المعنى وهو المعنى النحوي الذي اصطلح عليه بالحالة الإعرابية .

– تقوم نظرية العامل في النحو الخليلي على مبدأ التبعية والحمل على الأول، أي حمل الشيء على الشيء، وبذلك تعكس العلاقات الاندراجية الموجودة بين الوحدات المعجمية أي بين الألفاظ، وهذه الخاصية تنعدم عند التوليديين حتى وإن حاولوا تجسيدها بواسطة التمثيل التشجيري[2] .

ونخلص إلى أن تناول النظرية التوليدية للعامل والإقرار بدوره قد أتاح لنظرية من نظريات النحو العربي أن تستعيد مكانتها التي تجلت في البناء النحوي التراثي، ولكنها خبت عند اللسانيين العرب الذين تأثروا باللسانيات الوصفية، والذين سارع بعضهم إلى العودة إليها مع انتشار مفاهيم الاتجاه التوليدي .

ويبرهن هذا الوضع على سمة الاتباعية التي اتصف به جل اللسانيين العرب الذين لا يقتنعون بجهود النحاة العرب وبالنظرات والنظريات العميقة التي أقاموا عليها نحوهم إلا إذا اعتنقها لساني غربي، وأخرجها

---

[1] **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1 ، ص 170 – 171 .**

[2] **ينظر : العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي ، ص 08 – 10 .**

في ثوب نظري صوري يبدو جديدا، دون النظر في العمق النظري الذي تقوم عليه تلك النظرية في أصلها، والسبب في ذلك أن الخطاب النقدي العربي عند عض اللسانيين ليس قائما على أسس، وإنما هو خاضع للتأثر والانطباعية الظرفية .

وأنبه إلى أن بعض التأصيليين قد وجدوا في ذلك التقارب الذي بين الفكر النحو العربي والنحو التوليدي حيال نظرية العامل سبيلا للفخر بالتراث، في مقابل تجريد تشومسكي من أية مزية في عمله فهو مجرد متبع فقط في نظرهم، وأعتقد أنه لو ثبت بالقطع تأثر هذا اللساني بالتراث اللغوي العربي فإننا نتوجه إليه بالتقدير لأنه أحسن التعمق في قراءة تراثنا، واجتهد في إعادة إحياء نظرية من نظرياته، ولكن ليس بالاجترار والتكرار وإنما بعمق في الصياغة والتجريد والتنضيد، وهو أمر لا ينكره إلا من احتكم إلى التعصب والذاتية في حكمه ونقده للجهود اللسانية الحديثة .

2/ نظرية التعليل في ضوء النقد التوليدي :

2-1 التعليل في النظرية التوليدية :

لقد نقد تشومسكي منهج البنيويين في دراسة اللغة دراسة وصفية فحسب، " تحكم الملاحظة مختلف مظاهرها الصوتية والصرفية والتركيبية، بغية استقرائها ووصفها، ومحاولة رصد خصائصها دون التطرق إلى العلل الحاكمة في مختلف الظواهر؛ لأن مهمة اللساني في نظرهم وصف الظاهرة اللغوية من غير إرهاق نفسه بتتبع عللها وتبريراتها غير المجدية "[1].

وعلى العكس من ذلك فإن تشومسكي فينفي أن تقوم دراسة اللغة على الوصف فحسب ؛ إذ يرى أن اللغة وحدة من وحدات العقل، وهي أفضل مرآة له، والنحو وصف لها[2]، وبناء عليه فإنه يدعو إلى عدم توقف الدراسة اللغوية عند حدود **الوصف اللغوي**، وإنما تتعداه إلى إعطاء **تفسير علمي** لانتظام الظواهر اللغوية في أي لغة من اللغات، ويدل هذا على أن تشومسكي لا يلغي الوصف ولا ينكره، وإنما يرفض الاقتصار عليه وحده .

---

[1] **الاتجاه التوليدي في النحو العربي ، ص 64 .**

[2] **ينظر : المعرفة اللغوية ،طبيعتها وأصولها واستخدامها، تشومسكي، ترجمة محمد فتيح ، دار الفكر العربي 1993 ، ص 51 – 68 ، نقلا عن : نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 231 .**

فالتعليل في النظرية التوليدية كامن في بعض حدود مفهوم التفسير interprétation الذي يمثل نظاما من " التعليلات على شكل مجموعة من النظريات والمبادئ تفسر انتظام الظاهرة اللغوية أيا كانت اللغة التي تمثلها "[1] .

وتناول تشومسكي مبدأ يقرب مفهومه من التعليل، وهو مبدأ التأويل الشامل الذي يتطلب تأويلا شاملا ملائما كل عنصر من عناصر مستوى البنية السطحية الصوتية، ومستوى البنية المعجمية، اللذين يؤخذان على أنهما الحد المشترك بين علم التركيب بمعناه الواسع، وأنظمة استخدام اللغة "[2] .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هناك أوجه اتفاق واختلاف بين مفهوم التعليل في النحو العربي والتفسير في النظرية التوليدية :

-1 أوجه الاتفاق :

- لقد اعتمد النحاة التعليل في النحو باعتباره مطلبا أساسيا من " من مطالب إكمال الصياغة العلمية للنحو العربي، ذلك أنهم كثيرا ما لا يقنعون بمنهج المواصفة والتحليل، فيحاولون النفاذ بالقضية العلمية إلى أسرارها ومقوماتها داخل منظومة الكلام" [3]، وكذلك اعتمد تشومسكي على التفسير في صياغة نظريته لمنحها صبغة صورية عقلية تنفذ إلى تحليل البنى العميقة للكلام .

- يرى تشومسكي أن أية لغة بشرية طبيعية تخضع لنظام دقيق يختفي وراء قواعدها، واستخدام التفسير سعي للبحث عن السر الذي يجعل القاعدة النحوية صحيحة منتجة لعدد لا نهائي من التطبيقات، وهو ما يراه نحاة العربية عموما في بحثهم عن أوجه الحكمة في القواعد .

- يرى تشومسكي في نظريته أن البنية السطحية للجملة قد تكون لها بنية عميقة فيها عناصر أساسية غير متحققة في بنيتها الظاهرية، فيصبح تجاوز الوصف بالتقدير الذي يعد من عناصر التفسير مطلبا علميا له ما يسوغه، وكذلك يؤدي التعليل في النحو العربي إلى التقدير .

- يرى تشومسكي أن النظريات التي تفسر بها اللغة عامة ليست خاصة بباب واحد من أبواب النحو أو الصرف، كما يذهب النحاة إلى أن العلل قد تفسر أكثر من باب نحوي [4].

---

[1] **نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 231 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 233 .**

[3] **التفكير العلمي في النحو العربي ، ص 167 .**

[4] **ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 237 – 238.**

2- أوجه الاختلاف :

- بُني التعليل في النحو العربي على استقراء كلام العرب، فجاء متصلا بأحكام النحو ممتزجا به، إلى حد يمكن معه القول إن الحكم النحوي ولد معللا، وأما التفسير في النظرية التوليدية فهو مجموعة نظريات حديثة تفسر أحكاما نحوية مقررة سابقة عليها زمنا، ولذا فهي ليست جزءا من نحو أي لغة في العالم، وذلك عائد إلى أن غاية التفسير في نظر تشومسكي تفسير الصواب في أي لغة من اللغات البشرية الطبيعية.

- تنطلق العلاقة بين العامل والمعمول في التفسير الكلي عند تشومسكي من المعجم إذ يحدد المعجم حاجة كل مدخل من المعمولات فيكون أثر العامل معجميا لا إعرابيا، وأما العلاقة بينهما في النحو العربي فهي في صورة أثر إعرابي يعود إلى نوع العامل لأن المعنى المعجمي المستقل ليس شرطا في عامله، ولهذا تعمل الحروف المختصة مع أنها غير مستقلة بالمعنى .

- إن التفسير مفهوم رياضي جامد صارم لا يقدم تفسيرا للعادات اللغوية نحو الحذف لأمن اللبس، أو التخفيف، وغيرهما، وأما التعليل في النحو العربي ففيه علل تفسر الحذف الجائز وتراعي الأعراف الاجتماعية[1].

وننبه إلى أن إيراد أوجه الاتفاق بين التعليل والتفسير ليس الغرض منه الحديث حول تأثر تشومسكي بالنحو العربي، أو أن نبين سبق النحو إلى مفاهيم موجودة في النظرية التوليدية. وإنما كان وكدنا من ذلك التدليل عن بعض أوجه التقارب المنهجي، ويبقى لكل من الفكرين ظروفه وطرائقه الخاصة في الصياغة والإجراء والتحليل اللساني .

2-2 نظرية التعليل في ضوء النقد التوليدي العربي:

لقد انطلق جل التوليديين العرب في موقفهم من العامل من رؤية الاتجاه التوليدي عند الغرب، فقد رفضوا ما ذهب إليه الوصفيون العرب من الاقتصار على الوصف والاستقراء في الدراسة، وأخذوا بالمزاوجة بين الوصف والتفسير، فقد أورد **ميشال زكريا** عبارة تؤكد دعمه للتفسير في النظرية التوليدية في سياق بيان عدم كفاية التحليل اللغوي التراثي لقضايا اللغة العربية، إذ يقول : " فهذه الدراسات وإن دلت على المجهود الذي قام به اللغويون في مجال دراسة اللغة، وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية، لم تعد

[1] **ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 239 – 241 .**

تفي، في الحقيقة، في مجال تحليل اللغة، ففي هذا المجال، تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة، في نظرنا، التقنية المتطورة التي نتسلح بها **لسبر قضايا اللغة وتفسيرها** وتوضيحها " [1].

وقد أورد **داود عبده** رأيه من التفسير في سياق نقده لأنصار الاتجاه الوصفي، وقد لهجته كانت لغته النقدية موسومة بالامتعاض، فجعلته يقلل من شأن الوصف في التحليل، إذ يقول : " ويخيل إلي أن عددا من اللغويين المعاصرين قد بلغ في التعصب للمنهج الوصفي حد التطرف، فكاد يجرد علم اللغة مما يستحق أن يسمى من أجله علما، فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب، فلأي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية؟ . في اللغة نحن لا نحتاج إلى عالم لغوي لكي يذكر لنا أن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة : كتب، قام، باع، مد، قضى، غزا، نسي، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته، فأي مثقف عربي يستطيع أن يلاحظ، ما نحتاج إليه هو تفسير عدد من الظواهر اللغوية المتعلقة بهذه الأفعال"[2].

وإننا نلمح من هذا الخطاب استخفافا كبيرا بالاتجاه الوصفي ومبادئه، أدى بصاحبه إلى مغالطة منهجية خالف بها التوليديين – وقد لا تكون مقصودة من الناحية الإجرائية – وهي تجاوز الوصف إلى التفسير مباشرة وذلك غير ممكن وخاصة في مجال الأصوات الذي عنيت به دراسته التي أورد فيها رأيه .

ويبدو أن داود عبده قد تحمس للاتجاه التوليدي لأنه وجد فيه دعما حداثيا لتفسير القضايا الصوتية في اللغة العربية، والتي تناولها العلماء القدامى برؤية عقلية تقديرية تأويلية لأوزانها الأصلية، لها ما يعضدها في الأخذ بفكرة التحويل من البنية السطحية إلى العميقة، أو العكس .

وتوجه **محمد علي الخولي** إلى تعداد مزايا النظرية التوليدية، وبيان كفايتها التفسيرية وقدرتها التحليلية التي تتمتع بها في تحليل القضايا اللغوية، والتي لا تتمتع بها باقي النظريات، دون أن ينفي عنها اعتمادها على التفسير، إذ يقول : كل ما نعنيه هو أن القواعد التحويلية تفسر هذه الظواهر بطريقة أكثر وضوحا وأكثر انتظاما وأكثر كفاءة " [3] .

ويتجلى الاتجاه التفسيري عند **عبد القادر الفاسي الفهري** الذي ضمن كتبه تأييدا لآراء تشومسكي حيال التفسير، ومنها قوله : إن النظرية اللسانية " بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة

---

[1] **الألسنية التوليدية والتحويلية، ص 05 .**

[2] **دراسات في علم أصوات اللغة العربية ، داود عبده ، مؤسسة الصباح، الكويت ، ط1 ، 1979 ، ص 15 .**

[3] **قواعد تحويلية للغة العربية ، ص 12، نقلا عن : الاتجاه التوليدي في النحو العربي ، ص 67 .**

بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير، ويمكن تمثلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية ومجموعة من المسلمات تستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية " [1]، ويستفاد من هذا القول أن الفهري يذهب المذهب الذي أقر به تشومسكي والمتمثل في أن التفسير أساس التحليل اللساني وأما الوصف فمرحلة ممهدة له، لا ينبغي التوقف عندها .

وإن موقف الفهري من التفسير كان نابعا من دائرة النظرية التوليدية، وليس من الفكر النحوي التراثي الذي فيه إقرار كبير بنظرية التعليل من الناحية النظرية والتطبيقية، ويعود السبب في ذلك إلى أن الفهري يرى أن المعطيات التي كانت لدى القدامى معطيات ناقصة، ومنها معطيات زائفة في بعض الأحيان، لأنها مبنية على الاصطناع لا على الواقع اللغوي [2].

وقد حاول الفهري أن يبرهن على رؤيته النظرية حيال التراث، من خلال استخدام مصطلحات جديدة كاستخدام التبئير بدل التقديم، والمراقب بدل العامل على الرغم من عدم بعده عنه[3]، ولكنه لم يجد بدا من العودة إلى مفاهيم التراث في التمثيل وفي المصطلحات، والرؤية التفسيرية لبعض القضايا أيضا .

ويظهر أن جل التوليديين العرب قد انطلقوا في مناصرة التعليل في النحو العربي من دائرة اقتناعهم بمفاهيم النظرية التوليدية، فكان خطهم منطلقا من الحداثة اللسانية نحو التراث القديم، وهو النهج الذي نلمحه عند ميشال زكريا وداود عبده ومحمد علي الخولي، ولكن لم يبلغ بهم الأمر إلى التنكر لجهود علماء التراث في النظريات والمصطلحات والتفسير، وإن كانوا يجتمعون على حاجة الدارس للمفاهيم اللسانية الحديثة في معالجة قضايا اللغة العربية .

[1] **اللسانيات واللغة العربية ، ص 13 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 54 .**

[3] **ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 255 .**

المبحث الثالث : تقييم الكتابة النقدية النحوية التوليدية :

إن الكتابة التوليدية بصورة عامة، والعربية على وجه الخصوص إن كانت ناتجة عن نقدها لمفاهيم الوصفيين، فإنها لم تسلم النقد أيضا، وشأنها في ذلك شأن النظريات اللسانية التي تقوم على ثقافة التراكم والموافقة والتجاوز، وإن نقد رؤى التوليديين العرب قد تأتي مبثوثة في الدراسات التي تعنى بلساني معين، أو نموذج توليدي معين، وقد ترد في كتب نقدية عنيت بنقد الكتابة النقدية التوليدية، ومن أبرزها كتابا مصطفى غلفان، وحافظ إسماعيلي علوي اللذان سلف ذكرهما، وسنحاول في هذه الوقفة التقييمية التقويمية أن نقف عند بعض القضايا المنهجية والإجرائية في هذه الكتابة، ومنها :

1/ تقييم بدايات الكتابة التوليدية العربية وتعدد نماذجها :

لقد ظهرت النظرية التوليدية عند نتيجة " تطور طبيعي وتلقائي أفضت إليه تراكمات أعمال فلسفية ومنطقية ولسانية يغطي قسم منها ما يقارب ثلاثة قرون، شكلت أعمال نحاة القرون الوسطى، والنحو العام المعقلن لبور رويال، واللسانيات الديكارتية واللسانيات المقارنة، واللسانيات البنيوية، أهم سماتها البارزة" [1]، إذ درس تشومسكي ما ورد في هذه النظم اللغوية، فاستثمر الرؤى التي تتوافق مع البناء الذي يرومه في نظريته، وقوض مفاهيم ما يتعارض معها، وبذا كانت نظريته مندرجة في تاريخ الدراسات اللغوية، وحلقة من حلقاتها .

وأما **بداية اتصال الثقافة اللسانية بالكتابة التوليدية** فلم تكن مؤسسة على تراكم لساني فرض الأخذ بمبادئ الاتجاه التوليدي نظريا وتطبيقيا، وإنما جاءت هذه الكتابة من رغبة بعض اللسانيين مواكبة التطورات النظرية التي تعرفها الدراسات اللسانية العالمية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بنظرية لاقت من الترويج والقبول والمناقشة في الغرب، فتقديمها للبحث العربي، يعد كشفا علميا، وانفجارا معرفيا، من شأن المضطلع به أن يغنم موضوعيا وذاتيا .

ولكن اللسانيين التوليديين العرب تفطنوا إلى أنهم في حاجة إلى إقناع الباحثين بجدوى الإتيان بنظرية جديدة، فما كان منهم إلا أن ساروا على خطى سلفهم من الغرب، فوجهوا أصابع النقد لنماذج لسانية سابقة وزعموا عدم كفايتها الوصفية والتحليلية، فأشاروا إلى الدراسات النحوية العربية، والدراسات الوصفية الغربية والعربية على وجه الخصوص، ولكن دون أن تكون حججهم حيال التراث النحوي دامغة مقنعة .

[1] **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 316** .

وأما موقفهم من الكتابة الوصفية فلم يكن إلا تكرارا واجترارا، وإن اتفقنا معهم على أن هذه الكتابة قد وقعت في مغالطات منهجية وإجرائية، وبناء على هذت الواقع فإننا نشاطر حافظ علوي في ما ذهب إليه من أن " ظهور اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية كان طفرة، مما يجعله مفتقدا إلى الأسس التي يفرضها تطور الاتجاهات اللسانية "[1] .

وأما عن مواكبة الكتابة التوليدية العربية **لتعدد النماذج الغربية** فإننا نشخص جدواه من التسارع الكبير في ظهور النماذج والنظريات عند الغرب نتيجة النقد والمناقشة التي حظيت بهما أفكار تشومسكي اللسانية، ولكن كيف تعامل التوليديون العرب مع ذلك التسارع ؟ .

يبدو أن الكتابة التوليدية لم تتمكن من اللحاق بتتابع النظريات التوليدية، فاتجهت إلى محاولة مواكبتها دون الأخذ في الحسبان استيفاء رؤى النموذج السابق تقديما وتحليلا ونقدا، ليذهبوا إلى النموذج اللاحق برؤية مؤسسة مدروسة، تراعي حصيلة الدراسات السابقة وتحاول تجاوز هناتها .

ونتيجة لهذا الوضع نجد الابتسار والسطحية في محاولة تطبيق كل نموذج من النماذج التي ذكرناها سلفا، كما أننا نلمح الصبغة الفردية في تقديم النماذج التوليدية وانتهاج واحد منها، ولعل السبب في ذلك راجع إلى أن تبني النماذج " شخصي محكوم بالإمكانات المادية والمعنوية والفرص المتاحة لهذا الباحث العربي أو ذاك، وما يتوفر لهذا اللساني لا يتوفر بالضرورة لغيره داخل بلده وخارجه" [2] ، وهذا من الجانب الذاتي، وهناك أسباب موضوعية، منها البناء الصوري العميق والمجرد للمفاهيم اللسانية التوليدية، وزامله تعقيد بعض اللسانيين العرب في لغة تقديمها باستخدام أسلوب مغلق، زادته المصطلحات الجديدة غير المتداولة إغلاقا، وتتجلى هذه الصورة عند أبرز التوليديين تأليفا وشمولا للنماذج وهو عبد القادر الفاسي الفهري .

وعلى الرغم من أن تعدد النماذج التوليدية شابته هنات منهجية في الطرح والمعالجة، فإنه لا يخلو من بعض **الإيجابيات** التي لخصها غلفان في النقاط الآتية :

- إثراء البحث اللساني العربي، وتقريبه من البحث اللساني العالمي .
- إثارة إشكالات لسانية جديدة واقتراح حلول منهجية لها .
- تعميق المعرفة العلمية باللغة العربية .

[1] **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 317** .

[2] **اللسانيات العربية الحديثة ، ص 234** .

– التحليل العميق والشامل للغة العربية[1]؛ إذ النقد المستمر يمكن من تلافي كل نموذج لنقائص النموذج السابق، فيجبر ما فيه من خلل ومحدودية، وذلك ينفع في تحليل اللغة المدروسة تحليلا معمقا علميا .

2/ نقد موقف التوليديين من التراث النحوي العربي :

لقد سلك التوليديون طريقين بارزين حيال التراث النحوي العربي، فمنهم من تحفظ أو رفض الأخذ بالنتائج التي توصل إليها النحاة، كالفهري وميشال زكريا، ويبدو أن الرفض ليس نابعا من عدم إثمار نتائج هذا التراث، وإنما من عدم كفايتها، وعدم مقدرتها على حل القضايا اللغوية للغة العربية المعاصرة، ولكن لا يبرر ذلك التخلي عن هذا التراث واستدباره، وإن تمت مخالفته وسلطت عليه ألسنة النقد .

وإن أبرز علماء اللسانيات عند الغرب لم يتنكروا لأهمية الإرث القديم في بناء نماذجهم اللسانية فدوسوسير الذي يعد مؤسس اللسانيات لم يكن مقتنعا بالآراء التي أذاعها رواد المنهج التاريخي في دراسة اللغة إبان العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، ولكنه يقر بقيمة اللغويين القدامى[2] ؛ إذ يرى أن اللسانيات هي استمرار لمراحل لغوية حددها في ثلاث، وهي :

مرحلة النحو : بدأه اليونان وأكمله الفرنسيون مع بور رويال في القرن السابع عشر، وهو قائم على المنطق.

الفيلولوجيا : وقد بدأت في الاسكندرية خلال القرن الثالث ق م .

النحو المقارن أو الفيلولوجيا المقارنة : وظهرت منذ أن اكتشف الأروبيون العلائق القائمة بين اللغات القديمة السنسكريتية واليونانية واللاتينية، وقد وضع أسسها الأولية فرانز بوب[3] .

وكذلك تشومسكي رائد النحو التوليدي الذي نحن بصدده لم يتنكب للتراث اللغوي القديم، فقد أرجع أصل نظريته إلى القرون السابقة، وتحديدا إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، عصر ازدهار الفكر العقلاني، لا سيما في فرنسا مع ديكارت ورهبان بور رويال، كما عد الفيلسوف الألماني همبولدت مصدرا أساسيا لكثير من أفكاره التوليدية[4] .

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 231 .**

[2] **ينظر : في اللسانيات العامة، ص 96 – 97 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 97 ، مباحث في اللسانيات ، ص 34 –35 .**

[4] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 98 .**

فإذا كان الرائد الذي يستلهمون منه الرؤى التوليدية لم يتنكر لتراث الأولين، فإن التوليديين العرب ينبغي أن يكونوا أشد الباحثين إحياء لإرثهم اللغوي والنحوي، لما فيه من رؤى تقترب كثيرا من المفاهيم التي أسسها تشومسكي في مبادئها العامة .

وأما الموقف التوليدي الذي تبناه مازن الوعر، وحاول من خلاله التوفيق بين التراث ومفاهيم النظرية التوليدية فإن فيه الاعتراف بجهود النحاة وتجسيرها بالحداثة اللسانية، ولكن يخشى في انتهاج هذا الأسلوب أن يميل الباحث إلى إحدى الكفتين، وخاصة الميل إلى التراث، من خلال إضفاء هالة من العظمة القدسية عليه[1]، أو محاولة إقناع القراء بسبق هذا التراث إلى مفاهيم في النحو التوليدي، كأنماط التحويل، ونظرية العمل وغيرهما، وقد يقوم الباحث بتأويل النصوص واستنطاقها بمعزل عن سياقاتها الأصلية[2] لكي تستقيم مع الغاية الذاتية التي يتوخاها، وبذلك يبقى راكنا تحت هيمنة التراث، والتقليل من شأن النظريات الحديثة، وما نريد أن نصل إليه أن المنهج التوفيقي يحتاج باحثا حصيفا، لا يغمط الجهود اللسانية المحكمة حقها، وإن كانت من غير جلبابه، ويتعامل مع النصوص تعاملا موضوعيا في الإطار الذي جاءت فيه، ومحاولة فهمها في بنيتها التاريخية والفكرية أيضا، ولا يضيره أن يعترف بأن النظرية الحديثة أكثر كفاية في تحليل بنى اللغة من التراث النحوي، إذا كانت في تلك المرتبة نظريا وإجرائيا .

3/ نقود التوليديين للكتابة الوصفية بين التأسيس والاستخفاف :

لقد اتخذ التوليديون من تقويض المفاهيم الوصفية مسوغا لتأكيد أهمية نموذجهم اللساني، وقد تبنى التوليديون العرب ذلك النهج، وقد كانت نقودهم تلك موزعة بين التأسيس والاستخفاف، فمن مظاهر التأسيس أن النقد الوصفي قد وقع في مغالطات منهجية في أسسه التي ركزت على الجانب الظاهري الملاحظ ، وأغفلت الجانب العقلي، كما أنها رفضت بعض النظريات العميقة في النحو العربي كالعامل والتعليل دون تقديم حجج مقنعة لرفضها، ودون التمكن من الإتيان ببدائل كافية وشافية عنها .

ولكن نبرة الاستخفاف التي انطلق منها التوليديون أوقعتهم في بعض المواقف التي لم يرضوها من الوصفيين حيال التراث، فتنكب بعضهم للتراث كما ذكرنا آنفا، كما أدى بهم إلى إطلاق أحكام عامة غير متفحصة على جهود التوليديين، ومن ذلك :

---

[1] **ينظر : اللسانيات العربية الحديثة ، ص 138 .**

[2] **ينظر : المرجع نفسه ، ص 147 .**

نقد الفهري اعتماد الوصفيين على الملاحظة الخارجية والاكتفاء بها عن البحث في القضايا المجردة والتعليل، ليخلص من منطلق الاتجاه التداولي إلى أن منهجهم غير علمي، إذ يرى " أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف "[1]، وعدم التأسيس في هذا النقد كامن في أن تصورات الوصفيين لم تقم على إلغاء التفسير، **هدفا** لإقامة **النظرية العلمية**، وذلك لأن ثنائية (الوصف والتفسير) لم تكن مقدمة في الخطاب اللساني الوصفي العربي، وبذلك نتحفظ على " أن ثمة تقاطعا بين الوصف والتفسير في تصورات اللسانيين العرب، كما افترض التوليديون أي أن الدعوة إلى الوصفية التي تبنتها اللسانيات العربية لم تستلزم التفسير مقابلا ضديا لها "[2] .

وقد يحتج التوليديون برفض الوصفيين للعلة والتعليل في التحليل اللساني دليلا على صدق دعواهم، وقد يحالفهم الصواب في الحكم على بعض الوصفيين الذين يرفضون التعليل رأسا وإجمالا، ولكنه قد لا ينطبق على الذين رفضوه من منطلق الجانب الفلسفي المنطقي الذي قام عليه في الدرس النحوي القديم، ولكن لم يرفضوا التفسير بوصفه مقولة إبستمولوجية معاصرة[3].

وإننا نقف على رأي لتمام حسان يميز فيه بين نوعين للعلة هما العلة الغائية والصورية، فرفض العلة الغائية من وجهة نظر الباحث في العلم، وأما من وجهة نظر التعليم فإنه لا يمكن للمعلم أن يستغني عنها في سبيل إنجاح عمليته التعليمية ؛ لأنها تتيح له تفسير الظواهر اللغوية وذكر أسبابها [4]، وهي أمور تتوق نفس المتعلم إلى التعرف إليها .

وأما العلة الصورية فيسمُها بسمة العلمية، بل يقصر هذا الوصف عليها دون غيرها من العلل ؛ إذ إن كل منهج علمي من مناهج البحث يُعْنَى – في نظره – أولا وآخرا بالإجابة عن « كيف » تتم هذه الظاهرة أو تلك [5].

---

[1] **اللسانيات واللغة العربية ، ص 58 .**

[2] **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 91 .**

[3] **ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .**

[4] **ينظر : الأصول ، ص167 .**

[5] **ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، 50 .**

وإن كانت العلة الصورية لا تدل على قبول التعليل صراحة لأنها لا تخرج عن التعليل البديهي المسموع، فإن تمام حسان قد أقر بفائدة التعليل في تفسير المفاهيم النحوية وتحليتها، في قوله : " من مظاهر الطاقة **التفسيرية** في النحو العربي **ظاهرة التعليل** لأحكام النحو و أقيسته " [1] .

وما نخلص إليه أن في بعض نقود التوليديين أحكاما تعميمية على جميع الوصفيين، وفي ذلك غمط لجهود بعضهم، وعدم إنصاف قد يصل إلى حد الإسفاف، وفي مقابل ذلك لا نخطئ كل أحكام التوليديين فمنها ما هو صائب، وعلى ضوء واقع الكتابة اللسانية المنقودة .

4/ تقييم موقف التوليديين من نظريتي العامل والتعليل النحوي :

لقد سلك التوليديون العرب موقف الموافقة من نظرية العامل والتعليل النحوي ولكن من منطلق الاتجاه اللساني الذي اتبعوه، ومن تأثرهم الكبير بفكر تشومسكي، ولذلك اتسمت معالجتهم لهاتين النظريتين بأسلوب لساني حديث، يقرب إلى إسقاط المفاهيم التي نبعت من التطبيق على اللغات الغربية على اللغة العربية .

وإن الالتزام بالمنهج المتبع محبذ على أن تراعى خصوصيات اللغة العربية في الجانب الصرفي والتركيبي، وذلك ما جعل الفهري ينتقد بعض رؤى تشومسكي التي انطلقت من مبادئ النحو الكلي، ولكنها لا تستقيم مع خصائص اللغة العربية .

وأما المنهج الذي اتبعه التوليديون العرب في نظرية العامل جعل خطابهم موجها إلى الآخر أكثر مما هو موجه إلى القارئ العربي، ولعل في ذلك ترويجا لهذه النظرية التي أبدع النحاة العرب القدامى في وضع أسسها ؛ إذ استخدموا مصطلحات جديدة غير شائعة، وبنوا الرؤية على التشجيرات والمخططات .

وأما فكرة التحويل التي جاء بها خليل عمايرة فهي قد لبست لبوس الحداثة اللسانية في نقض نظرية العامل، ولكنها لم تخرج عن آراء مبثوثة في كتب النحو والبلاغة التراثية، بالإضافة إلى أن صاحبها لم يلتزم بالمنهجية العلمية، إذ انطلق من المنهج الوصفي باعتباره سندا لرفض النظرية، ليأخذ من رؤى التحويل بديلا عنها، ولا يخفى أن نقاط الاختلاف بين المنهجين أكثر من نقاط الالتقاء، ولذا فإن فكرته لاتعدو أن تكون محاولة لإعادة الاعتبار للمعاني في تحليل المباني تنضاف إلى محاولات تراثية وحديثة عند دعاة التيسير.

[1] **اللغة العربية والحداثة ، ص 137 . نقلا عن : نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 227 .**

وإن الملاحظ للنظريات والرؤى التي عُنيت بنظرية العامل موافقة أو مخالفة يصل إلى أن هناك ثابتا ومتحولا في تناول هذه القضية، أما الثابت فهو" نظرية العامل التي ارتضاها النحويون العرب أصلا تفسيريا لتراكيب اللغة العربية، وبنوا عليها قواعدهم وفلسفتهم النحوية، والمتحول هو آراء اللغويين المحدثين حولها ومواقفهم منها "[1] ، والدليل على ذلك أن جل المحاولات التي رام أصحابها أن تكون بديلا عن هذه النظرية بقيت حبيسة البحوث الأكاديمية، ولم تتجاوزها إلى التطبيق والميدان .

وأما نظرية التعليل فقد وجد التوليديون في مفهوم التفسير الذي جاءت به النظرية التوليدية دافعا إلى الإقرار بها ومعاضدتها، والتأسيس لها، وإعادة الاعتبار لها مرة أخرى ؛ إذ بفضل انتشار مفاهيم هذا المنهج عاد بعض الوصفيين كتمام حسان إلى الإقرار بأهمية هذه النظرية في التحليل اللغوي .

5/ وقفة تقييم وإنصاف للنقد التوليدي العربي :

يعد النقد التوليدي عند الغرب دليلا على النقد المنتج ؛ إذ باستدراكه على الاتجاه الوصفي استطاع أن يمنح النظرية التوليدية مكانة في خضم البحث اللساني الحديث، وأما النقد التوليدي العربي فإنه وإن لم يسر على خطى منهجية واضحة إلا أنه أسهم في تبيئة الثقافة اللسانية بالمفاهيم التحويلية التوليدية، ومحاولة إقناع بعض الباحثين بأن اللسانيات لا تعادي الفكر اللغوي الحديث، بالنظر لما في هذا الاتجاه من رؤى تقترب كثيرا من نظريات التراث النحوي العربي ودرسه .

وفي مقابل هذه المزايا التي اتسم بها النقد التوليدي هناك بعض الهنات التي لا يخلو منها عمل لساني، ومنها :

– سلك بعض التوليديين موقفا انفصاليا من التراث، دليلا منهم على الإعلاء من شأن الحداثة اللسانية، ولئلا يعتقد أنهم لا يكررون إلا ما قاله القدامى، ولاعتقادهم أن نتائج التراث غير كافية لتحليل اللغات الحديثة، وقد يكون موقفهم صائبا من ناحية عدم الركون إلى هيمنة التراث على تفكيرهم، ولكننا لا نجد مبررا لهم في محاولة قطع الصلة مع رؤاه، فعلى الرغم مما قدم " المحدثون من ملاحظات مفيدة تعين على فهم الظواهر اللغوية، تبقى الحاجة إلى الانتفاع بمعطيات القدماء قائمة مهما أصل أي باحث، فالأنظار الحديثة لا تلغي القديمة وإنما تسهم في تطويرها"[2] ؛ إذ المعرفة اللسانية مبنية على التراكم والنقد لا الإقصاء .

---

[1] **اللغة العربية في الفكر العربي، ص 279 .**

[2] **دراسات في اللسانيات العربية ، عبد الحميد مصطفى السيد ، دار حمورابي ، الأردن ، ط1 ، 2008 ، ص 123 .**

– إن تعدد نماذج التوليدي دليل على الاهتمام التي حظيت به النظرية التوليدية، ولكن الكتابة العربية لم تتمكن من مواكبة ذلك النقد المتسارع، فلم تمنح كل نموذج ما يستحقه من الاهتمام، فكان الأخذ بأي نموذج مقتصرا على لساني واحد أو لسانيين قلائل، وذلك راجع إلى غياب ثقافة التروي والفحص الدقيق، والجري وراء تقديم الجديد، وإن لم يكن مفهوما في ذهن ناقله فهما عميقا.

– لقد اعتمد عبد القادر الفاسي الفهري على وجه الخصوص لغة تغريبية زادتها المصطلحات غير المألوفة والمتكلفة كالتبئير والخفق والتسوير وغيرها تعقيدا سبب في نفور بعض القراء من هذه الكتابة، وكان ينبغي عليه أن يعتمد لغة علمية قريبة إلى الأفهام، وسبب وقوع الفهري في هذا الخطاب غير المألوف محاولة ترجمته مصطلحات النظرية التوليدية التي ارتكز عليها في وصف بنية اللغة العربية وتفسيرها، وهي مصطلحات منبثقة من فهم قواعد التراث [1]ولكنها تحتاج إلى نظرة ثاقبة ومتأنية في فهمها قد لا تسعف المتخصص أن يطيل النظر فيها بله القارئ العادي .

وفي نهاية هذا الفصل نقر بدور النقد اللساني في تبيئة اللسانيات في الثقافة العربية بصورة موضوعية وعلمية لا تحتكم للأهواء الشخصية، أو نقل المعرفة بصورة غير دقيقة، فهو يحاول الوقوف عند الأخطاء والمثالب لا ليشهر بها، وبمن وقع فيها، وإنما ينشد نشر معرفة لسانية علمية مركزة ودقيقة، في أي اتجاه من الاتجاهات اللسانية، ولعل في وقوفنا عند النقد النحوي الوصفي والتوليدي ما يؤكد ذلك ويقويه ويدعمه .

[1] **ينظر : البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر ، ص 122 .**

خاتـــمـــــة

خـــاتمـــة

لقد سعى هذا البحث على امتداد فصوله إلى الوقوف عند مفهوم النقد للساني العربي وفق رؤية البحث، مبينا أسسه وأصنافه ومستوياته، ومركزًا في الجانب التطبيقي على النقد اللساني النحوي، مستقطبا أنواعه وأسسه وبعض اتجاهاته في الكتابة اللسانية العربية الحديثة .

أمَا وقد أشرف هذا البحث على نهايته فإننا نخلص إلى أهم النتائج التي توصل إليها :

– 1 لقد فرق البحث بين دلالة مصطلحي « **النقد اللغوي** » ، و« **النقد اللساني** » ؛ إذ يُعنَى المصطلح الأول بكل نشاط أو عالم يعالج اللغة وقضاياها في مرحلة ما قبل نشأة اللسانيات المعاصرة التي عرفت طريقها إلى النشأة والاستقلال مع مطالع هذا القرن، وهي صفة تشمل المنجز العلمي الذي أسهم به سلفنا من علماء العربية في مسيرة الفكر اللغوي، وأما مصطلح النقد اللساني فيصوب نظره نحو كل عالم أو نشاط ينتمي بالفلسفة والتأسيس النظري وتقنيات التحليل إلى أية مدرسة من المدارس العلمية التي تصدت للغة وقضاياها في القرن العشرين وما يتلوه، ولم يكن غرضنا من التفريق بينهما المفاضلة، وإنما كان وكدنا من ذلك الضبط المنهجي والاصطلاحي فحسب .

– 2 يقوم النقد اللساني على ثلاثة عناصر أساسية، وهي: **الناقد، والعمل المستهدَف بالنقد، والأدوات النقدية والإجرائية** .

– 3 توصل البحث إلى أن للنقد اللساني عدةَ أصناف بتعدد وجهة نظر التصنيف، فهناك **صنف النقد اللساني المؤسس وغير المؤسس**، وهو الصنف الرئيس، وهناك أصناف فرعية تؤول إليه، ومنها : **صنف النقد العام والخاص، والنقد الشكلي الخارجي والمضموني** أيضا .

– 4 للنقد اللساني مستويات إجرائية عديدة، خص البحث أربعة منها، لما لها من حضور ونصيب من التأسيس في الكتابة اللسانية العربية، وهي: **النقد الصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي** .

– 5 لقد قسم البحث تصنيف النقاد لاتجاهات الكتابة اللسانية العربية إلى قسمين : تصنيف إجمالي، وتصنيف تفصيلي، ليخلص إلى تصنيفها في خمسة اتجاهات وهي : **الكتابة اللسانية التمهيدية، والكتابة التأصيلية، والكتابة الوصفية، والكتابة التوليدية، والكتابة الوظيفية**، ويمكن أن نضيف إليها **الكتابة النقدية اللسانية** أيضا، باعتبارها أداة رصد ومراقبة وتقييم وتقويم للكتابات سالفة الذكر.

– 6 **للنقد اللساني النحوي العربي** عدة أنواع منبثقة من أنواع النقد اللساني التي ذكرناها آنفا، ومنها : **النقد النحوي العام والخاص، والنقد المؤسس وغير المؤسس** أيضا .

– 7 تعد قضية علاقة الفكر اللغوي القديم بالحديث وعلاقة النحو باللسانيات من القضايا التي أسهمت في التأسيس للنقد اللساني النحوي، وقد وقف البحث عند أربعة مواقف حيالها، وهي : موقف **أنصار التراث**، وموقف **أنصار الحداثة**، وموقف **أنصار التوفيق** بينهما، بالإضافة إلى الموقف **التجاوزي** الذي يرى تجاوز الاتجاهات الثلاثة السالفة لأنها رزحت تحت وطأة هيمنة الفكر اللغوي القديم أو الحديث، الأمر الذي جعلها تندرج في مسلك الاتباع، بدل أن تفسح لنفسها سلوك سبيل خاص بها تأخذ به صفة الإبداع .

– 8 إن الكتابة النقدية النحوية من حيث التأثرُ باللسانيات، وعدمه نوعان : **الكتابة النقدية الداخلية**، وجسدتها بعض محاولات تيسير النحو الحديثة التي لم تنتسب إلى اللسانيات صراحة، ومن أبرز الكتب التي تضمنت هذا النوع، كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وكتابا مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق .

وأما النوع الثاني فمثلته **الكتابة النقدية الخارجية**، وجسدتها الكتابات النحوية التي استندت إلى اللسانيات صراحة، وتجلت في كتب اللسانيين الوصفيين والتوليديين بصورة جلية، أمثال تمام حسان، وعبد القادر الفاسي الفهري وغيرهما .

– 9 لقد ركز **النقد النحوي الوصفي** على بعض النقاط في نقده، منها : نقد منهج النحاة العرب في جمع المادة اللغوية، وفي الاستقراء والتقعيد، كما وجه نقدا لبعض النظريات العقلية التي قام عليها نحوهم، على غرار نظرية العامل والتعليل، وناقش قضية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي .

– 10 لقد توصلنا إلى أن **النقد النحوي الوصفي العربي** قد أسهم في تقديم اللسانيات الحديثة للباحث العربي، ولفت انتباه اللغويين إلى أهميتها، وإن شاب هذا الجهد هنات ونقائص، ولكن ما نلاحظه على نقاده سلوكهم مسلك الانتقاء لقضايا محددة في نقدهم للنحو العربي، نتيجة تقليدهم لنقد الأروبيين لنحوهم القديم، وبهذا السلوك قد وقعوا في ما نبهوا منه .

– 11 يتجلى من التدقيق في النقد الوصفي العربي أن مفاهيم المنهج الوصفي الذي استند إليه منتهجوه، وأشادوا به، لم تكيف عملهم إلا تكييفا خفيفا، لم تتجل معه جدة اللسانيات في نقدهم للتراث

النحوي، كما أنهم ناقضوا أبرز مبادئ هذا المنهج الذي يدعو إلى دراسة اللغات واللهجات المسموعة وملاحظتها، بينما توجه أغلب الوصفيين العرب إلى إعادة النظر في منهج النحاة القدامى، ونقد النتائج التي توصلوا إليها في وصف اللغة العربية التي جمعوها من البوادي ومشافهة الأعراب حينذاك، فكان المنقود أولى بالاتصاف بالوصفية من الناقد .

– 12 لقد نشأ **النقد التوليدي** من محاولة أصحابه تقويض أطاريح **النقد الوصفي**، وبيان ما فيها من خلل وبساطة، لا تتمكن من الإجابة عن الأسئلة الكثيرة والمعقدة حيال اللغة، وطبيعة المتكلمين بها .

– 13 للكتابة اللسانية التوليدية العربية أصناف متعددة بتعدد النماذج التي مثلت تطورات هذه النظرية عند تشومسكي واللسانيين التوليديين بصورة عامة، وقد تبنى البحث تقسيم حافظ إسماعيلي لها لما فيه من ضبط ودقة، فجاءت في نوعين هما : **محاولات جزئية**، تجسدت في الكتابات التي انتهجت النموذج المعيار، والنموذج المعياري الموسع، ونموذج نحو الحالات المتجلي عند محمد الخولي، والنموذج الدلالي التصنيفي المتجلي في بعض كتب مازن الوعر، **ومحاولات شمولية** مثلتها جهود عبد القادر الفاسي الفهري أحسن تمثيل .

– 14 لقد وقفنا على **موقفين** لأبرز **التوليديين العرب** حيال **التراث النحوي العربي**، أما **الموقف الأول** فيرى أصحابه أن هذا التراث يعد عائقا لأنه يمنع التقدم العلمي ويعرقل تطوير المعرفة اللسانية في الوطن العربي، كما أن نتائجه لا تتوافق بالضرورة مع خصائص اللغات الحديثة .

وأما **الموقف الثاني** فيمثله التوفيقيون الذين يرون أنه لا يمكن التفريط في التراث القديم لأهميته، ولكن لا يعني التشبث به الإعراض عن مفاهيم الدرس اللساني الحديث، والتقليل من شأنها أيضا .

– 15 لقد لاقت **نظرية العامل** الاهتمام من **اللسانيين التوليديين** في الربع الأخير من القرن العشرين، وقد كان سعي رائدهم تشومسكي في تأسيس أنظمة نحوية عالمية تحاول أن تثبت وجود علاقات مشتركة بين مختلف الألسن البشرية دافعا إلى إحياء الكثير من المفاهيم النحوية مع المحافظة في بعض الأحيان على أوضاعها اللفظية والدلالية الأصلية على النحو الذي كانت عليه في تراث بعض الحضارات القديمة التي استلهموا بعض أفكارها كالهندية واليونانية، والتراث اللغوي العبري والعربي أيضا .

– 16 وقف البحث على ثلاثة مواقف للتوليديين العرب حيال **نظرية العامل التراثية** في ضوء مفاهيم **النحو التوليدي**:

أما **الموقف الأول** منها فقد كان أصحابه موافقين على هذه النظرية من منطلق نظرية الربط العاملي لتشومسكي والتركيز عليها، لينتقلوا بعدها إلى تناول نظرية العامل على النحو الذي وردت عليه في كتب النحو القديمة، ومن أبرز من يمثل هذا الموقف عبد القادر الفاسي الفهري .

وأما **الموقف الثاني** فقد كان يروم أنصاره عقد جسر بين النحويين من البداية، رغبةً في الموازنة بين التراث والحداثة دون إلغاء لواحد منهما، ومن أنصار هذا الموقف مازن الوعر .

وأما **الموقف الثالث** فهو لخليل أحمد عمايرة ، ويقوم على رفض نظرية العامل من منطلق المنهج الوصفي ليأتي ببديل عنها تمثل في **فكرة التحويل** التي اقتبس أسسها من المنهج التحويلي، وقد قدمنا نقدا لهذا الموقف في ثنايا البحث .

– 17 أولت **النظرية الخليلية الحديثة** لعبد الرحمن الحاج صالح **العامل** أهمية كبيرة، ووضعت له أسسا لسانية ورياضية على ما تقتضيه المعالجة الالكترونية، فأعادت له المكانة قبل ظهور نظرية الربط العاملي، ولكن لأسباب جغرافية وتسويقية وثقافية لم يرُكز عليها كثيرا كما رُكز على نظرية تشو مسكي .

– 18 لقد كان **مفهوم التفسير** الذي تناوله **التوليديون** قريبا من مفهوم **التعليل** في النحو العربي، وقد أسهم ذلك في إعادة الاعتبار لهذه النظرية العقلية المنطقية التي شق فيها النحاة طريقا طويلا وعميقا، ولكن التوليديين العرب لم يقروا بهذا المفهوم من منطلق التراث، وإنما من مفاهيم النظرية التوليدية .

– 19 لم يخل **النقد التوليدي العربي** من بعض الهنات على غرار الخطاب التعميمي، والاستخفاف بمفاهيم النقد الوصفي، ولكنها لم تحجب إيجابياته العديدة، ومن أبرزها عمق التحليل وإعادة ربط اللسانيين بتراثهم اللغوي، والنحوي على وجه الخصوص .

وفي الختام : لا ندعي بما توصلنا إليه من نتائج أننا قد سبرنا كل أغوار هذا الموضوع سبرا لا يدع مقالا لباحث فيه، ولا نَدَّعِي أننا قلنا الكلمة الفصل، ولا أننا قد قدَّمْنا الصورة الوافية الكافية للنقد اللساني العربي، وكشفنا عن كل خصائص النقد النحوي واتجاهاته، بل ما قصدنا إليه في هذا البحث المتواضع أن نطرق باب مجال لساني ما زال خصبا، لم يكثر ميل الباحثين إلى خوض غماره، ونأمل أن تتلو بحوث أخرى تَجْبُر ما قد يرد في هذا العمل من نقص، أو تسلط الضوء على فرع آخر من فروع هذا النقد، رغبة في الرقي بالبحث اللساني العربي، وتوطيد أسسه، في شتى فروعه واتجاهاته .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم .

▪ الكتب العربية :

01 أبجديات البحث في العلوم الشرعية ، فريد الأنصاري ، دار الفرقان ، المغرب ، ط1 ، 1997 م .

02 ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ، معاذ السرطاوي ، دار مجدلاوي ، الأردن ، ط1 ، 1988 م .

03 أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط1 ، 1965 م .

04 الاتجاهات النحوية لدى القدماء – دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة – ، حليمة عمايرة ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2006م.

05 اجتهادات لغوية ، تمام حسان ، عالم الكتب ، ط1 ، 2007 م .

06 إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، دار الآفاق العربية ، د ط ، 1423هـ ، 2003 م .

07 أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، إعداد وتقديم حافظ اسماعيلي علوي – وليد أحمد العناتي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، ط1 ، 2009 م .

08 أساس البلاغة ، أبو القاسم الزمخشري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1998 م .

09 الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط3 ، 1988 م .

10 الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، إدريس مقبول ، عالم الكتب الحديث – جدارا للكتاب العالمي ، الأردن ، ط1 ، 2006م .

11 إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، يوسف وغليسي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2008 م .

12 أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط1، 2006م.

13 الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ، عالم الكتب ، دط ، 2000 م.

14 أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني ، الناشر الأطلسي ، دط ، دت.

15 أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، محمد سالم صالح ، دار السلام ، مصر، ط1 ، 2006 م .

16 أصول النحو العربي عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ، عصام عيد فهمي أبو غربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 ، 2006 م .

17 أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، محمد عيد ، عالم الكتب ، ط6 ، 1997 م .

18 أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ، كريم زكي حسام الدين ، مكتبة النهضة العربية ، ط3 ، 2001 م .

19 الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط4 ، 1999 م .

20 الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط 2 ، 1971م.

21 الاقتراح في علم أصول النحو ، عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، دار الكتب ، ط2 ، دت .

22 أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دط ، 1977 م .

23 الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة ، ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، ط2 ، 1986 م .

24 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، دط ، 2005 م .

25 أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ، حسام البهنساوي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، دط ، 1994 م .

26 الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق ، مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ، 1979م .

27 البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط5 ، ، 1985 م .

28 بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، عبد الرحمن الحاج صالح ، موفم للنشر ، دط ، 2007 م.

29 البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال للنشر ، ط1 ، 1990 م .

30 البيان في روائع القرآن ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط2 ، 2000م .

31 التحليل النحوي أصوله وأدلته ، فخر الدين قباوة ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ، ط1 ، 2006 م .

32 التحويل في النحو العربي ، رابح بومعزة ، دار مؤسسة أرسلان ، سوريا ، ط1 ، 2008 م .

33 التراث والحداثة دراسات ومناقشات، محمد عابد الجابري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط1 ، 1991م .

34 التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، المطبعة العربية ، تونس ط3 ، 1992 م .

35 تصورات ومفاهيم في النقد والأدب مقاربات في مجال النقد الحديث والمعاصر ، محمد الأمين شيخة ، مطبعة مزوار ، الوادي ، ط1 ، 2014م.

36 التعريفات ، الشريف الجرجاني ، اعتنى به مصطفى يعقوب ، مؤسسة الحسنى ، ط1 ، 2006 م .

37 التعليل اللغوي عند الكوفيين ، جلال شمس الدين ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، دط ، 1994 م .

38 التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، دار المسيرة ، الأردن ،ط1 ، 2007 م .

39 التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء – التحليل – التفسير ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، الأردن ، ط1 ، 2002 م .

40 التفكير النقدي عند العرب ، عيسى علي العاكوب ، دار الفكر ، دمشق ، ط5 ، 2000م .

41 تمام حسان رائدا لغويا ، عبد الرحمن حسن العارف وآخرون ، عالم الكتب، القاهرة ، ط1 ، 2002 م .

42 توجيه اللمع شرح كتاب اللمع ، ابن الخباز ، تحقيق فائز زكي محمد دياب ، دار السلام ، ط2 ، 2007 م .

43 تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط2 ، دت .

44 الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة ، نهاد الموسى ، دار الشروق ، الأردن ، ط1 ، 2003 م .

45 الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1993م .

46 خزانة الأدب ، عبد القادر البغدادي ، قدم له محمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1 ، 1998 م .

47 الخصائص، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2006 م .

48 الخلاصة النحوية ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2000م.

49 دراسات في علم أصوات اللغة العربية ، داود عبده ، مؤسسة الصباح، الكويت ، ط1 ، 1979 م .

50 دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، دار العالم للملايين ، بيروت ، ط 15 ، 2002 م .

51 دراسات في اللسانيات العربية ، عبد الحميد مصطفى السيد ، دار حمورابي ، الأردن ، ط1 ، 2008 م .

52 دراسات لسانية تطبيقية ، مازن الوعر ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، 1989 م .

53 دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمان أيوب ، مؤسسة الصباح ، دط ، دت .

54 دراسات وتعليقات في اللغة ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1414هـ .

55 دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، دار المدني ، جدة ، ط3 ، 1992م .

56 ذرات اللغة العربية وهندستها دراسات استكشافية أدنوية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، لبنان ، ط1 ، 2010 م .

57 الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ،تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط2 ، 1982 م .

58 الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط1 ، 1979م .

59 سؤال اللغة والمنطق ، طه عبد الرحمن ، سلسلة رسائل ، طاية ، الإمارات ، رقم 01 ، 2010 م .

60 السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، عبد الرحمن الحاج صالح ، موفم للنشر ، دط ، 2007 م .

61 شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، ج1 ، دط ، دت .

62 الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط1 ، 1993 م .

63 الضرورة الشعرية في النحو العربي ، محمد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة دار العلوم ، دط ، دت .

64 طبقات فحول الشعراء ، محمد ابن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، ط2 ، 1974 م .

65 طبقات النحويين واللغويين ، محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط2 ، دت .

66 ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرءان الكريم ، أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، د ط ، 2003 م .

67 العربية في اللسانيات التطبيقية ، وليد العناتي ، المعرفة ، الأردن ، ط1 ، 2011 م .

68 العربية وعلم اللغة البنيوي ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، دط ، 1996م .

69 العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب ، ممدوح عبد الرحمن الرمالي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، دط ، 1996 م .

70 العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الفكر العربي ، د ط ، د ت .

71 علم الأصوات ، كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة . ط16 ، 2000 م .

72 علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د ط ، د ت .

73 علم اللغة نشأته وتطوره ، محمود جاد الرب ، دار المعارف ، ط1 ، 1983 م .

74 علم اللغة وصناعة المعجم ، علي القاسمي، مطابع جامعة الملك سعود ، السعودية ، ط2، 1991 م .

75 العوامل المائة ، عبد القاهر الجرجاني ، عني به أنور الداغستاني ، دار المنهاج ، ط1 ، 2009 م .

76 الفسيح في اللسانيات العربية ، عبد الجليل مرتاض ، دار هومة ، الجزائر، دط ، 2008 م .

77 فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط6 ، 1999م .

78 الفكر والثقافة في شمال إفريقيا ، أنور الجندي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، دط، 1985 م .

79 فن التدريس للتربية اللغوية وانطباعاتها المسلكية وأنماطها العملية ، محمد صالح سمك ، دار الفكر العربي ، دط ، 1997م .

80 في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، عبد الوارث مبروك سعيد ، دار القلم ، الكويت ، ط1 ، 1985 م .

81 في اللسانيات العامة ، مصطفى غلفان ، دار الكتب الجديدة المتحدة ، ط1 ، 2010 م .

82 في اللغة والأدب دراسات وبحوث ، محمود محمد الطناحي ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 2002 م .

83 في مناهج البحث اللغوي ، عبد الجليل مرتاض ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004 م .

84 في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1986م .

85 في نحو اللغة وتراكيبها ، أحمد خليل عمايرة ، عالم المعرفة ، جدة ، ط1 ، 1984 م .

86 في النقد اللساني دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف ، سعد عبد العزيز مصلوح ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2004 م .

87 قراءات في الشعر العربي الحديث ، بشرى البستاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 2002 م .

88 القرينة في اللغة العربية ، كوليزار كاكل عزيز ، دار دجلة ، الأردن ، ط1 ، 2009 م .

89 قضايا ابستمولوجية في اللسانيات حافظ اسماعيلي علوي – امحمد الملاخ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 2009 م .

90 القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، مصر، ط1 ، 1995 م .

91 الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 2001م .

92 لسان العرب ، جمال الدين بن منظور ، حققه عامر أحمد حيدر ، راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، لبنان، 2003م .

93 اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي ، عبد الجليل مرتاض ، دار الغرب ، الجزائر ، دط ، 2003 م .

94 اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية – ، مصطفى غلفان ، جامعة الحسن الثاني عين الشق ، المغرب ، سلسلة رسائل و أطروحات ، رقم 4 ، 1991 م .

95 اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق ، عبد القادر الفاسي الفهري ، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ندوة جهوية أبريل 1987 الرباط ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1991 م .

96 اللسانيات النشأة والتطور ، أحمد مومن ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط3 ، 2007 م .

97 اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته ، حافظ إسماعيلي علوي ، دار الكتاب الجديد ، ط1 ، 2009م.

98 اللسانيات وأسسها المعرفية ، عبد السلام المسدي ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، دط ، 1986م .

99 اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال ، المغرب ، ط1 ، 1985 م .

100 اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط4 ، 2000 م.

101 اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط5 ، 2006 م .

102 اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النجار ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، دط ، دت .

103 اللهجات العربية نشأة وتطورا ، عبد الغفار حامد هلال ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط2 ، 1993 م .

104 مباحث في اللسانيات ، أحمد حساني ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،دط ، 1999 م .

105 مجمل اللغة ، أبو الحسن أحمد بن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1986م .

106 محاضرات في فقه اللغة ، زبير دراقي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، 1994م .

107 محاضرات في فقه اللغة ، عصام نور الدين ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1 ، 2003 م .

108 محاضرات في المدارس اللسانية ، شفيقة العلوي ، دار أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع ، ط1 ، 2004 م .

109 محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، نعمان بوقرة ، منشورات جامعة عنابة ، الجزائر ، دط ، 2006 م .

110 مختار الصحاح ، محمد الرازي ، عني بترتيبه محمود خاطر ، دار الفكر ، لبنان ، ط1 ، 2001 م .

111 المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط7 ، دت .

112 المدارس النحوية ، خديجة الحديثي ، دار الأمل ، الأردن ، ط3 ، 2001م.

113 المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 2 ، 1985 م .

114 مدخل إلى فقه اللغة العربية ، أحمد محمد قدور، دار الفكر ، دمشق ، ط3 ، 2003 م .

115 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده ، ط2 ، 1958م .

116 مراجعات لسانية ، حمزة بن قبلان المزيني ، كتاب الرياض ، رقم 79 ، ط2 ، 2000 م .

117 المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ، خليل أحمد عمايرة ، دار وائل ، الأردن ، ط1 ، 2004 م .

118 مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984 ، ياسين أبو الهيجاء ، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، 1929 – 2008 م .

119 معجم اللغة العربية المعاصرة ، أحمد مختار عمر ، عالم الكنب ، القاهرة ، مج 1 ، ط1 ، 2007 م .

120 معجم المصطلحات الأدبية ، إبراهيم فتح ، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين ، طبع التعاضدية العمالية للطباعة والنشر ، تونس ، دط ، 1986 م .

121 المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط4 ، 2004 م.

122 المعلقات العشر وأخبار شعرائها ، جمع أحمد الأمين الشنقيطي ، دار النصر للطباعة والنشر ، دط ، دت .

123 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، دط ، 2006 م .

124 مقالات في اللغة والأدب ، محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1986م .

125 مقالات في اللغة والأدب ، تمام حسان ، عالم الكتب، القاهرة ، ط 1 ، 2006 م .

126 مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن خلدون ، ضبط محمد الاسكندراني ، دار الكتاب العربي ، دط ، 2006 م .

127 الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون ، محمد عيد ، عالم الكتب ، دط ، دت .

128 من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط 3 ، 1966م.

129 من أصول التحويل في نحو العربية ، ممدوح عبد الرحمن ، دار المعرفة الجامعية ، دط ، 1999م .

130 مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، دار الثقافة ، المغرب ، د ط، 1986م .

131 مناهج تجديد في النحو والبلاغة، أمين الخولي، دار المعارف، مصر ، دط ، دت .

132 المنظومة النحوية دراسة تحليلية ، ممدوح عبد الرحمن ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، دط ، 2000 م .

133 من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا ، محمد رشاد الحمزاوي ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1986 م .

134 منهج البحث الأدبي ، علي جواد الطاهر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3 ، 1979 م .

135 المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي – عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دط ، 1980 م .

136 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، نوزاد حسن أحمد ، دار دجلة ، الأردن ، ط1 ، 2007 م .

137 المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال ، المغرب ، 1986 م .

138 المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، عز الدين المجدوب ، دار محمد علي الحامي ، تونس ، ط1 ، 1998م .

139 موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه ، رحاب خضر عكاوي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ج 3 ، ط1 ، 1993م.

140 نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، مطبعة المجمع العراقي ، 1990م .

141 النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث ، محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب ، ط1 ، 2009م .

142 النحو العربي بين الأصالة والتجديد – دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية – ، عبد المجيد عيساني ، دار ابن حزم ، ط 1 ، 2008م.

143 نحو عربية ميسرة ، أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، دط .

144 النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دط ، 2008 م .

145 نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ط2 ، 1986م.

146 نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 2003م .

147 نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، فاطمة بكوش ، إيتراك للطباعة والنشر ، ط 1 ، 2004 م .

148 نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميده ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ، مصر ، ط1 ، 1997م .

149 نظرات في التراث اللغوي العربي ، عبد القادر المهيري ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ط1 ، 1993 م .

150 نظريات في اللغة ، أنيس فريحة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط2 ، 1981م .

151 نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، ط1 ، 2001 م .

152 نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، الأردن ، ط1 ، 2000 م .

153 نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، وليد عاطف الأنصاري ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، ط 2 ، 2006 م .

154 نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، محمد الأوراغي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، ط1 ، 2010 م .

155 النظرية اللغوية الحديثة في التراث العربي ، محمد عبد العزيز عبد الدايم ، دار السلام ، القاهرة ، ط1 ، 2006 م .

156 النقد اللغوي بين التحرر والجمود ، نعمة رحيم العزاوي ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، بغداد ، دط ، 1984م .

- ***الكتب المترجمة :***

157 آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن ، نعوم تشومسكي ، ترجمة ، حمزة بن قبلان المزيني ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ط1 ، 2005م .

158 علم اللغة في القرن العشرين ، جورج مونان ، ترجمة نجيب غزاوي ، مطبوعات وزارة التعليم العالي ، دمشق ، دط ، 1972م .

159 محاضرات في علم اللسان العام ، فرديناند دوسوسير ، ترجمة عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ، دط ، 2008 م .

160 مفاهيم نقدية ، رينيـه ويليك ، ترجمة محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ع110 .

161 نظرية تشومسكي اللغوية ، جون ليونز ، ترجمة حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، ط1 ، 1985 م .

▪ الرسـائل العلـمية :

162 الاتجاه التوليدي في النحو العربي– دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب في نحو اللغة وتراكيبها– ، بوبكر زكموط ، رسالة ماجستير ، إشراف : عبد المجيد عيساني ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، **2011 – 2012** م .

163 البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، ياسين بوراس، رسالة ماجستير ، إشراف : صالح بلعيد ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر، **2014**م.

164 البنيوية وما بعدها بين التأصيل الغربي والتحصيل العربي ، وردة عبد العظيم عطا الله قنديل ، رسالة ماجستير ، إشراف : عبد الخالق محمد العف ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، **2010** م .

165 الجهود اللسانية عند مازن الوعر ، عامر بن شتوح ، رسالة دكتوراه ، إشراف : عبد المجيد عيساني ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، **2013 – 2014**م .

166 دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة ابستمولوجية ، يوسف مقران ، رسالة دكتوراه ، إشراف : صالح بلعيد ، جامعة تيزي وزو، الجزائر .

167 الفكر النحوي عند تمام حسان – دراسة وصفية تحليلية – ، مبروك بركات ، رسالة ماجستير ، إشراف : عبد المجيد عيساني ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، **2011 – 2012** م .

168 اللغة العربية في الفكر العربي، من عصر النهضة إلى عصر العولمة، خالد محمد حسين البوبي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى، السعودية ، **1429 – 1430** هـ .

169 مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال ، عبد المجيد سالمي، رسالة دكتوراه، إشراف : مصطفى حركات ، جامعة الجزائر،2007 م .

170 النحو العربي القديم و النقد اللساني الوصفي الخارجي، وصف – تحليل ونقد ، حسين بوشنب ،مذكرة ماجستير ، إشراف : عمار ساسي ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، الجزائر، 2005 – 2006م.

171 نظرية تشومسكي في العامل والأثر ومحاولة سبرها منهجا وتطبيقا ، شفيقة العلوي، رسالة دكتوراه ، إشراف : الحواس مسعودي ، جامعة الجزائر ، 2002م.

172 نظرية العامل وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو ، عبد الكريم جيدور ، رسالة ماجستير ، إشراف عبد المجيد عيساني ، جامعة ورقلة ، 2011 – 2012 م.

173 النقد الأدبي في كتاب أنموذج الزمان في شعراء القيروان لابن رشيق ، محمود بن راس ، رسالة ماجستير ، إشراف : عبد الحميد هيمة ، جامعة ورقلة ، 2012 – 2013 م .

174 النقد اللغوي في القرن الرابع الهجري ، فريدة بولكعيبات ، رسالة ماجستير ، إشراف : عمار ويس ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008 – 2009 م .

175 أصول التفكير النحوي عند ابن ولاد من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد ، إبراهيم عسيري ، رسالة ماجستير، إشراف : سليمان العابد ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1421 هـ .

▪ المقالات والمجلات :

176 تحديد العلماء المحدثين لعلم اللسان وبيان أهم أطواره ، عبد الرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيات ، معهد العلوم اللسانية والصوتية ، مج 01 ، ع01 ، 1975م .

177 التناقض في الدراسات التي حاولت تطبيق مفاهيم علم اللغة الحديث على العربية الدكتور تمام حسان نموذجا ، رزاق جعفر عبد الحسين ، مجلة آداب ذي قار ، العراق ، مج 1 ، ع2 ، 2010 م .

178 حقيقة الأزمة اللسانية في العقل العربي : رؤية في استراتيجيات الحل ، عماد الزين ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، فلسطين ، مج 29 ، ع 01 ، 2015 م .

179 دراسة نقدية في تطور فكرة التجديد في النحو العربي عند شوقي ضيف ، محمد باقر حسيني – أحمد حنيفي زاده، مجلة أهل البيت، ع 12.

180 سيبويه والنقد اللساني العربي ، نصر الدين بوحساين ، مجلة دراسات أدبية ، مركز البصيرة للبحوث ، الجزائر ، ع 08 ، 2010م .

181 شعرية عنوان الساق على الساق فيما هو الفارياق ، محمد الهادي المطوي ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، مج 28 ، ع1 ، 1999 م .

182 العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي ، شفيقة العلوي ، مجلة حوليات التراث ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، ع 07 ، 2007 م .

183 القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي ، تمام حسان ، مجلة اللسان العربي ، مج 11 ،ع1، 1974 م.

184 اللسانيات والمصطلح ، أحمد قدور ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، مج 81 ، ج4 .

185 محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج – نقد ورؤية) ، خالد عبد الكريم بسندي ، مجلة الخطاب الثقافي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ع3 ، 2008 م .

186 المدارس النحوية في نظر الدارسين المحدثين بين التأييد والرفض ، رباح اليمني مفتاح ، دورية دراسات أدبية ، مركز البصيرة ، دار الخلدونية ، الجزائر ، ع 6 ، 2010 م .

187 مصطلح التحويل بين اللسانيات العربية واللسانيات التوليدية التحويلية ، عواطف قاسمي الحسني ، مجلة اللسانيات ، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية ، الجزائر ، ع17 – 18 ، 2011 – 2012 م .

188 المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة ، محمد رشاد الحمزاوي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، مج 78 ، ج4 .

189 المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، أحمد مختار عمر ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، مج 20 ، ع3 ، 1989 م .

190 ملامح التفكير اللساني الحديث عند حمزة بن قبلان المزيني ، نعمان بوقرة ، مجلة الأثر ، جامعة ورقلة ، ع10 .

191 ملامح المدرسة الحديثة في النحو العربي ، عبد المجيد عيساني ، مجلة الأثر ، جامعة ورقلة ، ع7 ، 2008 م .

192 منطق أرسطو والنحو العربي ، إبراهيم بيومي مدكور ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مج7 ، 1953م .

193 منهج أحمد بن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة – نقد الخليل وابن دريد نموذجا – ، محمود عبد الله جفال، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، مج 78 ، ج04 .

194 نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية ، تمام حسان ، مجلة اللسان العربي ، الرباط، مج 11 ، ع 1 ، 1974م.

195 نحو نقد لساني عربي مؤسس – جهود مصطفى غلفان نموذجا – ، مبروك بركات ، مجلة الذاكرة ، جامعة ورقلة ،ع1– 2 ، 2013 م .

196 النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما ، حيدر جبار عيدان – ضرغام علي محسن ، جامعة الكوفة ، العراق .

197 النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية ، مازن الوعر ، مجلة اللسانيات ، الجزائر ، ع 06 ، 1982 م .

198 نظرية القرائن في التحليل اللغوي ، خالد بسندي ، مؤتمر تحولات الخطاب النقدي العربي المعاصر، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، جدارا للكتاب العالمي ، الأردن ، ط1 ، 2008م.

199 النقد الفقهي مفهومه وأهميته ، رابح صرموم ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة الشلف ، الجزائر ،ع 12 ، 2014 م .

200 النقد اللغوي في التراث العربي، ممدوح محمد خسارة، مجلة مجمع اللغة العربية،دمشق ، مج 84 ، ج4 .

201 النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك، صبيحة حسن طعيس – سلام حسين علوان ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، الكوفة ، العراق ، ع 08 ، 2011 م .

- **الكتب الأجنبية :**

202 **Le langage et la pensee , noame Chomsky , payot , paris , 1980.**

203 **Oxford advanced learners,gonothan giuther, fifth edition , 1995.**

- **المواقع الالكترونية :**

204 **اتجاهات تيسير النحو العربي الحديثة – دراسة وصفية – نسرين عبد الله شنوف ، تاريخ الدخول : 25/ 03 / 2015 www. Alfaonlaine .org .**

205 **موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق، علاء اسماعيل الحمزاوي، تاريخ الدخول : 22 / 12 / 2014 م . http://www.aw-dam.org/trath/**

فهـرس

الموضـوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
تمهيد	09
الفصل الأول :النقد اللساني العربي المفهوم والأسس والأنواع	
المبحث الأول : مفهوم النقد اللساني العربي وأسسه	26
أولا : مفهوم النقد اللساني العام	26
ثانيا : النقد اللساني العربي مفهومه	30
المبحث الثاني : أصناف النقد اللساني	39
أولا : تصنيف باعتبار التأسيس	39
ثانيا : تصنيف باعتبار العموم والخصوص	45
ثالثا : تصنيف باعتبار الجانبين الشكلي والمضموني.....	49
المبحث الثالث : مستويات النقد اللساني العربي	53
أولا : النقد اللساني الصوتي	53
ثانيا : النقد اللساني الصرفي	58
ثالثا : النقد اللساني النحوي	65
رابعا : النقد اللساني المعجمي	65
الفصل الثاني : الكتابة اللسانية العربية الحديثة في ضوء النقد اللساني	
المبحث الأول : مصطلح اللسانيات في ضوء النقد اللساني العربي	71
أولا : ضبط مصطلح اللسانيات.....	71

ثانيا : ضبط مصطلح اللسانيات العربية..... 76
المبحث الثاني : جهود نقدية للكتابة اللسانية العربية 79
أولا : جهود تنظيرية للنقد اللساني العربي..... 79
ثانيا : جهود تطبيقية للنقد اللساني العربي..... 83
المبحث الثالث : تصنيف الكتابات اللسانية العربية..... 96
أولا : تصنيفات إجمالية : 96
ثانيا : تصنيفات تفصيلية : 99
الفصـــل الثالث : الأطـــــر التأسيسية للنقد اللساني النحـــوي 108
المبحث الأول : النقد اللساني النحوي : المفهوم والأنواع..... 108
أولا : مفهوم النقد اللساني النحوي 108
ثانيا : أنواع الكتابة النقدية النحوية 108
المبحث الثاني : القضايا التأسيسية للنقد اللساني النحوي 115
أولا : الموقف الأول : العلاقة بين الفكرين اللغويين التراثي والحداثي 117
ثانيا : الموقف الثاني : العلاقة بين النحو العربي واللسانيات..... 122
المبحث الثالث : الكتابة النقدية النحوية الداخلية ممهدةً للكتابة الخارجية
أولا : الكتابة النقدية النحوية الداخلية المحضة 129
ثانيا : الكتابة النقدية النحوية الداخلية المتأثرة باللسانيات 140
الفصل الرابع : الكتابة النقدية النحوية الوصفية : الأسس والقضايا 147
المبحث الأول : النقد الوصفي لمنهج النحاة العرب 150

أولا : نقد محددات اختيار المادة اللغوية عند النحاة..... 155
ثانيا : نقد المعيارية في النحو العربي..... 166
المبحث الثاني : النقد الوصفي لنظريات النحو العربي..... 169
أولا : نظرية العامل النحوي في ضوء النقد الوصفي..... 169
ثانيا : نظرية التعليل النحوي في ضوء النقد الوصفي..... 177
المبحث الثالث : تقييم الكتابة النقدية النحوية الوصفية 180
1/ مدخل تقييمي للكتابة النقدية الوصفية..... 180
2/ نقد مقولة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي..... 183
3/ نقد مقولة اتصاف النحو العربي بالمعيارية..... 187
4/ تقييم نقود الوصفيين لنظرية العامل 188
5/ تقييم نقود الوصفيين لنظرية التعليل..... 190
6/ وقفة إنصاف وتقييم إجمالي للنقد الوصفي النحوي..... 191
الفصل الخامس:الكتابة النقدية النحوية التوليدية الأسس والقضايا 196
المبحث الأول : الكتابة التوليدية العربية الأسس والأصناف..... 196
أولا : أسس الكتابة التوليدية 196
ثانيا : أوجه الاختلاف بين التحليلين الوصفي والتوليدي 198
ثالثا : أصناف الكتابة التوليدية العربية 199
المبحث الثاني : التراث النحوي العربي ونظرياته في ضوء النقد التوليدي. 208
أولا : التراث النحوي العربي في ضوء النقد التوليدي..... 208
ثانيا : نظريات نحوية في ضوء النقد التوليدي العربي 212
المبحث الثالث : تقييم الكتابة النقدية النحوية التوليدية 229
1/ تقييم بدايات الكتابة التوليدية العربية وتعدد نماذجها..... 229

2/ نقد موقف التوليديين من التراث النحوي العربي 231

3/ نقود التوليديين للكتابة الوصفية بين التأسيس والاستخفاف 232

4/ تقييم موقف التوليديين من نظريتي العامل والتعليل النحوي 234

5/ وقفة تقييم وإنصاف للنقد التوليدي العربي..... 235

خاتمة 237

فهرس المصادر والمراجع 242

فهرس الموضوعات 264

ملخص البحث

الموضوع : **النـقد اللساني العـربي – دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة –**

لقد سعى هذا البحث على امتداد فصوله إلى التنظير للنقد للساني العربي، مبينا أسسه وأصنافه ومستوياته، مركزًا في الجانب التطبيقي على النقد اللساني النحوي، مستقطبا أنواعه وأسسه وبعض اتجاهاته في الكتابة اللسانية العربية الحديثة من خلال تمهيد وخمسة فصول :

أما **التمهيد** فقد ضمنته الحديث عن جزئيات موطئة للبحث، فكان الاستهلال ببيان مفهوم مصطلح النقد لغة واصطلاحا، لأثني بالوقوف عند نقطة مصطلحية مهمة صغتها في سؤال : نقد لغوي أم لساني في التراث؟، وقد ساقتني إليها ازدواجية استخدام المصطلح الذي يُعنَى بالنقد في التراث اللغوي العربي، ليتم في الختام بيان بعض مظاهر النقد النحوي في التراث، على اعتبار أن هذا الفرع النقدي محل اهتمام البحث .

أما **الفصل الأول** فقد جاء موسوما بـ: « **النقد اللساني العربي: المفهوم والأسس والأنواع** » ، وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول منها لمفهوم النقد اللساني العربي، والأسس التي ينبني عليها قوامه، لينصب اهتمام المبحث الثاني على أصناف هذا النقد من جوانب عدة، كجانب العموم والخصوص، والإجراء الشكلي والمضموني، وأما المبحث الثالث فقد عُني بمستوياته الإجرائية مقسما إياها إلى أربعة، وهي : النقد الصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي .

وأما **الفصل الثاني** فقد عنونته بـــ : « **الكتابة اللسانية العربية في ضوء النقد اللساني** »، وهدفت في مباحثه الثلاثة إلى الوقوف عند نظرة النقد اللساني في قضايا تهم الكتابة اللسانية العربية، فتم البدء بالمنطلقات من خلال رأي هذا النقد في مصطلح العلم (**اللسانيات العربية**)، ليعرج المبحث الثاني على عرض بعض الجهود النقدية للكتابة اللسانية العربية الحديثة، وصولا إلى المبحث الأخير من الفصل الذي عُنيَ بتصنيف النقاد لاتجاهات الكتابة اللسانية العربية .

وفي **الفصل الثالث** الموسوم بـ : « **الأطر التأسيسية للنقد اللساني النحوي** » رمنا التوطئة للجانب التطبيقي من البحث، وقد اشتمل كسابقَيْه على ثلاثة مباحث، ركز الأول منها على مفهوم النقد اللساني النحوي، وأنواعه في الكتابة اللسانية العربية، ليقف المبحث الثاني عند أبرز القضايا الفكرية اللسانية التي أسهمت في التأسيس لهذا النقد في ثقافتنا اللسانية، وصولا إلى المبحث الثالث الذي وقف عند النوع الأول من أنواع الكتابة النقدية النحوية، والمتمثل في الكتابة الداخلية باعتبارها ممهدة للكتابة النقدية الخارجية التي سنقف عند بعض نماذجها في الفصلين الآتيين .

وأما **الفصل الرابع** المعنون بـــ : « **الكتابة النقدية النحوية الوصفية : الأسس والقضايا** » فقد جاء مخصصا للنقد النحوي الوصفي، مركزا على القضايا الأساسية في تكوين النحو، إذ تطرقنا فيه إلى نقد الوصفيين لمنهج النحاة العرب، لنثني بالحديث عن رأي النقد الوصفي في نظريتي العامل النحوي والتعليل، لنقف في الفصل الثالث وقفة تقييمية لهذه الكتابة النقدية مبينين بعض هناتها وإيجابياتها أيضا .

وانبنى **الفصل الخامس الموسوم** بـــ : « **الكتابة النقدية النحوية التوليدية : الأسس والقضايا** » على ثلاثة مباحث أيضا، تناول الأول منها أسس الكتابة التوليدية العربية وأصنافها، ليقف الثاني منها عند نظرة النقاد التوليديين للتراث النحوي العربي، ولأبرز نظرياته، وصولا إلى الوقفة التقييمية لهذا النقد في المبحث الثالث .

لنحط الرحال عند **الخاتمة** التي جاءت جامعة لأهم النتائج التي أثمرتها فصول البحث .

Résumé

L’objet : la critique linguistique arabe, une étude estimative des recherches portant sur la critique grammaticale contemporaine
Tout au long de ses chapitres, ce travail a tenté d’établir des théories qui servent la critique arabe contemporaine, montrant ses fondements, ses types et ses niveaux. visant le coté pratique de la critique grammaticale linguistique par l’énumération de ses genres, ses bases et certains courants exerçant dans le domaine de l’écriture linguistique arabe contemporaine à travers un préambule et quatre chapitres :
Dans le préambule, j’ai mentionné des particularités qui introduisent au travail. où j’ai présenté le sens du terme « critique »dans la langue ainsi que le sens figuré. Puis l’utilisation doublée du terme qui porte sur la critique au patrimoine de la langue arabe m’inspira de poser une question concernant une particularité terminologique importante ; que doit-on adopter pour la critique relevant au patrimoine, la langue ou la linguistique § concluant par certains aspects de la critique grammaticale au patrimoine en tant qu’une branche visée par l’étude.
Le premier chapitre est intitulé « la critique linguistique arabe : la notion, les fondements et les types »en trois parties, la première aborde la notion de la critique linguistique arabe et les fondements sur lesquels est basé.la deuxième traite les types de cette critique de plusieurs cotés ;la généralité ,la particularité, la modalité de la forme et celle du contenu alors que la troisième porte sur ces niveaux de modalités qui se divise en quatre :la critique phonétique ,lexicale , grammaticale et la critique de la conjugaison.
Le deuxième chapitre est intitulé « l’écriture linguistique arabe dans le jour de la critique linguistique » ou, j’ai voulu traiter les points de rue de la critique linguistique à propos des thèmes relerant à l’écriture linguistique arabe, commençant par l’aris de cette critique concernant (les linguistiques arabes).
Ensuite, les efforts portant sur la critique de l’écriture linguistique arabe contemporaine, concluant par :
La classification des courants de l’écriture linguistique arabe faite par les leaders de la critique .
Dans le troisième chapitre « les cadres fondamentaux de la critique linguistique grammatique, j’ai vise introduire le coté pratique trois points ont été recherchés ; la définition de la critique linguistique

grammaticale, les événements qui ont institué cette critique dans notre culture linguistique et l'écriture.
Le quatrième chapitre l'écriture critique grammaticale descriptive : thèmes et fondements.
Le cinquième chapitre l'écriture critique grammaticale reproductive : thèmes et fondements.
Pour eanir par la conclusion qui englobe les résultats de la recherche .

A bstract

Arabe linguistical critics an estimative study to the contemporary critical grammatical researches .
This research aims to pat the essential points on which arab critical linguistics should base; showing its basis ; types and levels .
In the practical level of this study we focus on the grammatical linguistically critics in vive chapters .